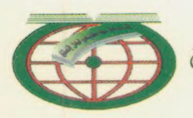
توماس كوترو
ميشال هوسون



على أبواب القرن الواحد والعشرين
أين أصبح العالم الثالث؟

تعريب: نخلة فريفر



الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

على أبواب القرن الواحد والعشرين
أين اصبح العالم الثالث؟

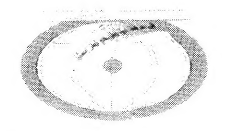
* **على أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث**
* تأليف: **توماس كوترو/ ميشال هوسون.**
* تعريب: **نخلة فريفر.**
* الطبعة الاولى: 1405 و.ر. / 1995 م.

* الناشر: **الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.**
□ العنوان: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى،
ص.ب 921 سرت - هاتف / 6363170 - 6363174/ .
* **رقم الإيداع:** 1956/ 95 دار الكتب الوطنية - بنغازي.

توماس كوترو
ميشال هوسون

على أبواب القرن الواحد والعشرين
أين اصبح العالم الثالث؟

تعريب : نخلة فريفر



الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعـلان

مقدمة الناشـر

لا يخفى أننا، بنشر كتاب «أين أصبح العالم الثالث؟»، مدركون طبيعة السباحة عكس التيار وأهميتها في آن.

منذ مطلع التسعينات غاب ذكر العالم الثالث عن أعمال النشر بعد أن احتل فيها حيّزاً هاماً ومكثفاً طيلة عقدين كاملين. ولهذا الغياب أو التغيّب سبب مزدوج. أساسه هو أن العالم الثالث لم يعد موجوداً في صدارة إهتمام الغرب منذ سقوط حائط برلين، وفرعه بالتالي لم يعد مدرجاً ضمن إهتمامات «مثقّفي العالم الثالث»، إذ أن أغلبهم يترجمون حين يؤلّفون (كما أنهم يؤلّفون حين يترجمون) لذا فإذا تطرقوا إلى العالم الثالث يكون ذلك إستتباعاً لإهتمامات أخرى منقولة إلى حقلهم عرضاً، أو استكمالاً لضرورة الحجة على سقوط «الأفكار البائدة» وزوال العالم الثالث.

الحري أن يلقى العالم الثالث في هذه الفترة بالذات إهتماماً مضاعفاً ونشطاً وتحديداً بسبب سقوط حائط برلين وما أحدثه من تغيير كبير في ميزان القوى العالمية. ولأن هذا الإنكسار جاء إثر تجارب غنية بفشلها ونجاحها في العالم الثالث وأقل ما يقال فيها أنها طاولت عقدين أو أكثر من حياة ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية في فترة تاريخية دقيقة جداً من عمر البشرية على هذا الكوكب الصغير. وإذا كان معظم تلك التجارب لم يتمخض عن أكثر من مشاكل كبيرة تكاد تكون مستعصية، فإن هذا الواقع

المأساوي يستدعي المزيد من الإهتمام للوقوف على إعادة قراءة الأحداث واستخلاص الدروس والعبر في محاولة لإنقاذ حياة آلاف الملايين من الأطفال والبشر.

يحاولون إيهامنا كل يوم بأنه لا طائل من هذا البحث. «فالتاريخ انتهى» مع إنهيار حائط برلين حسب تعبير فيلسوف المخابرات الأميركية فوكوياما. ونهايته سعيدة بركونه إلى حقائق «الديمقراطية الليبرالية» الأبدية وكل ما عداها أصبح مع سقوط الحائط من مخلفات التاريخ. ومن نكد الدنيا أن تلقى هذه السفسطة قبولاً وشيوعاً في أوساط متعددة تغريها بساطة الإستنتاجات وسذاجتها وترعبها كثرة الإشكالات وتعقيداتها.

أغلب الظن أن سيطرة القطب الواحد هي تعبير عن بداية «نهاية تاريخ» هذا القطب بالذات وأولى بوادر هذه النهاية تبشيره بتوقف التاريخ عند هذا الحدّ ونهايته، معلناً بذلك عجزه عن إضافة أي جديد إلى التاريخ. ومن الطبيعي أن ينظر في مرآة التاريخ مزهوّاً بعجرفته فلا يرى سابقاً ولا لاحقاً ويعتقد صورته في المرآة باقية إلى الأبد نموذجاً لصورة ما يجب أن يكون عليه الآخرون.

التاريخ صنَعَه ويصنعه البشر ولم يتوقف ولا يتوقف طالما بقي الإنسان موجوداً والفكر قائماً. وعلى عكس ما يُظن تجلّى ويتجلّى التاريخ من صعوبات البشر ومشاكلهم بل ومن هزائمهم أكثر ما يتجلى من النجاحات والإنتصارات الظرفية. ولا ضير أن يتغيّب العالم الثالث عن اهتمامات قطب السيطرة الأحادية. فهذا العالم باقٍ حيّ بصعوباته ومآسيه ونجاحاته وسعيه الدؤوب

للإستمرار وهو غنيّ بتجاربه وجغرافيته وديموغرافيته وخيراته والحقيقة هذه هي ينبوع الحياة.

بين دفتيّ هذا الكتاب عرض وافٍ لهذه الحقيقة وهو كتاب في الإقتصاد أُخترناه ضمن «السلسلة الإقتصادية» التي بدأنا نشرها لكنه ليس كتاباً في السياسة الإقتصادية كما أنه ليس كتاباً في علم الإقتصاد إنه أقرب إلى ملخّص للموسوعة الإقتصادية في موضوعه ومن ميزاته:

1 ـ ينقسم الكتاب في متنه إلى قسمين: القسم الأول يحتوي العروض ومعالجة الموضوع تحليلاً وتلخيصاً لأهم الآراء والمراجع التي تطرقت إلى هذا الموضوع. والقسم الثاني في الصفحة المقابلة للعرض عبارة عن هوامش وجداول وآراء موسّعة تمّ تناولها في العرض يمكنها أن تكون مستقلّة معبّرة ويمكن العودة إليها أيضاً من ضمن العرض الأصلي.

2 ـ يعتمد الكتاب على المعلومات والأرقام وهو بهذا المعنى لا يتحيّز إلى وجهة نظر دون أخرى إلاّ بمقدار ما تقدّم هذه الوجهة معلومات غير متناقضة مع بقية المعلومات.

3 ـ يجمع بين الكثافة والإسهاب فالقارىء يستطيع أن يكتفي بالعرض توخياً للفائدة العامة وأن يتعمّق بتمحيص المراجع ومقارنة المعلومات. ويمكن الإدعاء دون مبالغة أن هذا الكتاب يقدم فائدة لا غنى عنها.

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان



مدخل
الثالث المرفوع

لقد دلّت نهاية الثمانينات على نهاية الحقائق اليقينية في المجالات الرئيسية للفكر السياسي والاجتماعي.

الحقائق الاستراتيجية: إن انهيار إحدى «القوّتين العظميين» يجعل بحكم الملغى نظام توازن القوى العالمي الموروث منذ الحرب العالمية الثانية.

الحقائق السياسية: إن أنصار نظرية «نهاية التاريخ» هم وحدهم الذين يرقدون على حقائقهم، إذ يؤكدون أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه. ما عدا هؤلاء، لا وجود «لنموذج مجتمع» في رؤوس المفكرين يمكن أن يستخدم كمنظور شامل لتوجيه العمل، ولا حتى لنظرية طوباوية معبِّئة ومحرّكة.

الحقائق التكنولوجية: إن الإيمان بالتقدم والعلم كعلاجات لشقاء الناس، هذا الإيمان قضت عليه الشكوكية العميقة و «القلق البيئوي» التي تهيمن في الوقت الراهن على آراء الناس في كل مكان من العالم.

بالطبع لم تستطع سياسات التنمية أن تفلت من هذه المجزرة

للأفكار المتداولة. فحصيلة هذه السياسات التي تمتد على السنوات الثلاثين الأخيرة، إن لم تكن سيئة كليا، فقد يمكن التعبير عنها باختصار: إن تفاوت الدخل بين السدس الأغنى والخمس الأفقر من سكان العالم قد تضاعف. فهو قد انتقل في العام 1960 من نسبة واحد إلى ثلاثين، إلى نسبة واحد إلى 59 في العام 1989. وسكّان الشمال الذين يشكلون 25٪ من سكان العالم يستهلكون 70٪ من الطاقة و75٪ من المعادن المنتجة على المعادن الأرضية. فإذا ما تتابعت هذه الاتجاهات فهي ستشكل بكل بساطة كارثة بشرية جمعاء.

إنما لا يكفي أن نعي ذلك وأن ندق نواقيس الخطر، بل من الضروري واللازم أن نعي جيدا أسباب الأوضاع وفشل العلاجات التي تمّت تجربتها حتى الآن، لكي نستطيع العمل بفعالية. والحال أن الحسّ العام في ميدان التنمية تربكه الكليشهات والأفكار المسبقة، التي ثبت بطلانها أكثر من مرة في مجالات التطبيق والبحوث الاقتصادية، لكنها في الغالب ما تزال تشوش الأفكار السليمة القصد والنية. لذا وجب التمييز بين الكليشهات العتيقة («الأفكار البالية») والصيغ الأكثر حداثة لأفكار («العقائد الجديدة»).

«الأفكار البالية» للتنمية:

إن الأطروحة الأقدم هي بالتأكيد تلك التي تتناول المناخ الحار الذي يضعف العقول ويوهن الأبدان، وهو الذي يحتم أن تكون البلدان الاستوائية محكومة بالتخلف.

ونصنف أيضاً ضمن الفئة نفسها الأطروحات العنصرية حول دونية العرق الأسود والعرق الأصفر، أو التأكيدات حول التعارض بين الإسلام والعقلانية العلمية أو الاقتصادية... يكفي أن نذكّر بالتفوق التقني والاقتصادي للحضارة الصينية أو الحضارة الإسلامية خلال قرون طويلة، كي تسقط أطروحات على هذه الدرجة من الغباوة.

غير أن أطروحة اللعنة الديمغرافية هي الأطروحة الأكثر حذقاً، إنما الأقل موضوعيَّة فهي تنطلق من مسلّمة أن الإنجاب المفرط لفقراء بلدان العالم الثالث قد كان السبب الرئيسي لفقرهم. وقد لا تستطيع أية سياسة تنموية أن تقلص هذه النسب تجاه معدلات التزايد السكاني الذي يرتفع بنسبة 3 أو 4٪ سنويا. سوف نثبت أن هناك أساساً عقلانياً لهذه النظرية، لكنها بالأصل نظرية خاطئة: الفقر هو الذي يحدّد الإنجاب وليس العكس. فسياسات تحديد الولادات ـ التي تمّت بالإكراه ـ لا تشكّل في أية حال شرطاً كافياً ولا حتى شرطاً أولياً للكفاح ضد البؤس.

نجد الفكرة البالية عن «الخطر الأصفر» التي غالباً ما تضاف إلى الأطروحة السابقة: إن جماهير البائسين لبلدان العالم الثالث سوف تتكدس على تخوم البلدان الغنية، بانتظار الإشارة كي تتدفق وتنتشر. ففي فرنسا نجد أن الترجمة العينية للخطر الأصفر هي بوضوح «الخطر الإسلامي» و «الغزو» الأفريقي. هذه الأطروحة تبرر سياسات وضع القيود على الهجرة، المخالفة كلياً للمبادىء الاقتصادية الليبرالية، التي يقال غالباً أنها أثبتت تفوقها بشكل

قاطع. في الواقع، وكما تذكر بذلك منظمة الأمم المتحدة في تقريرها حول النمو البشري في العالم، إن حركية عوامل الإنتاج، خصوصاً حركية العاملين، قد تحكم، من ضمن النظرية الاقتصادية الليبرالية، التساوي المستقبلية، التساوي بين مكافاءات عوامل التنمية على الصعيد العالمي.

وقد تدفع أيضاً تهويمة الخطر الأصفر إلى اتخاذ مواقف سياسية سمحاء (إنما تكون أبداً ناجعة كما سنرى ذلك لاحقاً) «للمساعدة على التنمية»، بأمل التخفيف من بؤس الفقراء في بلدانهم، تجنباً لتدفقهم وتدافعهم باتجاه البلدان المساعِدة.

ويبين تاريخ الهجرات، إذا أسقطنا تنقلات السكان القسرية، أنها لم تحصل في القرن العشرين إلاّ بناءً على نداءات بعض المؤسسات في البلد المضيف، واستجابة لسدّ حاجات هذه المؤسسات باليد العاملة، ترك ملايين الفلاحين قراهم في أوروبا الوسطى والجنوبية للذهاب إلى أميركا أو إلى أوروبا الغربية (م.ج. بيور Piore، 1979)(*)؛ فالبؤس وحده لا يعرف كيف ينظم مشاريع ضخمة كهذه لهجرة الجماهير.

وهناك رؤية أخرى كانت مقبولة من قبل البعض في السبعينات، رغم أنها هي أيضاً هذيانية، إنما أكثر جذباً في بلدان العالم الثالث: نظرية النهب. وفق هذه النظرية قد يكون ازدهار

(*) على مدى الكتاب، إن أسماء المؤلفين الذين نثبت لهم السنة، بعد ذكر الاسم، فإنها تكون سنة الوفاة.

الغرب ناجماً أساساً عن نهب العالم الثالث، بشكل امبريالي مكيافيلي. «فالتبادل اللامتكافىء» يسمح للبلدان الغنية بابتزاز ثروات البلدان الفقيرة، إذ إن سعادة البعض تقوم على شقاء الأكثرية الساحقة. قد يكفي إذاً إزالة التأثيرات المنحرفة للاقتصاد العالمي، إما عن طريق إصلاحه (وهذا كان «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» للسبعينات)، وإما عن طريق الابتعاد عنه (وهذا هو «الانفصال») حتى تنطلق التنمية في البلدان الواقعة تحت الهيمنة. وسوف نرى أن تراجع تعابير التبادل (وليس «التبادل اللامتكافىء») هو حقيقة راهنة ـ للأسف الشديد، لكن من المبالغ فيه القول إن هذا التبادل هو السبب الأساسي للتخلف. إنما يبدو أن ازدهار الغرب لا يرتبط ارتباطاً كبيراً بثروات بلدان العالم الثالث ـ إذا ما استثنينا النفط. وهذا ما دعا البعض للتأسّف (أمثال الاقتصادي بيل وارين Bill Warren، 1980): إذا كانت البلدان الفقيرة تشكّل حاجة ماسّة للوِظافة الجيدة للامبريالية، علينا أن نعير مصائرها اهتماماً أكبر.

وهناك أيضاً فكرة بالية أخرى تقبلها الناس وعرفت شهرة في المرحلة الأخيرة؛ هذه الفكرة تشكّل المرحلة الانتقالية نحو العقائد الجديدة لسياسات التنمية. عنينا بها نظرية «التطهير»، التقليدية في الفكر الليبرالي. فإذا تركت الدولة السوق ينظم مسألة تخصيص الثروات عن طريق المنافسة، بدلاً من مضاعفة التدخلات وإقامة العوائق؛ فقد يتحسن وضع الجميع حتى وضع الفقراء. لهذا ينبغي أن نطهر الاقتصاد ونزيل «الشحوم السيئة» لتدخّل الدولة. «لا يمكن أن ننفق إلاَّ ما نكسب»، «من يدفع ديونه يثرى»، «إن

غنى الأثرياء يؤدي إلى غنى الفقراء» إن تعاليم هذه الرؤية المستوحاة من علماء الاقتصاد الكلاسيكيين، أمثال ج. ب ساي J.B.Say، تعكس بالطبع الحس الميكرو ـ اقتصادي السليم لصاحب المشروع الصغير، لكن وضع أسس سياسية تنموية على هذه التعاليم هو أمر شديد الخطورة للأسف.

العقائد الجديدة:

في أي عهد من عهود التاريخ، لا يمتنع الإنسان عن تقبّل الأفكار. ولا يشذّ عهدنا عن هذه القاعدة، إذ ما كادت الحقائق اليقينية الجديدة تنهار، حتى برزت حقائق صدفوية. أولى هذه الحقائق هي «نهاية العالم الثالث»، لا بل «مثيله». قد يضمحل العالم الثالث كما اضمحل عالم «الاشتراكية الحقّة». غير أن الوضع قد ينفجر، ولأسباب أخرى، بين «البلدان الجديدة المصنّعة» (المكسيسك، البرازيل، الارجنتين «التنانين الأربعة») لجنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة)، و «البلدان الأقل تقدماً».

فالبلدان الأولى المذكورة قد تنضم إلى قائمة البلدان الغنية، بينما البلدان الأخيرة قد تتراجح. بين هاتين الفئتين هناك مجموعة من البلدان المتجانسة، دون دينامية ولا مصالح مشتركة: ما أوجه الشبه بين فنزويلا وموزامبيق؟ ودون اعتماد على سواء جديد نقول: أين يمكن أن نصنّف بلدان أوروبا الوسطى الاشتراكية سابقاً؟ سوف نحاول توضيح هذه المسائل في الفصل الأوّل من هذا الكتاب.

باختصار يمكن القول إن الكلام على العالم الثالث قد يكون دون مغزى سياسي أو علمي. «لنلغِ العالم الثالث»، هذا ما تقترحه مجلة نيوزويك Newsweek (1992/4/16). وهناك حقيقة يقينية جديدة: إن الاستعمار والإمبريالية لا يتحملان أدنى مسؤولية في التخلّف. فالناس الذين يقفون ضد العالم الثالث، والذين يقلبون كلّياً أطروحة العالم الثالث يقدمون حججاً قليلة الجدة عن محاسن ومنافع الاستعمار التمدينية: فالاستعمار نقل إلى البلدان المستعمرة التربية والصحة، وأنشأ سكك الحديد. «فتحسرات الإنسان الأبيض» (پ. بروكنير، P.Bruckner 1985) قد لا تكون سوى التعبير عن وعي زائف غير مبرر؛ فالغرب حمل قيماً عليا، على الرغم من الانطباعات المؤسفة عن «حقوق الإنسان» تعزز، بشكل لا إرادي غالباً، عملية ردّ الاعتبار هذه، بمعنى أن المعايير التي تستخدم تعتمد على المقولات الغربية الحقوقية والأخلاقية.

وهناك قبول لفكرة أخرى، شديدة الجاذبية هذه المرّة: قد تكون الديمقراطية شرطاً من شروط التنمية. بعد عقود عدّة، ودون أن يُعْمِل بعض الأوساط الحاكمة النظر تمَّ دعم أنظمة غير جديرة بالدعم، بحجة معاداتها للشيوعية، ومن الطريف حقاً أن نسمع في الأوساط نفسها، وخصوصاً الأوساط الأميركية، أنه لن يكون هناك تطور حقيقي دون توسيع الحريات السياسية والاجتماعية. ويبقى علينا أن نعرف إذا كان التراجع الاستعراضي للأنظمة السلطوية في العالم الثالث، منذ سنوات عدّة، هو حقاً نذير تسارع النمو. قد نستطيع أن نقدم هنا أطروحة، إن لم تكن معاكسة، فهي على الأقل مختلفة كل الاختلاف ـ لنا عودة إلى ذلك

لاحقاً ـ. إن الأزمة الاقتصادية هي التي قوّضت أسس العديد من الديكتاتوريات بعد أن سحبت عنها كل شرعية. إنما يمكن القول أن لا شيء يضمن أن تكون بعض الأنظمة الأكثر ديمقراطية هي الأكثر فعالية اقتصادياً.

أما بخصوص سياسات التنمية، فإن الثمانينات شهدت انتصار (وأيضاً انحسار) حقائق يقينية جديدة: الثقة بالانفتاح على الأسواق العالمية والثقة بليبرالية السياسات، كأداة فضلى لتنشيط النمو. فعلماء الاقتصاد في البنك الدولي، الذين اعتمدوا على تفسير خاص لتجربة «التنانين الأربعة»، أبرزوا، كقاعدة عامة، ضرورة عملية التكامل القصوى ضمن التجارة العالمية. سوف نرى أن هذه العقيدة الجديدة هي مثار جدل أكثر من الأطروحة المعكوسة عن التنمية «المتمركزة ذاتياً» والتي كانت رائجة في السبعينات.

أهداف هذا الكتاب:

سوف نحاول جاهدين البقاء بعيدين، قدر الإمكان، عن الصيغ الفكرية. فطموحنا هو أن نقترح، حول عدد معين من الموضوعات، تأليفاً نقدياً وموثقاً إنطلاقاً من قسم من الأدبيات الاقتصادية الواسعة المكرسة لمشكلات التنمية. لقد اعتمدنا، بشكل خاص، على المعلومات الجمة التي تشكلها التقارير حول التنمية في العالم، التي أعدها البنك الدولي، والتي يشكلها أيضاً الكرّاسان عن ألتقرير الدولي حول التنمية البشرية، اللذان طبعتهما الأمم المتحدة حديثاً.

إننا نقترح في الفصل الأول التركيز على الإحصائيات والتصوّرات. ماذا تقول الأرقام حول حالة التخلف الراهنة؟ وهل «العالم الثالث» انفجر نهائياً؟ وهل ما يزال لهذه العبارة معنى؟

في الفصل الثاني، سوف ندرس المسألة الديمغرافية: ما هي اتجاهاتها الراهنة، كيف يمكن شرحها، وما الذي تتضمنه من تهديدات وتغييرات: باختصار هل التكاثر الديمغرافي نعمة للفقراء أم لعنة؟

وهل من الممكن بخاصة أن نُطعِم بشكل سليم هذه الكتلة البشرية؟ ما هي أنواع الزراعات والفلاحات الموجودة في العالم الثالث، إن على الصعيد التقني أو الاجتماعي أو البيئوي؟ ما هي السياسات الزراعية التي يمكن أن تسدّ حاجاته؟ هل المساعدات الغذائية ومساعدات التنمية هي خير ونفع أم أداة استبعاد إضافية للبلدان الفقيرة (الفصل الثالث)؟

إن النظرة التقليدية («الروستوفية») للتنمية تدمج التنمية بالتصنيع. ما هي السبل التي اقتبسها بعض البلدان الراغبة في التحرر من ارتباطها تجاه الأسعار الزراعية العالمية، والراغبة في تنويع بنيتها الإنتاجية، وإلى أيّ حدّ نجحت؟ وهل التجربة الناجحة للبلدان الصناعية الجديدة يمكن أن تشكّل نموذجاً يحتذى به؟ ما هي الاستراتيجيات الأخرى التي يمكن أن يشكلها البديل (الفصل الرابع)؟

لكن صلب مشكلة التخلف ـ وهو إحدى الأفكار المركزية لهذا العمل ـ سينحصر في المجادلات التقنية حول «الثورة

الخضراء»، واستبدال الواردات، وحول الانتقال الديمغرافي. إن الأساس هو في الأجوبة التي يقدمها كل بلد عن سؤالين: ما هي القوى الاجتماعية التي تدفع باتجاه النمو الاقتصادي؟ ما هو إسهام هذا البلد في الاقتصاد العالمي؟ إننا نودّ في الفصلين الأخيرين أن نبرز كيف أن الطريقة التي يجيب بها كل بلد عن هذين التساؤلين تؤثّر جذرياً في مصير شعبه.

لنعلن على الفور ما نجم من تجارب التنمية في العالم، في العقود الأخيرة، لنعلن ما نجم عنها من أساسي. يمكننا أن نحصي على أصابع اليدين البلدان التي كانت متخلفة عقب الحرب العالمية الثانية، وهي اليوم تبذل جهوداً مضنية كي تجعل الأكثرية الساحقة من شعوبها قادرة على العيش في ظروف لائقة في ميادين التغذية والصحة والتربية.

في آسيا، الصين وكوريا الجنوبية، في أميركا اللاتينية كوستاريكا وكوبا (التي تزداد الشكوك حولها!). وقد نستطيع أن نضيف في آسيا هونغ كونغ وسنغافورة وفي المحيط الهادىء جزيرة موريس، والثلاثة يبلغ عدد السكان فيها أقل من عشرة ملايين. وفي افريقيا: أفريقيا الجنوبية وليبيا تندرجان ضمن لائحة البلدان الأفريقية العاملة على التنمية، وتصنيف الأمم المتحدة المعتمد على «التنمية البشرية» وضعهما على رأس اللائحة.

ما هي إذاً الأمور المشتركة في السياسات المتبعة من قبل هذه البلدان والتي يمكن أن تفسر نجاحاتها؟ برأينا هناك ميزتان بارزتان: بنية اجتماعية وزراعية متكافئة نسبياً؛ وحكومات نشطة

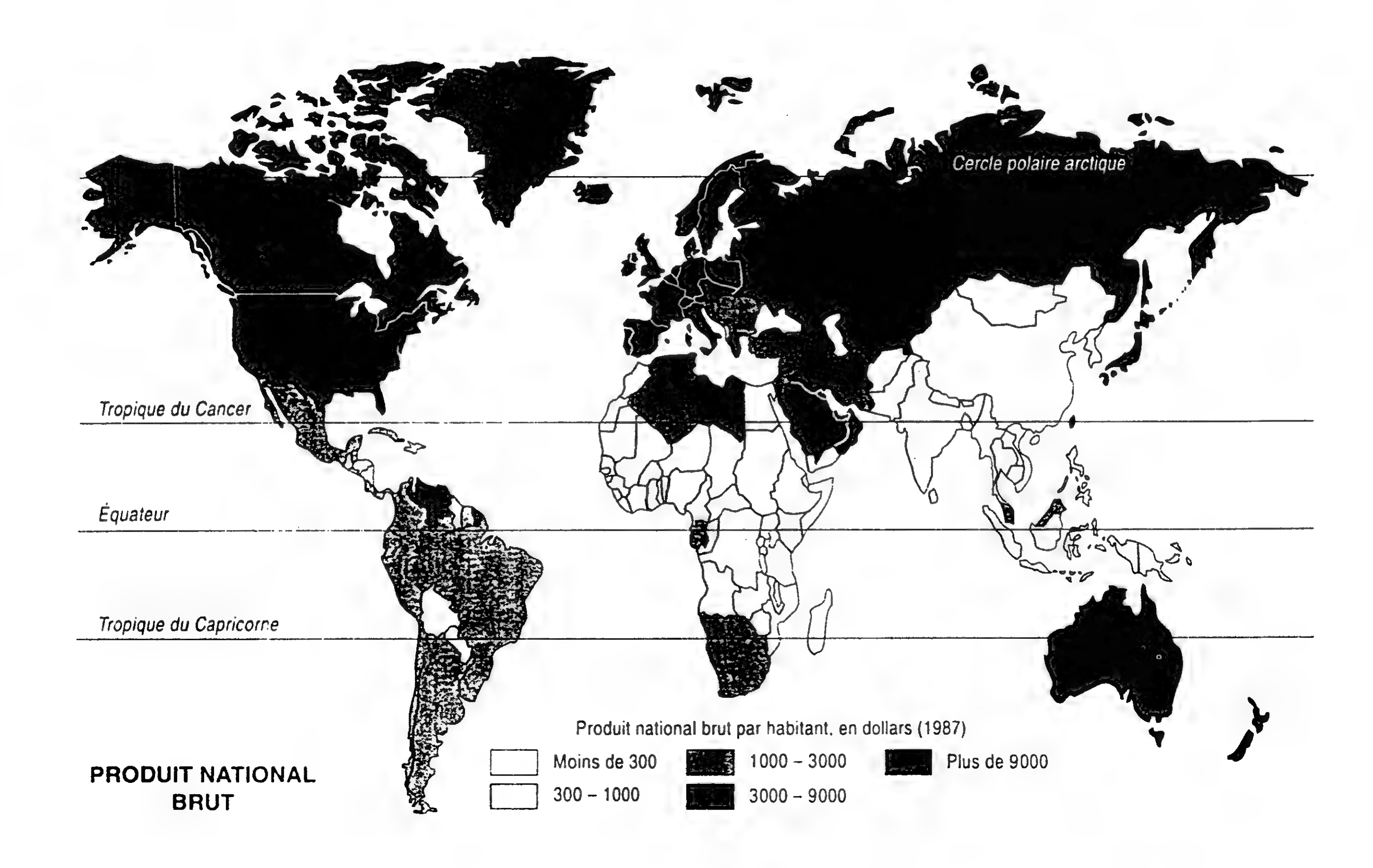
وساهرة على الاندماج ضمن السوق العالمي. حتى اليابان، البلد الأخير الذي دخل نادي القوى العظمى الصناعية خلال هذا القرن، هي أيضاً تشكلت وفق هذا النموذج. فالقارىء يستطيع من خلال صفحات هذا الكتاب أن يجد توضيحات دقيقة حول أسباب هذا التوافق الظاهر.



القسم الأوّل

حالة
من حالات العالم الثالث

الفصل الأول ـ وحدة ام تشتت؟ 23
الفصل الثاني ـ السكان: نعمة أم لعنة؟ 65
الفصل الثالث ـ الناس، الأرض والجوع 113

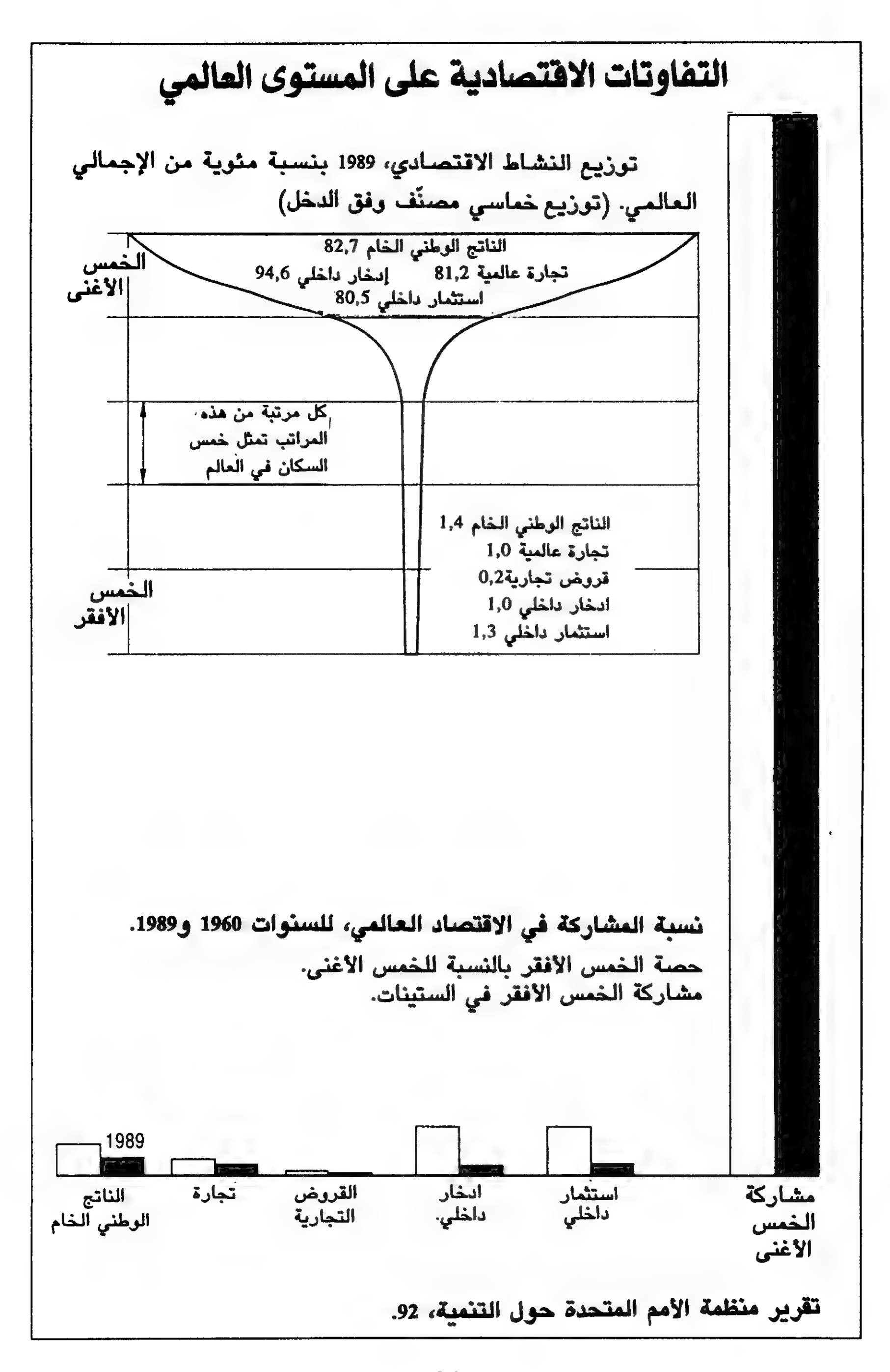


PRODUIT NATIONAL BRUT

الفصل الأوّل

وحدة أم تشتت؟

إن العصر غني بالمفارقات. في غضون الثمانينات، عشرات من البلدان، وكذلك قارة بأكملها (أفريقيا)، غاصت ضمن دائرة التقهقر المأساوية، وكما سنرى ذلك لاحقاً، فإن السياسات الاقتصادية والنقدية للبلدان النامية وعبء الدين يتحمّلان القسط الأعظم من المسؤولية. والحال أنه في الفترة نفسها، وفي الشمال تحديداً، ينبري بعض المفكرين المعادين للعالم الثالث لنقض «التكفير الذاتي» الذي يقوم به بعض العقلانيين العالم ـ ثالثيين الغربيين ويردّون الاعتبار لرسالة التمدين التي قام بها الإنسان الأبيض. ولقد ظهر العديد من المؤلفات والمقالات حول هذا الموضوع في الثمانينات، يمكن أن نذكر من بينها مؤلفات بروكنير Bruckner، رانجيل Rangel أو شيسناي Chesnais (انظر البيبليوغرافيا في نهاية المؤلَّف). إن أطروحة هؤلاء المؤلّفين تتركّز بشكل أساسي حول عدم مسؤولية الغرب في تكوّن التخلّف. وقد لخصها بشكل جيد كارلوس رانجيل Carlos Rangel من خلال هذا التأكيد: «الحقيقة هي أننا نجد، في أصل كل وضعيات التأخر أو الفقر، سمات محلية، موجودة مثل الاحتكاك بالغرب، وهي التي لعبت بمثابة قوى خمول لمنع عملية التحديث أو كبحها، وهي العملية المرغوبة والمطلوبة...».


التفاوتات الاقتصادية على المستوى العالمي
توزيع النشاط الاقتصادي، 1989 بنسبة مئوية من الإجمالي العالمي. (توزيع خماسي مصنّف وفق الدخل)
الناتج الوطني الخام 82,7
تجارة عالمية 81,2
إدخار داخلي 94,6
استثمار داخلي 80,5
الخمس الأغنى
كل مرتبة من هذه المراتب تمثل خمس السكان في العالم
الخمس الأفقر
الناتج الوطني الخام 1,4
تجارة عالمية 1,0
قروض تجارية0,2
ادخار داخلي 1,0
استثمار داخلي 1,3
نسبة المشاركة في الاقتصاد العالمي، للسنوات 1960 و1989.
حصة الخمس الأفقر بالنسبة للخمس الأغنى.
مشاركة الخمس الأفقر في الستينات.
1989
الناتج الوطني الخام
تجارة
القروض التجارية
ادخار داخلي.
استثمار داخلي
مشاركة الخمس الأغنى
تقرير منظمة الأمم المتحدة حول التنمية، 92.

1 ـ هل ما زال بالإمكان الكلام على عالم ثالث؟

بعد أن سار هؤلاء المؤلّفون وراء منطقهم إلى أقصى حدّ، لم يكتفوا بدحض اتهامات «العالم ـ ثالثيين»، الذين يعتبرون أن الاستعمار والامبريالية اخطأا بحق شعوب العالم الثالث وسبّبا التخلف؛ بل أنكروا أن يكون للعالم الثالث وجود إلاً في العقول المازوشية «للعالم ـ ثالثيين». فالتفاوت بين البلدان المسماة «متخلّفة» قد يتم التغلب عليه مستقبلاً بالوحدة فيما بينها. هذه الأطروحة تتجاوز كثيراً دائرة الأشخاص المعادين للعالم الثالث، إذ يؤكد أحد الاقتصاديين الناقدين وهو كارلوس أومينامي Carlos Ominami (ووزير التصميم في التشيلي): «إن الانقسامات التقليدية الموجودة بين الشمال والجنوب (. . .) غير جائزة ولا مقبولة على الإطلاق (. . .). فإزالة الحدود الكلاسيكية الفاصلة بين المركز والأطراف ترتبط بدينامية أن الطروحات المتعلقة بالتبعية يصعب خرقها». لكن العالم الثالث، بالنسبة لآخرين، ما يزال موجوداً كإرث من الماضي الاستعماري، إنما يتباين عن البلدان المتطورة بالتكاثر الديمغرافي الكبير «ولا يمكن اليوم الرجوع إلى لائحة من المميزات المشتركة لبلدان العالم الثالث»، كما يشير إلى ذلك إيف لاكوست Yves Lacoste (في مؤلفه حالة العالم الثالث، المؤلّف الذي لا يعبّر عنوانه عن محتواه. . .).

ألا نستطيع القول حقاً أن لا شيء مشتركاً بين البرازيل وبوراندي، ألم يكن هناك بالأحرى، لدى بعض المنظرين الماركسيين أو العالم ـ ثالثيين في الستينات، نزعة إلى تشخيص متسرع لتعثر الصناعة في البلدان التابعة؟ ألا يقدم مثال «البلدان

دخل الفرد حسب المناطق الكبرى للعام 1988

«الشمال»:			**15166**
أميركا الشمالية		19641	
أوروبا الغربية		12616	
اليابان، استراليا، نيوزيلندا		13298	
«الشرق»			**4471**
أوروبا الشرقية		4287	
الإتحاد السوفياتي		4550	
«الجنوب»			**2133**
أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط		3601	
أفريقيا السوداء		1173	
أميركا اللاتينية		4310	
آسيا + المحيط الهادىء			
الصين	2470		
الهند	870		
«التنانين الأربعة»	6891		
بلدان أخرى	1566		
العالم			**4292**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (الناتج المحلّي الخام للشخص، بالدولارات).

الجديدة المصنعة» سبباً لمنظري «الاستدراك» الذين يعتبرون أنه لم يكن للبلدان «النامية» سوى بعض مراحل من التأخر للسير قدماً على طريق التقدم الاقتصادي التي اختطتها البلدان الغنية؟ ألا تصبح نظرية الارتباط والتبعية، في ترجمتها التي تقول بأن تخلّف القسم الأعظم من الكرة الأرضية كان الشرط الضروري لتطور البلدان الغنية، ألا تصبح هذه النظرية بحكم الباطلة؟

«الجنوب» أو «الطرف»؟ :

قد يتعدّد جوابنا عن هذه الأسئلة... لكنه بشكل عام جواب سلبي. فمنذ الستينات يمكن أن نميز بوضوح تيارين فكريين تناولا مشكلات التنمية. التيار الأول ـ وهو تيار بنيوي، كينسين Keynésien، ماركسي، باختصار «عالم ـ ثالثي» ـ يركز على الطابع اللامتكافىء والتراتبي لوظافة الاقتصاد العالمي، حيث لا تستخدم كل البلدان أسلحة متكافئة. هذا هو الوصف، الكلاسيكي منذ لينين، للاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعتبر فيه أنه بنية تراتبية تضم مركزاً (لا سيما الولايات المتحدة الاميركية، أوروبا الغربية، اليابان) وطرفاً (أفريقيا، اميركا اللاتينية، آسيا ما عدا الصين واليابان).

هذه النظرة يرفضها التيار الثاني، ذو التوجه الليبرالي: هذا التيار يثمّن النظرة الى اقتصاد عالمي موحد حيث لن يكون على كل بلد إلاَّ أن يعرف كيف يلعب أوراقه كي يكسب، طبقاً للنظرية التي صاغها دافيد ريكاردو في القرن التاسع عشر. فقوانين اقتصاد السوق هي القوانين عينها بالنسبة للجميع. قد لا يكون هناك

مؤشرات اجتماعية - ديمغرافية أساسية

	البلدان المتخلفة	البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
السكان بالملايين في 1990	440	4070	1210	5280
السكان بالملايين في 1960	210	2070	950	3020
معدل الإنجاب (٪)	6،1	3،9	1،9	3،5
معدل الوفيات (٪...)	16،1	9،5	10،0	10،0
معدل الحياة في 1990	51	63	75	66
معدل الحياة في 1960	39	46	69	53
الناتج المحلي الخام الفعلي للفرد (بالدولار) 1988	720	2170	14350	4340
الناتج المحلي الخام الفعلي للفرد (بالدولار) 1960	420	790	4690	1770
الحصة الحرارية للحاجات بـ ٪ 1985	89	107	132	113
الحصة الحرارية للحاجات بـ٪ 1965	87	90	114	91

المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة للعام 1991.

وجود لظاهرات سيطرة أو تبعية لا يمكن تجاوزها إذا عرف كل طرف كيف يلعب في السوق. في «الشمال» و «الجنوب»، يشكّلان ازدواجية غير متراتبة، بالتضاد مع «مركز/طرف»، بالطبع إن الجزءين من العالم غنيّان بشكل لامتكافىء، إنما على الجنوب أن يستدرك تأخره.

وخلافاً لما يؤكده المعادون للعالم الثالث، وبعيداً عن الأخذ «بثأره»، يبدو أن العالم الثالث (الذي سنطلق عليه أيضاً تسمية «الجنوب» أو «الطرف» في صفحات هذا الكتاب) بعيد عن الخروج من مصاعبه. وفي حين أن السبعينات دعمت أطروحة الاستدراك، إنما لسوء الحظ قد تأكد، في الثمانينات، تشاؤم العالم ـ ثالثيين.

الفارق باق:

الوسيلة الأبسط لاستيعاب هذا الفارق هي في تفحص توزيع الثروات على المستوى العالمي. فالتقرير الأخير العالمي حول التنمية البشرية، الذي طبع في العام 1992 والذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية، يرسم لوحة مذهلة حقاً. تقوم الطريقة المتبعة على تصنيف شعوب العالم وفق متوسط دخل البلد، ومن ثم توزيع هذه الشعوب إلى خمسة أقسام مأهولة (انظر اللوحة...). الملاحظة التي يمكن أن تسجل هي أن النتائج كما أدرجت تنحو إلى التقليل من التفاوتات لأنها لا تقيم اعتباراً للتباينات داخل البلدان، وهي تباينات تعزز تلك التي تميز بلداً عن آخر. فترسيمة توزيع الثروات تشبه كأس الشمبانيا. في أعلاها،

حصيلة النمو البشري ـ البلدان النامية

التطوّر	النقص
معدّل الحياة	
● إن المعدّل المتوسط للحياة هو حالياً 63 سنة، أي بزيادة 17 سنة عمّا كان عليه في 1960 وهو يزيد عن 70 عاماً، في 26 بلداً من البلدان النامية.	● يموت كل سنة 14 مليوناً من الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة.
الصحة	
● إن ثلثي السكان يصلون بسهولة إلى الخدمات الصحية. ● الوصول إلى المياه الصالحة للشرب قد زاد أكثر من الثلثين خلال السنوات الأخيرة. ● إن النفقات العامة المخصصة للصحة بالنسبة للناتج الوطني الخام قد زادت بنسبة 50٪ في السنوات الثلاثين الأخيرة.	● حوالى 1،5 ملياراً من الناس لا يصلون إلى الخدمات الصحية. ● 1،3 ملياراً لا يصلون أبداً إلى المياه الصالحة للشرب. ● 2،3 ملياراً لا يصلون إلى النظافة. ● في أفريقيا تحت الصحراوية، يحمل شخص بالغ من بين 40 فيروس السيدا.
الإقاتة والتغذية	
● إن الحصة الحرارية اليومية تبلغ في اليوم حوالى 110٪ من الحاجات، بينما كانت 90٪ قبل 25 سنة.	● أكثر من 100 مليون من الأشخاص أصابهم الجوع في 1990. ● أكثر من ربع سكان الكرة الأرضية لا يتمتعون بالغذاء الكافي وحوالى المليار يعانون من الجوع.
التعليم	
● إن معدل تعليم الأمّيين البالغين قد زاد أكثر من الثلث منذ 1970. ● حوالى ثلاثة أرباع الأطفال هم على مقاعد الدراسة.	● أكثر من 300 مليون من الأطفال لا يذهبون إلى المدرسة الابتدائية أو الثانوية. ● حوالى المليار من البالغين هم أميّون، من بينهم حوالى 600 مليون من النساء.

ترتسم البلدان حيث يسكن 20٪ وهم الأغنى ويتصرفون بـ 83٪ من الإنتاج العالمي، بينما ينبغي أن يكتفي العشرون بالمئة (20٪) وهم الأفقر 4،1٪ من هذا الإنتاج.

إن المتغيرات الاقتصادية ليست وحدها التي تعنينا، إذ يمكن أن نجد في التقرير نفسه بياناً مفصلاً عن الفروقات التي تميز الشمال عن الجنوب في ميادين شروط الحياة، والصحة والتربية. هناك، بكل وضوح، فارق مدهش بين الشمال والجنوب.

الفارق يتعمق:

إن الوثائق البيانية ترسم حالة لا يمكن الالتفاف عليها: إن الهوّة التي تميز كلياً الشمال عن الجنوب لا تدعو فقط إلى الاستغراب والدهشة، بل تنحو إلى أن تتعمق. لقد رأينا أن 20٪ من الشعوب وهم الأغنى كانوا في العام 1989 يملكون 83٪ من الناتج الوطني الخام العالمي، لكن هذه النسبة لم تكن سوى 70٪ قبل عشرين عاماً.

وعلى الطرف الآخر من السلم، نلاحظ أن 20٪ الأفقر كانوا يحصلون، في العام 1960، على 3،2٪ من الناتج الوطني الخام العالمي، لكنهم اليوم لا يحصلون إلاَّ على 4،1٪.

إنها لجدّة نسبية تحملها الثمانينات من وجهة النظر هذه: إن العالم الثالث ينمو بسرعة أقل من البلدان المصنعة وهناك مناطق كاملة توقفت عن النمو، لأن الناتج للشخص الواحد قد تراجع بكل بساطة. فالركود الذي شهدته التسعينات لا يسمح لنا بالطبع

الدخل	
• أكثر من 2٪ من الناتج الوطني الخام ينفق كمخصصات على الأمن الاجتماعي. • لقد زادت عائدات الأجور حوالى 3٪ خلال الثمانينات، أي ما يعادل مرتين المعدل في السبعينات وما يتجاوز معدل البلدان المصنّعة.	• 1,2 ملياراً من الأشخاص يعيشون في فقر مدقع. • حوالى نصف سكان افريقيا تحت الصحراوية يعيشون تحت عتبة الفقر.
الأطفال	
• إن معدّل وفيات الأطفال قد تناقص إلى النصف خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. • إن إعطاء اللقاحات للأطفال البالغين سنة من عمرهم انتقل من ربع الناس ليطال ثلاثة أرباع في السنوات العشر الأخيرة.	• حوالى المليون من أطفال أفريقيا تحت الصحراوية يحملون فيروس السيدا. • إن وفاة الأطفال، عند الولادة في البلدان الأكثر فقراً هي 115 طفلاً بالنسبة 1000 ولادة تستمر في الحياة.
النساء	
• إن الفروقات بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي قد نقصت إلى النصف خلال 20 إلى 30 سنة الأخيرة. والفروقات في مجال محو الأمية قد نقصت الثلث في 20 سنة الأخيرة.	• لا تتابع النساء من عدد سنوات دراساتها العليا سوى النصف في المتوسط بالمقارنة مع عدد سنوات متابعة الرجل. • إن تمثيل النساء في المجالس النيابية لا يشكل سوى 14٪ من تمثيل الرجال.

التقرير العالمي بشأن النمو البشري PNUD، 1992.

أن نميز هذا التحول. فالدخل الحقيقي للشخص الواحد أصابه الركود في كل بلدان الجنوب، وبلغ هذا التراجع 6,4٪ في مدة سنتين، في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية.

ينبغي التركيز على المنعطف الحاسم الذي شهدته الثمانينات: لقد انتهى زمن الاستدراك، وأخذ الفارق يتعمق على مدى السنوات العشر الأخيرة.

وإذا ما قمنا بعملية مقاربة بين التطورات الحقيقية في الخطابات، نجد مفارقة حقيقية في الحين الذي كان فيه نمو الدخل ينطلق في مناطق كاملة من العالم الثالث، بدأ الحديث في بلدان الشمال عن تراجعه كدخل. من وجهة النظر هذه ارتكب الاقتصاديون الليبراليون خطأ مماثلاً، انما بإتجاه مضاد، للخطأ الذي ارتكبه المحللون الراديكاليون الذين كانوا، في السبعينات، ينظّرون لاستحالة دخول العالم الثالث ميدان التصنيع بينما كانت هذه العملية تتم تحت أبصارهم.

2 ـ أوجه التشابه

يمكن أن تفسح هذه التفاوتات المطردة المجال لتأويلين رئيسيين، تبعاً للخيارات النظرية التي نتبناها والتي ذكرناها سابقاً. إن فرضية الاستمرارية سوف تؤدي الى اعتبار مجموعة البلدان، رغم الفروقات الهائلة التي تميزها، تسير على نفس منحنى التطور: إذا ما استخدمنا تعبير البنك الدولي نقول إن البلدان الأفقر هي البلدان الأقل تقدماً. قد لا يكون للعالم الثالث وجود

«فتحة المقص» بين الشمال والجنوب

إن نمو الناتج المحلي الخام المقارن بين الشمال والجنوب يظهر بوضوح وجود ثلاث مراحل: فمعدلات النمو السنوية المتوسطة، حتى العام 1967، من الناتج المحلي الخام كانت بمستوى 5٪، في الشمال والجنوب على السواء.

بين الأعوام 1967 و1977، بدأ الفارق يكبر لصالح الجنوب الذي بدأ يتنامى بوتيرة أسرع، بينما مال الشمال إلى التباطؤ. لكن العام 1977 سجّل عودة جديدة: أصبح نمو الناتج المحلي الخام متوازٍ، إنما بوتيرة متوسطة بلغت مستوى 3٪، أي أقلّ بنقطتين على ما كان عليه في الستينات.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار السكان لدراسة تطور الناتج المحلي الخام للفرد الواحد، تبدو لنا حركات المقص هذه أكثر بروزاً. فالتباطؤ العام في النمو يؤدي إلى شبه ركود لناتج الشخص الواحد بالنسبة لبلدان العالم الثالث (0،7 في السنة) وهو يعقب مرحلة من النمو المؤكد والاستدراك تصل إلى نسبة 4،3٪ سنوياً. ومن جديد نرى أن الفارق بين الشمال والجنوب يميل إلى الاتساع.

نمو الناتج المحلي الخام في الشمال وفي الجنوب

	الناتج المحلي الخام		الناتج المحلي الخام للشخص	
	الشمال	الجنوب	الشمال	الجنوب
1960 ـ 1967	5،2	5،1	4،0	2،5
1967 ـ 1977	3،9	6،7	3،0	4،3
1977 ـ 1990	2،9	2,9	2،2	0،7

خاص، والفروقات الموجودة بين بلد متخلف وآخر قد تصبح، في نهاية المطاف، أكثر أهمية من النقاط المشتركة المحتملة. إنما يمكن القول إن هناك دائماً شواذات لا تخضع للاتجاه العام، وذلك للتدليل على أن الاتجاه العام لا معنى له، إنما هذا ليس هو مفهومنا.

إننا نعتقد أن المقارنة بين المركز والطرف ما تزال مبررة: إن ديناميات مختلف البلدان، ضمن الطرف، تتقارب بشكل كافٍ إلى حدّ يمكن معه القول إن الوحدة تميز التعددية. فالمسألة المطروحة هنا لا تعني استبدال أطروحة متطرفة بأطروحة أخرى: قد يكون من العبث إنكار عوامل التفريق التي تحصل داخل العالم الثالث نفسه.

لكن هذه القراءة وحدها تتيح لنا أن نأخذ بعين الاعتبار الانقسام المتزايد الحاصل بين الشمال والجنوب والذي ظهر في فترة الثمانينات.

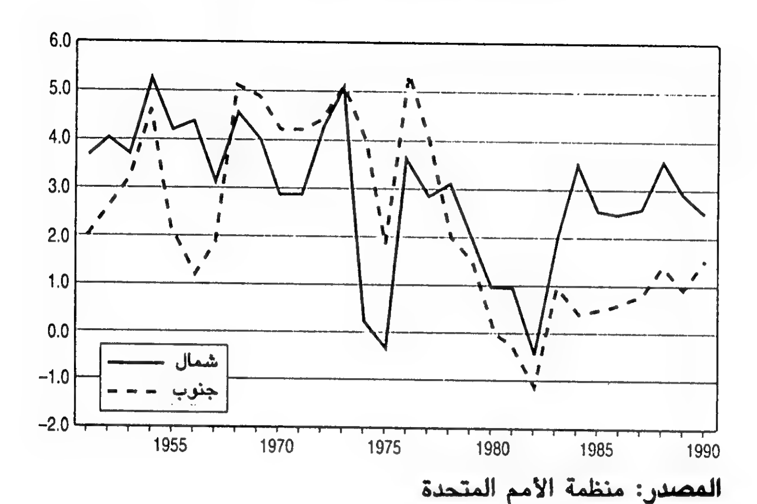
السمات المشتركة:

يبدو لنا أن السمات المشتركة الأساسية التي تحافظ على الاهتمام في تحليل مقولة العالم الثالث هي التالية:

- **تكاثر سكاني حاد**، يشكل موضوع الفصل الثاني.

- **نسبة مرتفعة من السكان تعمل في الزراعة**: أكثر من 30٪ من السكان في بلدان العالم الثالث، ما عدا بلدان المخروط

معدّل نمو الناتج المحلّي للشخص



المصدر: منظمة الأمم المتحدة

الجنوبي في أميركا اللاتينية، يعملون في الزراعة مقابل 7٪ كحد وسط في البلدان المصنّعة في المركز. وتشير هذه الأرقام إلى عدم دخول علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى الريف؛ فالزراعة تظل ثانوية الإنتاج وغير كافية في تغطية الحاجات والقسم الأكبر منها يخصص غالباً للتصدير.

• **سوء استخدام يدّ قسم كبير من الناس العاملين:** يعود إمّا للاستمرار في علاقات الإنتاج القديمة في الزراعة، وإما إلى الهجرة من الريف، وهي هجرة ناجمة عن انهيار علاقات الإنتاج الزراعية وتصبّ في المدن مسببة التضخم الفوضوي؛ فإعادة إنتاج مستمرة لفائض كبير من اليد العاملة هي دون شك في أساس التناقضات التي يخفق فيها التطور الرأسمالي. وهذا ما يفسح في الواقع، لإبقاء الأجور الفعلية على مستوى جدّ منخفض، وأحياناً أكثر انخفاضاً من أبسط مستوى العيش: إن العرض في اليد العاملة الذي يتجاوز بنيوياً قدرات الامتصاص للاقتصاد الرسمي، هذا العرض ينصبّ ضمن قطاع هائل غير متشكل ومديني، وهو خزّان لا ينضب من قوة العمل البخسة بالنسبة للرأسماليين. إن الإدارة الحرة لهذه اليد العاملة لا تلاقي أية مصاعب: فالضمانات الاجتماعية ضعيفة، بل تكاد تكون معدومة، والحركة العمالية هي في الغالب عرضة للقمع الشديد. فالاختلال الساحق لعلاقات القوّة يؤدي على المدى البعيد إلى نتيجتين مضرتين بالتطور الرأسمالي: النتيجة الأولى هي ضيق السوق الداخلي، وهو السوق الذي يتشكل عادة من الشرائح المحظية المحدودة؛ والنتيجة الثانية الضعف في الحثّ على الإبداع التكنولوجي والاجتماعي.

توزع السكان على بلدان اقتصاد السوق وفق النتائج الاقتصادية

السكان (نهاية الحقبة بالملايين)	1960 - 70	1970 - 80	1980 - 90
البلدان الصناعية	679 28,5٪	735 25,3٪	771 22,6٪
البلدان حيث نمو الانتاج المحلي الخام للفرد يساوي أو يفوق نمو البلدان الصناعية	601 25,2٪	700 24,2٪	89 2,6٪
البلدان حيث نمو الناتج المحلي للفرد إيجابي، لكنه أدنى من نمو البلدان الصناعية	1030 43,3٪	1264 43,5٪	1740 51,1٪
البلدان ذات نمو ناتج محلي خام سلبي للفرد	71 3,0٪	204 7,0٪	808 23,7٪
مجموع بلدان إقتصاد السوق	**2381** **100٪**	**2903** **100٪**	**3408** **100٪**

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

إن المعلومات الرئيسية التي تمدنا بها هذه اللوحة هي التالية:

- يشكّل سكان البلدان الصناعية نسبة تنقص قياساً على عدد السكان الإجمالي لبلدان اقتصاد السوق: انتقلت من 28،5٪ في 1970 إلى 22،6٪ في 1988.

- إن البلدان النامية، التي تؤمّن لسكانها نمواً في الدخل يعادل أقلّه نمو الدخل في البلدان الصناعية، هذه البلدان كانت تضم ربع عدد السكان العالمي في 1970، لكنها لا تضم سوى 2،6٪ بعد مرور عشرين عاماً. لقد أصبح لحاق بلدان العالم الثالث للبلدان الصناعية الاستثناء منذ الثمانينات.

- قسم كبير من الناس يعيش في بلدان حيث الناتج للشخص قد سجّل تراجعاً بمعدّل 3٪ في 1979 و23،7٪ في نهاية عقد الثمانينات، وهو العقد الذي يجدر تسميته العقد الضائع.

- لا تحسب الصين بين البلدان ذات اقتصاد السوق: لو تمّ حسابها لكانت النتائج تختلف، إذ قد سجّلت نمواً أكيداً في الثمانينات.

- إن البلدان الرئيسية التي شهدت تراجعاً كبيراً في الناتج المحلي الخام للشخص بين 1980 و1988 هي: نيجيريا (105 مليوناً من السكان)، المكسيك (82,7 مليوناً)، إيران (52,8) الفليبين (58,7)، أثيوبيا (47,9)، أفريقيا الجنوبية (33,8)، زائير (33,5)، الأرجنتين (31,5)، تانزانيا (24)، وكينيا (23,9).

● **اتساع الفروقات الاجتماعية:** التي تنجم عنها هو أحد العلامات المميزة لهذه المجتمعات. ينضاف إلى التفاوتات الشاملة بين الشمال والجنوب للتمايزات الداخلية: ففي الحين الذي يحصل فيه 10٪ من الناس العاملين على 25٪ من الدخل الإجمالي في البلدان المتطورة، يستأثر من هذا الدخل 44٪ في ساحل العاج، 37٪ في الفيلبين، 40٪ في المكسيك، وأكثر من 50٪ في البرازيل، وهو البلد الذي يحتفظ بالرقم القياسي ضمن قائمة البلدان التي قدمت هذا الإحصاء!

إن مئات الملايين من المعدمين التي تتكدس في المقابر في وسط القاهرة (كي تعيش هناك) أو على القمم التي تشرف على المنطقة الجنوبية الفخمة في ريو دي جانيرو، في منطقة فاركلاس، تشهد على ذلك.

● **القدرة الضعيفة على الإبداع التكنولوجي:** تجعل مجمل بلدان العالم الثالث خاضعة للشركات المتعددة الجنسيات، والتي لا تنشىء إطلاقاً مراكز أبحاثها في هذه البلدان. فالبرازيل والهند هما البلدان اللذان يتمتعان بطاقة علمية حقيقية، إنما يظلان بعيدين عن منافسة البلدان الرئيسة، التي تركز على أراضيها 97٪ من النفقات العالمية للأبحاث ـ التنموية. فهذه البلدان لا تفعل شيئاً من أجل تغيير هذا الواقع، كما أثبتت ذلك الحرب المنظمة التي شنتها الحكومة الأميركية وربحتها ضد مشروع المعلوماتية للحماية البرازيلي، وهو المشروع الذي أصبح بحكم المفكك اليوم. وكوريا بالذات ترتبط نسبياً باليابان على الصعيد التكنولوجي

وحدة العالم الثالث وتنوّعه: وجهتا نظر

«العالم الثالث»: مقولة مهملة

إن كل التكهنات تعوّل على تقوية هذه الاتجاهات: ليست الأمم الصناعية الأربع، لجنوب شرق آسيا، وحدها التي تعمل على تنمية حصصها في السوق من اليوم وحتى نهاية هذا القرن، بل هناك بلدان آسيوية أخرى، كالصين مثلاً ـ التي تزداد تجارتها الخارجية بنسبة 10٪ سنوياً ـ أو ماليزيا وتايلاند اللتين تتخصصان أكثر فأكثر في صناعة المنتجات الصناعية الاستهلاكية. أضف إلى ذلك أن مجموعة بلدان جنوب شرق آسيا هي في طور التخلص من تبعيتها التجارية حيال الولايات المتحدة وأوروبا، فهي تعمل على تنمية التبادلات الضمن ـ إقليمية، تعمل بوتيرة تسمح لها أن ترسي قواعد تجارتها بين القارات قبل العام 2000. بالمقابل نرى أن بقية المناطق الكبرى في العالم الثالث، ما تزال عرضة في ازدياد تهميشها، باستثناء بعض البلدان ذات الدينامية الفعلية والتي ما تزال هشّة.

صوفي بسّيس Sophie Bessis

تمايز ووحدة

بعد الآن أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار المميزات الخاصة بكل بلدٍ من بلدان العالم الثالث، لأن هذه البلدان، رغم بعض المميزات المشتركة، تختلف، في الواقع، اختلافاً كبيراً فيما بينها. كما ينبغي أن نقيم وزناً للفرق الكبير بين أحجام هذه الدول، ليس فقط على صعيد مساحة الأرض بل أيضاً على صعيد عدد السكان الفعلي: إن عدد سكان بعض الدول هائل في حجمه ويبلغ مئات الملايين، بينما البعض

(محركات سيارات هوينداي هي في الواقع محركات سيارات ميتسوبيشي. . .).

• **التطور الزائد للدولة:** (حتى نستعير تعبير ماتياس Mathias وسلامه Salama 1983) ضمن الفلك الاقتصادي ينجم عن ضعف المبادرة الخاصة «العفوية» والتي تحدث بدورها ليس عن عدم قدرة وراثية للبرجوازيات المحلية بل عن الطابع المشوّه للتطور الرأسمالي. فأصحاب المشاريع الخاصة يحتاجون، في الطرف أكثر من المركز، إلى القطاع العام المتسع الذي ينتج الطاقة والبنية التحتية والمنافع الوسيطة، بأسعار زهيدة، مع احتمال سدّ النواقص الهائلة. ففي الهند، تستخدم الدولة 75٪ من اليد العاملة غير الزراعية في المشاريع العامة. وفي البرازيل مجمل الصناعات الأساسية (الطاقة، الكيمياء، صناعة الحديد) يقوم على عاتق المشاريع العامة.

فالدولة في الطرف إذاً تشغل مكاناً أكثر أهمية منه في المركز لتأمين دوام البنيات الاجتماعية وضمان شروط وظافة الاقتصاد، لكن سلطتها غير المنكرة داخليا، لا وزن لها خارجياً: إن غياب السيادة النقدية تترجم بعدم القدرة على تحويل العملة الوطنية خارج الحدود، بربطها عملتها الوطنية بعملة صعبة (الدولار الأميركي عادة)، باستبعادها عن مراكز القرار في النظام النقدي والمالي العالمي. والمؤشر الذي يؤكد الانتماء إلى قطب البلدان المغلوبة هو كون العملة الوطنية تتمتع بوضعية «العملة البخسة»، بالمقارنة مع النادي المغلق، نادي النقود العالمية القابلة للتداول في كل الأسواق النقدية في الكرة الأرضية.

الآخر ـ تتكاثر خاصة في المحيط الهادىء ـ قليلة العدد ولا يتجاوز عدد سكانها بعض عشرات الآلاف من السكان (الرقم القياسي لأقل عدد من السكان هو جمهورية نو Nue، الذي يبلغ 3200 نسمة!).

كما ينبغي أن نقيم وزناً للظروف الطبيعية: إن العالم الثالث يغطي مساحة أكبر من المنطقة الاستوائية: الشتاءات قارسة في الصين الشمالية وفي كوريا. وتمتد المنطقة الجافة، في قسم منها، إلى أفريقيا والشرق الأوسط؛ كما ينبغي أن نميز تمييزاً جذرياً، في قلب المنطقة الاستوائية حيث الأراضي بمجملها فقيرة وهشّة، بين بلدان آسيا الاستوائية ـ حيث استطاع الناس هناك، بفضل تدابير مائية هامة، الإفادة من الوديان الخصبة بطميها ـ وبلدان أفريقيا الاستوائية، حيث الوديان ما تزال قاحلة والتجمعات السكانية تتواجد فوق أراضٍ سريعة العطب والتدهور.

إن المميزات الثقافية والجغرافية ـ السياسية تشكل عاملاً آخر من عوامل التمايز: بينما الدولة ـ الأمّة هي بنية قديمة ومترسِّخة في العديد من دول آسيا الاستوائية (كفيتنام مثلاً) نجد أنها ما تزال هشّة ومصطنعة في قسم كبير من أفريقيا الاستوائية حيث إرث نخاسة العبيد (إتينات اضطهدتها بعض الحكومات الزنجية الأفريقية) ما زال يرمي بثقله داخل الحدود المرسومة من قبل المستعمرين.

يمكن القول بالإجمال، إن أخذ التنوع الكبير لبلدان العالم الثالث بعين الاعتبار يبقى المرحلة اللازمة ضمن مجهود التنمية. ولكن هذا لا ينفي إطلاقاً استحضار ما يشكل وحدة هذه المجموعة الهائلة البالغة أربعة مليارات نسمة.

إيف لاكوست

حالة العالم الثالث، مصدر سابق

التخلّف: أسباب داخلية أم خارجية؟:

سوف نلاحظ أن أيّاً من هذه المعايير الواردة أعلاه ـ ما عدا الأخير ـ تستند على نمط تدخل بعض البلدان في السوق العالمي. إن تقاسم الأدوار الذي أقامه الاستعمار، حيث يستورد البلد المستعمِر المواد الأولية والمنتوجات الزراعية من مستعمراته ويصدّر إليها المنتوجات المصنعة، إن هذا التقاسم يظل إجمالاً ساري المفعول بالنسبة لمعظم بلدان العالم الثالث؛ لكن بعض هذه البلدان استطاعت أن تتجاوزه ـ وهي البلدان التي ندعوها «البلدان الجديدة المصنّعة» بعد ما يقارب العشرين سنة، إنما دون سماح لهذه البلدان الأخيرة ببلوغ التنمية المتوازنة.

فهل هذا يعني أن العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه البلدان لا تلعب أبداً دوراً في تخلّفها؟ إنه لأمر يدعو إلى التفكير، لأن بلداناً مصدّرة للمنتوجات الأولية، وهي مصنفة ضمن فئة «العالم الثالث»، تحاذي بلداناً مصدرة للمنتوجات الصناعية، وهي أحياناً منتوجات شديدة التطور. هذه هي أطروحة الليبراليين، وهي الأطروحة التي يرددها، دون كلل، البنك الدولي (تقرير 1987): «إن البلدان تدين بنجاحها لذاتها»، وهذا يعني ضمناً بأنها تدين أيضاً لذاتها بفشلها. فهل ينبغي أن نبحث عن أسباب التخلف في البدء داخل البلدان المعينة، أم أن هذه الأسباب ناتجة عن علاقات التبعية والاستغلال التي تهيمن على السوق العالمي؟

سوف نحاول تفحص هذا السؤال والإجابة عنه في الفصول القادمة من هذا الكتاب، إنطلاقاً من فرضية أساسية: إن علاقات

آمال هشّة وفرص غير متكافئة

لقد واجهت بلدان الجنوب الثمانينات بفرص غير متكافئة. فلم تستطع الأزمة الاقتصادية ولا التصحيح الاقتصادي تقليص هذه الفروقات، بل زادتها عمقاً. وعملت بعض الدول على إدخال تحولات عميقة على بنياتها الاقتصادية، بينما لم تستطع برامج التصحيح غير المدروسة أو المطبقة بشكل سيء، إحداث تأثير يذكر؛ بل أدّت أحياناً إلى زيادة هشاشة الاقتصاد. وظلّت بعض البلدان الأخرى على هامش الاقتصاد العالمي وعلى هامش عمليات التحول. في كل مكان، كلّفت الأزمة الاقتصادية ثمناً غالياً؛ فبعض البلدان استطاعت تحمّلها، لكن في بلدان أخرى طالت الأزمة بعمق العلاقات الاجتماعية والسياسية، كما طالت المؤسسات، فأصبحت دولها اليوم بحاجة لإعادة البناء.

ولقد بدت الرؤى المستقبلية للسبعينات في عدد قليل من بلدان الجنوب، رؤى مناسبة بوضوح. ففي ظل محيط عالمي، وإن يكن واهناً [...] كان بمقدور المناطق الآسيوية وحدها أن تتابع نمواً سريعاً. فاستفادت، خاصة، بلدان جنوب شرق آسيا من التقدم الذي أحرزته في اندماجها الدولي ومن المنافع التي قدمها المحيط الإقليمي الديناميكي. وأصبحت التحسينات، في أمكنة أخرى، أكثر تمحيصاً وأكثر دقة. وأدّى تحسّن الارتفاع المتوقع لسعر النفط إلى توسيع هوامش المناورة للدول النفطية.

وشهدت دول أميركا اللاتينية وأفريقيا السوداء نتائج أفضل بكثير من النتائج التي عرفتها في العقد السابق ـ معاودة النمو من ناحية، والركود من ناحية أخرى ـ غير أن هذه النتائج قد تعني، بالنسبة لكثير من البلدان الأخرى، نتائج سيئة ـ إذا ما قارنا بينها وبين النتائج الجيدة

التبعية تجد أصولها في حضور الأمم المتزامن، في نفس السوق العالمي، وهي الأمم التي طورت بشكل لامتكافىء علاقات الإنتاج الرأسمالية داخلها. عندئذ يمكن أن يحدد «التخلف» على أنه نتاج الصدفة بين قانون التنافس الذي يحكم السوق العالمي والمجتمعات التي تفتقر إلى التماسك الداخلي، العامِل وفق هذا القانون. فجذوره ليست داخلية ولا خارجية، بل دائماً. . . داخلية وخارجية. فإذا كان هنالك ارتباط وتبعية تجاه الخارج، فإن ذلك يعود إلى ضعف تطور العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الداخلية إلى تشوهها؛ وعلى العكس إن هذه التبعية تمنع من الشفاء «تلقائياً» (أي عن طريق التطور المطرد الشبيه بتطور بلدان المركز بين القرن السابع عشر والتاسع عشر) من عيوب وشوائب هذا التخلّف.

لماذا هذا الانقسام؟:

إن الفكرة الأساسية، بخصوص بروز «الشمال» و «الجنوب»، يمكن أن تصاغ على النحو التالي: إن الرأسمالية الصناعية، التي نشأت في أوروبا، استندت منذ الأصل في تطورها على وجود سوق عالمي موجود قبلاً، سوق الرساميل التجارية (بروديل Braudel). إنما جدّتها الأساسية قامت على «اختراع» علاقات اجتماعية جديدة جذرياً في بلدان أوروبا وأميركا حيث اتسع السوق في البدء. هذه الأمم استخدمت الدينامية غير المألوفة، التقنية والاجتماعية، دينامية العلاقات الاجتماعية الرأسمالية كي تتلاءم مجمل وظائفها الاجتماعية مع التماسك الشامل: لقد استطاعت هذه الأمم على هذا النحو أن تؤسس

نسبيا في عدد ضئيل من بلدان هذه المناطق. فحركة رؤوس الأموال الخاصة والقروض المصرفية والاستثمارات المباشرة لم تؤد إلاّ إلى تقوية التمايزات، في مشاركتها في عملية نمو الاقتصاديات الواعدة إلى حدّ كبير.

فهذه الاقتصاديات قد تكون قادرة على متابعة تقدم اندماجها في الاقتصاد العالمي. أمّا بالنسبة لبلدان أخرى فانه يخشى أن تصبح الآمال المعقودة على عمليات الإصلاحات هشّة للغاية في حال تأخّرت عمليات النمو عن تعويض كلفة التصحيح. عندئذٍ قد ينحصر الانفتاح بنمو قطاع تصدير منفتح على الخارج. فمحاولات الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي قد تتمّ على حساب الاندماج الوطني ويخشى أن تنطفيء حذوتها بسرعة.

إن العديد من بلدان الجنوب يشهد حالياً تحولات صعبة؛ فقد يسهّل محيط عالمي، يؤمّن الاستقرار ويضعف الضغوطات الخارجية، هذه التحولات. ولقد رأينا أن ما هو أساسي، لبعض البلدان الأخرى، يكمن في القدرة على الاستفادة من تقليص عبء ديونها. أما بالنسبة للبعض الآخر، فإن المسألة الأساسية هي مسألة عمليات تمويل جديدة وتحسين حدود التبادل، أو النمو والانفتاح على الأسواق الخارجية. إن كل هذه البلدان تحتاج لمحيط دولي منسجم مع سياسات الليبرالية والانفتاح الموصى بها.

الاقتصاد العالمي 1990 ـ 2000: آخر النمو

منشورات أكونوميكا، 1992

قانونها حول السوق العالمي. بينما بقية الأمم، التي انخرطت في هذا السوق العالمي، لم تؤثر إلاً جزئياً أو متأخراً في علاقات الإنتاج الرأسمالية، ولم تستطع علاقات الإنتاج الرأسمالي، التي نقلها التصنيع، أن تؤثر داخلها إلاً جزئياً وفي وقت متأخر وظلت حتى نهاية القرن التاسع عشر في حالة تأخر بارزة لم تستطع استدراكه عملياً.

إن جذور هذا الانقسام العظيم ليست إذاً جغرافية: والتسميات «جنوب» و «شمال»، تستخدم هنا كونها موافقة. وهذه الجذور ليست أيضاً طبيعية ـ البلدان التي تمتلك ثروات طبيعية («النفط») وتلك التي يمكنها الاستغناء عنها («الأفكار») ـ إنما هي جذور اجتماعية ـ تاريخية. وإذا كانت اليابان دون شك البلد الأخير الذي استطاع أن يلحق بركب التصنيع في الوقت المناسب، فإن ذلك يعود إلى الثورة البرجوازية التي حدثت في العام 1968، تحت ستار إصلاح الأسرة الامبراطورية المالكة مايجي Meiji. هذه الثورة ألغت الاقطاعية، ومنعت التجمعات، وأسست للملكية الخاصة للأراضي، وأزالت العوائق أمام تحرك الأشخاص والرساميل. واستطاعت علاقات الإنتاج الرأسمالية أن تخترق من الداخل كل مناطق المجتمع؛ وقبل منعطف القرن، انتقلت اليابان من نظام الاكتفاء الذاتي القديم إلى التوسّع الامبريالي النشيط.

إن الحرب العالمية الأولى وضعت حدّاً نهائياً للتوسع «التلقائي» لمختلف الامبرياليات، لكن مناطق تأثيرها تطول كامل الكرة الأرضية وهي تتصارع اليوم من أجل ازدياد مناطق التأثير هذه.



من أجل «بدعة جديدة»:

بمواجهة أوضاع متفاقمة وأحياناً مأساوية مع الانتشار الكبير للقحط المستعصي وبروز المجاعات المدمرة، وبمواجهة ضعف فعالية المساعدات الخارجية، وبمواجهة فشل بعض التجارب المسماة اشتراكية، وبمواجهة النجاحات النسبية لبعض التجارب الرائدة؛ بمواجهة كل هذا بدأت بدعة جديدة بالتشكل يوماً بعد يوم، في الوقت الذي تتأكد فيه على صعيد التنظيمات الدولية مسألة إشباع (آتٍ كم هي كاشفة هذه المسألة) «الحاجات الأساسية»؛ إنه اعتراف رسمي بأن «حاجات الإنسان» الأكثر أولوية لم تغطَ بعد. هذا الأمر ينطبق على 800 مليون نسمة اعترف خبراء البنك الدولي بأنهم كانوا في حالة «فقر مدقع»، في العام 1980، كما اضطروا للاعتراف، نتيجة هذا الواقع، بعجز السوق الكبير.

إن موضوعات البدعة الجديدة قد تفسح في المجال لتجديد نظريات التنمية وتطبيقاتها كما تستدعيها الحالة العالمية.

(...) في الواقع لم نعد نستطيع الحديث اليوم عن عالم ثالث أو بلدان «متخلفة» كما لو أننا نتحدث عن مجموعة متجانسة، وهي لم تكن يوماً كذلك؛ إلاَّ إذا اكتفينا بنظريات عامة لم تعد تمثل حقاً فائدة تحليلية.

لقد أنتج نمو الرأسمالية ظاهرة ما نسميه «التخلف»، ثمرة النفوذ الجزئي لنظام اقتصادي هيمن على مجتمعات متنوعة مرتبطة أساساً بأنماط إنتاج نوعية مختلفة، مع ما يتبع ذلك من نتائج: «انفجار ديمغرافي»، نقل الفائض نحو المركز، إنشاء قطاعات «حديثة» وتمدين متسارع، تبعية اقتصادية وتكنولوجية ومالية وثقافية... إن التبعية ذات الوجوه المتعددة، هي دون شك القاسم الأكبر المشترك لأوضاع «التخلف» الشديدة التنوع (بالإضافة إلى البنيات الاجتماعية، الثقافية

منذ العام 1914، لم يقبل نادي القوى العظمى أي عضو جديد رغم العديد من المريدين. لكن هؤلاء المريدين أزالوا النظام الإقطاعي، وأدخلوا الأجور بكثافة نظام، وتبنّوا مبادىء الليبرالية الاقتصادية، باختصار لقد سعوا لتقليد الكبار بإتباع نصائح الآلاف من الخبراء والتقنيين والاقتصاديين. لكن الطبقات الحاكمة في البلدان المغلوبة على أمرها، حين يكون لها وجود حقيقي مستقل، لم تستطع إحراز دينامية تراكمية داخلية وكثيفة تقضي على العلاقات الاجتماعية قبل ـ رأسمالية وتدمج أغلبية الناس ضمن قوة العمل المأجورة.

3 ـ العوالم الثلاثة في العالم الثالث

مهما قيل إذاً، ينطبق العالم الثالث على حقيقة أكيدة، والبلدان التي يتألف منها ما زالت تعاني من كل نتائج النضج المتأخر وغير المكتمل لعلاقات الإنتاج الرأسمالية داخلها. ومن بين هذه النتائج، وضعها المهيمَن عليه في السوق الرأسمالي العالمي. لهذا لا يمكن الكلام على «انفجار الطرف القديم للنظام» كما يؤكد ذلك أومينامي Ominami، دون أن نركز بطريقة مفرطة على «اختيار» مجموعة صغيرة من البلدان (هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية وتايوان) من بين بلدان المركز. ينبغي في الأغلبية الساحقة من الحالات، أن نلاحظ، كما يعترف بذلك المؤلِّف نفسه، أن «منطق إعادة إنتاج علاقات التبعية يتفوق على المنجزات التي تمّت باتجاه الحصول على استقلالية أكبر».

إنه لمن الصحيح القول إن الديناميات المختلفة لم تتطور في

والسياسية المرتبطة تاريخياً بهذه التبعية والتي تعززها). لكن هذه الظاهرة تدل في الواقع على خصائص بنية تطورية: بنية النظام الذي يشكل «الاقتصاد ـ العالم» الغربي أضف إلى هذا أن الرأسمالية، كي تستطيع الاستمرار تعمل ـ على الصعيد الداخلي ـ وباستمرار على إعادة إنتاج نسبة الأجور، وعلاقة الهيمنة، حتى ولو اضطرت أن تعدل مرحلياً أشكال هذه الهيمنة (تحت ضغط النضالات الاجتماعية)، كذلك تعمل هذه الرأسمالية ـ على صعيد العلاقات الدولية ـ على إعادة إنتاج (إن لم يكن على توسيعها) علاقات الهيمنة على طرف متغير لمصلحة اقتصاديات المركز: وذلك عن طريق نقل الفائض الذي تسمح به هذه العلاقات (خاصة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية والقوى العاملة المُستخدمة بأسعار زهيدة)، حتى ولو خضع شكل هذا النقل وكثافته لمراجعة دورية. فهذه العلاقات وأنماط إعادة إنتاجها هي التي تحدد «الإمبريالية»، والتي يشكل مسارها الرئيسي اليوم الشركات التجارية الكبرى والمجموعات المتنقلة هنا وهناك التي تعطي هذا المسار أشكاله الغربية المعاصرة.

بيار دوكَس وبرنارد روزيه Pierre Dockès et Bernard Rosier

التاريخ المبهم، PUF، 1988

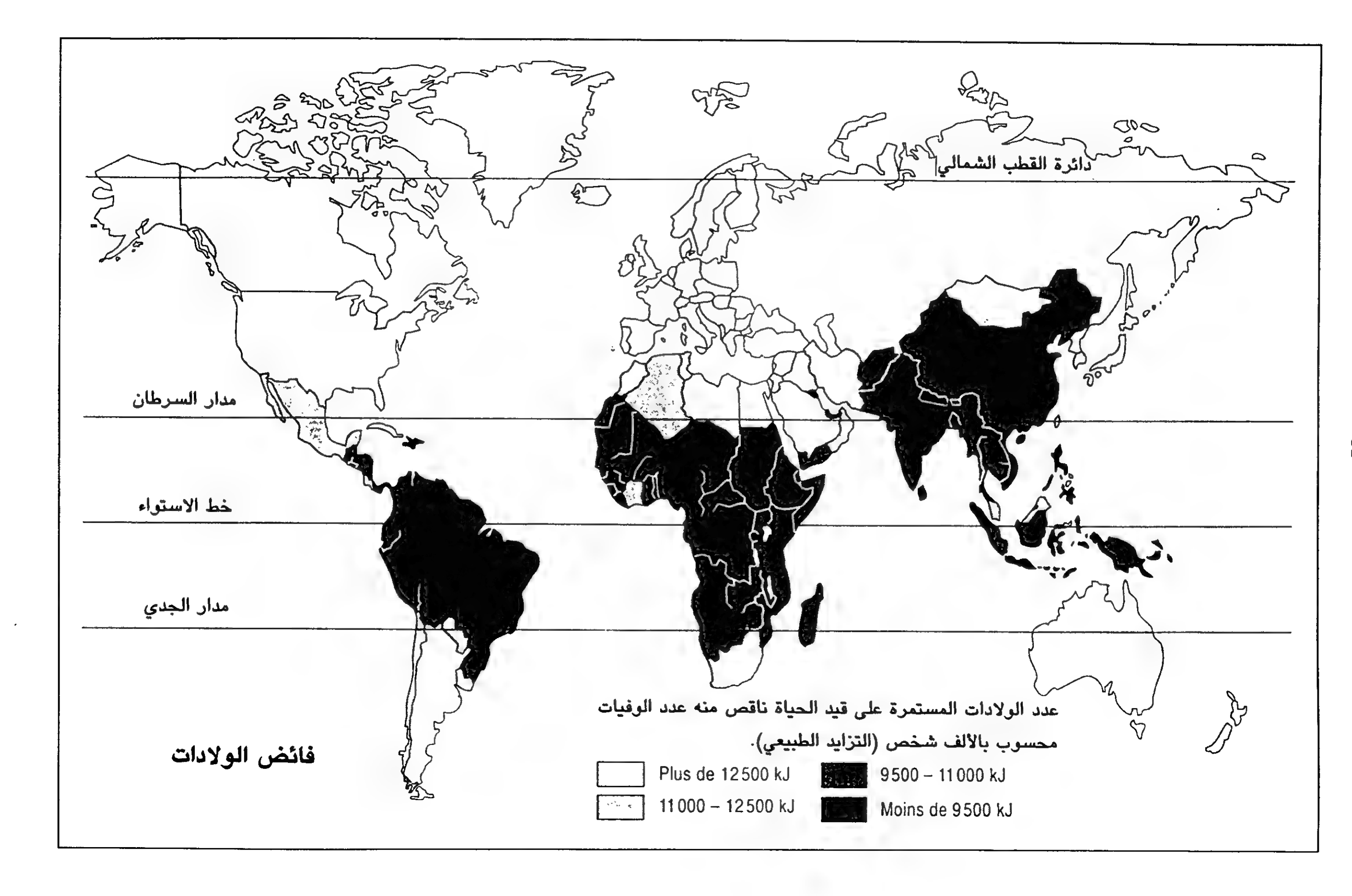
مختلف البلدان بعيداً عن الإكراهات والضغوطات العامة. ولقد تمّ اقتراح نماذج عدّة لبلدان العالم الثالث، مستخدمة كل أنواع المعايير: المناخية، الاجتماعية، الديمغرافية، وخصوصاً الاقتصادية (وفق الطبيعة الزراعية، المعدنية أو الصناعية للتصديرات، أو وفق نمط استراتيجية التصنيع المختارة: استبدال الواردات، تنمية الصادرات. . .). لكن، وكما فعلنا ذلك سابقاً، إذا وضعنا طبيعة العلاقات الاجتماعية في كل بلد في صلب تفسير التخلف، وإذا ما عملنا وفق هذا المعيار نكون قد استطعنا أن نضع التصنيف الأكثر ملاءمة للوصف والتفسير. . . والتشخيص.

سوف نحاول الاعتماد على النمذجة التي اقترحها جاكيمو Jacquemot ورافّينو Raffinot (1985)، في خطوطها العريضة، لأنها تستخدم كمعيار تفاضلي «التمفصل بين نمط الإنتاج التقليدي ونمط الإنتاج الرأسمالي» وتركز على مسألة التشكّل الاجتماعي التي يتناولها التحليل.

التصنيف المعتمد

1 ـ اقتصاد النخاسة

إن النمط النظري الأول المعمول به هو نمط «اقتصاد النخاسة»، الذي يتميز بدخول ضعيف لعلاقات الإنتاج الرأسمالية: فالرأسمال هو أساساً تجاري وأجنبي، وتثمينه يتمّ عبر نهب العمل الفلاحي التقليدي والموارد الطبيعية المستخرجة بواسطة يد عاملة متطوعة في الغالب (العمّال المستأجرون يبقون قلة ضعيفة). مع


دائرة القطب الشمالي
مدار السرطان
خط الاستواء
مدار الجدي
عدد الولادات المستمرة على قيد الحياة ناقص منه عدد الوفيات
محسوب بالألف شخص (التزايد الطبيعي).
Plus de 12500 kJ
11000 – 12500 kJ
9500 – 11000 kJ
Moins de 9500 kJ
فائض الولادات

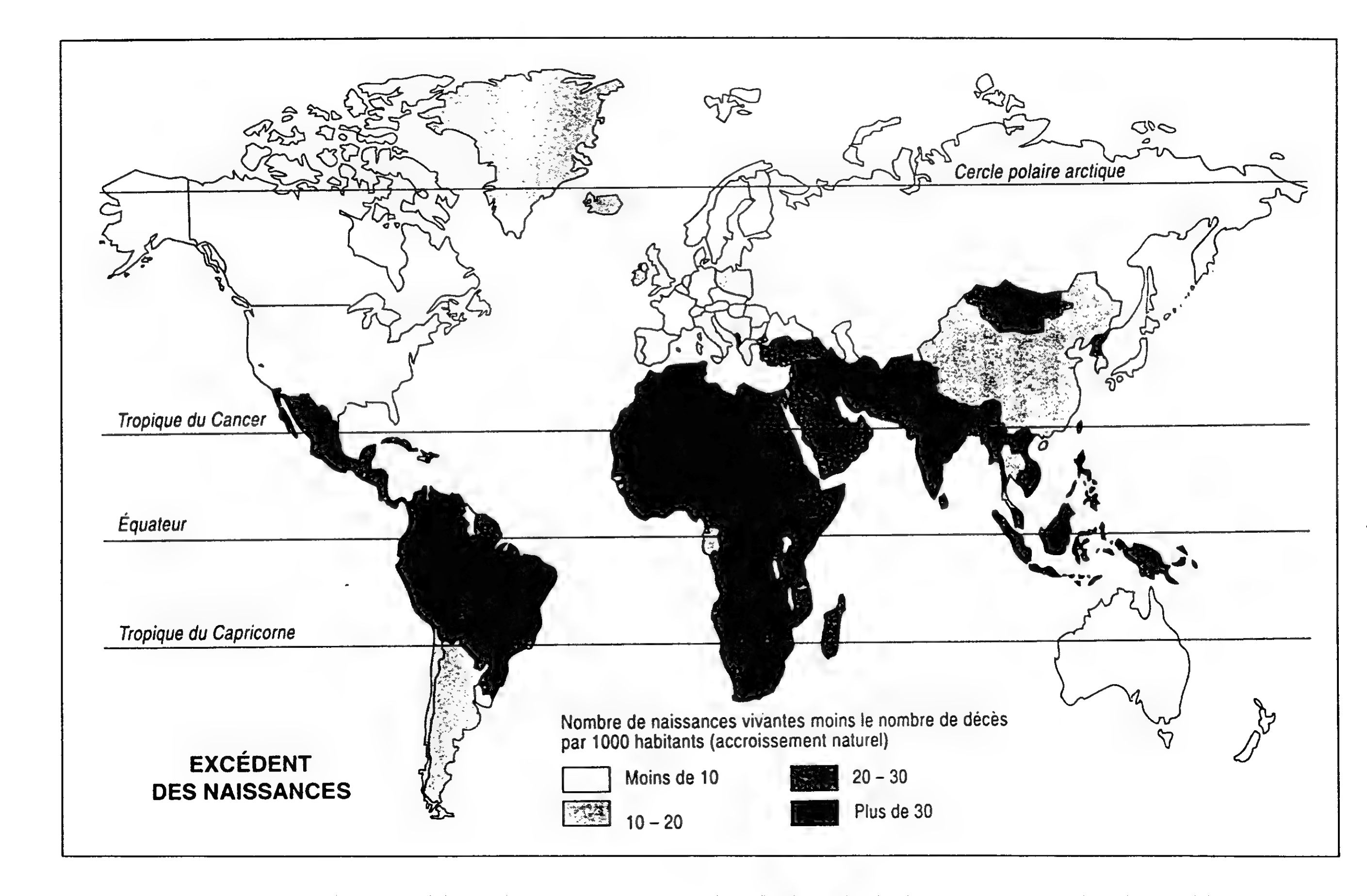
انحسار الاستعمار، يؤدي وضع أسس الدولة المستقلة إلى خلق برجوازية بيروقرطية فاسدة عادة، وعاجزة عن تطوير علاقات الإنتاج الرأسمالية، لكنها تعيش عالة على الدولة وتسرّع عملية انحلال الروابط الاجتماعية التقليدية: إن عملية التحويل إلى نقد التي تخلقها الحاجة إلى دفع الضريبة بالعملة هي الموجه الرئيسي لهذا الإنحلال.

إن استغلال موارد المناجم يمكن أن يفسح المجال أمام بداية التراكم الداخلي، إنما بشكل طفيف بالنظر إلى المنتوجات المعادة إلى البلد، ويبقى هذا التراكم خاضعاً بقوة لتقلبات أسعار المواد الأولية في السوق العالمية. وينتمي معظم بلدان أفريقيا شبه الصحراوية (ما عدا أفريقيا الجنوبية، ساحل العاج، والبلدان النفطية، نيجيريا والكونغو) إلى هذه الفئة، بالإضافة إلى هاييتي وبنغلادش وبيرماني، ونستطيع الحديث عن بلدان مفككة إذا كانت علاقات الإنتاج التقليدية المأزومة داخل هذه البلدان لا تفسح المجال أمام النمو الرأسمالي الداخلي.

2 ـ الاقتصاد الأولي للتصدير

يتميز النمط الثاني عن الأول بإدخال علاقات الإنتاج الرأسمالية، إدخالاً حاسماً ونوعياً، إلى قطاعات هامة، وبخاصة قطاعات التصدير:

«إنه الاقتصاد الأولي المنفتح». عندها تتكون طبقة برجوازية وطنية حقيقية، تعتمد غالباً على قاعدة صناعية، لكنها نادراً ما تتمتع باستقلالية سياسية فعلية.


Cercle polaire arctique
Tropique du Cancer
Équateur
Tropique du Capricorne
EXCÉDENT
DES NAISSANCES
Nombre de naissances vivantes moins le nombre de décès
par 1000 habitants (accroissement naturel)
Moins de 10
10 – 20
20 – 30
Plus de 30

والطبقات الاجتماعية قبل ـ رأسمالية (الحرفيون، صغار الفلاحين، الاقطاعيون) لا تضمحل كليا، بل تتعايش مع الفئات الأكثر «حداثة»، فئات الأجراء والرأسماليين، غير أن تفكك هذه الطبقات البطيء يؤدي إلى الهجرة من الريف. وتبدأ مرحلة التصنيع، لكنه تصنيع يركز على المنتوجات الاستهلاكية الشائعة، قد يتعداها. كل هذا يتم في الغالب عن طريق إنشاء شركات متعددة الجنسيات. ويسمح مستوى الأجور المنخفض في بعض الحالات بوضع سياسة تصديرية للمنتوجات العادية المصنّعة (المنسوجات، والثياب)، وهي سياسة دينامية نسبياً، إنما قليلة الإرتباط بالتطور الداخلي. ونتيجة لذلك تتنامى فئة مدينية، دون أن يتنامى مقابل الاستخدام الصناعي، ويتكاثر القطاع الثالثي بإفراط، إنما بطريقة «لا شكل فيها»، ويستمر النمو خفيفاً، مركزاً على سدّ وإشباع حاجات أقلية مدينية ضعيفة، يظل مرتبطاً بقوة بعمليات استيراد معدات التجهيز نظراً للطابع المجزوء لعملية التصنيع. أما في حالة البلدان النفطية (نيجيريا، الجزائر، الكونغو، مصر، أندونيسيا) فقد شهدت السبعينات معدلات مرتفعة أحياناً، نتيجة لتدفق الثروات، الناتج عن ارتفاع أسعار النفط، لكن التراجع الذي حدث في الثمانينات كان عظيماً: انتقل معدل النمو في الصناعة الأندونيسية من 11،9٪ سنوياً بين الأعوام 1960 و1980 إلى 5٪ منذ ذاك الحين؛ وفي نيجيريا، من 13،4٪ سنوياً إلى 8،5٪. أما بالنسبة لبقية بلدان هذه المجموعة من البلدان «الكلاسيكية» بوليفيا، ألبيرو، كولومبيا، أميركا الوسطى، تونس، مراكش، ساحل العاج، تايلاند، سوريا...) فقد شهد النمو

سكان العالم بين 1960 ـ 1990 (بالملايين)

	1960	1990	الفارق	النمو السنوي
البلدان المصنعة	950	1210	260	٪0،8
ـ الاتحاد السوفياتي والشرق	310	410	100	٪0،9
ـ منظمة البلدان المصنعة	630	790	160	٪0،7
البلدان النامية	2070	4070	2000	٪2،3
ـ الصين	658	1139	481	٪1،8
ـ الهند	442	853	411	٪2،2
ـ بلدان أخرى	970	2078	1108	٪2،6
العالم	**3020**	**5280**	**2260**	**٪1،9**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية، تقرير 1991.

تطور السكان على الصعيد العالمي ومحددات هذا التطور
(معدل النمو السنوي المتوسط)

		1950 1955	1960 1965	1970 1975	1980 1985	1990 1995	1995 2000
التكاثر	العالم	1،7	2،0	1،8	1،8	1،6	1،5
	البلدان المتطورة	1،3	1،1	0،7	0،6	0،5	0،5
	العالم الثالث	2،0	2،3	2،2	2،1	1،9	1،8
	افريقيا	2،1	2،5	2،7	3،0	2،8	2،6
	الشرق الأوسط	2،3	2،7	3،0	3،1	3،0	2،8
	اميركا اللاتينية	2،7	2،8	2،7	2،7	2،5	2،4
	الصين	2،0	2،0	1،7	1،2	1،0	1،0
	شرق آسيا	0،7	2،7	2،1	1،9	1،6	1،4
	جنوب آسيا	1،9	2،4	2،5	2،4	2،1	1،9

يتبع

الاقتصادي نمواً غير متسارع في السبعينات، وتباطأ فيما بعد، وهو سلبي منذ الثمانينات.

3 ـ البلدان الجديدة المصنعة

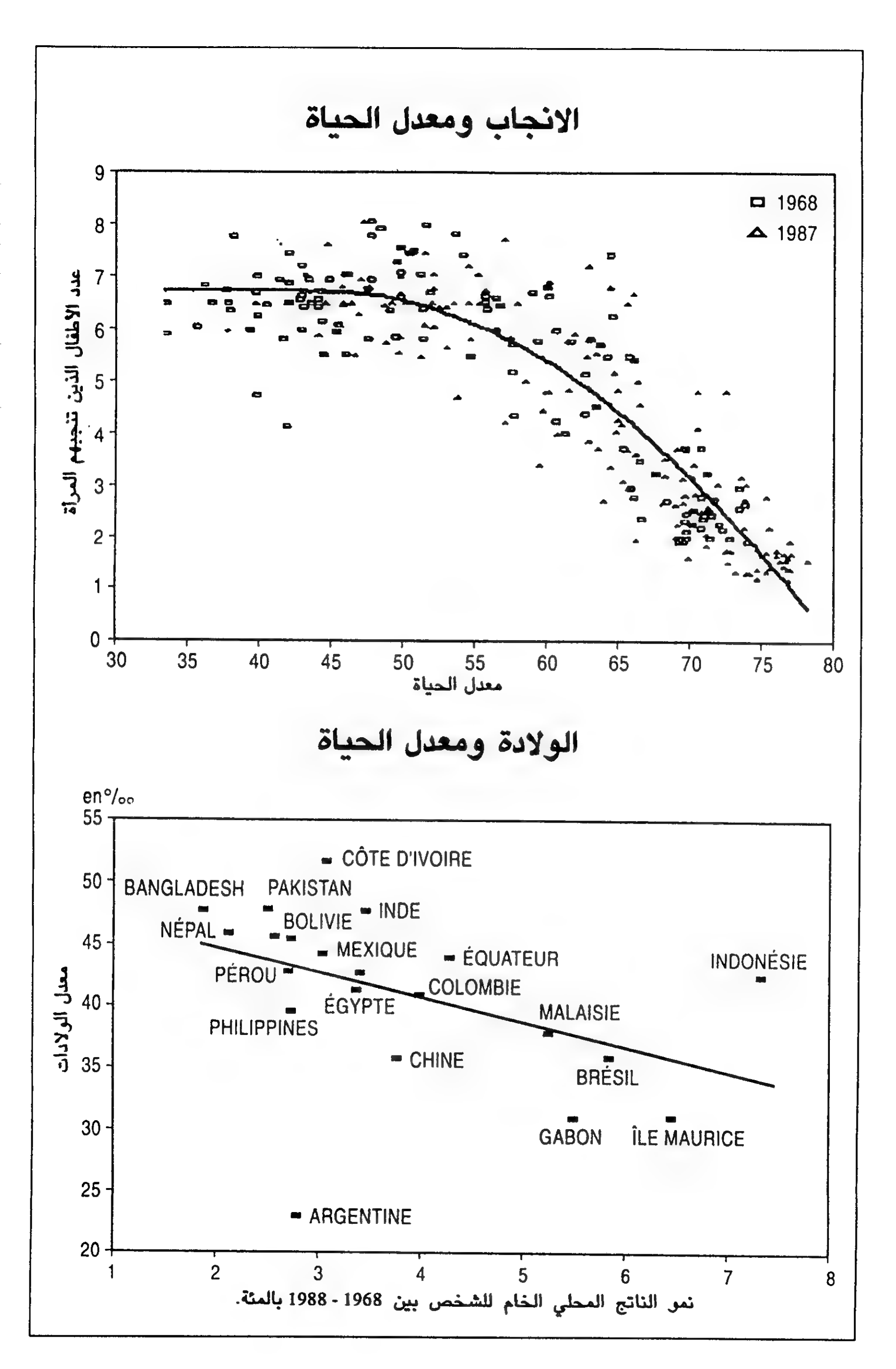
يضمّ النمط الثالث البلدان التي تثير عُجب الاقتصاديين الليبراليين وهم في ذلك على خطأ، كما سنرى ذلك: «البلدان الجديدة المصنّعة». إن عدد هذه البلدان ليس كبيراً، لكنه في الظاهر يثير الدهشة: كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان سنغافورة («التنانين الأربعة»)؛ المكسيك، البرازيل ويبلغ عدد السكان حالياً في هذين البلدين 300 مليون (ثلاثماية مليون). لسوء الحظ، وكما سنرى ذلك لاحقاً، لم يكن لهذين البلدين الأخيرين سوى دخول قصير (حسب خطاب علماء الاقتصاد) في لائحة البلدان المصنعة، إذ هذان البلدان ينحوان إلى التراجع إلى مصاف «البلدان المثقلة بالديون»، ضمن تصنيفات البنك الدولي: يشكل الدين الخارجي عبئاً يثقل استمرار إمكانات العودة إلى نمو منتظم نسبياً، إلى نمو سنوات «الأعجوبة». فالمكسيك شهدت في نهاية الثمانينات تجديداً في النمو، لكنه ظل هشاً. وحدها «التنانين الأربعة» (70 مليون نسمة) تحقق الآمال التي طمحنا بها. ويمكن أن نصنف على حدة الحالتين الخاصتين جداً، حالة هونغ كونغ وحالة سنغافورة؛ المدينتان اللتان تعتمدان نظام المنطقة الحرة، المستفيدتان، الأولى من وضعها الجغرافي (القريب من الصين الشعبية) ومن موقعها التجاري والمالي الموروث عن الاستعمار الانكليزي، والثانية من السياسات المتبعة بعد انحسار الاستعمار،

		1950 1955	1960 1965	1970 1975	1980 1985	1990 1995	1995 2000
الولادات	العالم	3،6	3،4	3،0	2،8	2،5	2،4
	البلدان المتطورة	2،3	2،0	1،7	1،6	1،5	1،5
	العالم الثالث	4،2	4،0	3،6	3،2	2،8	2،6
	افريقيا	4،8	4،8	4،6	4،5	4،0	3،7
	الشرق الأوسط	4،8	4،8	4،6	4،4	4،0	3،7
	اميركا اللاتينية	4,1	4،0	3،6	3،4	3،1	3،0
	الصين	4،0	3،4	2،6	2،0	1،8	1،7
	شرق آسيا	3،7	3،8	3،0	2،6	2،2	2،0
	جنوب آسيا	4،3	4،4	4،1	3،7	3،1	2،8
الوفيات	العالم	1،8	1،4	1،2	1،1	0،9	0،9
	البلدان المتطورة	1،0	0،9	0،9	1،0	1،0	1،0
	العالم الثالث	2،2	1،7	1،3	1،1	0،9	0،8
	افريقيا	2،7	2،2	1،9	1،5	1،2	1،1
	الشرق الأوسط	2،5	2،1	1،7	1،3	1،0	0،9
	اميركا اللاتينية	1،5	1،2	0،9	0،8	0،7	0،6
	الصين	2،0	1،4	0،9	0،8	0،8	0،8
	شرق آسيا	3،0	1،2	0،9	0،7	0،7	0،7
	جنوب آسيا	2،5	2،0	1،6	1،3	1،0	0،9

المصدر: الأمم المتحدة، السكان في العالم 1955 ـ 2000.

والتي ترسمها الشركات المتعددة الجنسيات، الساعية إلى البحث عن أجور زهيدة وأنظمة مستقرة (57٪ من الشركات التجارية الكبرى في سنغافورة هي فروع لشركات متعددة الجنسية)؛ والبلدان الوحيدان اللذان استطاعا أن يتقدما تقدماً ملموساً هما تايوان وكوريا. لكن يبدو أن التصنيف الموضوع «البلدان الجديدة المصنعة» لا يقف على أرضية صلبة، ونفضل وضعها في فئة «البلدان شبه المصنعة» للتدليل على البلدان المدلَّلة من بلدان العالم الثالث.

بالإضافة إلى البلدان التي ذكرنا، يمكن أن ندرج ضمن هذه الفئة أيضاً الأرجنتين، تركيا، والهند بخاصة. إنها إذاً مجموعة من البلدان ذات أهمية عظمى، ولكل بلد من هذه البلدان برجوازية صناعية وطبقة عاملة تحتلان موقعاً مركزياً في الصراعات الاجتماعية والسياسية؛ إنما هذا لا يعني أن الطبقة الفلاحية التقليدية الصغيرة أو الطبقة مالكة العقارات لا تلعبان دوراً هاماً. فالظروف التاريخية والاستراتيجيات التي أتاحت التصنيع تتغير من بلد لآخر ولا تشكل، هنا، معياراً للتصنيف، استبدال الواردات بمناسبة أزمة الثلاثينات العالمية وأزمة الحرب (البرازيل، المكسيك، الأرجنتين)، إرادة التخطيط السياسية بعد الاستقلال (الهند)، استبدال الصادرات في الخمسينات والستينات (جنوب ـ شرق آسيا). والنتيجة المشتركة هي تطور سوق داخلي حقيقي أمام المنتجات المصنعة، معتمدة ليس فقط على الطبقات الحاكمة وإنما أيضاً على شرائح متوسطة واسعة وأحياناً كانت تضم جزئياً الأجراء المدينيين. وعندما لم يكن دخول الرأسمال إلى الريف



الانجاب ومعدل الحياة
1968
1987
عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة
معدل الحياة
0
1
2
3
4
5
6
7
8
9
30
35
40
45
50
55
60
65
70
75
80
الولادة ومعدل الحياة
en°/oo
معدل الولادات
55
50
45
40
35
30
25
20
CÔTE D'IVOIRE
BANGLADESH
PAKISTAN
INDE
BOLIVIE
NÉPAL
MEXIQUE
ÉQUATEUR
INDONÉSIE
PÉROU
COLOMBIE
ÉGYPTE
MALAISIE
PHILIPPINES
CHINE
BRÉSIL
GABON
ÎLE MAURICE
ARGENTINE
1
2
3
4
5
6
7
8
نمو الناتج المحلي الخام للشخص بين 1968 - 1988 بالمئة.

يجعل الفلاحين يتخلون عن أراضيهم، كانوا يرتبطون بهذا السوق للتزود بوسائل عمل ولتصريف نتاجهم الزراعي. ضاق المعاش الذاتي نسبياً. ورغم «جيش الاحتياط» العام دوماً ـ المجموعات الواسعة من الشغيلة أو من العاطلين عن العمل ـ فإن القمع السياسي كان لازماً لوضع حد لارتفاع الأجور. في الواقع ينبغي ألاّ تزيد الأجور على حدّ لا تسمح به الإنتاجية الضعيفة (بالمقارنة مع المعايير الدولية)، إنتاجية التجهيزات المستعملة؛ إذا ما أراد البلد أن يظل قادراً على المنافسة وأن يستمر في التزود بالتجهيزات والتكنولوجيات المعروضة في السوق العالمي.

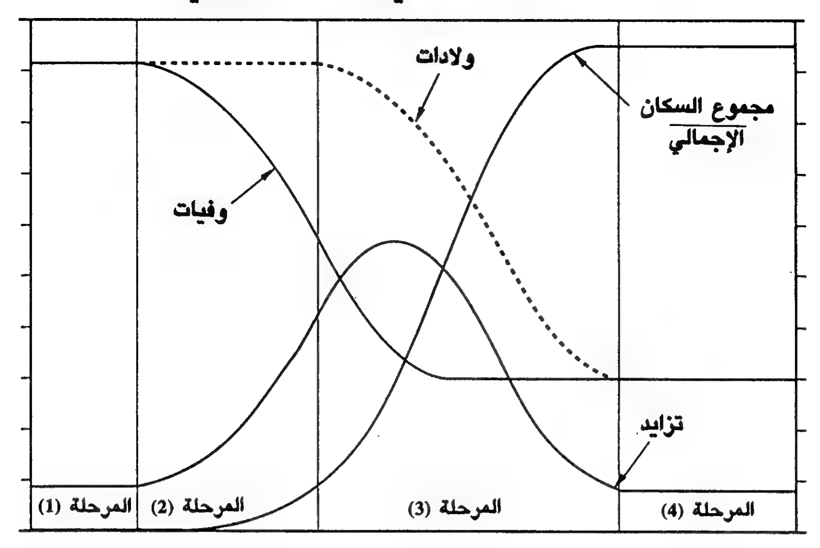
العالم الثالث: مقولة ما تزال صالحة:

لا يمكن بشكل صريح، نكران تعددية البلدان التي تشكّل العالم الثالث. لكن بعيداً عن هذه التعددية، علينا أن نعرف ما يؤسس وحدة هذه البلدان، أساساً ورغم الواجهة الدعائية لـ «التنانين الأربعة»، لم يتغير الوضع من وجهة النظر هذه. إن عمليات التصنيع المعمول بها في بعض هذه البلدان هي حقيقة راهنة، إنما تبقى عمليات التصنيع هذه، مع بعض الاستثناءات النادرة، مبتورة، مشوّهة، تابعة وهشّة، وغير متمحورة حول نمو السوق الداخلي وإشباع حاجات الناس.

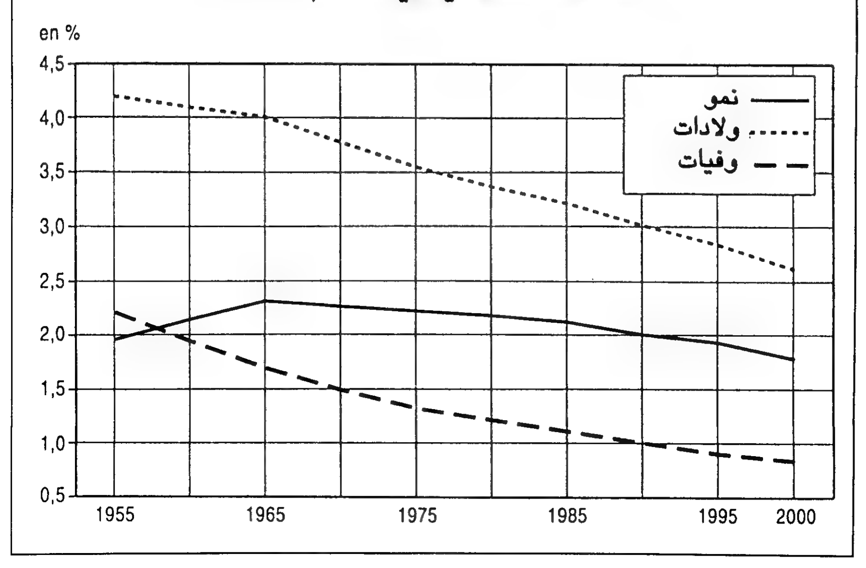
بعد الصدمة النفطية الأولى، أي أثناء مرحلة إعادة تقويم البترودولار، قدمت بلدان العالم الثالث أسواقاً هامة لبلدان المركز، صانعة بذلك تباطؤاً حاداً في نموها. لكن، في بداية الثمانينات، دخلت كل بلدان العالم الثالث في مرحلة جديدة،



الانتقال الديمغرافي: تمثيل ترسيمي



النمو الديمغرافي في العالم الثالث



مرحلة الإنكفاء الاجتماعي: إن العديد من بلدان الأطراف المرهقة بوطأة الديون كان عليها أن تكبح نموّها وأن تكرس قسماً هاماً من ثرواتها لدفع فوائد هذه الديون.

هذا الارتقاء في الدين يبرهن، مرة أخرى، أن هذه البلدان، بالنظر إلى علاقاتها الاجتماعية، لم تستطع أن تنتفع من التدفق المفاجىء للأموال، والذي تحول بسرعة إلى ضده، وبكلام آخر إلى دين إضافي. هذا ما يؤكد بشكل قاطع أحد مقاييس قضايانا المركزية: من أجل فهم طبيعة التخلف، ينبغي أن نوفّق بين العوامل الخارجية ـ الإندماج في السوق العالمي ـ، والعوامل الداخلية ـ العلاقات الاجتماعية.

سوف نتفحص عن كسب، في الفصول اللاحقة، مجموعة هذه العوامل، ابتداءً عامل السكّان.

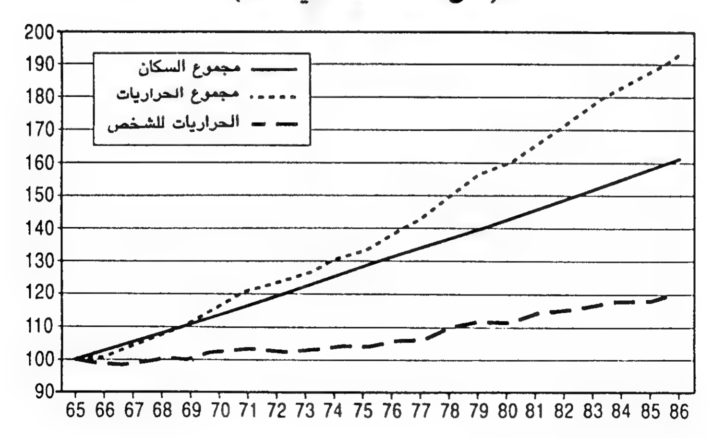
الفرضية المالتوسية التي كذّبتها الوقائع

بالنسبة لأنصار مالتوس الجدد، إن كل ارتفاع في مستوى الحياة يولّد تزايداً سكانياً يأتي ليوازن هذه الإضافة من الثروات الحاضرة أو ليلغيها. وقد يكون من المستحيل أن نجعل، على فترة طويلة، تزايد السكان متلائماً مع ارتفاع مستوى الحياة.

إن الرسم البياني الموضوع هنا يبيّن، على مستوى أكثر شمولية، أن العلاقة بين عدد السكان ونصيب الفرد من الطعام لا تخضع لترسيمة كهذه. إن عدد السكان يتزايد بطريقة تكاد تكون خطيّة ـ لأن معدل التزايد يتباطأ تدريجياً ـ بينما المجموع الإجمالي للحراريات الموجودة في العالم الثالث يزداد بطريقة ممكنة، على عكس الفرضية المالتوسية.

والحصة الحرارية المتوسطة تزيد، ولو قليلاً (أقلّ عن 1٪ في السنة)، وهذا التدرج يتضمن حتماً تفاوتات كبيرة. لكن، بالنسبة للعالم الثالث ككل، لا يوجد ميل لدى السكان لامتصاص الفائض باستمرار، الفائض الذي جعله نمو الإنتاج الغذائي جاهزاً.

السكان وحصة الفرد الغذائية في العالم الثالث
(على قاعدة 100 في 1965)



المصدر: البنك الدولي.

الفصل الثاني

السكّان: نعمة أم لعنة؟

1 ـ الانفجار الديمغرافي

في العام 1990، قُدر عدد السكان في العالم بـ 5،3 مليار نسمة. 800 مليون نسمة يعيشون في البلدان، المصنعة، 400 مليون يعيشون في الاتحاد السوفياتي سابقاً وأوروبا الشرقية، و4 مليارات في العالم الثالث الذي يشكل 4/5 البشرية (من وجهة نظر الأرقام). في مدة ثلاثين سنة، أي من 1960 إلى 1990، زاد عدد السكان في المعمورة 2،3 مليار شخص. ضمن هذا التطور، الذي يقع ضمن ميدان ألأُسّي، تبدو مساهمة بلدان العالم الثالث كبيرة: لقد ازداد عدد سكان البلدان المصنعة (بما فيهم الاتحاد السوفياتي سابقاً وبلدان أوروبا الشرقية) أكثر قليلاً من الربع، بينما تضاعف العدد في البلدان النامية. أيّ على تكاثر إجمالي بلغ 2،3 مليار كائن بشري، يسهم العالم الثالث بمليارين (2 مليار).

ينبغي أن نأخذ بعين الإعتبار ضمن هذا السياق الطابع المعاصر، أساساً، لهذا الانفجار. وتساعدنا تلك التقديرات التي قام بها المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية. في العام 1987

بوزيروب: ضد مالتوس

تطرح النظريات المالتوسية الجديدة كمسلّمة أن تزايد عدد السكان يتأثر بتزايد الموارد والعائدات. وتؤكّد أستير بوزيروب Ester Bosérup أن اتجاه العلاقة معكوس. كما أكد ذلك قبلها بودين Bodin في القرن السادس عشر («ليست هناك من قوة أو ثروة سوى الإنسان»)، وأكدها في القرن الثامن عشر، كل من تاكر Tucker (الناس يتبادلون الأعمال فيما بينهم) وتامبل Temple بالقول إن الغنى يخضع لكثافة السكان.

وتدّعي بوزيروب أن عدد السكان القليل المشتت لا يظهر أي دافع لتغيير نظام استغلال أرضه. فالعقلانية تثنيه عن تكثيف وتيرة استخدام الأرض، والتي تتطلب مضاعفة العمل ضمن الوحدة الإنتاجية. ولا يتم التخلّي التدريجي عن النظام القائم، إلاّ إذا أصبح الضغط كبيراً. فالنمو الديمغرافي يلعب إذاً دوراً محركاً. هذا التعبير يكلّف الإنسان ثمناً (زيادة العمل) لكنه يلقّنه عملية النمو الاقتصادي (تزايد الإنتاجية بتوسيع الأسواق، وتوسيع الاتصالات... في القطاع غير الزراعي، ولاحقاً في القطاع الزراعي).

إن الضغط الديمغرافي («الناس يُستنزفون») يشجع على الابتكار التكنولوجي، الذي لا يرتبط سوى في النادر باختراع التقنيات بل هو نتيجة انتشار هذه التقنيات من مجتمع لآخر.

في مقابل الفخ المالتوسي يقوم تصور عن فخّ الكثافة السكانية الضعيفة التي تقضي أن تحتفظ المجتمعات البدائية بتقنياتها الأولية، عندما تصبح شعوب هذه المجتمعات في حالة ركود. فهل يمكن لنموذج كهذا أن ينطبق اليوم على المجتمعات النامية؟ تعتقد بوزيروب بذلك، لأنها تقارن بين مناطق أفريقيا، المناطق ذات الاستغلال الواسع للأرض (مع

حصلت ولادة 1/ 80 من المليار، ووفاة 1/ 75 من المليار على مجموع سكان بلغ 5 مليارات شخص. ويقترح ميشال لويس ليڤي Michel Louis Lévy (1988) بعض كلمات جامعة توضح بشكل أفضل هذه التقديرات: «من أصل 16 بشرياً ولدوا منذ أصل الإنسان، هناك واحد يعيش حالياً؛ في فترة واحدة بين الأجيال، أي في أقلّ من ثلاثين سنة، يولد حالياً من الأطفال، 4 مليارات، أي بمقدار ما كان ولد منذ فجر البشرية والعصر الحجري؛ فربع البشرية المولودة ولدت منذ 1950».

البلدان والقارات:

إن التوزع السكاني العالمي يظهر، بالدرجة الأولى، تمركزه الكبير في بعض البلدان: البلدان الأكثر سكاناً، الصين والهند، يقطن فيهما وحدهما 38٪ من البشرية، وإذا ما أخذنا العشرين بلداً الأكثر سكاناً والتي يضم كل بلد منها أكثر من 50 مليوناً (خمسين مليوناً)، نلاحظ أن هذه البلدان العشرين تحتوي أكثر من 4/ 3 (ثلاثة أرباع) البشرية. من الجهة الأخرى نجد، على العكس، أن 106 (مئة وستة) من البلدان يضم الواحد أقل من 10 (عشرة) ملايين (من بينها 42 بلداً لا يزيد عدد سكان الواحد منها على مليون) لا تحتوي سوى على 6٪ من عدد السكان الإجمالي في العالم.

فآسيا، التي تحتوي 2،8 مليار من الكائنات البشرية، تشكل أكثر من نصف سكان العالم. والباقي من العالم الثالث يتوزع إلى مناطق ثلاث قليلة السكان نسبياً: أفريقيا السوداء (530 مليون

سكّان قليلي العدد ومشتتين هنا وهناك) والمناطق التي تستغل الأرض بشكل مكثّف (مع ازدياد الملكية الخاصة)...

(...) يقدم الفخ المالتوسي نفسه كحالة خاصة مجيباً على أوضاع خاصة جداً. فإدخال أوالية الإنجاب كردّ على تطور مستوى العيش يقلب في الواقع الترسيمة المالتوسية، وذلك عن طريق إمكانية تراكم الفائض (وهي إمكانية نظرية أساساً، على هذا الصعيد).

من جهة أخرى تعترف بوزيروب بوجود تفاعلات: «هكذا نجد علاقة مزدوجة الاتجاه بين الحركة الديمغرافية والتنمية الزراعية»، كتبت ذلك عام 1965. وبعد مرور عشرين عاماً، تركز هذه المؤلفة، بخصوص أفريقيا، على العديد من الترابطات الديمغرافية - الاقتصادية (العلاقات بين التصنيع، التربية، الإنجاب...).

وبدل الأولوية المعطاة لعلاقات ذات طبيعة متواطئة حلّت تدريجياً رؤية أكثر تنظيماً للديمغرافيا الاقتصادية. فوجهات النظر، بين تعميم نظام مالتوس المعمول به من قبل بولدينغ Boulding، واتساع رؤية بوزيروب، تتقارب إلى حد تبدو فيه هذه النظريات مكملة الواحدة للأخرى أكثر مما تبدو متناقضة.

جاك فيرون Jacques Véron

«النمو الديمغرافي ومستوى الحياة»، مشكلات اقتصادية العدد 2177

نسمة)، أميركا اللاتينية (440 مليوناً) وأفريقيا الشمالية والشرق الأوسط (300 مليون). على سبيل المقارنة، ارتفع عدد السكان في أوروبا الغربية ووصل إلى 375 مليوناً.

إن إيقاع التكاثر المعاين بين 1960 و1990 يثبت أن عدد البشرية يتضاعف كل 37 سنة: وإذا ما حافظ الإيقاع على وتيرته، فإن البشرية سوف يزيد عددها 6،4 مرّات في مدى قرن، أي أنها ستنتقل من 5،3 مليار نسمة اليوم إلى ما يقارب 34 ملياراً حتى نهاية القرن الواحد والعشرين. هذه الأرقام تسبب الدوار، واتساعها يوحي أن هذه الاتجاهات لا يمكن أن تستمر بلا نهاية: إذا عدنا بالنظر إلى الوراء يتبين لنا أن حسابات كهذه تذهب سدى وتؤدي إلى نتائج عبثية. في تاريخه عن الفكر الاقتصادي يورد بلوغ Blaug الحسابات التالية، منطلقاً من افتراض أن البشرية تحدرت من زوج (رجل وامرأة) قبل 30،000 (30 ألف) سنة قبل الميلاد، وأن ذريته قد زادت واحد بالمئة في العام. في هذه الحال «قد تكون الأرض اليوم كوكباً من اللحم يبلغ قطره عدة سنوات ضوئية، ومساحته تندفع في الكون بسرعة تزيد مرات عدة على سرعة الضوء». لكن من أجل طرح المسألة طرحاً أفضل، يجب أن نحدّد باختصار بعض أدوات التحليل.

الديمغرافيا: أدوات التحليل:

إن معدل التكاثر الطبيعي للسكان هو الفرق بين المعدلات الإجمالية للولادات والوفيات، المعدلات التي ترتبط بمجمل عدد السكان وتدلّ على الولادات والوفيات. لكن هذه المقاييس المتبعة

كبح التزايد السكاني في الصين

دلّت النتائج الأولى لإحصاء عام 1990 أن عدد سكان الصين يبلغ ملياراً ومليون نسمة. والهدف الذي رسمته الحكومة الرامي إلى أن يصبح عدد سكان الصين في العام ألفين 1،2 ملياراً كان واقعُ الحال قد تجاوزه، بمستوى 10٪. لكن ينبغي أن يكون هذا «الفشل» خاضعاً لنسبة معينة. فالتباطؤ في نمو عدد السكان في العالم الثالث لا يمكن أن يكون هو ذاته في الصين، إذ النسبة في نمو السكان انخفضت في الصين من 2،4٪ في الستينات إلى 1،5٪ بين إحصاء عام 1982 وعام 1990. لقد هبطت نسبة الإنجاب إلى النصف خلال عشرة أعوام. بينما حصل العكس في البقية الباقية من العالم الثالث حيث استمر عدد السكان بالتزايد بمعدّل وسطي لم يتغير خلال العشرين سنة الأخيرة.

إن سياسة الحدّ من الولادات اتخذت أشكالاً جدّ قاسية - لأن المقياس الأساس هو منع إنجاب ولد ثان - ويمكن وصفها بالبربرية. هكذا، وجدت الدولة نفسها، في 1988، مضطرة لأن تعطي الحق بإنجاب ولد ثان في حال كان المولود الأول فتاة، لتضع حداً لممارسات كثيرة الانتشار، ممارسات التخلي عن الفتيات، وبالأحرى قتلهن. ولقد كشفت بعضُ الشهادات المأخوذة حديثاً (ليبراسيون، 13 أيلول 1991) سياسة الإجهاض القسري في بعض المقاطعات.

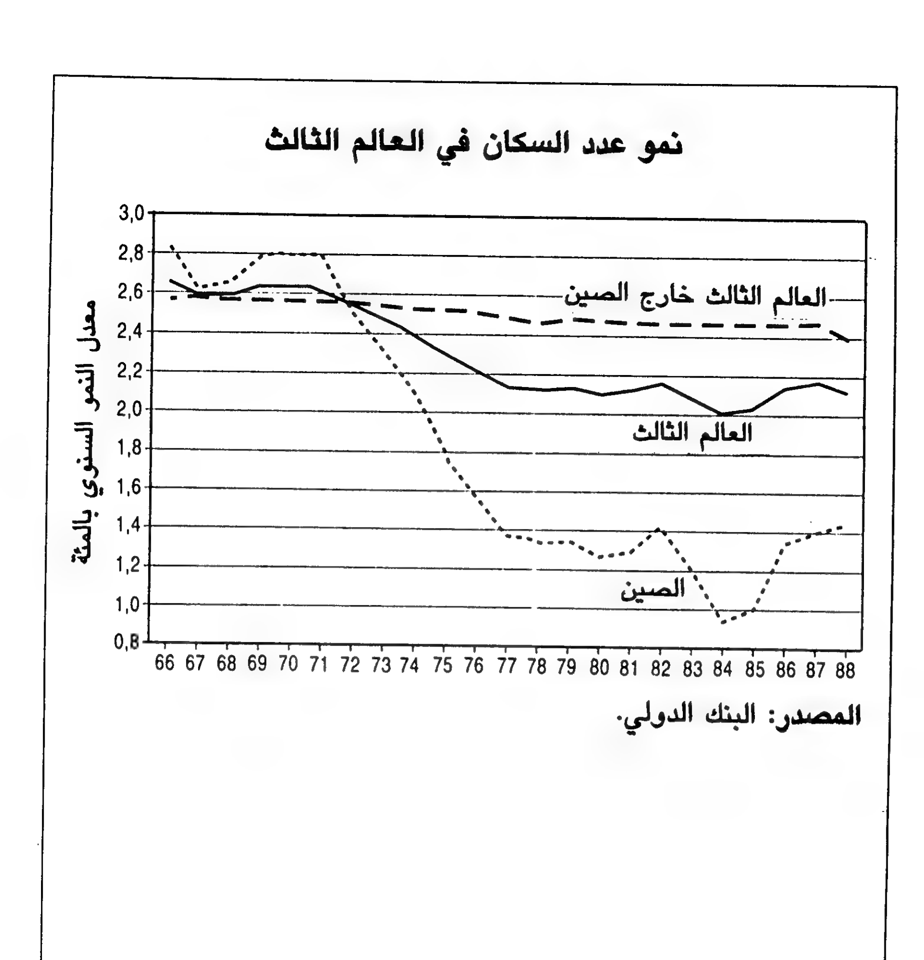
هناك إذاً شيء مزعج في مقالات الصحفيين المُعَنونة «لقد ذهب الصينيون بعيداً» (ليبراسيون، 15 نيسان 1989) والفاضحة للفشل «الدموي» لبرنامج الحدّ من النسل.

لا يتضح لنا، في الواقع، كيف يمكن المضي بعيداً في هذا السبيل دون أن نعطي الحقّ، في نظرة إلى الوراء، لماو Mao الذي تكلم عن «إبادة جنس» فيما خصّ الإجهاض.

هي مقاييس ناقصة لا تأخذ بالحسبان مفاعيل البيئة، هكذا تتساوى الأشياء؛ إنما معدل الوفيات عند السكان الأكثر تقدماً في العمر يكون أكثر ارتفاعاً، والعكس صحيح، إذ لدى سكان أكثر فتوة يكون معدل الولادات الإجمالي أكبر، وذلك ببساطة بسبب النسبة الأكبر من النساء القادرة على الإنجاب. لهذا السبب إذا أردنا أن نفهم الدينامية التي على أساسها تتحرك مجموعة من الناس، علينا أن نتفحص قوانين الوفاة والإنجاب، التي تعطي بصورة واضحة عن معدلات الولادة والموت حسب فئات العمر.

نظرياً، إن الناس في بلد من البلدان لا تتغير فيه قوانين الزيجات والوفيات هو بلد ينحو باتجاه ما يسميه الديمغرافيون بلداً ثابتاً من حيث عدد السكان، وهو يتميز بهرم عمري لا يتبدل في الزمان. وقد يستمر في الازدياد، لكن هذه الزيادة، تحافظ على نسب متساوية بين الفتيان والشيوخ.

في الحقيقة العينية، ما أوردناه لا يمكن تأكيده، لأن القوانين التي تحكم الناس تتبدل في الوقت نفسه الذي يتكاثر فيه هؤلاء الناس. فالتطورات إذاً هي أكثر تعقيداً: عندئذ ينبغي أن نلجأ إلى تصورات خاصة أكثر تجريداً، لا تنتج عن المعاينة المباشرة وإنما تشكل موضوع بناء فرضي (نسبة إلى فرضية). فمتوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة يمثل عدد الأطفال الذين قد تنجبهم المرأة إذا عاشت على الأقل حتى سن الخمسين واتبعت قانون الإنجاب السائد في فترة معينة. كذلك، معدل الحياة يقيس متوسط عمر الوفاة لجيل من المواليد الجدد، الذي



المصدر: البنك الدولي.

يتطابق مع قانون الوفاة السائد اليوم. في الحالتين، المراد أن تطبق «بالطول» ـ أي أن نطبق على جيل متواصل في الزمان ـ قوانين تمّ تحديدها في فترة معينة «بالعرض». هذه الطريقة قد لا تكون معادلة للمعاينة المباشرة، إلاّ إذا كانت القوانين المطروحة ثابتة في الزمان.

تكاثر ديمغرافي مستقر كلّياً:

إن تطور السكان في العالم الثالث منذ العام 1950 يمكن أن يؤوّل انطلاقاً من هذه الأدوات المختلفة. فلم يتباطأ ازدياده المطرد إلاّ قليلاً: فهو قد ازداد بين 1950 و1960 وانتقل من 2٪ إلى 3،2٪، ثم كُبح جماحه واستقر اليوم على إيقاع بلغ 9،1٪. لكن هذا الثبات الظاهر ناجم عن التراجع في الوفيات وفي الولادات. فمعدل الوفيات الإجمالي انتقل من مرتبة 2،2٪ في العام 1950 إلى أقلّ قليلاً من 1٪ في الوقت الحاضر.

إنه لتقدم مذهل، لأن الفرق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة كاد أن يتلاشى: على سبيل المقارنة، كان معدل الوفيات في فرنسا 4٪، في العام 1750، 2,5٪ في العام 1850 (أي في مستوى العالم الثالث في العام 1950)، 5،1٪ في 1939، 1٪ حالياً. هذا التحسن ناجم بالطبع عن التقدم الذي طرأ على الشروط الصحية، التي أدت إلى الزيادة الهائلة في بقاء الناس على قيد الحياة: في العالم الثالث، هذه الزيادة في عمر الناس سجلت انتقالاً من 46 إلى 69 سنة بين الأعوام 1960 و1990 (من 69 إلى 75 سنة في البلدان المتطورة).

هرم الأعمار: الهند في العام 1988

Hommes			Femmes	
Âge	% de pop.		% de pop.	Âge
70+	1,1%		1,1%	70+
60-69	2,1%		1,9%	60-69
50-59	3,5%		3,2%	50-59
40-49	4,9%		4,5%	40-49
30-39	6,3%		6,1%	30-39
20-29	8,7%		8,0%	20-29
10-19	11,8%		10,9%	10-19
0-9	13,3%		12,6%	0-9

120 000   60 000   0   60 000   120 000

(en milliers)

Population totale : 816 828 000
Population masculine totale : 422 300 000
Population féminine totale : 394 528 000

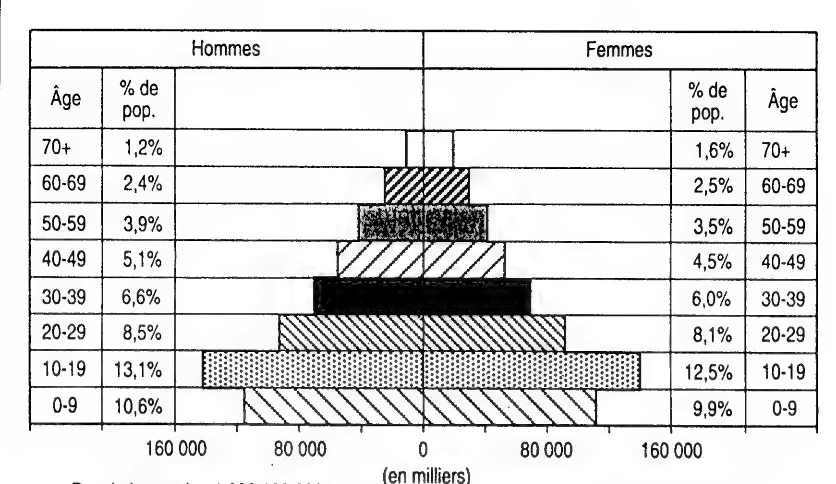
Taux d'alphabétisation : 36%
Urbanisation : 25,4%

مع ذلك يجب أن يظل حاضراً في الذهن مفاعيل البنية: إن مجتمعات العالم الثالث هي في الواقع أكثر شباباً، إذ إن الذين يعمرون أكثر من 65 سنة لا يمثلون إلاً 4٪ من السكان، مقابل 13٪ في البلدان المتطورة. والحال أن الظروف الصحية إذا توفرت بشكل متكافىء، فمن الطبيعي أن تكون الوفيات أكثر في المجتمع الهرم.

أما إذا تطرق الحديث إلى الولادات، فإن إيقاع التكاثر المطرد قد تباطأ، لكنه يبقى في مستوى مرتفع، إذ هو انتقل من أكثر من 2،4٪ في العام 1950 إلى 8،2٪ في الوقت الحاضر. وهنا أيضاً يتدخل مفعول البيئة، وهو مفعول أساسي، وينبغي أن يكون هذا حاضراً في الذهن عندما نتطرق إلى العلاقات بين السكان والتطور. إن الأجيال البالغ عمرها أقل من 14 سنة كانت تشكل 37٪ من السكان في العالم الثالث في العام 1986، مقابل 20٪ في البلدان المتطورة. هذه النسبة العالية من الشباب تجعل لهم وزناً ضمن السكان؛ هذا الوزن يحافظ آلياً على معدل ولادة إجمالي، حتى لو أنجب كل واحدٍ منهم عدداً أقل من الأطفال.

هكذا يولّد أثر الشباب هذا اختلالاً شبه آلي بين انخفاض معدل الإنجاب وأثره على معدل الولادة. ففي مجموعة البلدان، حيث دخل الفرد منخفضاً ومتوسطاً، سجّل مؤشر الإنجاب انتقالاً من 6,1 إلى 3,9 أولاد لكل امرأة بين 1965 و1989، بينما المعدل الإجمالي للولادات، في الفترة نفسها، لم ينخفض إلاً من 1،4 إلى 3٪.

الصين في العام 1998



Population totale : 1 088 169 000
Population masculine totale : 559 319 000
Population féminine totale : 528 850 000

Taux d'alphabétisation : 75%
Urbanisation : 41,4%

Source : *PC Globe* – Éd. Nathan

2 ـ التصور عن التحول الديمغرافي

إن التصور عن التحول الديمغرافي ابتدعه ادولف لاندري Adolphe Landry في مؤلَّفه الذي نشر في العام 1934 تحت عنوان «الثورة الديمقراطية». فالترسيمة النظرية واضحة المعالم ويمكن أن نتمثلها، بطريقة بيانية، من خلال تعاقب المراحل الأربع:

ـ المرحلة الأولى هي مرحلة المجتمع البدائي حيث معدلات الولادات والوفيات تبلغ مستويات عالية ومتقاربة، لدرجة أن السكان لا يزيدون ولا ينقصون، أو يزيدون ببطء شديد.

ـ المرحلة الثانية تبدأ عندما يؤدي التقدم على كل المستويات إلى تباطؤ في عدد الوفيات: عندما لا يتباطأ، عدد الولادات، هذا يعني تحديداً بدء مرحلة التكاثر المتسارع، إذ معدل ولادات ثابت ومعدل وفيات بانخفاض يؤديان إلى ارتفاع مطرد في معدل التزايد السكاني.

ـ بعد انتهاء مدة، يعبّر الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي عن تراجع الإنجاب والولادة، ويؤدي ذلك إلى تراجع تدريجي في معدل التزايد السكاني: في منتصف المرحلة الثالثة، يبدأ معدل التزايد بالانخفاض بالنسبة لحده الأقصى.

ـ في المرحلة الأخيرة، تتشابه معدلات الولادة والوفاة من جديد، لكن هذه المرة بمستويات جد منخفضة، إلى درجة تبدأ معها مرحلة جديدة من الركود أو من التكاثر السكاني المعتدل.

الازدهار العالمي لوسائل منع الحمل

إذا كان اللجوء للوسائل الغموية (الأقراص القاضية على البويضة) لمنع الحمل سائداً في العالم بأسره، فإن انتشار هذه الوسائل يعرف اليوم شيئاً من الركود؛ ويكاد يكون لا قيمة له في بعض البلدان كالهند والصين، في الواقع، يبقى التعقيم(تعقيم الذكور والإناث) من أهمّ تقنيات منع الحمل المستخدمة، وخاصة في البلدين الأكثر كثافة سكانية على الكرة الأرضية، الهند والصين.

بشكل عام: يؤمل أن يُفسَّر انخفاض معدل الإنجاب، في البلدان النامية، بالنسبة المئوية المتزايدة للنساء المتزوجات في سن الإنجاب (أو لأزواجهن) اللواتي يستعملن هذه الوسيلة أو تلك من وسائل منع الحمل؛ التي وصلت إلى 50٪ بين 1985 و1990، بينما كانت النسبة 9٪ بين 1965 و1970. ونقلاً عن كاتبي التقرير الذي اعتمدناه.

كان عدد السكان في العالم قد ازداد 400 مليون نسمة أكثر من الأرقام الحالية، لو أن وسائل منع الحمل لم تنتشر كما انتشرت في الأعوام العشر الأخيرة. وإذا استكمل حتى العام 2100، قد تصل هذه الزيادة المضافة إلى 4،6 مليار.

تقدّر منظمة الصحة العالمية أن هناك حالياً نسبة 60٪ من سكان البلدان النامية باستطاعتها الوصول بسهولة إلى وسائل منع الحمل الحديثة، أي أنه بالإمكان اقتناؤها دون أن تتجاوز كلفتها الواحد بالمئة (1٪) من الراتب. (...).

ولكن المعطيات المتعلقة بالإجهاض تجبرنا على تمويه هذه السلسلة من شهادات المرضى المرقمة. في الواقع، يقدّر تقرير منظمة

إن الفائدة من هذا التمثل تكمن في انها تصف التطور الذي يمر به كل بلد. لقد دخلت البلدان المتطورة في مرحلة التراجع في الوفيات خلال منتصف القرن الثامن عشر بالنسبة لبريطانيا العظمى وفرنسا. حينذاك كان معدل التزايد السكاني في البلدان المتطورة حديثاً يرجَّح بحوالى 0،25٪ في السنة، ثم تزايد بشكل مطرد حتى وصل الى حوالى 1٪، مع ارتفاعات وانخفاضات، حتى منتصف القرن العشرين. ومع التفاوت في أزمنة بلدان وسط أوروبا ومع التقلبات المرتبطة بالحربين العالميتين، فإن هذه البلدان سوف تستقر على تزايد سكاني يبلغ 0,5٪. من الآن وحتى سنة 2000. وعلى سبيل المقاربة، فإن معدل التزايد في فرنسا اليوم هو بحدود 0,4٪ مقابل 0,7٪ في العام 1965. فالسكان البالغ عددهم اليوم 56 مليون نسمة، في فرنسا، قد يصل عددهم إلى 59 مليوناً في العام 2000، حتى يستقر على 63 مليوناً بعد ربع قرن. بالدقّة من العسير تحديد الانطلاقة الديمغرافية في بلدان العالم الثالث بالدقة المرجوة، لأن هذه الانطلاقة تمتد، وفق البلدان، على عقود عدّة من نهاية القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين. لكن ما يمكن قوله هو أن التزايد أمر حديث: كان معدل التزايد الديمغرافي ما يزال أدنى من 1٪ خلال النصف الأول من القرن العشرين لكنه تجاوز 2٪ في الخمسينات.

لكن هذه الترسيمة من التحول تدفعنا إلى طرح عدة أسئلة: هل الانتقال من مرحلة إلى أخرى يتم آلياً؟ كم يستغرق من الوقت؟ عند أي مستوى سيستقر عدد السكان العالمي؟ وإذا سلمنا أن التحول قد يؤدي دون شك، إلى بطء في التكاثر السكاني،

الصحة العالمية أن هناك بين 36 و53 مليون عملية إجهاض محدثة عن قصد سنوياً. وهناك 15 مليون من عمليات الإجهاض هذه تتم في الخفاء (حسب مصادر أخرى هناك 22 مليون عملية).

إن التقرير يحلل هوائية القوانين الموضوعة لوضع حد إرادي للحمل. 52 بلداً (أي 25٪ من سكان العالم) لا تسمح بالإجهاض إلاَّ في حال تعرُّض حياة المرأة للخطر، 42 بلداً (أي 12٪ من سكان العالم) تقبل بقطع الحمل لأسباب طبية (إذا كانت حياة المرأة عرضة للخطر)، أو لأسباب وراثية أو قضائية كما في حالة الحرام أو الاغتصاب. 13 بلداً (23٪ من سكان العالم) تسمح بالإجهاض لأسباب اجتماعية أو اجتماعية ـ طبية، و25 بلداً (40٪ من سكان العالم) لا تقبل، في أي مرحلة من مراحل الحمل، أي سبب خاص للقيام بالاجهاض. ويشير كاتبو هذا التقرير أن «التشريعات الليبرالية» لا تتلاءم مع النسب المرتفعة لعمليات قطع الحمل الإرادية.

بالإجمال، يمكن القول إن التحليل التركيبي كما تمّ عرضه، يبيّن أنه، بالرغم من الخطابات الدينية المانعة أو العاملة على تقييد اللجوء إلى وسائل منع الحمل الحديثة، يوجد اليوم طلب شديد على التقنيات التي تسمح بفصل الإنجاب عن الحياة الجنسية، وبالتالي تسمح بالسيطرة على انفجار سكاني على كل الكوكب، وإلاّ أدّى الأمر إلى كارثة.

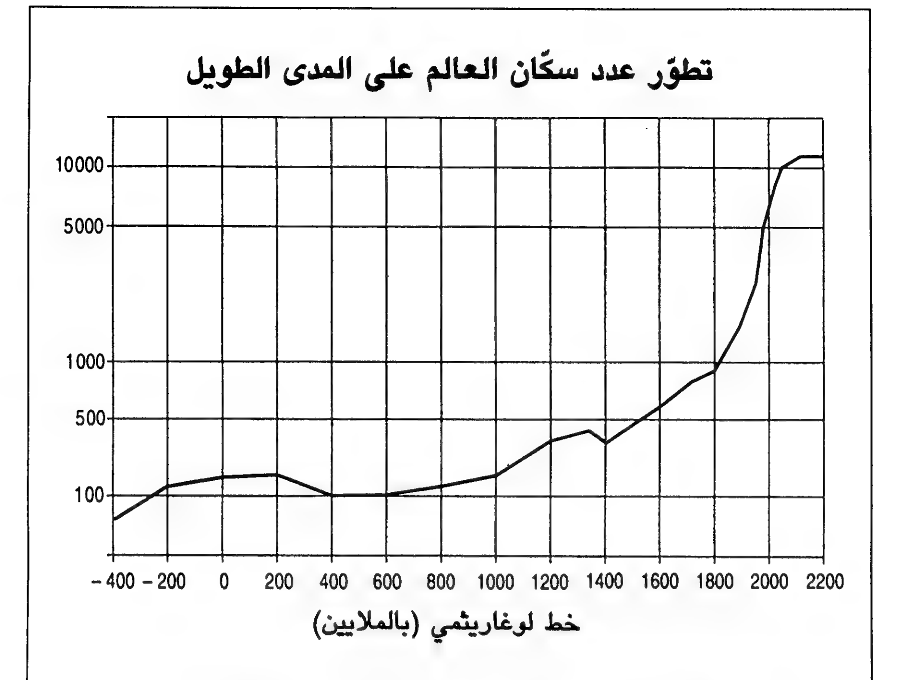
جان إيف نو Jean Yves Nau

جريدة الموند، 25 حزيران 1992

فهل الذي سيستغرقه هذا سيحدد المستوى الذي سيستقر عنده عدد السكان؟ لقد حدد الديمغرافي شيسناي Chesnais (1986) «مضاعفاً لتحول عدد السكان»، على أساسه يقيس التدرج السكاني بين بداية عملية التحول ونهايتها. هذا التدرج بلغ اثنين في فرنسا، لكنه يصل إلى 4 أو 5 في الهند، ومن 7 إلى عشرة في المكسيك، من 11 إلى 13 في أفريقيا.

3 ـ السكان والتطوّر

إن التساؤل الرئيسي في العمق هو التساؤل عن آلية التحول وبصورة أدق التساؤل عن التمفصل بين التزايد السكاني ومستوى التطور. الملاحظة الأولى التي ينبغي أن نشير إليها هي وجود ترابط وثيق الصلة بين مستوى الحياة والإنجاب. إنه لمن الأكيد والثابت أن البلدان حيث معدل حياة الفرد فيها كبير الأمل بالحياة وهو دليل جيد عن النمو البشري، تشهد معدلات إنجاب خفيفة جداً. أضف إلى هذا، أن الولادات تنخفض بقدر ما يزداد، على مرّ السنين الأمل، في البقاء على قيد الحياة. كذلك هناك صلة وثيقة بين مستوى الحياة والإنجاب يمكن أن تتأكد في بلدان العالم الثالث الرئيسية: لقد تبين أن معدل الولادات أقل ارتفاعاً في العام 1988، بينما الناتج الفردي الخام للشخص سجّل تزايداً ملحوظاً وسريعاً في السنوات العشرين الأخيرة. وإذا كان هذا الترابط بين الديمغرافيا والاقتصاد أكيداً، فإن معنى السببية، بالمقابل، يثير مشكلة، ويمكن أن يكون قابلاً لتأويلات متناقضة.



عدد سكّان العالم في العام 2100 (بالملايين)

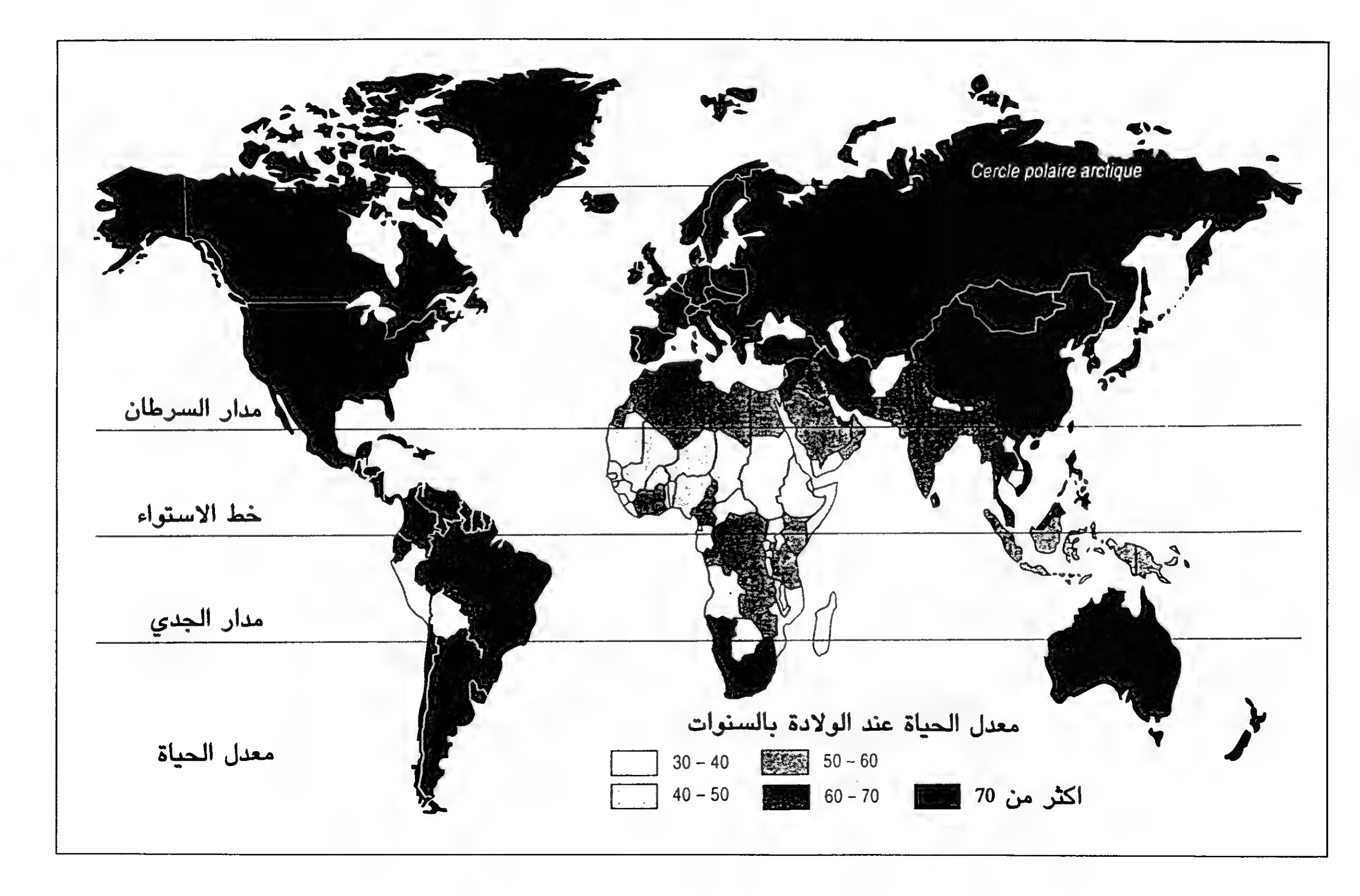
	1990	2000	2025	2050	2100	مستوى الاستقرار
العالم	5285	6204	8415	10035	11330	11514
البلدان المتطورة	1093	1265	1337	1319	1310	1314
العالم الثالث	4074	4939	7078	8716	10020	10200
• افريقيا	651	870	1587	2275	2962	3049
• اميركا اللاتينية	441	525	703	814	864	1201
• آسيا	3100	3664	4901	5728	6288	6374

المصدر: منظمة الأمم المتحدة

أطروحات مالتوس:

الأطروحة الأولى تعتبر أن التزايد الديمغرافي المفرط يشكل حاجزاً أمام التطور. فالترجمة الأولية لهذا الطرح ترتبط بنظرية مالتوس الذائعة الصيت عن السكان، بالنسبة لمالتوس، يتزايد الناس بإيقاع ثابت، أي بطريقة أسية؛ لكن إنتاج الغذاء لا يمكن أن يسير بموازاة التزايد السكاني، نظراً لقانون مردود المحاصيل الزراعية الهابطة باستمرار. في كل مرة تزرع أرضاً جديدة تكون أقل خصباً من الأراضي التي تكون مزروعة سابقاً. ضمن هذه الظروف يصبح الاعتدال الديمغرافي شرطاً أولياً من شروط كل نظرة لتحسين مستوى الحياة.

من خلال هذه الصورة البسيطة، تمّ تكذيب هذا القانون بشكل صريح: يعوزه أولاً التماسك الداخلي. في الواقع هناك احتمالان: إما أن يكون قد تجاوز حد النقص في الغذاء، حينها يزول هذا القانون كما هو موضوع، ينبغي أن يكون هذا الحد فعالاً، عندها المجاعة تقضي على التزايد السكاني، ولا يعود قانون التزايد السكاني الأسّي موجوداً. في الحقيقة، لقد كان لقانون مالتوس المزعوم وظيفة التدليل على التهديد الذي يمكن أن تشكله جماهير الفقراء. لقد كتب مالتوس: «إن الدهماء، التي تتشكل عادة من القسم الفائض من السكان، التي تحصنها المعاناة، ولكنها تجهل تماماً أسباب آلامها، هذه الدهماء ـ من بين كل المسوخ ـ هي العدو الأشدّ خطراً على الحرية. إنها تشكل أداةً للظلم، وعند اللزوم، تجعله يتفجر». هذا الكلام يجد له أصداءه اليوم...


Cercle polaire arctique
مدار السرطان
خط الاستواء
مدار الجدي
معدل الحياة
معدل الحياة عند الولادة بالسنوات
30 - 40
40 - 50
50 - 60
60 - 70
اكثر من 70

لكننا نستطيع أن نبين، على الصعيد التجريبي، أن هذا القانون تكذبه كلياً الوقائع: يكفي، كي نقتنع بذلك، أن نلاحظ أن نصيب الفرد من الغذاء في العالم الثالث ما يزال يتفاقم، إن من ناحية الأرقام، وسوف نرى ذلك في الفصل القادم، (رغم أن بعض المناطق شهدت مجاعات حقيقية) أم من ناحية الاستهلاك (كثير من بلدان العالم الثالث يستورد القسط الأكبر من حاجاته الغذائية). باختصار يمكن القول إنه لا وجود لقانون محتّم.

لكن حديثاً، تفسح نظرية مالتوس المجال أمام ترجمات متجددة، تضع في الصدارة مقولة «باب النجاة المالتوسي». قد يكون ضمن سياق عملية التحول الديمغرافي مرحلة طويلة، خلالها قد يستمر الناس بالتزايد على الوتيرة نفسها، بينما دخل الفرد يستمر في الانخفاض. هذا الانقطاع بين التزايد والدخل، يجعل البلدان النامية تحافظ على مستوى دخل للفرد منخفض نسبياً، بل هو يشدّها إلى ذلك؛ ومن أجل بلوغ مستوى أرفع ينبغي أن تحدث «صدمات» الرقابة على الولادات التي قد تسمح بالخروج من «باب النجاة». هذه الترجمة تصطدم في ذلك بأدلة من مستوى نظري (إنها تفترض غياب أثر التقدم التكنولوجي) من مستوى تجريبي.

ضمن أي اتجاه تعمل العلاقة:

هناك موقف معاكس تماماً للمواقف المذكورة، حمل راية الدفاع عنه استير بوزروب Ester Boserup (1970)، ومن الأدلة الرئيسية التي أوردها: إذا عملت جماعة، تتزايد بإطراد، على

السكّان، التلوّث، السياسة

للحد من التلوّث ينبغي أن نضع حداً للملوِّثين! إن مؤتمر ريو دي جانيرو، لعدم تمكّنه من تحمل مسؤولية حلّ مشاكل الجنوب، عاد فوجد أن الاكتظاظ السكاني هو أساس المشاكل، كبش المحرقة المعتاد. هل يجب أن نذكر بأن لا معنى حقيقي لمقولة الجماهير العالمية، بظل غياب حرية تنقل الأفراد حيثما شاؤوا وإقامتهم حيث يريدون؟ وعندما ستقرر الأمم المتحدة في يوم أن تدرج على جدول أعمال أحد مؤتمراتها واحد من حقوق الإنسان الأساسية التي أقرّتها، حقّ الهجرة، ساعتئذ يمكن التجادل حول مفهوم السكان العالمي. في السابق لم تكن القضية مطروحة إلاّ بالنسبة لبعض الشعوب الوطنية التي تواجه وحدها القرائن الاقتصادية والبيئية: ما الرابط الموجود بين بنغلادش التي يتكوم على أراضيها 110 مليوناً من السكان بنسبة 1000 مواطن في الكلم المربّع الواحد، وهي مساحة قابلة للزرع، وأنغولا التي يتوزع سكانها، البالغ عددهم 10 ملايين شخصاً، على مساحة أراض تكاد تبلغ ثلاث مرات مساحة الأراضي الفرنسية؛ أي رابطة تربط بين هذين البلدين سوى الفقر؟

هل ينبغي أن يفرض على البلدين إجراءات متشابهة إزاء التزايد السكاني؟ لنضف أن المشاكل التي تشكو منها الزراعة في العالم الثالث ـ قطع أشجار الغابات البكر، الزارعة بعد الحرق، كثافة المراعي ـ هي نتيجة لقلة السكان وليس لاكتظاظه. فالفرد في بنغلادش يطلق كل سنة في المتوسط 0،3 طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون، بينما الفرد في أنغولا يبذّر منه 0،9 طن. فالأول لم تعد لديه غابات ولا محروقات بسبب زراعته المكثفة، بينما الثاني، والذي لا يزرع من أرضه سوى نسبة 3٪،

تخفيض الكلفة المتوسطة بتجهيزات البنية التحتية، التي ينبغي أن يدفعها الفرد، وخصوصاً كلفة النقل، قد يؤدي ذلك إلى تعديل صيغة استغلال الأراضي، وفي نهاية المطاف يستنهض الإبداع التكنولوجي. من وجهة النظر هذه، تصبح أفريقيا المثل الصالح عن مساوىء الكثافة السكانية الضعيفة، وحتى ولو كان التزايد الديمغرافي هو من بين الأسرع في العالم. إلى هذا المثل أساسا استند بوزروب. لكن ينبغي أن نواجه، هذا التفاؤل المفرط، بواقع أن العمل لم يتطور بالسرعة نفسها التي تطور فيها السكان، وأن هناك ميلاً متصاعداً باتجاه استخدام اليد العاملة في العالم الثالث.

إننا نجد، في الأصل، تناقضاً مركزياً بين العمل والإنتاجية: من جهة، ينحو نمو الإنتاجية المتسارع إلى كبح عمليات الإبداع في العمل، غير أن النمو غير الكافي يبطىء الأهلية وبالتالي إمكانية النمو الناجمة عن الصادرات. فكل تزايد ديمغرافي سريع يثقل بوطأته على هذا المتطلب الذي لا يتم إشباعه ـ لنا عودة إلى ذلك ـ، إلاً بالتزامن، المشكو منه دائماً، بين القطاعات المصدرة والقطاعات التقليدية؛ وينبغي أن نضع بين هذه القطاعات «القطاع غير المتشَكِّل» الشهيرة.

«نصنع» اطفالاً لأننا فقراء:

إذا فكّرنا على نحو معاكس، يتبين لنا أن مستوى ضعيفاً من النمو يقوي الميل إلى الإنجاب المرتفع. فالدراسات الميدانية العديدة التي أجريت، كما بعض الحسابات الرياضية، تؤدي إلى

يقطع الأشجار من الأحراج، ويخرّب التربة التي تصبح تربة حمراء صلبة. والدراسات الأكثر جدّية التي دارت حول التجمعات السكانية العالمية، كتجمعات الهجّين Heggins أو هوتشنسون Hutchinson قدمت نتائج محصّلة (تكاليف، عوامل محددة) عن كل بلد، بل عن كل منطقة في كل بلد، وهي كانت حريصة في إطلاق التعميمات. فلماذا إذاً العودة إلى إثارة موضوع الإكتظاظ السكاني، وهو موضوع أصبح مهملاً ولا عقلياً؟

إن الشمال، عندما يتكلم عن تجميد الوضع على ظهر الكوكب الأرضي، عندما يركّز على التنمية المستمرة التي تمثل مبدأ هذا التجميد، إن الشمال يعيد إلى الواجهة طرح القضية والوضع. هل هي سذاجة من قبل الأمم المتحدة التي ما تزال تجهل أن الجحيم مرصوف بالنوايا الطيبة، أم هي ميكيافيلية وخفّة لاحتجاز العالم الثالث المزعج في الاحتياط؟ إني أميل للمراهنة على حتمية سياسية...

إن تجميد الوضع على ظهر الكوكب يتطابق جملةً وتفصيلاً مع تجميد الأسلحة الذرية: الأمم التي تملك السلاح الذري تحتفظ به، كما الحال بالنسبة لناشري التلوث الكبار، إنهم يستمرون في نشر التلوث إنما بمستوى مستقر. والبلدان التي لا تملك السلاح الذّري تمتنع عن إنتاجه أو تمنع عن إنتاجه، كما الأمر عندما يشاؤون التخفيف من التلوث في الجنوب بتجميد نموّه الديمغرافي والاقتصادي.

هيرفه لي برا Hervé Le Bras،
صحيفة الليبراسيون، 10 حزيران 1992

فكرة أن الإنجاب المرتفع هو جواب، بالكامل العقلي على وضعية الفقر، على الأقل على المستوى المايكرو ـ اقتصادي. ولقد قدم لنا تودارو Todaro (1989) عن ذلك صياغة كلاسيكية، وهي مثل صالح عن «العقلانية» العتيدة للإنسان الاقتصادي: قد يكون «طلب النسل»، كما طلب كل «سلعة» أخرى، محكوماً «بسعرها الصافي» المحدد، على أنه الرصيد بين كلفة التنشئة والأرباح المتوقعة تحت صورة مساهمة في عائدات المنزل، ومن ثم سنداً للشيخوخة. فانخفاض الزيجات الذي يرافق التقدم في مستوى الحياة قد يفسر بفقدان المنفعة من إنجاب طفل.

قد يبدو هذا العرض فجّاً لكنه يتوافق تمام التوافق مع معطيات الدراسات الميدانية التي تبين أن الاستراتيجيات الفردية تتأثر بالنظرة للربح الاقتصادي.

فالمنفعة بالأطفال تنتج بالطبع عن الصلات العاطفية والعائلية، لكنها تنشأ أيضاً من العمل الذي يمكن أن يقدمه الأطفال في بعض مجالات الزراعة وتربية الحيوانات، التي يتحملها الأطفال كما قد يستخدمون في أعمال مميتة، كما تدلل على ذلك حالة الأطفال المستخدمين حديثاً في مناجم البيرو.

إن مساهمة الأطفال هذه تصبح أكثر أهمية إذا استطاع هؤلاء أن يؤمّنوا القليل من احتمالات الترقي الاجتماعي عن طريق المدرسة أو عن طريق الرحيل إلى المدينة. ويظهر أن الإكثار من الألم فالٌ يؤمن حيطة مزدوجة، الأولى ضد وفيات الأطفال

الهجرات الدولية

أصبحت الهجرات الدولية موضع اهتمام وموضوعات نقاش. خلال العقود الثلاثة المنصرمة، انتقل خمسة ملايين من سكان البلدان النامية، على الأقل، للإقامة في بلدان الشمال، حيث يقيم أصلاً ستة ملايين مهاجر بشكل غير شرعي، وهذا العدد يزداد كل سنة نحو مليون ونصف. وهنالك أيضاً 20 مليوناً من العمّال المستخدمين في الخارج بموجب عقود محدودة الآماد.

بالطبع إن بعض البلدان هي أكثر انفتاحاً من غيرها أمام الهجرات، فالنسبة المئوية للمقيمين الأجانب تصل، مثلاً: في استراليا إلى 21٪، وفي كندا إلى 16٪، بينما تبلغ هذه النسبة 8٪ في الولايات المتحدة و4٪ في مجمل أوروبا، إلاّ أن الولايات المتحدة عرفت أكبر نسبة زيادة من المهاجرين، فارتفعت إلى 106٪ منذ الستينات مقابل 4٪ في أوروبا.

لقد شهدنا، في كل هذه البلدان، تطوراً ملحوظاً فيما خص مصدر تدفق الهجرات. فحتى بداية الستينات، قدم 80٪ من الوافدين إلى الولايات المتحدة وكندا واستراليا من بلدان صناعية أخرى، ونسبة 20٪ الباقية قدمت من البلدان النامية. في نهاية الثمانينات انقلبت النسب، وحالياً تَفِد نسبة 82٪ من المهاجرين من البلدان النامية. ونشهد في أوروبا التطوّر ذاته، ولكنه أقلّ أهمية، إذ نسبة المهاجرين من البلدان النامية انتقلت، في نفس المرحلة، من 30٪ إلى 46٪.

فقدان اليد العاملة المؤهلة:

(...) لقد تأثرت أفريقيا كثيراً بهذه الظاهرة. في العام 1987 هاجر ما يقارب ثلث يدها العاملة المتخصصة إلى أوروبا. فقد خسر السودان

والثانية الاهتمام بالأهل في حالة المرض أو خلال فترة الشيخوخة. وهناك عوامل أخرى قد تتدخل هي أيضاً، منها ما يحول دون وسائل منع الحمل. أو العادات الاجتماعية ـ الثقافية التي تدفع إلى الزواج المبكر.

هذا التحليل السريع يدل على أن هناك مجموعة من العوامل التي تتدامج للحفاظ على مستوى عالٍ من الإنجاب، ولتدخلنا في حلقة مفرغة: إن الفقر، وكما سبق الكلام، يدفع للإبقاء على مستويات عالية من الإنجاب، ويثقل بوطأته على إمكانات التطور. وهذا العرض الكثيف لليد العاملة الرخيصة يوصل إلى ضعف في الإبداع التكنولوجي، موهناً تراكم رأس المال، وخانقاً دينامية السوق الداخلي. إنما يجب الاحتراز من نظرة محض اقتصادية للأمور: بالطبع، من الثابت أن الصلة الكاملة بين المدخول ومعدل الحياة وانخفاض الإنجاب قائمة، غير أن هناك بعض الاستثناءات حيث الأولوية تكون للبعد الاجتماعي وحده، وهذا ما يذكر بما قاله بحق فالين (1986) Vallin: «إن بعض البلدان الفقيرة أمثال كوبا، كوستاريكا أو دولة كيرالا Kerala في الهند، بفضل الجهود المذهلة التي بذلتها في إعادة التوزيع الاجتماعي وبفضل السياسة الصحية النموذجية المتبعة، هذه البلدان بلغت أدنى حدّ في الوفيات وتعتبر من بين البلدان التي انخفض فيها الإنجاب بشكل ملحوظ».

فترة الانتقال:

بين وضعية متميزة بمستوى منخفض من الحياة وبحدّ أعلى

نسبة مرتفعة من يده العاملة المتعلمة: 17٪ من أطباء الصحة وأطباء الأسنان، 20٪ من أساتذته الجامعيين، 30٪ من مهندسيه، و45٪ من علماء الهندسة، خلال سنة 1978 وحدها.

هذه الهجرة لم تتوقف فقط على حرمان أفريقيا من يدها العاملة، بل قلّصت أيضاً قدرتها على إعداد أجيال جديدة متخصصة. من سخرية الأقدار، أن تكون هذه المهمة ملقاة على عاتق الخبراء الأجانب الذين تلتزم معهم الدول الأفريقية بأعداد كبيرة وتدفع لهم أجوراً باهظة: في الواقع يقارب عدد الخبراء اليوم 30,000 خبيراً أي أن عددهم يتجاوز عدد الخبراء في زمن الاستقلال، قبل أربعين عاماً.

كلفة تقييد الهجرات:

إن القوانين الخاصة بالهجرة تمنع عمال البلدان النامية من اجتياز الحدود الدولية سعياً وراء أجور أكثر ارتفاعاً. فما هو الثمن، على الصعيد المالي، الذي تفرضه هذه القوانين على البلدان النامية؟

بكل احتراس يمكننا أن نقدّر بنسبة 2٪ كلفة اليد العاملة السنوية التي تنوي الهجرة إلى الخارج. إذا كسب هؤلاء العمال الحد الأدنى المتطابق مع عتبة العوز في البلدان الصناعية (حوالى 5000 دولاراً سنوياً) فإن عائداتهم السنوية تصل إلى مجموع 220 ملياراً من الدولارات، يرسلون منها 40 إلى 50 ملياراً إلى بلدانهم الأمّ.

تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1992

من الإنجاب، ووضعية حيث يترافق تحسين مستوى العيش مع انخفاض في الإنجاب، مدة الانتقال الديمغرافي تطرح مشكلة. لا يمكن أن ننفي أن التكاثر الديمغرافي الذي يتأخر كثيراً في الانخفاض يعيق، لفترة طويلة، إنطلاقة النمو. بهذا الخصوص يمكن القول بدء الانتقال، كونه تغيراً نوعياً، غير مضمون ولا يتم آلياً. فالمنحنيات التي تربط بين السكان والتطور تتضمن على الدوام زاوية ملحوظة: مثلاً، عدد الأطفال الذين تنجبهم امرأة واحدة يظل تقريباً ثابتاً (بين 6 و8 أطفال)، في حين أن البقاء على قيد الحياة لم يشهد تحسناً جوهرياً: يمكن أن يحدد سن الانعطاف بحوالى 55 عاماً، وبدءاً من هذه العتبة يأخذ أثر التطور في الإنجاب يفعل فعله بقوة. فالانتقال إذاً، بالمعنى الكامل للكلمة، هو انتقال بين مظهرين أكثر منه تطوراً مستمراً على الوجه الأكمل. فالمسألة الأساسية تصبح عندئذٍ مسألة أن نعرف إذا كانت بعض الإجراءات النوعية، الهادفة إلى تحديد الولادات أو إلى تباعدها تقدر أن تسهم في إطلاق الوضعية وفي انطلاق عملية الانتقال الديمغرافي الشهيرة.

الرقابة على الولادات: الإيجاب والسلب:

لقد تطورت مواقف بلدان العالم الثالث حول هذا الموضوع. ففي المؤتمر الذي عقد في بوخارست العام 1974. نشبت مشادة حامية بين أنصار الرقابة على الولادات وأنصار الذين يعتبرون بأن التطور كفيل بتنظيم الولادات. لقد كانت بلدان العالم الثالث تعتبر أن إلحاح الولايات المتحدة على ضرورة تنظيم النسل

معركة الأرقام

لا نشك أبداً بأن القيام بإحصاء عدد الناس الجائعين ليس بالعمل الممتع ولا الهين فالتعريفات التي تتناول «العتبة» الحرارية التي دونها يمكننا الكلام على سوء التغذية تختلف تبعاً للمناهج المتبعة وتتغير مع الوقت. فالأرقام «الرسمية» أحياناً تكون تقديرية واعتباطية.

ويحلو لليونيسف أن تعلن بانتظام عن رقم مذهل «15 مليون طفل يموتون من الجوع سنوياً»؛ لكن بعض علماء الديمغرافيا يقدّرون مجمل عدد وفيات الأطفال ما دون الخمس سنوات مع كل الأسباب المجتمعة وعلى سطح الكرة الأرضية، بـ 9 ملايين (كلاتزمان Klatzmann، 1988).

يبدو هذا الرقم الأخير قريباً من الواقع: إذا قدرنا معدل الولادة المتوسط بـ3٪ بالنسبة لمجموع عدد السكان العالمي التي تزيد قليلاً عن الخمسة مليارات، يعطينا هذا التقدير 150 مليون ولادة سنوياً؛ فإذا طبقنا معدل وفاة الأطفال، بين صفر وخمس سنوات، بـ 7 لكل مئة ولادة (وهي نسبة صحيحة، للأسف) نحصل على رقم 10،5 مليون من الأطفال الذي يتوفون كل سنة.

هذه العملية الحسابية الفظّة والمشؤومة تبين أن منظمة اليونيسف تبالغ في أرقامها، غير أننا إذا قمنا بعملية حسابية مشابهة تنحصر بالبلدان الغنية (البالغ عددها 850 مليوناً من السكان، مع نسبة ولادة 1،4٪ ونسبة وفاة، بين عمر الصفر والخمس سنوات، 1٪)، هذه العملية تبين أن 120 000 طفل يموتون «فقط»، هذا يعني أن عدد الوفيات الباقية أي ما يزيد على 10 ملايين طفل همّ في العالم الثالث؛ لكن هؤلاء قد لا يموتون من الجوع، إنما عدد الذين يموتون جوعاً يبقى مخيفاً.

إن البعض يعتقد أن هذا العمل الإحصائي لا قيمة له: إن تنوع

دليلٌ على إمبريالية تعود إلى مجموعات اللوبي المالتوسية. وإنه لصحيح أن أولى تجارب تحديد النسل قد بوشر بتطبيقها في البلدان التابعة للولايات المتحدة، أمثال بورتو ريكو Porto Rico تايوان، أو كوريا الجنوبية، قبل أن ينتشر في بلدان أخرى كالهند والفليبين، وتايلاند وروديسيا وتونس... والانتقادات الأكثر جذرية التي كانت توجه سابقاً عن رقابة الولادات (الجزائر، الصين، تانزانيا، البيرو...) كانت تربطها بفكرة ضرورتها، في حين أن الولايات المتحدة في عهد ريغان كانت ميّالة، هذه المرة، إلى غض النظر عن الإجهاض وعن إدانته. لذا أعلنت الوكالة الأميركية أن «التكاثر السكاني هو بحد ذاته ظاهرة محايدة».

والتقرير الحديث الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة حول حالة السكان العالمية يقدم لنا بعض عناصر حسابية. ويذكّر التقرير بتراجع الإنجاب من 4،5 إلى 3،5 ـ لكنه يدخل فكرة أن هذا العدد من الأطفال قد يكون أعلى من العدد المنشود. فلقد سجل الترويج لوسائل منع الحمل تقدماً ملحوظاً، الأمر الذي حمل منظمة الأمم المتحدة على تقدير عدد «الانخفاض في الولادات» بـ 412 مليوناً. إنما رغم الدقة في هذا الرقم الافتراضي، يمكن أن ننقل هذا التقدير حول عدد الولادات التي جرت في السنوات العشرين الأخيرة وأن نعتبر أنها قد انخفضت أربع مرات، وذلك عائد إلى أثر سياسات الرقابة، بالمعنى الواسع للعبارة. لكن كيف نسند في الواقع ما ينجم عن هذه السياسات، عمّا ينتج طبيعياً عن تحسين مستوى الحياة.

الأوضاع ونوعية الإحصاءات الرسمية الرديئة في معظم البلدان المعنية قد تكون بمثابة «نشر العدد الشامل «للجائعين» كما تفعله تقارير المنظمات الدولية، لا معنى له». (س. برونيل، 1991، ص44).

فهل يمكننا، بل هل يجب أن نقوم بإحصاء عدد الذين يعانون من سوء التغذية؟ من المؤكد أن المزارع الصغير الذي يزرع الكاكاو في كولومبيا، علاوة على كون منتوجه لا يسجل بالأرقام من قبل وزارة الزراعة المحلية، فإن وضعه لا يتشابه إطلاقاً مع وضع زارع الأرز في البنغال.

إن المزارع الأول لا يموت جوعاً، حتى ولو كان غذاؤه (بطاطا، فاصوليا، ذرة) فقيراً ورتيباً؛ لكن الثاني الواقع تحت رحمة الأعاصير أو تحت رحمة الفيضانات الغزيرة أكثر من العادة، التي قد تقضي على مدخراته المعيشية وعلى حبوب البذار، هذا الأمر يؤدي به مع أفراد عائلته إلى الهاوية.

مع ذلك من الضروري أن يكون لدينا مؤشرات موضوعية شاملة تعطينا صورة محددة عن اتساع الجوع وفق مناطق الكرة الأرضية وتطوره عبر الأزمنة، حتى ولو كانت هذه المؤشرات لا تحل محل دراسة الأوضاع العينية، في الحقيقة إن المنهجيات المستخدمة تتضمن شيئاً من التعسف: في العام 1986، أظهرت ذلك منظمة الأغذية العالمية، الفاو، عندما رفعت عتبة نصيب الفرد من الحراريات من 1،2 إلى 1،4 مرة المتوافق تماماً مع عملية التحول الغذائي الأساسية في الجسم (2200 وحدة حرارية للشخص في اليوم)، وبذلك تكون قد رفعت عدد الأشخاص سيئي التغذية، فزاد العدد 150 مليون شخص إضافي. غير أننا لا نستطيع أن نقدر تقديراً صحيحاً بأي مسار تتجه الأمور، إلاَّ إذا اعتمدنا على مجموعات أخرى من الأرقام محسوبة بنفس الطريقة، تبعاً للقارات

ظلال قاتمة على اللوحة:

لكن هذه المظاهر المشجعة نسبياً ينبغي ألاّ تحجب اللوحة المخيفة التي يرسمها التقرير. فالخبراء في منظمة الأمم المتحدة يقدرون بستين مليوناً (60 مليوناً) عدد حالات الإجهاض التي تحصل كل سنة، وبـ 000 200 امرأة (200 ألف) عدد النساء من ضحايا عمليات الإجهاض التي تحصل في ظروف صحية غير ملائمة. هناك أكثر من 15 مليوناً من المراهقات يجدن أنفسهن حوامل، كل سنة، إنما الأكثرية الساحقة منهن لا ترغب في الإنجاب. لكن النتيجة الأكثر إقلاقاً تنصب على وسائل منع الحمل: من أصل 750 مليوناً من النساء المتزوجات واللواتي في عمر الإخصاب في العالم الثالث، هناك 140 مليوناً يستعملن وسائل منع الحمل (تعقيم، حبوب، حاجز)، فقط 170 منهن «اخترن» العقم كوسيلة لمنع الحمل. هذه الحالة تلقي ظلالاً حول المغزى الاجتماعي لرقابة الولادات، التي اتخذت أبعاداً مقلقة في البرازيل. ومثل الصين يبين أن تطبيق اجراءات سياسية كهذه يصطدم بمقاومة اجتماعية شديدة، لا يمكن تخطيها إلاّ باللجوء إلى إجراءات أكثر وحشية. لقد ضاق هرم الاعمار، على مستوى الولادات، وبهذا يختلف عن هرم الاعمار في الهند، لكن هذه النتائج لم يتم الوصول عليها دون كلفة اجتماعية وانسانية: يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كل هذه المظاهر.

على كل حال، يمكن القول إن سياسة مراقبة الولادات، حتى لو كانت سهلة، فلن تغير نوعياً مسار التزايد السكاني العالمي في العقود المقبلة. وهنا تبرز من جديد الفكرة الأساسية

والسنوات: من الأفضل أن يكون لدينا أداة مراقبة مواربة من ألاّ يكون لنا أداةً على الإطلاق، بمعنى آخر أن نكون حسيري النظر من أن نكون عمياناً. وإذا ما عدنا إلى الأرقام التي قدمتها منظمة الأغذية العالمية، وهي لا تتضمن أرقاماً عن البلدان الاشتراكية في آسيا (الصين، فيتنام...) تبين لنا وجود 512 مليوناً من الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بين 1983 ـ 1985 أي بنسبة 21،5 من سكان العالم الثالث. هذه النسبة كانت في تراجع في السبعينات (من 27٪ ما بين 1969 ـ 1971، إلى 21،8٪ في 1979 ـ 1981) لكنها توقفت عن الانخفاض في الثمانينات.

إننا نجد الأكثرية من الأشخاص السيئي التغذية في آسيا، لكن النسبة المئوية بالنسبة لعدد السكان أكثر ارتفاعاً في أفريقيا. أضف إلى هذا، إن آسيا ما زالت جادة في العمل على أن يتراجع الجوع، حتى خلال الثمانينات، إنما نجد أن أفريقيا في جنوب الصحراء يتفاقم وضعها ويزداد سوءاً: لقد ارتفعت نسبة سيئي التغذية من 30،6٪ إلى 35،2٪ بين بداية ومنتصف عقد الثمانينات.

فهل الوضع في أفريقيا أو في الهند أفضل أم أسوأ مما كان عليه قبل انحسار الاستعمار؟ أو حتى قبل الاستعمار؟ من الصعب تقديم أجوبة جازمة على هذه الأسئلة. نحن نعلم أن هذه المجتمعات في حقبة ما قبل الاستعمار قد ضربتها حقبات عصيبة من المجاعة. ويبدو أن تطور وسائل النقل والاتصالات قد جعل فترات المجاعة المغممة أكثر قصراً وأقل عدداً. ويعتبر برونيل Brunel (1991، ص40) «أن لا وجود اليوم إطلاقاً لمكان على الكرة الأرضية يموت فيه الناس باستمرار من الجوع». لكن أليس هذا الأمر تحصيل حاصل؟ فإذا كان الناس يموتون في هذا المكان «باستمرار»، فإنه سيصبح عاجلاً غير مأهول... ويمكن أن نقدر أيضاً، وبحق، أن التطور الحاصل في الميادين الصحية والطبية التي

التي وفقها نجد أن النسبة بالاعمار لسكان العالم الثالث تتضمن بحدّ ذاتها، تدرجاً ثابتاً في الولادات. بكلام مختصر ومفيد نقول إن كوكبنا الأرضي هو أمام تحدي التكاثر الكبير في سكانه: بدلاً من تنمية الأوهام حول إمكانية تعطيل هذا الميل جملةً، من الأفضل اتخاذ الإجراءات والاحتياطات، والاستعداد لمواجهة مضامين هذا الميل.

4 ـ الرؤى المستقبلية

إن التوقعات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة، بانتظام تسمح برسم سيناريوهات معقولة. لكن صدقيتها تظل مرتبطة بالمستقبل: كانت التوقعات الموضوعة في العام 1951 تقدر عدد السكان في العالم للعام 1980 بـ 3،3 مليارات، بينما في الواقع ارتفع إلى 4،4 مليارات. لكن التوقعات المرتقبة لمدة أقصر تتغير بشكل كبير: إن مجموع سكان العالم للعام 2000 معروف اليوم مع هامش ضعيف من الخطأ، ويُقدّر حسب منظمة الأمم المتحدة ما بين 6,1 مليارات و6,4 مليارات. في العام 2025، يصبح التفاوت بين 7,6 مليارات و9,4 مليارات. بكلام آخر، إذا كان من الواجب ان نتوقع بطشاً في سرعة التزايد السكاني العالمي، فإن هذا التكاثر سيظل، في السنوات الثلاثين المقبلة، بنفس وتيرة مقدار الزيادة التي سجلت في السنوات الثلاثين الأخيرة، أي بزيادة تبلغ أكثر قليلاً من ملياري نسمة.

توقعات حسّاسة:

بالنسبة لإنعكاسات هذه التوقعات على المدى البعيد، ينبغي

أثرت على الانفجار السكاني (راجع الفصل السابع) قد ساهمت هي أيضاً... في اتساع رقعة الجوع.

في الواقع، لم يترافق الانفجار السكاني دائماً مع زيادة مساحات الأراضي المزروعة ولا مع زيادة الإنتاج الزراعي... لهذا نجد عدد الأشخاص الذين يطالهم سوء التغذية يستمر في الازدياد.

باختصار يمكن القول إن هذا الجدل لن يكون له فائدة على المدى الطويل: ويبدو من المؤكد أن الاتجاه العام، منذ نهاية مراحل الاستعمار، أي خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، شهد تحسناً نسبياً بطيئاً حتى الثمانينات، وتبعته مرحلة ركود؛ بيد أن هذا الكلام يظل في حدود العموميات؛ إذا لم نلجأ إلى التمييز وفقاً للقارات الثلاث كي نعطي معنى للتحليل.

أن نعود إلى السيناريوهات الثلاثة التي اعتادت منظمة الأمم المتحدة أن تقدمها، وهي تدور حول فرضيات ثلاث، سفلى، متوسطة وعليا، مستندة إلى تطور معدل الإخصاب. في الفرضية المتوسطة، يصل معدل الإنجاب إلى معدل البدل حوالى العام 2025، وعدد السكان في العالم سوف يستقر على أكثر من 10 مليارات (عشرة مليارات) بقليل في العام 2090. بالفرضية العليا، لن يحدث الاستقرار إلاً في العام 2124، على أكثر بقليل من 14 ملياراً، وأخيراً إذا كان معدل الإنجاب سيتقارب مع معدل البدل حوالى سنة 2000، فإن التزايد السكاني في العالم قد يستقر قبل العام 2050، وعلى مستوى أدنى من 7،5 مليارات. لكن يبدو أن هذا السيناريو الأخير مفعم بالتفاؤل. بمعنى أنه يفترض انعطافاً حاداً وقليل الاحتمال في الإنجاب. في الحقيقة، إن الفرضية المتوسطة هي الفرضية التي تتماشى مع مسار الاتجاهات الراهنة.

إن للصدمة التي تولدها فرضيات الإنطلاق أثراً حاسماً بخصوص المستوى الذي سيستقر عليه عدد السكان في العالم، لأنه سيصبح مضاعفاً. والتقدير الأحدث هو تقدير البنك الدولي الذي يسلم أن الاستقرار سيتمّ على 11،5 ملياراً من السكان بعد العام 2100 بقليل. لكن عدد السكان في افريقيا بالنسبة للمستوى الحالي، سيتضاعف 4،7 مرات قبل أن يستقر؛ وسيتضاعف في اميركا اللاتينية 2،7، وفي آسيا سيتضاعف مرتين. يبدو إذاً أن أفريقيا ستكون قارة الاختلال الديمغرافي، حتى لو أمكن، بشكل متناقض، أن نطرح على أنفسنا السؤال عن قلة الناس. في هذه المنطقة من العالم يخشى العودة إلى تنظيمات على الطريقة

إتجاه سوء التغذية في البلدان النامية
(1969 ـ 1971 إلى 1983 ـ 1985)

فئة البلدان	النسبة المئوية من السكان			عدد الأشخاص المعرضين لسوء التغذية (بالملايين)		
	1969 ـ 1971	1979 ـ 1981	1983 ـ 1985	1969 ـ 1971	1979 ـ 1981	1983 ـ 1985
ـ البلدان النامية ذات إقتصاد السوق	٪27,0	٪21,8	٪21,5	460	475	512
ـ أميركا اللاتينية	٪18,5	٪14,6	٪14,2	51	52	55
ـ أفريقيا	٪32,6	٪30,6	٪35,2	86	110	142
ـ الشرق الأوسط	٪22,9	٪10,8	٪9,1	41	25	24
ـ آسيا	٪28,7	٪23,5	٪21,8	281	288	291

ملحوظة: هذه التقديرات تتناول بالإجمال 89 بلداً من البلدان النامية، ولا يدخل بينها الصين أو بقية البلدان الآسيوية ذات النظام الإقتصادي المركزي.

المصدر: منظمة الأغذية العالمية، الفاو، أثر استراتيجيات التنمية على سكان الأرياف غير المحظوظين (روما 1988).

المالتوسية مع ظهور المجاعات أو ويلات السيدا Sida (مرض نقص المناعة).

كيف تتمّ قراءة هذه الإسقاطات؟ يمكن أن نستخلص قراءة متفائلة تبيِّن، في كل حال، أن الاتجاهات الراهنة ستتبدل ولن تصل إلى الأرقام غير المعقولة التي نحصل عليها عندما نوسع بالذهن معدلات التكاثر الحالية لتطاول عدة عقود. لقد سبق أن تباطأ التكاثر السكاني العالمي في معظم مناطق العالم، وفي الوقت الراهن يتزايد الإنتاج الزراعي إجمالاً، لكن يمكن أيضاً التركيز على المدة الطويلة المتوقعة، مدة مرحلة التحول التي ستؤدي إلى مضاعفة عدد السكان في العالم قبل استقراره والتي ستولد توترات مديدة ومستمرة، لكنها ستكون موزعة هنا وهناك.

التهديد. . . بالتقدم بالسن:

قد نستطيع أن نستكمل رصد الاتجاهات وأن نضع في صدارة الاهتمامات ضغط التقدم بالسن الذي يشكل عائقاً جديداً امام الاستقرار السريع لعدد السكان. هذه إحدى الموضوعات المتناقضة التي طرحها بشغف پورسين (1989) J.M.Poursin، الذي كتب: «إن الصين تلخص المصاعب وتحفزها، المصاعب التي يطرحها التقدم بالسن الواسع والمتسارع، في كل العالم الثالث، فالتقدم بالسن، بالإضافة إلى المقاومة الإرادية الضاغطة على السلطات العامة، يُخشى أن يصبح حجر عثرة بوجه السياسة الديمغرافية الصينية. فإذا ما ظلت هذه السياسة متبعة حتى سنة

النقص في التغذية لا يعني المجاعة وأي نقص من هذا القبيل ليس كارثة

إن الصور الأليمة للأولاد الصغار المنتفخي البطون أو للجثث المغطاة بأكياس النايلون، تشكل جزءاً من الترانيم اليومية لجريدة المساء المتلفزة في البلدان الغنية. فمعظم الناس يقول بأنه الجوع في العالم الثالث. وحملات إثارة المشاعر، منذ حرب بيافرا العام 1967 وحتى كارثة الجفاف في أثيوبيا 1984 والحرب الأهلية في الصومال، طبعت هذه الصور في المخيلة الجماعية. غير أن المجاعات لم يعد يُنظر إليها كونها كوارث طبيعية ـ على خلاف ما كان في القرون السابقة. فاليوم يمكن أن تنظم مساعدات طارئة، تجاه هذه الكوارث، لتجنب الأسوأ، إذا ما عرفنا خطرها في الوقت المحدد. غير أن العوائق البشرية تحول أحياناً الحاجة الملحة إلى نكبة عامة. لقد كان ممكناً، وهذا لا يقبل الشك، أن يصار إلى تجنب وفاة 300 000 أثيوبي في 1984 ـ 1985، لو أن الحكم أطلق إشارة النجدة وشجع وصول المساعدات. كما أنه من الصعب فعل أي شيء في وجه مجاعة ناجمة عن التعطش إلى السلطة أو عن الحرب. المثل على ذلك ما يجري في الصومال حيث العصابات المسلحة تسطو على شحنات المساعدات الغذائية لتبيعها بأسعار مرتفعة، وهذا ما يكشف بوضوح كيف يقضي تفكك السلطة السياسية على العزّل من النساء والأطفال.

غير أن الكثرة الساحقة من الناس الذين يعانون من سوء التغذية لا يموتون جوعاً. فسوء التغذية واقع كثير الانتشار يعبث فساداً هنا وهناك دون أن يلحظ.

وكما كتبت صوفي ببسيس Sophie Bessis (1991): «إن سبعة ملايين أسرة برازيلية، أي حوالى 35 مليون شخص يتولى أمرهم فلاح لا

2050، فإجبار الناس على إنجاب طفل واحد للزوجين، وهو أمر يستحيل تطبيقه في القريب العاجل، لا يمكن تأييده ديمغرافياً في المدى المتوسط. فانعكاسات الهبوط الهائل في الإنجاب على هرم الأعمار تكفي كي نعلن استحالته. ففي حدود العام 2050، قد يكون عدد الأشخاص الذين يزيد عمرهم على 65 عاماً بحدود 40٪ من سكان الصين ـ بعد أن يكون عدد سكان الصين قد تراجع في هذا التاريخ إلى 700 مليون شخص!

وقد لا يكون بالمستطاع بلوغ نسبة 20٪ من المسنين ـ وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة في فرنسا للعام 1987 ـ إلاً إذا تساوى معدل الإنجاب مع معدل البدل (أي 1،2 طفل للمرأة) من 1985 حتى 2050».

انحراف القارات والهجرات:

إن دينامية السكان في العالم الثالث بمقابل التقدم بالسن في الوسط يؤدي إلى «انحراف القارات»، بكلام آخر إلى ثقل يتناقص باستمرار في البلدان المتطورة. فالسكان في البلدان الصناعية كانوا يمثلون، في العام 1990، 23٪ من سكان العالم، لكن قد تنخفض هذه النسبة إلى 20٪ في العام 2000، وإلى 16٪ في العام 2025، وإلى 12٪ في 2100. هذه النسب تطرح مجموعتين من الأسئلة؛ الأولى تتناول التقدم بالسن في بعض بلدان أوروبا. إذا عممنا افتراضاً، نموذج المانيا الغربية الحالي (1،3 طفل للمرأة)، في العام 2050، يصل عدد السكان في فرنسا إلى انخفاض، ينقل عددها، مثلاً، من 56 مليوناً هو اليوم إلى 52 مليوناً في ذاك

يملك أرضاً». ففي أثيوبيا، يستخدم معظم الفلاحين قطع أرض صغيرة لإطعام أسرهم، لكن مردودها يتناقص منذ عشر سنوات بسبب الجفاف وإرهاق الأرض بالإنتاج. ولا يزيد الاستهلاك الوسطي لأفراد عائلة ريفية فقيرة عن 1340 وحدة حرارية في اليوم، فالنساء يصل وزنهن إلى حدود 45 كلغ، بينما الرجال أقل من 60 كلغ (...). ففي آسيا ذات الكثافة السكانية المرتفعة، كما في أميركا اللاتينية ذات المساحات الواسعة، وعلى نقيض ما هو في أفريقيا حيث أن المشكلة ليست مطروحة بحدة بعد، يتحدد المسبب الأول للبؤس الفلاحي بالنقص في الأراضي: قطع ضيقة جدا لإطعام أسرة في أفضل تقدير، أو غالباً ما يرتاح الفلاحون غير المالكين للأرض في أن يكونوا مأجورين زراعيين بائسين يحصلون على أجورهم بانتظام. إن ثلثي مليار من الفلاحين المحرومين من الأرض والموجودين في العالم يعيشون في الهند وبنغلادش. ففي بنغلادش نجد أن عائلة من القرويين المحرومين من الأرض أو شبه المحرومين - وهذه الحالة تشكل ثلث السكان القرويين في البلد - تستهلك 1900 وحدة حرارية في اليوم وللشخص الواحد مقابل 2300 وحدة حرارية للأسر التي تستثمر سبعة هكتارات أو أكثر».

صوفي بيسيس

الجوع في العالم، المراجع لاديكوفرت، باريس، 1991

التاريخ. والحال أن هذه التوقعات تختلف عن توقعات منظمة الأمم والتي تستقر على 58 مليوناً. الفارق يكمن، كما يشير إلى ذلك پورسين، في فرضية منظمة الأمم الضعيفة التي تفترض أن التساوي لن يحصل بل على العكس سوف نلاحظ تصحيحاً تلقائياً للإنجاب. تدور اليوم في فرنسا نقاشات حامية تركّز بخاصة على المقياس الصحيح لمعدل الإنجاب الحالي (1،8 طفل للمرأة أم 2،1؟) وعلى آثار هرم السكان على نظام التقاعد.

لكن هذه التساؤلات تتضمن بالطبع أمراً آخر مجهولاً، تتضمن التساؤلات عن حركات الهجرة. ألا تعتبر الهجرات بمثابة المتغير الطبيعي، متغير التسوية بين شمال يهرم وجنوب مكتظ بالسكان؟ هناك عدة طرق لطرح هذه المسألة. الطريقة الأولى هي الكارثة التي نصادفها في عنوان كتاب سوفي Sauvy «أوروبا المعمورة». إنه لعنوان مزعج وهو لا يتطابق مع محتوى الكتاب لكنه دون شك يتوافق مع بديهيات توجيهية. في الحقيقة، إن الصورة المرسومة عبر الكتاب، بالمكر أم بالجهر، هي صورة «البرابرة على بابنا». إنه بعد أساسي من أبعاد العلاقات التي ما تزال باقية اليوم بين البلدان الصناعية والعالم الثالث. ففرنسا، مع الأخذ بعين الاعتبار ماضيها الاستعماري، وقربها الجغرافي ومساهمة المهاجرين البارزة في تزايدها السكاني، لديها حساسية لهذه الطريقة في رؤية الأمور.

التهديد «بالغزو»؟ :

يشكل البحر الأبيض المتوسط تحديداً إحدى مناطق

اضطراب التوازنات التقليدية: المثل الآسيوي

لقد عيّن البروفسير ميردال Myrdal ثلاث قوى رئيسية أوصلت صيغة إشغال الأراضي في آسيا إلى وضعها الحالي من التجزئة:

1 ـ التدخل الأوروبي.

2 ـ الإدخال التدريجي للمعاملات النقدية وتصاعد سلطة المرابين.

3 ـ النمو الديمغرافي.

في النقطة الأولى وباختصار، فإن البنية الزراعية التقليدية كانت منتظمة قبل الاستعمار حول المجتمع القروي. فالزعماء المحليون والعائلات القروية كانت تتبادل المنافع والخدمات ـ بعض منتوجات القرويين وبعض عملهم كانت تقدم للشيخ مقابل الحماية وحق استخدام الأرض الجماعية وتأمين أدوات الخدمات العامة. فالقرارات المتعلقة بتعيين قطع الأرض، وبالتصرف بها واستخدامها، الأرض المورد الأرفع قيمة في القرية، كانت تنحصر بالقبيلة أو بالجماعة القروية، أما عن طريق الجماعة أو عن طريق الشيخ الذي يمثلها. لذا كان بالإمكان إعادة توزيع الأرض بين أبناء القرية بحسب الأحداث الديمغرافية أو الكوارث الطبيعية، كالجفاف والفيضانات والمجاعات والحروب أو الأوبئة. إن العائلات داخل القرية كان لها الحق غير القابل للتحويل بزراعة الأرض لمصلحتها دون أن يكون لأحد سلطة نزعها منها إلاَّ بقرار من الجماعة بأكملها.

لقد أحدث وصول الأوروبيين (وخاصة الانكليز والفرنسيين والهولنديين) تغييرات هامة في البنية العقارية التقليدية، حيث أن بعض التغييرات قد بدأت بالتشكل.

الاحتكاك بين الشمال والجنوب، وبلدان المنطقة (المغرب، مصر، تركيا) قد تشهد تنامياً ديمغرافياً كبيراً، ينتقل من 163 مليون نسمة في العام 1989 إلى حوالى 300 مليون في العام 2025. هذه الزيادة ستترافق مع الوصول الكثيف للشباب إلى سوق العمل، ويقدر عدد الشباب القادر على العمل سنوياً بمليون ونصف، وتتوقع الفاو FAO (منظمة الأغذية العالمية) بتبعية غذائية متزايدة لهذه البلدان التي لا يمكن أن تؤمن بنفسها الإنتاج الغذائي الضروري. هذه الفروقات الهائلة في مستويات الحياة، بالإضافة إلى البطالة والمصاعب الاقتصادية، قد تخلق ميلاً قوياً للهجرة باتجاه أوروبا. مع ذلك نرى المتكهنين ينقسمون بالإجمال حول هذه النقطة. البعض، أمثال ليزورن Lesourne وشيسناي Chesnais، يقدم أرقاماً تبلغ 7٪ من سكان بلدان الضفة الجنوبية، ينطلقون باتجاه الضفة الشمالية. هؤلاء المهاجرون قد يمثلون عند اللجوء، أكثر من 12٪ من مجموع سكان أوروبا، لكن البعض الآخر يضع في المقدمة العوامل التي تقيد هذه الهجرات من جانب البلدان المضيفة. عندما تناول ميخائيل پيور Michael Piore (1979) بالتحليل الهجرات الكبرى التي حدثت في القرن العشرين، بيّن أن العامل الحاسم في الهجرة كان الطلب على اليد العاملة من قبل مؤسسات المشاريع في البلد المضيف. والحال أن تفاقم البطالة الذي يطول بالدرجة الأولى المهاجرين الموجودين هناك سابقاً، يدل على أن الطلب لم يعد فعالاً، وتعميم إجراءات التضييق المتخذة، التي تعطي عنها اتفاقات شنجن Schengen دليلاً ساطعاً (الاتفاقات المعقودة في العام 1991، الخاصة بتدفق

وكما أشار ميردال فإن «الإدارة الاستعمارية قد تصرفت كحافز مهم على التغيير، إما مباشرة عبر تأثيراتها على حقوق الملكية أو مداورة بتأثيراتها الناتجة عن إيجاد التعامل النقدي في الاقتصاد الأهلي وعن النمو السكاني». ففي ميدان حقوق الملكية التقليدية، عُمِل على تشجيع الأنظمة الأوروبية التي تحكم الملكية العقارية وعلى فرضها بقوة القانون. لقد كانت إحدى النتائج الأساسية للإدخال الإلزامي لأنظمتها «انهيار قسم كبير من التلاحم الحياتي الذي كان قائماً في القرية، بالإضافة إلى انهيار بنيتها المعقدة، في الغالب، في حقوقها وواجباتها، رغم كونها بنية غير متشكلة. وقد مُنح المالكُ العقاري حقاً غير محدود للتصرف بأرضه ولرفع معدل الضريبة إلى الحد الذي يمكن له أن يتحمله، وغالباً ما كان يعفى من الالتزامات الضامنة للأمن وللممتلكات العامة؛ ذلك لأن هذه الوظائف قد تحمِّل الحكم مسؤوليتها. لقد تحول وضعه من محصل للضرائب، عليه مسؤوليات نحو الجماعة، إلى المالك المطلق المعفى من أي التزام نحو القرويين أو نحو العامة، إضافة إلى ما كان يؤديه من ضرائب عقارية.

م.پ. تودارو

1989 حسب ميردال،

الدراما الآسيوية نيويورك، پانتيون، 1968

المهاجرين غير الأوروبيين الوافدين إلى أوروبا) تؤكد ذلك. لم يعد الطلب على اليد العاملة ما كان عليه قبلاً: إن التقسيم الدولي للعمل لم يعد ينتظم بناءً على قاعدة البحث عن أجور متدنية، في حين يعوز بلدان المركز عمالاً مؤهلين. فتقرير برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية يركز على العوائق الموجودة هنا وهناك أمام الهجرة ويقدر بخمسين مليارًا من الدولارات النقص في الكسب الذي ينتج عنه بالنسبة لبلدان العالم الثالث.

اليد العاملة: سلعة عجيبة:

لهذه الأسباب نرى أن حركات إعادة توازن توزيع الدخل إنطلاقاً من الهجرات، ترغب في الحفاظ على هامش واسع للتحرك، معتدل وشبه مستتر يميزها في الوقت الحاضر. إن الميل إلى تعزيز هذا النمط الخاص من «الحماية» (لكنه يختلف عن نمط النظرية الليبرالية التي تنص على أن الحماية يجب أن تمارس على البضائع) قد ثبت بمعاهدة التجارة الحرة المعقودة بين الولايات المتحدة، كندا والمكسيك بطريقة معبّرة أن التسوية المعقودة تنص على ترك سلعتين خاصتين خارج نطاق الاتفاقية: النفط، الذي يود المكسيكيون الحفاظ عليه ضمن القطاع العام... واليد العاملة المكسيكية التي لا ترغب الإدارة الأميركية أن تترك لها حرية التنقل عبر الحدود.

لكن وجود فروقات كهذه في مستويات الحياة وتوترات حول الاستخدام قد يقدم فعلياً تربة ملائمة للحركات الشوفينية، التي تملك سمة مشتركة، بإرادة تسييج أرض الوطن في وجه

التمازج الاقتصادي والثقافي. إن حركات الهجرة التي تتطوّر بشكل معبّر اليوم تعنى بالأفواج المتدفقة من بلدان الجنوب، المتوجهة عادةً باتجاه البلدان النفطية، كما كشف ذلك ترحيل العمال المهاجرين في الصحراء أثناء غزو الكويت العام 1990.

إن الجدل حول الهجرة هو أخيراً الأكثر تعبيرا، بطريقتين ممكنتين، للإحاطة بمسألة السكان. نستطيع أن نفعل ذلك بطريقة جدول النفي: قد يكون هناك تزايد في السكان على الأرض: فعلينا أن نجعل من هذه القضية، ضمن الحركة نفسها، مبدأ مقدساً، بأن نسعى إلى إيقاف الميل (وهذا غير ممكن أمام الناس الجدد الذين يقدمون أنفسهم محرقة) وأخيراً أن نضع على الحياد الوافدين الجدد إلى الكوكب وأن نحميهم وندافع عنهم كما لو أن هناك تهديداً. وتقوم الطريقة العقلية على العكس على وعي وتقويم ضخامة العمليات الديمغرافية ومحدّداتها وعلى قياس مضامينها الاقتصادية والاجتماعية، واستخلاص النتائج منها من وجهة نظر الاقتصاد العالمي. إن الإنذار الذي أطلقه علم البيئة قد ساعد على فهم أن الروابط بين السكان وصيغة التطور يجب أن تعالج، دفعة واحدة، على مستوى الكوكب. وبعيداً عن كل حكم مسبق. هذا الطرح هو الذي يتيح التطرق بفعالية، إلى «مشكلة» التزايد الديمغرافي، إن كان الأمر كذلك فقد يكون الإنسان هو المشكلة...

الفصل الثالث

الناس، الأرض والجوع

1 ـ البنيات الزراعية:

إن نسبة الفلاحين، في العالم الثالث، تظل في الغالب الأكثر ارتفاعاً: عادة يعمل أكثر من نصف السكان في الزراعة. قد نستطيع القول إن الحاجات الغذائية الضرورية يمكن أن تشبع بسهولة في الريف أكثر منها في المدينة، وذلك نظراً لقرب السكان المباشر من الأرض وتأصّلهم ضمن جماعات ذات تقاليد سلفية. إن التجربة الأخيرة للنقص في الغذاء التي عاشتها فرنسا، تجربة الحرب العالمية الثانية، تركت إنطباعاً عن السهولة في حصول الفلاحين على الغذاء قياساً على بطاقات التقنين التي كانت توزع بشحٍ على سكان المدن.

لكن التفكير على هذا المنوال هو خطأ فادح. إذا كانت قد حصلت وفيات من المجاعة في المدن، في حالات نادرة، فإن المجاعات في الريف ما تزال تخبط دون توقف في أميركا اللاتينية، وفي آسيا، وأفريقيا، الخوف الغذائي، أي الارتباط الكامل بالمحصول المقبل، ما زال مستمراً، وأحياناً يخيم على معظم البلدان. سوف نرى في الفصل الخامس أن هذا الخوف هو أحد المحركات الرئيسية للرحيل عن الريف.

أفريقيا الساحلية تنتظر ثورتها الخضراء

الجفاف: أكثر من 100 مليون شخص يعيشون في حالة انعدام الأمن الغذائي المزمن.

نيامي، النيجر: بعد أن وصل إلى البستان، بدأ عمرو آمادو Amadou Oumarou، الذي كان يعتمر قبعة كبيرة من القش ويضع نظارات واقية من الشمس، يشير لمجموعة من الزوار إلى ثمرة جهده في وسط الصحراء على تخوم عاصمة النيجر، نيامي Niamey. كانت المجموعة ترى في هذا المكان بضعة صفوف من الذرة البيضاء اليابسة، وسنابل السورغو الضامرة، وبعض عنزات ناحلة، وفناءً مليئاً بالدجاجات الجائعات: «لا يوجد كمية من المطر كافية، ولا كمية من أسمدة الزبل، وحيواناتي تأكل الكمية القليلة التي أجنيها»، قال عمرو. ونسمع هذا الكلام يتردد في القسم الأكبر من أفريقيا السوداء الساحلية، حيث انخفضت النسبة المتوسطة للأمطار بشكل كبير منذ ثلاثين سنة، وحيث أحدثت مراحل الجفاف المتتابعة هبوطاً حاداً في الإنتاج الزراعي وفي الصادرات، في العام 1990 كان محصول الذرة الصفراء، في النيجر، ثلث حجمه العادي.

عمرو يشكو من قلة المطر، مثله مثل معظم المزارعين. ولقد صرَّح المسؤول عن خدمات المياه وعن البحث عن المياه الجوفية، آتّاحيرو Attahirou، في 1960، أن أكثر من نسبة 80٪ من السكان في النيجر كانت تعيش في مناطق حيث كان المطر يتساقط بنسبة 400 ملم في السنة. لكن هذه النسبة لم تبلغ إلى 50٪ في العام 1988. خلال نفس الفترة، المنطقة التي كانت تتلقى سقوط الأمطار بمعدل أكثر من 300 ملم سنوياً، انحسر تساقط الأمطار فيها فضاقت حدودها 150 كلم. بينما عدد

إذا كانت الأرض لا تحمي الناس من الجوع، فالجوع يدفع الناس إلى إفساد الأرض ففي مناطق متعددة من العالم، يتجاوز الضغط البشري على المحيط قدرات هذا الأخير على التجدد، مفاقماً في ذلك المآسي الحاضرة والمستقبلية.

أي نفوذ للجوع على العالم؟ لماذا يبدو أنه من العسير القضاء عليه؟ ما هي ضخامة الأضرار البيئية؟ ما هي العبر التي يمكن أن نستخلصها من السياسة الزراعية والمساعدة الغذائية في العقود الثلاثة الأخيرة؟

أميركا اللاتينية: لا وجود للمجاعة، ولكن....:

إذا كان هناك وجود لمنطقة، حيث لا يفسر الدليل الديمغرافي في سوء التغذية تفسيراً سليماً، فإنها منطقة أميركا اللاتينية؛ إذ الكثافة السكانية منخفضة والأراضي المحروثة والمزروعة وفيرة، ومع ذلك ما تزال نسبة 14٪ من السكان تعاني من الجوع.

لكن القارة الأميركية الجنوبية لم تشهد مجاعات ضخمة ومدمرة كتلك التي شهدتها القارة الأفريقية أو القارة الآسيوية. فالجفاف الذي طاول المنطقة الشمالية الشرقية في البرازيل العام 1983، سبّب «فقط» ارتفاعاً هائلاً في وفاة الأطفال، المفجعة (10٪ في الأوقات «العادية»، حينها ارتفعت النسبة إلى 25٪)، وعندما ينفد الاحتياط وبانتظار المحاصيل المقبلة يمكن للفلاحين الهنود، فلاحي آند Andes، التحايل على الجوع بمضغ أوراق

السكان قد تضاعف ويصل اليوم إلى 7،5 مليون نسمة.

لا نعرف بالتحديد أسباب هذا الجفاف الذي ضرب أفريقيا الساحلية ونجهل كذلك إذا كانت الأمطار ستعاود تساقطها «المعهود». ويرى بعض علماء المناخ أن هذا عائد إلى إتلاف الغابات والأحراج وإلى ازدياد السخونة على الكرة الأرضية، وهو ما يجعل من الأمر ظاهرة دائمة، في حين يرى علماء آخرون أن الظاهرة هي ظاهرة دورية.

وفي الحين الذي تستمر فيه المناقشات والنزاعات العلمية، يقترح بعض خبراء التنمية اتخاذ إجراءات تؤدي إلى الإفادة من الظروف الحالية، بالشكل الأفضل، لتحسين الإنتاج المعيشي. «عدد سكان المنطقة يزداد بنسبة 3٪، بينما الإنتاج لا يزداد سوى بنسبة 1٪» هذا ما يصرّح به أحد الخبراء الزراعيين، رينار Renard البلجيكي الأصل.

إن الجفاف قد قلّص الصادرات الزراعية لمعظم بلدان أفريقيا الساحلية. فالحكومات، المحرومة من مصدرها الرئيسي، مصدر العملات الأجنبية، عمدت إلى الاستدانة، وتزداد ديونها يوماً بعد يوم، كما ترتبط أكثر فأكثر بالمساعدات الخارجية. ويقدر عدد سكان المنطقة الذين يعيشون في حالة عدم أمن غذائي مزمن بالثلث - أي ما يزيد على 100 مليون نسمة.

لقد دفع النقص في هطول الأمطار المزارعين إلى حراثة وزراعة قطع من الأراضي هامشية لزيادة إنتاجهم. ومساحة الأراضي التي تزرع، في النيجر ومالي Mali قد تضاعفت خلال السنوات العشرين الأخيرة. إنما انخفضت، في نفس الفترة، محاصل الحبوب في الهكتار الواحد إلى ما يعادل الثلث. ويقول رينار «إن ثروات المنطقة ومواردها قد استفدت حقاً».

الكوكا. . . لكن سوء التغذية مزمن في العديد من المناطق.

فالدراسة الميدانية المفصلة التي أجريت حديثاً في خط الاستواء (راجع كتاب برونيل Brunel، 1991، التراجيديا المبذَّلة. الجوع في العالم. الصفحات 91 ـ 93)، على 8000 طفل موزعين على كل البلد، تعطي نظرة واضحة عن طبيعة المشكلة. هذه الدراسة التي موّلتها حكومة خط الاستواء والولايات المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية و. . . شركة نستله Nestle خلصت، في العام 1989، بعد أربع سنوات من العمل، إلى نتيجة لا سابقة لها؛ إلى أن 50٪ من أطفال خط الاستواء يعانون من سوء تغذية مزمن، هذا يعني أن وزنهم خفيف وقامتهم ضعيفة بالنسبة لعمرهم؛ إن 70٪ من الأطفال بين سن 6 أشهر و12 شهراً و46٪ بين 12 شهراً و24 شهراً، يعانون من فقر الدم. 4٪ «فقط» يعانون من سوء التغذية الحاد.

فالمأساة إذاً لا تنحصر فقط في كون الناس، يتضوّرون جوعاً، بل كونهم لا يتناولون وجبات حرارية كافية لتنمية ملكاتهم الجسدية وملكاتهم العقلية على الأرجح.

هذا التشوه الجماهيري الحقيقي ـ نصف أطفال خط الاستواء ـ لا يمكن إلاَّ أن يقيّد، بشكل كبير، خطوط نجاح سياسات التنمية.

بالطبع، هذه الوضعية ليست عامة في أميركا اللاتينية: في البرازيل، في الأرجنتين، والتشيلي أوالمكسيك، إنها بالتأكيد تطول بعض أقسام ضيقة من سكان الريف. وبينما كانت هذه

إعادة تأهيل الأرض أهمّ من الأمطار:

إذا كانت قلة الأمطار تمنع المزارعين من زيادة الإنتاج الزراعي المعيشي، فإن خبراء منظمة الـ (إكريزات) ICRISAT اكتشفوا أن المشكلة الكبرى هي مشكلة عدم خصوبة الأرض. «الأرض فقيرة جداً بمادة الفوسفور والآزوت» يقول رينار.

لقد قامت تلك المنظمة بتجارب في كل من النيجر ومالي وبوركينافاسو Burkina Faso وأظهرت أن بعض التغييرات القليلة في **الممارسات الزراعية** قد تسمح بتحسين خصوبة الأراضي وتحسين المحاصيل، بشكل كبير. «إن إضافة كميات قليلة من الفوسفور إلى الأراضي ضاعف ثلاث مرات محاصيل مختلف الزراعات المحلية التقليدية»، يصرّح رينار. فإذا ما تمت زراعات الحبوب والخضار بالتناوب، أمثال الحنطة والحمص، وهي الزراعات التي تثبت الآزوت، ومع إضافة بعض كميات الفوسفور، فإن المزارعين يحصلون على نتائج أفضل.

ففي العام 1988، بعد أن تمّت بالتناوب زراعات الذرة البيضاء والحنطة على أربع مربعات من نفس قطعة الأرض، حصل المزارعون على محصول يزيد عن الطن الواحد في الهكتار من الذرة البيضاء، مقابل أقل من 300 كلغ كانوا يحصلون عليها بالطريقة التقليدية. يقول رينار إن «العام 1988 كان عاماً استثنائياً بتساقط الأمطار، إنما حتى بالنسبة للسنوات الأقل مطراً، زادت المحاصيل أكثر من الضعفين».

إن زراعة القطّانيات على أنواعها (فول، عدس، حمص...) تثبت الآزوت في التربة وتُزيد فيها المادة العضوية. بعد جني المحاصيل، تشكل البقايا النباتية سماداً عالي الأهمية. زد على ذلك، أن الحيوانات الداجنة تمتنع عن قضم النباتات الحنطية (الحنطة، الشعير، الذرة، الأرز)

البلدان المتقدمة نسبياً تعتقد أنها قد تغلبت بالأساس، على الجوع، شهدت الثمانينات تطوراً لظاهرات مجاعة مدينية وصلت إلى درجة لم يسبق لها مثيل. لقد سبّب فشل سياسات «إصلاح البنيات» التي أجريت بإشراف صندوق النقد الدولي، إفقار شرائح واسعة من سكان المدن الكبرى، السكان المفصولين من أعمالهم أو ضحايا انخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن التضخم المفرط. وانفجرت الاحتجاجات الشعبية من الجوع. . . ولم تتوقف في كاراكاس، سان باولو، ريو دي جانيرو، بيونوس آيروس: مما اضطر السلطات إلى فتح 2000 مركز شعبي للتموين، في العاصمة الأرجنتينية، حيث اتخذت المجاعة بعداً لم يمكن تصوره من قبل (پريڤو ـ شاپيرا Prévôt - Schapira، 1990).

لدينا في حالة الأرجنتين المثال الأول الصاعق، مثال ظاهرة قد نصادفها في كل مكان: ليست كمية الإنتاج الغذائي غير الكافية هي التي تفسر في المقام الأول عودة المجاعة. في الواقع لقد حافظ الأرجنتين على تقليدٍ، كونه أكبر مصدّر للمنتوجات الزراعية. وبخاصة الحبوب واللحوم، في حين أن استهلاك الفرد يتراجع باستمرار، خصوصاً في المدن الكبرى. هناك كميات من الإنتاج تكفي لإطعام الجميع، لكن البعض ـ وهذا البعض يتنامى عددياً يوماً بعد يوم ـ لم يعد يملك نقوداً لدفع أسعار هذه المنتوجات.

جرح التمركز العقاري:

في أرياف بلدان أميركا اللاتينية، لا يرجع أمر المجاعة التي

إذا كانت مزروعة بالقرب من القطّانيات. أما إذا تمّت الزراعات القطّانية وحدها، فإنها تصبح عرضة للأمراض التي تفتك بها أو لأشعة الشمس، فتيبس. بيد أنها عندما تزرع بالقرب من الحنطات، فإنها تختبيء جزئياً بظل هذه، وتكون بعيدة عن الحشرات الضارة والرياض العاتية والحارة التي تعصف في فصل الأمطار. فالرياح عندما تهب، تبلغ سرعتها 100 كلم في الساعة وتحمل الرمال وتقرب حرارتها من درجة الستين المئوية. وقد يحدث أن ترمي عاصفة هوجاء 300 طن من الرمال بالهكتار، مما يسبب غالباً الاختناق للمزروعات الفتية.

لقد أسس الإكريزات ECRISAT، جماعة للبحوث أنشأتها مؤسسات فورد وروكفلر، قطاعها الساحلي في العام 1981، بهدف طموح، هدف نقل **«الثورة الخضراء» من آسيا إلى المناطق الاستوائية شبه ـ القاحلة من القارة الأفريقية.** ففي بداية الثمانينات قامت هذه المؤسسة بتجارب لزراعة الحنطيات، في كل المنطقة، أي كل أنواع الحنطيات التي كانت تنتجها المراكز الآسيوية للمؤسسة. لكن حبوب البذار المستوردة لم تعطِ، في المحيط الساحلي الأفريقي المعادي، محاصيل أفضل من محاصيل الأنواع المحلية.

عندها قررت هذه المؤسسة إعادة توجيه أبحاثها: «إننا نطمح، بالمدى المتوسط، بالحصول على نتائج، إننا نفكر الآن إن هذا قد يحدث عن طريق إدارة أفضل أكثر مما يحدث عن طريق زراعة أنواع مهجنة»، يقول رينار. حالياً يعمل المركز على تحسين زراعات خمسة أنواع أساسية تروى بالأمطار (ذرة بيضاء، سورغو، حمص، فول سوداني)، والتحسين يتم بواسطة الزراعات المتقاربة لهذه الحبوب.

ويدرس الباحثون في الزراعة، في المناطق الحرجية مختلف أنواع الأشجار والأعشاب التي يمكن أن تزرع لمنع الرياح من إتلاف

ما زالت تذرّ قرنها، إلى نقص في الموارد الطبيعية: في شمال شرق البرازيل أو في هاييتي، مساحات الأراضي التي تزرع شاسعة وغزيرة الخصب، إنما هنا التنظيم الاجتماعي هو الذي يطرح مشكلة. فأفضل الأراضي (منطقة زونا دا ماتا Zona da mata، بالقرب من السواحل البرازيلية) تتركز في أيدي المالكين النافذين: العاملين في زراعة قصب السكر، والذين يملكون معامل تحويل السكر إلى كحول (يُدعى المالكون العقاريون هناك بـ «أصحاب المعامل»)، أما زراعات القوت ـ الفاصولياء، فيهوت (نبات يستخرج من جذوره دقيق للشوي)، ذرة. لصغار الفلاحين (الذين يدفع لهم غالباً أصحاب المعامل) فقد خصص لها أجدب الأراضي وأصعبها ولا تستفيد من الهبات الحكومية. وكلما توغلنا أكثر إلى الداخل البرازيلي، أي إلى المنطقة شبه المجدبة في «سيرتاو Sertao»، نرى أن كبار مربي الحيوانات الداجنة يقتطعون حصة الأسد.

إن الحكومة البرازيلية تخصص مبالغ ضخمة لإعفاء كبار المزارعين من الضرائب (ولا تطول هذه الإعفاءات صغار الفلاحين والذين لا تجبى منهم الضرائب إلاً في النادر. . .) ولتقديم مساعدات هائلة للمشاريع الزراعية الكبرى: المشروع الوطني لإنتاج الكحول، الذي يعمل بهدف إحلال «الوقود» الوطني محلّ الوقود المستورد، المشاريع المناطقية (المصلحة العليا للتنمية في شمال وشرق البرازيل)، التي «تحابي» كبار المالكين تبعاً لتعاطفهم السياسي وارتباطهم العائلي مع القادة في الحكومة. . . وكما أشار تقرير البنك الدولي: «إن سياسة البرازيل الزراعية تعزز أوضاع

المزروعات، بينما علماء الحيوان يهتمون بالنباتات المفضلة لدى حيوانات الحوار. فعشب الجنب الطويل الساق، وهو صنف بلدي، يقدم منفعة جلّى، يقول فاندنيبلت Vandenbelt، أحد خبراء الأحراج الأميركيين: «إن المزارعين يقبلون بزراعته بطيبة خاطر. إنه يحمي زراعاتهم، وفي نهاية الموسم يبيعونه كقش يابس للعلف». لقد بيّنت بعض التجارب أن عشب الجنب يمكن أن يمنع وصول 2250 طناً من الرمال إلى الهكتار المزروع على مدى أربع سنوات. وأشجار والأقاقيا البوهينية برهنت كذلك عن منفعتها. فالماعز يقدر كثيراً هذه الأدغال. ويأكلها مفضلاً عليها النباتات المزروعة داخل أسوارها، والتي زرعت هذه لحمايتها. كما أجريت تجارب لتحسين الأساليب الزراعية قامت على ترك أصلات الذرة في الحقول. إن هذا يخفف من انجراف التربة ويحسن خصوبة الأرض، ويقضي، نتيجة ارتفاع الحرارة التي تنجم عن تغطية الأرض إلى أكثر من 50 درجة مئوية)، على يرقانات الحشرات الضارة التي تفتك بالذرة البيضاء (...).

إيمّا روبسون Emma Robson

التنمية العالمية، كانون أول 1991

كبار المستثمرين الزراعيين» (البنك الدولي، 1990، ص67)؛ وهذا ما يفسر، بشكل كبير، استمرار المجاعات المرحلية. أضف إلى هذا، أن هذه المجاعات بالذات، وبطريقة معكوسة، تعزز سلطة الأسياد المحليين الذين يمسكون في أيديهم حينها حياة «رعاياهم». والذين يمدّ لهم هؤلاء الأسياد يد المساعدة... بفضل الأعطيات من الغذاء والمال التي تكون الحكومة قد قدمتها، وهم الذين يشرفون مباشرة على توزيعها واستخدامها.

لكن قد تختلف الأواليات في مناطق أخرى من أميركا اللاتينية، إنما أصل المشكلة يبقى تمركز العقارات في أيدي القلة، وحسب تقرير منظمة الأغذية العالمية (الفاو) (أورده تودارو Todaro، 1990) فإن نسبة 3،1٪ من مالكي الأراضي في أميركا اللاتينية يملكون 6،71٪ من الأراضي الزراعية. ويشذّ عن القاعدة البلدان: المكسيك وكوبا اللذان شهدا إصلاحات زراعية عميقة، القاعدة التي تنص على أن مالكي الأراضي، وغير العاملين فيها، يستغلون القسم الأكبر من الأراضي (60٪ في البرازيل) ويستخرجون منها قسماً ضعيفاً من الإنتاج الزراعي (36٪) ويستخدمون فيها نسبة ضعيفة من اليد العاملة الزراعية (21٪ والنسب دائماً في البرازيل).

إن المردود بالهكتار الواحد في المزارع الكبيرة ضعيف، وإنتاجية العمل متدنية في المزارع الصغيرة: هذه البنية الثنائية لملكية الأراضي تجمع بين مساوىء العزل الاجتماعي (الذي يغذي الهجرة من الريف) ومساوىء عدم الفعالية الاقتصادية.

الكارثة في التقنيات النفطية لنجدة الرعاة!

في إطار دراسة مميزة، بيّنت بريجيت تيبو(*) Brigitte thébaud كيف أن حفر الأبار العميقة من قبل السلطات العامة، بهدف تحسين حصول الرعاة البدو الساحليين على الماء كان له الأثر المأساوي على اقتصاد وتوازن المجتمعات الرعوية.

إن استخدام التقنيات النفطية للتفتيش عن المياه في الأعماق البعيدة الغور ووضعها في متناول الرعاة البدو ينم، في حد ذاته، عن شعور تضامني. أوَلَم تتمّ بعض أعمال الحفر هذه بفضل أموال الجمعيات الخيرية؟ إن مشاريع كهذه تتناسى أن توازن المجتمعات الرعوية يرتكز على سيطرتها على محيطها الذي يستوجب هو الآخر السيطرة على المياه. والحال أن ادخال مراكز المياه العامة هذه يهدد التوازن الهش للأنظمة الرعوية التقليدية، بسماحه لفئات جديدة غير رعوية بالتزود بالمياه، أي العاملين عند مالكي الحيوانات غير الرعويين (المزارعون، التجار، الموظفون)، ودخول هذه الفئات إلى البيئة الرعوية يكسر الأنظمة الاجتماعية العاملة على حماية النظام الاقتصادي الرعوي.

إن تكثيف الرعاية قرب الآبار العميقة يسبب تآكلاً سريعاً للبيئة الطبيعية ويبعد مربّي الماشية، الذين كانوا يتحكمون بالأمكنة التي غدت اليوم عامة؛ كما أن الاستثمارات المكلفة للدولة (يكلف حفر بئر عدة ملايين من الفرنكات الفرنسية) يسهم بنشاط بإفقار أولئك الذين كان يجب أن يستفيدوا منها. لقد وعى الرعاة وأدركوا النتائج المدمرة لهذه الأوالية وقد ذهب بهم الأسى إلى حد طمر بعض هذه الحفريات أو الآبار التي نفذتها الإدارة.

(*) بريجيت تيبو: «تربية المواشي والتنمية في الساحل، أي مستقبل لمربّي الماشية؟»، نيامي، شباط 1986.

آسيا: أقلّ سوءاً من المتوقع...:

إن التوقعات الخاصة بالمجاعة في آسيا التي كانت قائمة منذ عشرين سنة، هذه التوقعات لم تتحقق لحسن الحظ. وإذا كانت بنغلادش بعد نيل استقلالها، ما زالت تغوص في البؤس، فإن بقية البلدان تسير على طريق التقدم أفضل مما كان متوقعاً.

بالطبع، إن التحسن العام نسبي: عدد الآسيويين المصابين بسوء التغذية زاد منذ الستينات... إنما بالنسبة لعدد السكان الإجمالي، فقد انتقلت النسبة من 28،7٪ ما بين 1969 ـ 1971 وإلى 21،8٪ بين 1983 ـ 1985، مسجلة تقدماً ملحوظاً. وقد يُحسّن إدخال الصين ضمن هذه الأرقام، بشكل واضح، هذه النتيجة للمنطقة.

هناك مؤشران متكاملان يبينان هذا التحسّن. لقد تمّ تحقيق هدف الإكتفاء الذاتي الغذائي بالكامل: خفضت شبه الجزيرة الهندية («آسيا الجنوبية» حسب مصطلح البنك الدولي) وارداتها من الحبوب من 11,7 كلغ للشخص الواحد في العام 1974 إلى 6,6 كلغ في 1988، والمساعدة الغذائية من 5,6 كلغ إلى 2,4 كلغ. وأخيراً نلاحظ أن هذا التخفيض لم يمنع من زيادة الاستهلاك الغذائي للشخص، والتي كانت 2060 حرارية باليوم في 1965 فبلغت 2228 حرارية في 1986، أي بتحسن بلغت نسبته 8,2٪ بالمتوسط. هذا التقدم لم يُلغَ كلياً نتيجة أزمة الثمانينات، بل فقط توقف خلافاً لما هي عليه الحال في أفريقيا.

أما بخصوص الصين فلقد كان التقدم على صعيد التغذية

إن الحلّ الأنسب لهذه المشكلة هو في تسليم إدارة نقاط المياه هذه إلى الرعاة أنفسهم، الذين يتحكمون عادة بالمناطق حيث أقيمت هذه الآبار. إن هذه الخطوة تتطلب تغييراً جذرياً في عقلية موظفي الموارد المائية واعترافاً صريحاً بأن هذه البيئة هي ملك المجتمعات الرعوية وليس ملك الإدارة. في الحقيقة إن حفر الآبار العميق يقدم، لجهة كلفته وصعوبة تملكه من قبل المستفيدين منه، نموذجاً مثالياً عن التكنولوجيا غير الملائمة التي جاء تأثيرها كوارثياً على المجتمعات التي يفترض أن تميزها بالمساعدة.

هذا المثل الصغير يذكرنا، بكل أسف، أنه في العديد من البلدان، لا يحافظ التأثير العيني لعمليات التنمية إلاّ على رابطة شكلية مع الأهداف المتوخاة رسمياً للقضاء على الفقر. وفي بعض الأحيان تبدو الغاية الواقعية لأعمال التنمية غير مرتبطة إطلاقاً بمحاربة الفقر. في حالة كهذه، إن زيادة المكاسب أو قوة الفئات الاجتماعية الحاكمة، هي التي تتحكّم فعلياً بالخيارات التكنولوجية.

في الواقع، في صلب مفهوم التكنولوجيا الملائمة، هناك هدف التجاوب، ليس مع طموحات الطبقات الحاكمة، بل مع الحاجات الاجتماعية الأساسية للفئات غير الميسورة. الحاجات الاجتماعية وليس مطالب الميسورين. من هذا المنظار، تشكل التكنولوجيا الملائمة، حسب تعبير جيكيه Jequier «تكنولوجيا البقاء»، والتي تتمثل خير ما تتمثل بالتقنيات وطرق التنظيم الزراعية والحرفية والعسكرية التي طورها القرويون الفيتناميون طوال الثمانينات.

س. ميخائيلوف S. Michaïloff

سحرة التنمية المبتدئين، أكونوميكا 1988.

كبيراً، رغم أن وارداتها من الحبوب زادت من 7 كلغ للشخص في 1974 إلى 14 كلغ في 1988 (المساعدات الغذائية كانت شبه معدومة في السنتين الأخيرتين)، إذ ارتفع استهلاك الشخص في اليوم من 1926 حرارية إلى 2630 بين 1965 و1988 (أي بزيادة 36,6٪!). إن الشكوك التي تسجل غالباً حول الإحصاءات الصينية (شيسناي، 1986) لا يمكن أن تثير الشبهة حول اتجاه النتائج. فالبنك الدولي يقدر نسبة الأشخاص المصابين بسوء التغذية بـ 6٪ في الصين، أي أقل بثلاث مرات النسبة الموجودة في الهند.

اكتفاء ذاتي غذائي، وإنتاجية زراعية في اطراد: للوهلة الأولى تبدو النتيجة النهائية في آسيا مرضية، خصوصاً عندما نقارنها بتكهنات العام الماضي، ما هي أسباب هذا النجاح النسبي؟ المزج بين التقليد والحداثة.

زراعة كثيفة في العمل واقتصادية في الرأسمال:

منذ مدة طويلة يمارس الفلاحون الآسيويون زراعة مبتكرة: إن الكثافة السكانية الكبيرة العاملة في سهول الطمي وغياب مصادر التمويل يدفعان إلى زيادة المحاصيل، ليس عن طريق الاستثمار التكنولوجي والمكننة، بل باستخدام كميات من العمال تتنامى باستمرار على نفس قطع الأرض، بالطبع إنهم يستخدمون التقنيات المتطورة (الريّ بواسطة الدولاب الفارسي لاستخراج المياه من الآبار، الاستعمال المتزايد لأنواع حبوب الرز الذي ينتج باكراً وينتج محصولين في السنة) لكنهم ما زالوا يتّبعون الإيقاع الديمغرافي في الأعمال الزراعية.

مساعدة للتنمية: ماذا تعني هذه العبارة؟

الأموال: إلى من؟

نطلق تسمية «مساعدة عامة للتنمية» (أو كلمة «المساعدة» باختصار) على الهبات أو القروض بشروط مالية مميزة تمنحها المنظمات العامة في بلدان مجموعة الدول الصناعية أو مجموعة بلدان الأوبيك.

يكفي إذاً أن يكون القرض مقبولاً بمعدل فائدة أقل من معدل السوق حتى يعتبر هذا القرض بمجمله بمثابة مساعدة، حتى لو سدّد فيما بعد حتى آخر فلس من قبل البلدان المستفيدة.

بالإضافة إلى المساعدة الغذائية التي لا تُعتبر مساعدة للتنمية، بحصر المعنى، يمكن أن نميز ثلاثة أنماط كبرى من استخدام الأموال المعطاة على هذا النحو:

- التنمية الريفية: مشاريع زراعية، أبحاث وتنمية، اعتمادات للمنتجين، حضور تقني.
- البنى التحتية: طرقات، سدود، مستشفيات، مدارس.
- «المساعدة خارج المشاريع»: تمويل العجز في خزائن البلدان المساعدة أو تمويل ميزان المدفوعات؛ هذا هو الدور الذي يزداد في السنوات الحاضرة، لأن سياسة «تصحيح الهيكلية» التي يتبعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تدفع إلى ممارسة الدعم المالي للبلدان التي تشكل «تلامذة نجباء» في تطبيق الإجراءات التي ينادیان بها («المشروطية» الشهيرة).

المشروطية:

تزداد «الشروط» يوماً بعد يوم: في البدء كانت الشروط تنحصر

إن الفائدة الرئيسية لهذا النمط من العمل هو تقديم عمل لقسم كبير من السكان الإضافيين، الناتج عن الانفجار الديمغرافي. ما زال العاملون في الريف الهندي يمثلون 73٪ من مجموع العاملين (مقابل 29٪ في أميركا اللاتينية): غير أن تحسن الإنتاج بهذه الطريقة انتهى ببلوغ حدود تقنية لا يمكن تجاوزها.

لكن الدخول الاستعماري في القرن التاسع عشر أخلّ بعمق باستقرار التنظيم الاجتماعي السلعي للجماعات الريفية. فتفكك النسيج الاجتماعي واستنفاد إمكانات زيادة المحاصيل كانت تهدد، بشكل جدي، الاستقرار السياسي، كما أظهرت ذلك الثورة الصينية...

لقد قامت فكرة «الثورة الخضراء» على تحطيم القيود التقنية بفضل وسائل مبتكرة يمكن أن يستخدمها صغار الفلاحين شبه الأميين والمحرومين من كل رأسمال، الثورة قامت على قاعدة إجراء أبحاث زراعية تموّل خصوصاً من مؤسسات روكفلر Rockefeller وفورد Ford (مؤسسة روكفلر أنشأت في العام 1943 مركز أبحاث لتحسين إنتاج الذرة والقمح في المكسيك، والثانية أنشأت المعهد العالمي للبحث حول الرز في الفليبين، بعد عشرين سنة).

هذه الثورة التقنية، التي استخدمت أصنافاً جديدة من حبوب البذار أكثر مقاومة، ولجأت إلى علاج الطفيليات، وقامت بتحسين طرق الريّ وطرق استعمال الأسمدة، هذه الثورة لم تدعُ إلى

في التقليل من العجز العام وفي التحول إلى نظام الملكية الخاصة، ثم فرض شرط «السلوك البيئوي الجيد»؛ وبناءً عليه تمّ تعليق القروض لبعض البلدان التي تتلف بكثافة غاباتها الاستوائية وباكتشاف النتائج الاجتماعية المريرة لخطط تصحيح الهيكلية، الخطط التعسفية، أصبح اليوم الشعار «الاهتمام بالفقراء»، وهو المعيار الصالح لأهلية بلد كي يحصل على قرض؛ وأحياناً يُطلب احترام الحدّ الأدنى من الديمقراطية. فنتيجة هذه «الشروط» المجتمعة الموضوعة، لا تستطيع سوى قلة من بلدان العالم الثالث أن تحصل على المساعدات...

من يوزع؟

هناك ثلاث قنوات:

- «المساعدة المتعددة الجهات» التي تمررها المنظمات الدولية (مجموعة من الحروف الأولى ترتبط بمنظمة الأمم المتحدة: الأوني ONU، الفاو FAO، اليونيسيف UNICEF، البام PAM... كما مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة CEE، والدول المصدرة للنفط OPEP ومجموعة الدول الصناعية OCDE؛ وهذه المساعدة تشكل 22٪ من مجموع المساعدات.

- «المساعدة الثنائية الجهة» وهي المساعدة الأهم وتشكل 64٪ من إجمالي المساعدات، يديرها البلد الواهب ويحتفظ بالمراقبة الكاملة على صرف المبالغ الممنوحة.

- وأخيراً القسم الأقل من المساعدات (14٪) تموله المنظمات غير الحكومية الشهيرة ONG، التي تعمل العمل الأنفع... بالموارد الأكثر تواضعاً.

المكننة، بل ارتضت الحفاظ على طرق الاستثمار التقليدية (الحراثة بواسطة الحيوانات، نزع الأعشاب يدوياً وكذلك جني المحاصيل...)، إنما لم يتم استثناء المضخات الآلية ولا المحاريث الآلية أو الجرارات في الأرياف الآسيوية؛ لكن لا تصح المقارنة بين هذه الآلات المستعملة وتلك التقنيات المستعملة في الاستثمارات الكبرى في الأرجنتين أو البرازيل.

نجاح أكيد لكنه جزئي:

إن إدخال هذه الآلات المستحدثة وتعميمها سمحا بتهديم حدود الأنظمة الزراعية المعمول بها محلياً. يقدر على وجه التقريب بـ 50٪ كمية أصناف الحبوب ذات المردود العالي في آسيا الجنوبية (مقابل أقل من 10٪ في أفريقيا؛ ديلبيخ، 1985، Delpeuch).

لقد لعب تدخّل السلطة دوراً رئيسياً في هذا الانتشار، انتشار استعمال الآلات الحديثة: اعتمادات مخفضة من أجل البذار والأسمدة، مساعدات وإعانات لدعم أسعار المنتوجات على الرغم من ازدياد حجم هذه المنتوجات، وبالتالي لتنشيط المنتجين، بناء شبكات ريّ جديدة ومخازن لتخزين الحبوب... لقد كان دور الحكومات أساسياً في الصين أو في الهند.

إلاّ أن الأمور لم تكن كلها وردية في «الثورة الخضراء»، ... إذ لا يكفي أن يكون هناك سياسة عامّة قوية ومخططة، بل ينبغي أن تتوافر ظروف مناخية ملائمة (أمطار غزيرة ومنتظمة، إنما

جهود بلدان الدول الصناعية

الأموال الاجمالية الصافية

المصدر: مجموعة البلدان المصنّعة	1965	1970	1975	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1989 بملايين الدولارات
	بالنسبة المئوية للناتج الوطني الخام، ناتج البلد المانح									
101 ايرلندا	0,00	0.00	0,09	0,16	0,24	0,28	0,19	0,20	0,17	49
106 نيوزيلندا		0,23	0,52	0,33	0,25	0,30	0,26	0,27	0,22	87
107 استراليا	0,53	0,59	0,65	0,48	0,48	0,47	0,34	0,46	0,38	1020
108 المملكة المتحدة	0,47	0,41	0,39	0,35	0,33	0,31	0,28	0,32	0,31	2587
109 ايطاليا	0,10	0,16	0,11	0,15	0,26	0,40	0,35	0,39	0,42	3613
110 البلدان الواطئة	0,36	0,61	0,75	0,97	0,91	1,01	0,98	0,98	0,94	2094
112 بلجيكا	0,60	0,46	0,59	0,50	0,55	0,48	0,48	0,39	0,46	703
113 النمسا	0,11	0,07	0,21	0,23	0,38	0,21	0,17	0,24	0,23	283
114 فرنسا	0,76	0,66	0,62	0,63	0,78	0,70	0,74	0,72	0,78	7450
115 كندا	0,19	0,41	0,54	0,43	0,49	0,48	0,47	0,50	0,44	2320

117 المانيا	0,40	0,32	0,40	0,44	0,47	0,43	0,39	0,39	0,41	4949
118 الدانمارك	0,13	0,38	0,58	0,74	0,80	0,89	0,88	0,89	0,94	937
119 الولايات المتحدة	0,58	0,32	0,27	0,27	0,24	0,23	0,20	0,21	0,15	7676
120 السويد	0,19	0,38	0,82	0,78	0,86	0,85	0,88	0,86	0,97	1799
121 فنلندا	0,02	0,06	0,18	0,22	0,40	0,45	0,49	0,59	0,63	706
122 نروج	0,16	0,32	0,66	0,87	1,01	1,17	1,09	1,13	1,04	917
123 اليابان	0,27	0,23	0,23	0,32	0,29	0,29	0,31	0,32	0,32	8949
124 سويسرا	0,09	0,15	0,19	0,24	0,31	0,30	0,31	0,32	0,30	558
المجموع										46697

يتبيّن أن مقدّمي المساعدات هم الولايات المتحدة، فرنسا، المانيا واليابان، أما إذا نظرنا إلى الناتج المحلي الخام، فالبلدان السكندينافية والبلدان المنخفضة تبذل الجهد الأهمّ. ويمكن أن نقرأ تدهور العالم الثالث ضمن اهتمامات سياسة الولايات المتحدة الأميركية من خلال تطور المساعدة التي يقدمها هذا البلد (من 0،58٪ من الناتج المحلي الخام في 1965، إلى 0،15٪ اليوم).

تصنيف البلدان المستفيدة في العام 1988

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الخام)		(بالدولار بالنسبة للفرد)	
موزامبيك	70،6	اسرائيل	279،3
الصومال	42،9	بوتسفانا	127،7
تنزانيا	31،2	الاردن	108،8
مالاوي	30،6	پاپوازي	101،9
تشاد	28،8	الغابون	98،3
ليزوتو	26،3	موريتانيا	96،6
مالي	22،0	السلفادور	83،4
موريتانيا	18،4	السنغال	81،2
جمهورية افريقيا الوسطى	17،5	الصومال	73،4
اثيوبيا	17،4	جامايكا	80،3

إن معيار النسبة المئوية للمساعدات بالنسبة للناتج الوطني الخام يضع على رأس قائمة المستفيدين، البلدان الأكثر خراباً في أفريقيا. أما معيار قيمة المساعدة للفرد، فإنه يفسح لنا أكثر رؤية الأولويات السياسية لمقدمي المساعدات (خاصة الولايات المتحدة الأميركية). والرقم الأعلى مضاعفاً تحظى به إسرائيل.

دون أن تكون جارفة، لأن أصناف الحبوب التي تعطي غلالاً وفيرة لا تقاوم السيول): بنغلادش، مناطق كاملة من الهند أو من الصين (في الشمال ـ الغرب) ومناطق كاملة خصوصاً في أفريقيا، لا تستجيب لهذه الظروف. زد على ذلك، أن أهمية الحصول على اعتمادات لتمويل مشتريات الأسمدة الضرورية المخصبة تعزز سلطة المرابين المحليين وتسهم أحياناً في عمليات تمركز الأراضي. فالأزمة المالية لمعظم الحكومات وسياسات إلغاء المساعدات تهدد دينامية ما تزال هشّة.

أفريقيا: الكارثة:

إن أكثر من 300 مليون من الأفارقة من أصل 650 مليوناً يعانون من سوء التغذية حسب منظمة الأغذية العالمية «الفاو». لقد كانت المجاعة الحادة في الأعوام 1973 ـ 1974 محصورة في منطقة الساحل (من السنغال إلى الغرب، ومن أثيوبيا إلى الشرق)، لكن الأزمة الحادة في الثمانينات طاولت العديد من البلدان في جنوب الساحل، من أوغندا Ouganda حتى أنغولا Angola وتنزانيا Tanzanie. ونستطيع أن نؤكد أن «لا شيء يسمح بالبرهنة على أن الوضع الغذائي قد تدهور منذ بداية الستينات» (بروفيل، مرجع مذكور، ص147)، لكن لا وجود لما يسرّ ويفرح: الاحتياجات الغذائية المتوسطة للشخص انتقلت من 1092 وحدة حرارية باليوم في . . .1965 إلى 2096 في 1986.

بالإضافة إلى ذلك، إذا أخذنا بعين الاعتبار الواقع، الذي لا يمكن ترجمته بالأرقام إنما القابل للنقاش، واقع أن وضع الشرائح

«الاستغلال المنجمي» للغابات الاستوائية

المثل الذي يمكن أن يعطي هو مثل غابة الأمازون. ففي العام 1975، عندما كانت المجادلات الأولى تبدأ بالاحتدام (تدمير «رئة الأرض» كما أعلن ذلك علماء البيئة، لكنهم تسرعوا قليلاً في إعلانهم، إذ لسنا دائماً على بينة إذا كانت الغابة الاستوائية تنتج أوكسيجيناً أكثر مما تستهلك. . .).

كانت الملاحظة الأولى التي أبداها القمر الصناعي لاندرسات Landsat تدل أن نسبة 1٪ فقط من الغابة الأمازونية قد أُتلِفَت. إذاً الأمر لا يتطلب كل هذا الانشغال في البال. لكن مذ ذاك بدأت الأمور تتدهور بسرعة: المراقبات الحديثة تشير أن المساحة المخربة تشكل اليوم أقل من 12٪ من الغابة. وفي بعض ولايات البرازيل هناك أكثر من ربع الغابة قد زال.

غير أن المشكلة لا تنحصر فقط بالبرازيل: إن التوقعات الحديثة تدل على نقص في الغابات الاستوائية أكثر بكثير من التقديرات التي أعطتها منظمة الأغذية العالمية الفاو في الثمانينات: 30٪ إلى 35٪ من مساحة الغابات قد تصبح خَرِبَة قبل العام 2035 بدلاً من 16 إلى 18٪» (منظمة البلدان الصناعية، 1991). إن تسارع الظاهرة في التدهور يعتبر أمراً كارثياً.

إن استصلاح الغابات لتحويلها مراعٍ للماشية أو أراضٍ زراعية هو أمر عادي، فأي أمر عادي أكثر من هذا؟ للأسف، إن هشاشة الأراضي الأمازونية تجعل من الصعوبة بمكان الاحتفاظ بها عى المدى البعيد. فعندما تزول الأشجار والنباتات التي تغطي الأراضي (وفي الغالب يحصل هذا عن طريق نشوب حرائق هائلة تنفث كميات كبيرة من غاز الكربون)، تغسل الأمطار الغزيرة، الهاطلة على مدى عدة سنوات، التربة

ذات الامتيازات قد تحسن أكثر بكثير من المعدل المتوسط، وأن سكان المدن قد استفادوا من تدفق الواردات ومن المساعدات الغذائية المتزايدة باستمرار (التي تحسب ضمن حسابات الاحتياجات الغذائية)، ينبغي أن نلاحظ أن هذا الركود الشامل يخفي تفاقم الأزمة بالنسبة للفلاحين الفقراء.

الأسوأ من ذلك أن الاتجاه الحالي هو في صلب تدهور هذا المعدل المتوسط. في الثمانينات هبطت الحاجات الغذائية 1٪ (واحد بالمئة) في السنة، مُلغية التقدم الضعيف للستينات والسبعينات.

إن الخطر الغذائي ما زال يتنامى وقد ينقلب في المجاعة إلى حالة حرب أهلية، كما حدث في الصومال.

طبقة فلاحيَّة إفريقية متأخرة؟:

إن غالبية الفلاحين الأفارقة تزرع الأرض من أجل سدّ حاجاتها المعيشية ضمن جماعة قروية تقليدية، إنما هناك قلة تملك وسائل تخصصها للزراعات التجارية: هذه الزراعات تتطلب مستوى من الإنتاجية ومن نوعية منتوجات تتجاوز كثيراً المعدل الوسط. فالتنظيم الجماعي للحصول على الأرض يستبعد عادة الملكية الخاصة: في العديد من المناطق ما تزال الكثافة السكانية ضعيفة، والزراعات متنقّلة. داخل الأرض الجماعية، تقوم العائلات باستصلاح مساحة جديدة للزراعة كل سنة بالعمل اليدوي أو بواسطة الحرق بالنار، وتزرع فيها الذرة البيضاء، والدخنة، والبقول والفاصوليا. بعد موسمين من المحاصيل أو ثلاثة مواسم

من كل دبال (المادة العضوية) ولا تترك سوى أراضٍ غير صالحة لأي استعمال. في السنة الأولى من استصلاح الغابات، يمكن أن يكتفي رأس الماشية بالرعي على هكتار واحد من الأراضي كي يشبع؛ لكن بعد مضي خمس سنوات، يحتاج إلى أربعة هكتارات. فالمردودية الاقتصادية (بالنسبة للمزارع الكبرى، مزارع تربية المواشي) أو الحاجة الملحة للعيش (بالنسبة لصغار المزارعين الذين لا يملكون) تفرضان الذهاب أبعد من ذلك في الاستصلاح وكل عدة سنوات تعاود الكرّة.

إن علماء الزراعة أطلقوا تسمية على هذا النوع من الممارسات: «الاستغلال المنجمي» للغابات؛ هذا الاستغلال الذي يجعل منها ثروات وموارد لا تتجدد. وتبدو الخطورة في الظاهرة على أشدّها في عدة مناطق أفريقية. فالأسر الفلاحية، تحت وطأة التزايد السكاني، ينبغي أن تذهب بعيداً سعياً وراء الحطب اللازم لطهو الطعام، وصولاً إلى التدمير الكامل للغابات المجاورة أضف إلى هذا أن براز الحيوانات يستخدم هو أيضاً بعد تجفيفه، بمثابة وقود منزلي، بدلاً من تركه في المكان كي يخصب الأراضي القابلة للزراعة.

تقدّر كمية، براز الحيوانات، التي تستخدم وقوداً في بلدان أفريقياوآسيا بـ 400 متر مكعب لو كانت هذه الكمية قد استخدمت كسماد لتغذية التربة، لكانت الزيادة في الإنتاج قد وصلت إلى 20 مليون طن من الحبوب على أقل تقدير: أي كمية قادرة أن تطعم 100 مليون من الأشخاص (البنك الدولي 1989). هذا الرقم يدعو للتفكير، إذ هو يشكل خسارة تعادل 3 مليارات من الدولارات سنويا، بالنسبة للفلاحين الأشد فقراً في العالم الثالث، وخلال هذا الوقت يخصص 130 مليون دولار لعمليات إعادة التشجير في العالم الثالث...

بيد أن الفقراء ليسوا وحدهم المسؤولين عن جث الأحراج وإتلاف

دون تسميد أو لجوء إلى المواد المخصبة، ينبغي تغيير المكان من جديد، كي تترك الأرض القاحلة تستريح. هذا الأسلوب في إبادة الأعشاب لا يمكن أن يقدم الغذاء سوى لعدد محدود وثابت من السكان.

لكن التكاثر السكاني يدفع المزارعين إلى تقصير مدة إراحة الأرض؛ وإلى العمل في أراضٍ تتناقص خصوبتها تدريجياً، وقد يصل الأمر إلى تخريبها كما تخرّبها الاستثمارات في المناجم. وسوف نرى أن هناك أخطر كوارث بيئوية حالية.

فلماذا لم يسر المزارعون الأفارقة في ركب «الثورة الخضراء»، وهم يتشبثون باستخدام تقنيات على هذه الدرجة من عدم الفعالية، بينما الخبراء الدوليون والمنظمات الدولية لا تكفّ عن ترديد أنه ينبغي عليهم أن يحدّثوا طرقهم، ولا تنقطع عن اقتراح المشروع تلو المشروع لمساعدتهم؟ بالنسبة للتكنوقراط، الأمر يخفي لغزاً حقيقياً، وهم يرفعون الأكتاف ويتهمون نزعة الفلاحين المحافظية أو (في تفسير أكثر علمية) يردّونها إلى «التوتاليتارية دون دولة»، توتاليتارية جماعة قروية يسيطر عليها بعض شيوخ، همّهم الأول ضمان سلطتهم. في الواقع، يبدو أن القصور عن الأخذ بالتكنولوجيا من قبل الفلاحين الأفارقة ناجم عن اعتبارات اقتصادية عادية.

عقلانية «النزوع الفلاّحي المحافظ»:

لقد رأينا سابقاً أن ظروف نجاح «الثورة الخضراء» قاسية بما فيه الكفاية: الحال أن عدة ظروف غير متوافرة في معظم المناطق

الغابات: فالعديد من المستثمرين الكبار يجتثون أيضاً الغابات البرازيلية أو الفليبينية لجني مكاسب هائلة قصيرة الأمد؛ ولا يهم هؤلاء إذا لم يبق شيء من الغابات يستغلونه بعد مضي خمس سنوات: إنهم يغيرون مناطق الاستغلال أو يخولون رؤوس اموالهم لاستغلالها في ميادين أخرى، هي أيضاً وقتية. بعض الرسميين يغلقون عيونهم: إن العملات الصعبة الناجمة عن استغلال هذه الموارد مفيدة لموازنة ميزان المدفوعات وللمساعدة في تسديد الديون...

تدهور حالة التربة

إن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي تتآكل تربتها من جراء إرهاق التربة كل سنة في العالم، تقدّر بـ 000 200 كلم^2 على الأقل. إن معدلات التآكل، المعدلات الأعلى، موجودة على منحدرات الآند Andes، في حوض النهر الأصفر في الصين وفي الهند. وآسيا بسهولها الشاسعة المترامية الأطراف المؤلفة من الطمي هي الأكثر إصابة: إن 138 طناً في المتوسط من التربة الخصبة، 138 طناً بالهكتار تنجرف سنوياً إلى البحر، مقابل 12 طناً في أميركا اللاتينية و6 أطنان في أفريقيا.

إن انخفاض المحاصيل التي تلي انجراف التربة لا يمكن أن يتم التصدي له إلاّ بالاستعمال الكثيف والمستمر للأسمدة الكيميائية؛ غير أن مفعول هذه الأسمدة ينخفض إلى الثلثين على الأراضي ذات التربة المتدهورة...

لكن هل بمقدور المزارعين الأشدّ فقراً شراء الكميات اللازمة من الأسمدة؟ في الكثير من الأحيان لا يستطيع هؤلاء شراء حاجتهم.

النتيجة الأخرى المباشرة لتآكل التربة هي الترسبات في المجاري المائية الكهربائية. فالسدّ يفقد من طاقته الإنتاجية بقدر النقص في كمية

الأفريقية. الظروف المناخية: إن انتظام تساقط الأمطار يحدد ليس فقط محاصيل عالية، بل حتى بقاء أصناف متعددة حديثة.
الظروف السياسية والمالية: إن غياب التراث الدولاني الوطني، وبخاصة امتلاك أجهزة الدولة المستعمرة من قبل «طبقة ـ دولة» وطنية، تجعل من هذه الأجهزة قاعدتها في السلطة وفي الاستئثار بالثروات الطبيعية (راجع «الطبقة ـ الدولة في أفريقيا» الفصل الخامس، ص152)، كل هذا يفسر قلة الثقة التي يوليها الفلاحون الأفارقة «لدولتهم» ولوعودها بالاعتمادات والمساعدات: كل المحاولات لتطبيق النظام الجماعي، حتى تلك الهادفة، التي جرت على عهد نيريري Nyerere في تانزانيا، تظهر مقاومة الفلاحين لها.

في الحقيقة، لماذا يتوصّل فلاح، مع عائلته، إلى كسب الحدّ الأدنى الضروري لبقائه، لماذا هذا الفلاح يتهيأ لتصديق كلام خبير زراعي أميركي وموظف في «الفاو» يود أن يقنعه بتغيير طرقه في الزراعة؟ بالطبع، في حال النجاح قد يصبح إنتاجه ثلاث مرات أكثر؛ إنما يخشى أن يسبّق الفشل الموت... من هنا نفهم «خوفه من المخاطرة»، الذي يؤذي دون أن يبدو ذلك، كما يقول علماء الاقتصاد.

«إذا بدا أحياناً أن الفلاحين غير ميّالين للإصلاحات التقنية المقترحة، ومعادين لها، فذلك عائد إلى أن الأخطار كبيرة والنتائج ضعيفة وغير مضمونة ـ بالنسبة للمزارع ـ مثلاً بسبب العادات المحلية أو نمط الاستملاك العقاري، ولأن التسهيلات في

المياه المحفوظة. ويقدّر الخبراء بـ 3 مليارات من الدولارات الخسائر السنوية من الطاقة الكهربائية، الناجمة عن ترسب الأتربة المتزايد.

إن التخريب في الأحراج يساهم مباشرة في تآكل الأتربة بعد تعريتها؛ إنما أيضاً بشكل غير مباشر عندما يكون هناك وجود قريب لينابيع أنهار كبيرة. «10٪ من المزارعين في البلدان النامية يعيشون بالقرب من أنهار يحدث فيها فيضانات. هذا العدد الضئيل من السكان له تأثير كبير على 40٪ من المزارعين الذين يعيشون في الأودية والسهول المعرضة للفيضانات. فالقضاء على الأحراج لا يزيد فقط حجم مياه الأنهار بل يفاقم أيضاً تآكل التربة الذي يسبب اتساع مجاري الأنهار، ويحرفها عن خط سيرها ويزيد الفيضانات» (تقرير البنك الدولي، كتبه مايرز Myers، 1989). وخير شاهد على عظم المشكلة مأساة بنغلادش التي اجتاحتها الفيضانات العام 1989 والعام 1991.

ونحن نعلم أيضاً الخطر الناجم عن التصحر، وخاصة في أفريقيا. إنه يظهر دائماً إثر جفاف استثنائي، لكن قد تكون اسبابه متعددة: في بعض الحالات، قد ينجم عن توسع الزراعات التجارية، وفي حالات أخرى قد ينجم عن الضغط السكاني، دون أن يكون هناك تقدم في أنماط الزراعات، أحياناً قد ينجم عن زيادة ملوحة التربة أو عن الاحتقان الناتج عن أنظمة الريّ المعمول بها بشكل سيء... فالتصحّر يمكن تجنبه، والتقنيات المستخدمة معروفة، وهي تقنيات تسمح بمنعه: الزراعات على مساحة كل الأراضي أو على قطع من الأراضي (حسب خطوط الانحدار)، من أجل تجنب التآكل، إقامة الحيطان الواقية من الرياح، زراعة القطّانيات (أو جذورها تثبت آزوت الهواء) لإراحة الأراضي... غالباً ما تنقص الوسائل المالية والبشرية؛ وأحياناً الإرادة السياسية.

البنك الدولي، تقرير 1989

الاعتمادات غير وافية أو لأن المنافذ التجارية غير ملائمة: والأمور الضرورية غائبة (بما فيها المعلومات والمعارف)» (غريفين Griffin 1973).

ونضيف إلى ما تقدم جردة سريعة لفعالية المساعدة الدولية للتنمية ستوضح موقف الفلاحين الأفارقة الحذِر تجاه مشاريع التحديث التي يقترحها التقنيون والسياسيون.

2 ـ حظوظ نجاح وفشل مساعدات التنمية

إن القيمة الإجمالية التي خصصتها بلدان الشمال «للمساعدة التنمية» في العام 1989 بلغت 51 ملياراً من الدولارات، وهو رقم مدهش. وهذه الأرقام ما تزال في ازدياد: فالمساعدة في العام 1975 لم تكن إلاَّ 14 ملياراً، وقد بلغت في العام 1980، 27 ملياراً. ومن الضروري إضافة قيمة المساعدة الغذائية، إلى هذه الأرقام، البالغة مليارين ونصف من الدولارات. على العموم، كانت المساعدات تشكل في بداية التسعينات أكثر من نصف الحصص الصافية المقدمة من الرساميل والمخصصة للعالم الثالث (مقابل أقل من الثلث في 1978 ـ 1979).

إنها لقيمة كبيرة... وقليلة في الوقت نفسه: إنها تعادل 5٪ من نفقات التسلح لبلدان الشمال... و20٪ من نفقات بلدان الجنوب، وتخصص الولايات المتحدة 0،2٪ من ناتجها المحلي الخام للمساعدات، وفرنسا 0،7٪، والمانيا 0،4٪.

إن قائمة المساعدات الأضعف من أجل التنمية، التي قدمت

البنك الدولي والسياسات الزراعية:
نظام الحماية أم النظام الليبرالي؟

المنافع المتقارنة: من النظرية إلى الواقع:

منذ ريكاردو تستند النظرية الليبرالية في التجارة العالمية إلى هذه الفكرة: إن البلدان، حتى تلك الفقيرة بمواردها الطبيعية أو التكنولوجية، عندما تتخصص في الإنتاج الذي تراه الأفضل، تجد منفعة في المشاركة بالسوق العالمي. لنضرب مثلاً كي يتضح ما نودّ قوله: إذا كانت مراكش تنفق عشر ساعات من العمل لإنتاج كلغ واحد من القمح وخمس ساعات لإنتاج ليترٍ واحدٍ من الخمر، بينما في فرنسا لا يتطلب إنتاج هاتين السلعتين سوى ساعة واحدة لكل سلعة، يصبح لدى مراكش فائدة في بيع الخمر لفرنسا كي تشتري منها القمح.

بالنسبة للعديد من البلدان غير المصنعة خاصة في أفريقيا الصحراوية، المنافع المتقارنة الواضحة تتعلق بالمعادن والمنتوجات الاستوائية. ساحل العاج لا يمكن أن يفرض نفسه في بيع الأشرطة التسجيلية المغناطيسية، لكن إنتاجه من الكاكاو والبن يجد من يشتريه بسهولة من هنا ضرورة إقامة استراتيجية تنمية منظمة: إن البلدان الأفريقية، بانفتاحها على السوق العالمي، وبإلغائها نظام الحماية، وبرفضها إنشاء صناعة محلية بمعونة المساعدات الخارجية أو بمساعدة البيروقراطية الداخلية، هذه البلدان إذا سمحت لفلاحيها بشراء المستلزمات الزراعية المستوردة (الأسمدة، والآلات...)، المتوافرة والرخيصة الثمن، فإنها ستدفع بذلك إلى زيادة الزراعات القابلة للتصدير، وستسرّع هكذا عملية التنمية. باسم هذا الخيار الليبرالي ينادي البنك الدولي والولايات المتحدة، ضمن إطار اتفاقيات الغات GATT الذي ينظم

في الثمانينات، تثير بالطبع تساؤلات عدّة: إلى أين تذهب كل هذه الأموال؟ من يوزعها؟ هل تستخدم في أمور معينة، وما هي هذه الأمور؟ لقد قامت إحدى الهيئات، حديثاً، بتحقيق قليل المجاملة، وهي هيئة لا تعتبر من بين الهيئات الأقوى في الدقة: تقرير البنك الدولي السنوي للعام 1990، إنما لا بد من بعض إيضاحات تقنية قد تكون مفيدة. من أجل الإجابة عن السؤال المقلق «في أي مجالات تستخدم المساعدة؟»، يجب أن نميّز مختلف أشكال هذه المساعدة.

المساعدة الغذائية، مساعدة ذات حدّين:

إن صورة الأكراد اللاجئين الذين انصبّ عليهم «القصف»، وأودى بحياتهم أحياناً، من أكياس المساعدات الغذائية التي كانت ترميها طائرات النقل الأميركية الضخمة في 1991، هذه الصورة أفزعت الرأي العام في الغرب، فالمساعدة هذه هي الشكل غير المثير للجدل من المساعدة الغذائية: المساعدة الطارئة. عندما تتكدس أفواج من البشر في مخيمات مرتجلة وموقتة، مروعة في الغالب في منازلها بسبب الحروب الأهلية ومحرومة من كل عمل وبعيدة عن كل مصدر من مصادر التموّن، من الواضح أننا لا يمكن أن نتردد بناءً على حاجتها الملحة، حيال تدخل فوري من قبل الهيئات المعنية.

لكن المساعدة الطارئة الوسيطة ليست سوى شكل هشٍّ من أشكال المساعدة الغذائية: إنها لا تشكل سوى 7٪ من مجمل المساعدات. أما الباقي من هذه المساعدات، فإنه سحب من

المفاوضات الدولية حول التعرفة الجمركية وقواعد التجارية العالمية، بإلغاء الحماية عن القطاعات الزراعية وبرفع المساعدات والإعانات.

حظوظ السعد وحظوظ النحس «للتلميذ الشاطر»: ساحل العاج:

لقد كان ساحل العاج ولمدة طويلة واجهة هذه السياسة، والتي بدأ العمل بها بطريقة ذكية. في السبعينات أحرز هذا البلد نتائج باهرة بالمقارنة مع ما كان عليه الركود العام في أفريقيا. لكن نهاية الثمانينات جاءت لتؤكد للأسف انهيار هذه التجربة.

«لقد ضيّقنا الكاكاو جميعاً»، هذا ما أقرّ به مؤخراً فليكس هوفوات - بواني Félix Houphouët - Boignes (...). خلال أكثر من سنتين، من 1987 إلى 1989 فرض رئيس ساحل العاج «خطراً» على تصدير الكاكاو. هذه السياسة كانت تهدف إلى الضغط على تطور السوق العالمي الذي هبط إلى أدنى مستوى منذ 14 عاماً. في العام 1989 هذا «الضغط» في السوق انقلب ضد حامي السوق الأول. هذا الرئيس، فليكس هوفوات بواني، الجالس على تلال من الكاكاو غير المباع، [...] والذي تلاعبت به أيدي وسط برتش أبرم عقوداً خيالية مع «المضاربين»، وهو لم ينفك عن مهاجمتهم. بعد أن دفع ساحل العاج ثمناً غالياً عن «إضرابه عن البيع» اضطر إلى تخفيض أسعار إنتاجه من الكاكاو وإلى تسليمها إلى عمالقة التجار (سكاكر وسلع، فيليب برازرز Phillip Brothers). («حالة العالم في 1991، منشورات لا ديكوفرت La Découverte).

إن ساحل العاج هو البلد الأكثر مديونية في أفريقيا (14 مليارا من الدولارات على 10 ملايين من السكان، أي إن ديون هذا البلد توازي أكثر من مرتين ديون البرازيل).

احتياط المواد الغذائية الفائضة في بلدان الشمال (القمح، الزبدة، الحليب المجفف...) يعطى بانتظام بشكل هبات لحكومات بعض بلدان العالم الثالث، التي تبيعه لمواطنيها بأسعار زهيدة، لكن مجموعة البلدان الأوروبية الواهبة تشترط في المبدأ أن تكرّس الأموال المجنية من عمليات البيع لمشاريع تنموية. إنما كون هذه المشاريع لا تتلاءم مع مصالح الناس المعنيين، فإن كل شيء يدل على أن المساعدة المستمرة تسبب لهم الأذيّة، وتنتفع منها بشكل مباشر حكومات البلدان الواهبة أكثر من حكومات البلدان المستفيدة ولأسباب أخرى سنتطرق إليها فيما بعد.

المساعدة المستمرة، إنها الأذيّة...:

يجمع معظم المراقبين المستقلين على نقطتين: المساعدة الغذائية المستمرة تنافس المنتوجات المحلية، وتبدل عادات الاستهلاك لدى السكان لمصلحة المواد الغذائية المستوردة من الغرب (وبخاصة القمح).

عندما يستفيد المستهلكون في المدن من التدفق المستمر للبضائع المستوردة بأسعار زهيدة، من الواضح أن إمكانات تصريف منتوجات المزارعين المحليين تتضاءل. ويؤدي ذلك إلى هبوط بأسعار المنتوجات الزراعية الداخلية. وبالتالي يميل المزارعون إلى خفض إنتاجهم المحلي، عندها يصبح الحل المنطقي... المزيد من المساعدات أو من الواردات.

أضف إلى هذا أن المستهلكين يعتادون على المنتوجات

مخاطر الانفتاح الخارجي:

في الواقع، إن سياسة «كل شيء للتصدير» هي سياسة خطرة، وخاصة عندما لا نقوم بزراعة متنوعة تنتج عدة أصناف (وهو أمر لا نراعيه في التطبيق): ان تغيراً يطرأ على أذواق المستهلكين في البلدان الغنية (كموضة «اللايت» التي جعلت الطلب على السكر يهبط بشكل فظيع في الولايات المتحدة)، واكتشاف منتوجات تركيبية تحل محل المنتوجات الاستوائية، وبروز منتجين آخرين يتنافسون في السوق الراكد عادة، كلها عوامل يمكن أن تقضي على جهود عشرات السنوات من العمل والاستثمارات.

أضف إلى هذا أن المفاعيل الاجتماعية لهذه العوامل تصب لمصلحة غنى البرجوازية التجارية المدينية ولمصلحة كبار ومتوسطي المستغلين الزراعيين، على حساب الركود أو إفقار الأكثرية الساحقة. في الواقع يمكننا أن نقدم طرحاً متناقضاً كلياً مع الطرح الليبرالي: «إن البلدان التي أحرزت تقدماً ملموساً في الإنتاجية الزراعية هي البلدان التي عملت على حماية سوقها الداخلي. فالهند مثلاً عزلت كلياً سوقها الداخلي عن السوق العالمي. وكذلك الصين، في حين أن التجمعات التي أنشئت في أفريقيا (الوحدة الاقتصادية لأفريقيا الغربية مثلاً)، لم تعمل على تنفيذ سياسات زراعية مشتركة، وهي حتى اليوم لم تسع إلى تحقيق هذه الحماية الدنيا» (جيري Giri في كتابه: العالم الثالث، خلافات وحقائق، 1987).

فكيف نتوقع أن تصبح الزراعات الأفريقية تنافسية في السوق العالمي (خارج بعض المنتوجات الاستوائية)، عندما تكون الإنتاجية المتوسطة لفلاح من العالم الثالث أدنى، في المتوسط، أربعين مرة عن إنتاجية المزارع الغربي؟ (راجع تودارو Toduro، ص 299) وعندما تروج البلدان الغنية لإنتاجها وتدعمه كي يستهلك بسهولة في الأسواق الدولية؟

المستوردة: رغيف الخبز، السلعة الحديثة والفاتنة، تصبح الغذاء الأساسي في معظم المدن الأفريقية، بالإضافة إلى أن الظروف المحلية غير مواتية على الإطلاق، لزراعة القمح.

وبدلاً من أن تنحصر المساعدة الغذائية في الأوضاع الطارئة، لتخلي المكان لاحقاً لعودة الإكتفاء الذاتي للبلدان المعنية، فإن هذه المساعدة تتحول إذاً إلى ضغط دائم لاستمراريتها... ولزيادة الواردات عند الاقتضاء. لكن البلدان الواهبة تعلم ذلك علم اليقين منذ مدة طويلة...

المساعدة الغذائية المقدَّمة من البلدان الغنية:

هذه المساعدة هي، في الواقع سرٌ من الأسرار الشائعة، يُعرف أحياناً من خلال التقارير الرسمية: المساعدة الغذائية هي رأس جسر الواردات التجارية للمنتوجات الزراعية، ومنتوجات بلدان الشمال في أسواق بلدان الجنوب. ولم يخفِ الرسميون في أميركا الشمالية ذلك أبداً: ويؤكد بوضوح التقرير الرسمي لتقويم قانون .P.L رقم 480 المكتوب في العام 1966 (وهو القانون الذي تمّ التصويت عليه في العام 1954 «لزيادة أسواق تصدير المنتوجات الزراعية الأميركية ولاستخدام الإنتاجية الزراعية المرتفعة للولايات المتحدة لمحاربة الجوع وسوء التغذية»): «إن المساعدة الغذائية قد حسّنت نظام الغذاء لأكثر من 40 مليون تلميذ في العالم (...) وخلقت أسواقاً هامّة للمنتوجات الزراعية الأميركية منذ اثنتي عشرة سنة (بين 1954 ـ 1966) هذه المبيعات التجارية المتنامية سمحت بدخول عائدات أساسية للمزارعين ورجال

سياسات الشمال الزراعية موضع تساؤل:

في النصف الأول من الثمانينات، زادت المساعدات الزراعية بشكل كبير عما كانت عليه في السابق، رغم كونها كانت ضخمة، بلغت الزيادة في الولايات المتحدة نسبة 80٪، في كندا 60٪ وفي اليابان 21٪، وفي نفس الحقبة، كانت دول السوق الأوروبية المشتركة تعمل على إصلاح سياستها الزراعية المشتركة، كي تجعل الكلفة مستقرة التي كانت تميل إلى التصاعد. ففي «سوق» المنتوجات الزراعية العالمي، تحدد حكومات الدول الأسعار... ما عدا... منتوجات البلدان النامية، إذ هذه البلدان تترك مزارعيها تحت رحمة تقلبات الأسعار. فإلغاء الإعانات التي تقدمها البلدان الأوروبية والأميركية للمزارعين قد يؤدي إلى زيادة هامة في صادرات البلدان النامية. فهل في هذه الزيادة، إذا تمت، يكمن الحل للجوع في البلدان النامية؟ إنّه لأمر قليل الاحتمال، لأن المستفيدين الرئيسيين، في هذه البلدان، من هذه الزيادة المتوقعة سيكونون، بالترتيب، الدول، الشركات الزراعية الكبرى ومؤسسات التجارة الدولية، الفلاحين القادرين على التخصص بالزراعات التصديرية. ولن يصل الفتات المتساقط عن موائد هؤلاء إلى أفواه الجياع الذين يعانون سوء التغذية. فزيادة صادرات الصويا من غرب البرازيل لم يقدم شيئاً من الفائدة للفلاحين القاطنين في شمال غربها والذين لا يملكون الأراضي...

إن التجربة التاريخية لبلدان أوروبا الغربية كما لبلدان آسيا، التي قدمت بعض ضمانات غذائية لشعوبها، هي تجربة واضحة: ينبغي باديء ذي بدء أن نؤسس على قاعدة زراعية صلبة، بالتوزيع العادل نسبياً لمكلية الأراضي، وللمستويات العالية للإنتاجية، كي يمكن، احتمالياً، أن نجني فائدة من دخولنا إلى السوق العالمي؛ وإلاّ أدّى الدخول إلى تعميق الفروقات الاجتماعية وإلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الأعمال الأميركيين (أورده أدنى جورج، 1982).

التخفيف من الجوع وخلق الأسواق، أي الجمع بين المفيد والحسن... هذا المبدأ المعمول به ما زال صالحاً حتى اليوم: في حين كانت المساعدة الغذائية تزداد من 8 مليون طن إلى 13 مليوناً من الحبوب بين الأعوام 1974 و1988، زادت واردات بلدان العالم الثالث من الحبوب من 66 مليون طن إلى 110 ملايين! ففي حين نلاحظ رضى البلدان الغنية عن ارتفاع أسعار الكميات الفائضة من الإنتاج بشكل كبير، يبدو بالمقابل أن المنفعة بالنسبة للبلدان «المستفيدة» من المساعدة مثيرة للشك، ما عدا بعض الحالات الخاصة.

المساعدة من أجل التنمية، سلاح إستراتيجي...:

إذا كانت المساعدة الغذائية تستأثر باهتمام الرأي العام، فإن المساعدة من أجل التنمية هي التي تتطلب الأساسي من الأموال الطائلة المرصودة للاستعمال، نحن نعرف استخدام «المساعدة» السياسي لدعم الأنظمة «الصديقة»: كما كتب ذلك البنك الدولي، «تذهب مساعدة الولايات المتحدة، بشكل رئيسي، إلى بلدان ذات أهمية استراتيجية كبرى، كإسرائيل؛ أما فرنسا وبريطانيا فإنهما يفضلان بقوة مستعمراتهما القديمة (...). هناك فقط نسبة 8٪ من برنامج مساعدة الولايات المتحدة يمكن أن تعتبر كمساعدة للتنمية تخصص للبلدان ذات العائدات الضعيفة». ويضيف البنك الدولي بأسلوب تلميحي لطيف: «قد يتقرر تخصيص المساعدة بالنظر للحاجات أكثر مما بالنظر للاعتبارات السياسية» تنمية

النساء والتنمية: النصف الخفي من العالم...

«هناك إجماع حول واقع أن النساء، في كل البلدان التي حاولت القيام بشكل من أشكال الإصلاح الزراعي ـ باستثناء نيكارغوا ـ قد عزلت كلّيا عن المشاركة عملياً في البرنامج» (تقرير العام 1990 الذي قام به بنك أنتر أميركان Banque Interamericaine للتنمية) مع ذلك، إن النساء هنّ المنتجات الرئيسيات في الزراعة. برأي الاخصائيين. «بوسائل تقليدية، تنتج النساء نسبة 60٪ من أسباب العيش المستهلكة في العالم الثالث ويبذلن جهداً أكبر من جهد الرجل بمرّة ونصف؛ وفي أفريقيا تساهم النسوة غالباً بنسبة 80٪ في الانتاج الغذائي (ليفه Liver 1991). غير أن «اليوم أشبه بالأمس، فملكية الأراضي التي تحرثها، كما أدارتها ممنوعة عليهنّ. ففي افريقيا، يظل الحصول على الأراضي تحت رحمة رئيس محتكر يمنح حق استخدامها، لكن هذا الحقّ قد يعاد النظر فيه ساعة يشاء. فهل إحدى الزراعات التقليدية المخصّصة للنساء تصبح، لرغبة في السوق، ذات فائدة كبيرة لهن؟ إن الرجال يغتصون ذلك. وخدمات الإعداد الزراعي توجّه أساساً «لرؤساء العائلة»، الذين تتعزّز سلطتهم نتيجة اكتساب تقنيات جديدة والإشراف عليها (...). بيد أن النساء هنّ الأوائل اللواتي يرغبن في التغيير. وعندما نعطيهن الفرص السانحة، فإنهن سينجحن أكثر من الرجال. ففي كينيا (البلد الافريقي الذي انتعشت فيه الزراعة حتى نهاية الثمانينات)، 28٪ من عمليات استغلال الأراضي تشرف النساء على إدارتها. ومردود الهكتار الواحد هو أعلى من المردود في العلميات التي يديرها الرجال.

وفي بنغلادش، برهن مشروع القروض للفلاحين الأفقر، الذي اقترحه غرامين بنك Grameen bank (مصرف جماعي مخصّص لتمويل

الصادرات والدفاع عن «المصالح الاستراتيجية»: «عمل مثرٍ وإحسان منظم...». لكن ما نعرفه أقلّ هو أن المساعدة التي تقدمها أطراف عدّة، حتى لو لم تحددها، بشكل مباشر، المصالح المباشرة للبلدان الواهبة، فإنها لا تفلت من النقد.

... و «احسان خدمات»:

في الواقع هناك الكثير من صكوك المؤسسات الرسمية وجمعيات التبرع المالي ووكالات التمويل والهيئات العلمية والتقنية التي تنفق مبالغ في حلقة مغلقة، يخططون ويقررون وينفذون عمليات «تنمية»، لكنها عمليات تكون في أكثر الأحيان بعيدة عن الحقائق المحلية وعن حاجات الناس الحقّة. «حسب برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية [وهذا الأمر امتداد لمشاريع التنمية التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة] يدفع الواهبون أجور 000 75 إلى 000 100 من الخبراء الأجانب، في السنة، في البلدان النامية» (ورد في تقرير البنك الدولي للعام 1990). وإذا قدّرنا أجور الخبير في السنة بمئة ألف دولار (000 100 دولار) في المتوسط، يتبين لنا بعد القيام بعملية حسابية سريعة، أن الخبراء يتقاضون في السنة عشرة مليارات من الدولارات، أي 20٪ من مجموع المساعدة، هذا دون احتساب نفقات أجهزة الهيئات الدولية (في جنيف، نيويورك، باريس، وروما...).

«فِيَلَة بيضاء»، و «كاتدرائيات في الصحراء»:

لكن الأكثر إثارة للاستغراب لا يكمن هنا، إذ يبدو، في

مشاريع صغيرة) عن دينامية النساء: من بين 490363 عضواً 500 فرع من فروع المصرف، في العام 1988، الموزّعة على 10552 قرية، نسبة النساء فيها كانت 86٪...».

ولكن... وكما تصرّح اليونسيف «ما دامت الفتيات تتناولن الغذاء بعد الفتيان، وما دامت النساء هُنَّ آخر من يتناول الطعام في المنزل، ويتناولن الكمية الأقلّ، على رغم كونهن اللواتي يشتغلن الأعمال الشاقّة والتي تتطلب مدّة أطول، فإن الحمل سيظل يشكل خطراً أكبر عليهن، ألاّ يوافقن عليه».

الواقع، أن معظم مشاريع التنمية الريفية الممولة منذ 1968 حتى 1981 (التي نفذت بإشراف ورئاسة ماكنمارا MacNamara)، هذه المشاريع، حسب بعض المراقبين المستقلين ومديرية التقويم في البنك الدولي. . . «لم تعش إلى حين إنجازها»: بكلام آخر، إن بعض المشاريع التي رعاها ونفّذها التقنيون الغربيون المتخصصون، تتجه نحو الانهيار منذ أن رحل الخبراء (إن لم يكن قبل رحيلهم)، حسب آخر صرخة أطلقها أصحاب التكنولوجيات الحديثة. في الواقع يبدو أن «المردودية الاقتصادية» فرضية في 63٪ من المشاريع التي طاولتها الدراسات؛ لكن استمراريتها قد لا تدوم، لأن «المستفيدين قد إستبعدوا في الغالب، عن مراكز اتخاذ القرارات، ولم يتبيّنوا أبداً الفائدة التي يمكن أن تقدمها استمرارية المشاريع على المدى البعيد»، وفق ما ورد في تقرير البنك الدولي.

لهذا نرى سيلاً من النكات الممتعة تطلق هنا وهناك تتعلق بالمشاريع الضخمة التي توقفت قبل إنجازها أو مباشرة بعد الإنجاز، أو تتعلق بمشاريع لا تعمل سوى بـ 10٪ (عشرة بالمئة) من طاقاتها بدعم هائل من الدول.

هذا لا يعني أن حالات النجاح غير موجودة، لكن الدراسات حول المستفيدين تبيّن غالباً أن المنافع لا تطول سوى الفلاحين الميسورين: «هكذا يمكن أن نرى مشاريع تدّعي أنها «موجّهة نحو الأكثر حاجة»، توزع ثرواتها بشكل رئيسي على المزارعين «المتقدمين» الميسورين أكثر من المتوسط. الذين يُعتقد

تعثّر التصنيع في الهند في زمن الاستعمار

إن أنكلترا في العام 1820، بعدد سكّانها البالغ حينها 12 مليوناً، كانت تنتج من الحديد أكثر مما ينتجه العالم بأسره بعدد سكّانه البالغ 660 مليوناً قبل قرن من الزمن. والطلب على القطن الخام، الذي كان يستورد عادة بقسمه الأكبر من الهند، ازداد بقوّة منذ العام 1740؛ وكانت الصناعة الانكليزية، في العام 1820، تستهلك حوالي أربعين مرّة أكثر من القطن الخام، الذي كانت تستهلكه في العام 1760. وتحويل العمل اليدوي إلى عمل آلي في صناعة النسيج، الذي سرّع الإنتاج بعد العام 1780، وأدّى إلى انخفاض كبير في اسعار المبيع، هذا التحويل أتاح عملية قلب طبيعة سير المبادلات. كانت انكلترا قادرة على البيع وبدءاً من العام 1813 أصبحت قادرة أن تفرض على الهند شراء منتجاتها القطنية التي كانت تشحن على ظهر السفينة ليفربول Liver Pool وتصنع في معالم لانكشير Lancashire، حيث النساء والأطفال كانوا يعملون طوال 16 ساعة يومياً، ويستخدمون الآلات في عملهم. (...) هذا التدفقّ الكبير للأدوات المصنّفة، الذي أصبح أكثر سهولة في العام 1869 بعد فتح قناة السويس - الذي خفّض مسافة الطريق البحري بين لندن وبومباي Bombay بنسبة 44٪ - هذا التدفّق أدّى إلى الانهيار شبه الكامل للصناعة الحرفية المحلّية وشلّ إمكانية خلق صناعة حديثة (...). وكي ترفع الهند أثمان الأدوات المصّنعة، شجّعتها انكلترا على التوسّع في زراعات التصدير بفضل نظام زراعات كان يديره الأوروبيون. بالطبع لقد تمّ ذلك على حساب الفلاحين (الذين كانوا يشكلّون 70 إلى 80٪ من عدد السكّان الإجمالي. وغدت الهند بين ليلة وضحاها المصدّر الأكبر للموادّ الأوّلية الزراعية: القطن، القنّب، النيلة... وينبغي ألاّ ننسى الأفيون الذي كان يزرع في الهند ويخصص كي يصرّف، بالرضى أو بالقوّة، في السوق الصيني الشاسع. وكان الأفيون يشكّل حوالي ثلث الصادرات الهندية الإجمالية خلال القرن التاسع عشر. وحتى العام 1881 ظل الأفيون المنتوج الرئيسي المعدّ للتصدير في هذا البلد.

أنهم قادرون على زيادة الإنتاج بأسرع فترة» (ورد عند راكس Raikes، 1990، ص225). نخلص إلى القول إن النزعة التكنوقراطية المهيمنة لدى الخبراء والتقنيين الغربيين تدفع بهم في الغالب، ورغم التصريحات المعلنة، إلى تركيز جهودهم على المستفيدين الأكثر إنتاجية، كي يستطيعوا الوصول إلى أعلى درجة من المردود الاقتصادي المباشر الذي يمكن أن يعطيه مشروع من المشاريع.

3 ـ حالة الأضرار البيئية

لا يخفي الكثيرون من البرازيليين سخطهم أمام التحرك البيئوي الدولي للدفاع عن منطقة الأمازون، فهل الأطفال الذين يموتون من سوء التغذية في شمال شرق البرازيل يستحقون اهتماماً أكثر من النباتات الاستوائية؟ ألم يقضِ الأوروبيون والأميركيون الشماليون المولعون اليوم بالبيئة، ألم يقضوا بالكامل على الغابة التي كانت تغطي أصلاً مناطق السكان شمال شرق البرازيل، لتأمين المراعي للحيوانات، وضمان المساحات الزراعية وإنشاء المدن؟

إنه الوضوح بعينه؛ لكن الأضرار التي تضرب البيئة، اليوم في العالم الثالث لا يمكن أن يقف المرء حيالها مكتوف الأيدي: ليس لأنه من المحزن رؤية مناظر خلابة عذراء يقضي عليها الإنسان، بل أيضاً لأن عدداً من فلاحي هذه البلدان قد أصيبوا بحظوظ عيشهم من جراء جدب الأراضي وقلة المياه، التي هي في الغالب مصادر رزقهم الوحيدة. بالإضافة إلى أن مدن بلدان

لم يكن التوّسع الكبير الذي شهدته الزراعات التصديرية غريباً أبداً عن المجاعات العديدة التي ضربت الهند خلال النصف الثاني في القرن التاسع عشر. بالتأكيد: بما أن الهند كانت ما تزال مجتمعاً تقليدياً، لا يمكن أن نفسّر المجاعات بالنتيجة الوحيدة لهذا التطوّر الزراعي غير المعيشي، لكن يبدو أن وتيرة هذه المجاعات كانت أكبر في القرن التاسع عشر كما كانت عليه في القرون السابقة.

على كل حال ما هو مؤكد هو أن الاستعمار أدّى الى انخفاض كبير في مستوى المعيشة وأنه لم يساهم فقط في القضاء على التصنيع في البلد، بل كان أيضاً الكابح القوي لكل محاولة لإعادة التصنيع. والبداية الفعلية لمحاولة الكبح هذه يمكن أن نثبتها في العالم 1887، تاريخ افتتاح مصنع فرع «الامبرسّ ميل» Empress Mill، هذه الوحدة الكبيرة لمصانع الغزل الحديثة التي أنشأها تاتا Tata، ورب عمل هندوسي (من الأقلّية بارسي Parsi، والتي أصبحت لاحقاً العامل الرئيسي الحائل دون إعادة تصنيع الهند. (...).

إن روح المغامرة لدى الصناعيين الهندوسيين لم تخبو كلّياً، على رغم العوائق الموضوعة. فنحو العام 1913، كان لدى مجموع قطاع المعامل (بما فيها المعامل الحرفية) طاقة إنتاج أعلى 5,5٪ من طاقة العام 1880، لكنها لم تصل إلى ثلث ما كانت عليه الطاقة الانتاجية عام 1750. وبالرغم من وجود ستة ملايين مغزل لنسج القطن و21,000 طن من الخيوط المحلولة، فإن الهند للعام 1913، بعدد سكانها البالغ حينها 320 مليوناً، لم تكن قادرة أن تنتج من الأدوات في معاملها أكثر من بلجيكا التي كانت تعدُّ ثمانية ملايين من السكان

بول باروش Paul Bairoch

العالم الثالث أمام المأزق، غاليمار، فوليو حالياً، 1992.

العالم الثالث قد تحولت إلى ملاجىء لصناعات بلدان الشمال التي تنشر التلوث.

توازن حياتيّ هشّ:

إن بعض العواصم في بلدان العالم الثالث، أمثال بومباي، لاغوس ومكسيكو، لا تملك ما تحسد عليه عواصم بلدان الشمال في ما خصّ تلوّث المياه والهواء، بل هي على العكس أكثر تلوثاً: غياب شبكات تطهير المياه في معظم أحياء الفقراء، وجود شاحنات نقل وشاحنات ركاب تنفث هنا وهناك دخان محركاتها القديمة والبالية، رمي النفايات الصناعية دون رادع أو وازع، هذه العوامل تنضاف إلى بعضها البعض كي تجعل المحيط ملوثاً إلى درجة يصعب معها التنفس ـ إلى درجة كانت فيها السلطات في بعض الأحيان تأمر إغلاق المدارس كي تمنع التلامذة والطلاب بمدّ أنوفهم للخارج لاستنشاق الهواء.

ولا يقتصر الأمر على العواصم والمدن الكبرى بل الوضع يصبح أكثر خطراً في الأرياف، إذ التخريب البيئوي لا يسبب فقط الأوبئة أو الأمراض، بل يهدد مباشرة قدرة ملايين الفلاحين على العيش.

فهؤلاء الفلاحون، وضمن إطار الزراعة المعيشية، يستخدمون بطريقة مباشرة ويومية المصادر الطبيعية المحيطة: مياه السواقي أو مياه الآبار، الحطب للتدفئة والطهو، الطرائد والأسماك، الأرض...

التصنيع في المكسيك، بداية هذا القرن

إن قطاعاً صناعياً وآلياً وإنتاجياً لا يستهان به قد انضمّ إلى المشاغل القديمة ذات الطابع الحرفي. فمنذ العام 1889 حتى 1911 فاق عدد المهن في النسيج الضعفين، ومنذ 1878 إلى 1911 نما حجم الإنتاج إلى 3،6٪ في السنة وتحوّلت مدن المركز إلى أقطاب صناعية تركّزت على الإنتاج بالجملة، مما دفعها إلى تنظيم كافة الوسائل لإستيعاب هذا التحوّل: كثافة سكّانية هائلة، معدّل النزوح إلى المدن فاق المعدّل القومي، شبكة نقل شديدة التنظيم، دخول مباشر إلى مرفأ ڤيراكروز Veracruz. لقد كان المركز يشكّل في نهاية القرن 50٪ من الانتاج الصناعي؛ وإذا أضفنا منطقة مونتيري Monterrey وولاية ڤيراكروز (نظراً لما تمثله الفبارك المحلّية في اوريزابا Orizaba، فإن المناطق الثلاث كانت تضمّ 77٪ من المؤسسات و83٪ من العمّال و92٪ من القيمة المنتجة. لقد كانت مونتيري تحتفظ بأفضل معدّلات من الانتاجية. إن بداية تخصص أقليمي رأت النور. من جراء ذلك انشأت المطاعم بجوار مراكز الاستهلاك - في مكسيكو، توليكا Toluca اوريزابا Orizaba، مونتري؛ بينما ظهرت صناعة التعدين بشكلها الحديث في المناطق المنتجة للفلّذات المعدنية وخاصة في مونتيري التي تحتوي على مناجم الحديد وكميات كبيرة من الفحم في منطقة كواهيلا Coahuila. في عام 1903 ظهرت شركة الحديد والفولاذ (فونديدورا دي فيرّو أي أستيرو) في مونتيري، وقد تمكّنت من السيطرة على الحياة الاقتصادية في المكسيك حتى يومنا هذا.

يقابل هذا التركيز المكاني تنوّع ضعيف لمختلف أنواع الصناعة المكسيكية. إن بعض القطاعات المتميّزة جذبت رؤوس الأموال وشكلت الأساسي من القيمة المنتجة.

إن أقلّ من ربع الفلاحين الأفارقة ينعمون بشبكات مياه جارية في منازلهم (مقابل 60٪ من سكان المدن)؛ وفي العديد من البلدان الأفريقية (مالاوي، تانزانيا، أثيوبيا، نيجر، السودان...) وفي بلدان أخرى أيضاً (الباراغواي، نيبال...) تشكل المحروقات التقليدية (الخشب، والحطام) بين 70٪ و90٪ من استهلاك الطاقة الأولي (أورد هذه الأرقام والنسب پيرس Pearce وماركانديا Markandya، 1989). وتقدم النشرة التي وزعها البنك الدولي، صورةً شاملة وحديثة عن أوضاع البيئة في البلدان النامية. يمكن أن نميز أربعة ميادين قد تأثرت بيئياً: الغابات، الأراضي القابلة للزراعة، المراعي ومجاري الأنهار.

نقل الصناعات الملوّثة إلى العالم الثالث؟:

لقد نشرت مجلة الإكونومست The Economist في 8/ 2/ 92 تعليقاً خاصاً بالبنك الدولي، كتبه رئيس التحرير الاقتصادي سامرز Summers، بيّن فيه مع غياب الاحتياطات اللازمة بهذا النوع من الأدب غير المخصّص للنشر ـ الفائدة الاقتصادية من نقل الصناعات الملوثة باتجاه العالم الثالث. لقد قدم في هذا التعليق ثلاث حجج:

- من الأفضل تلويث البلدان التي تدفع أجوراً زهيدة لموظفيها وعمّالها، لأن تكاليف حماية البيئة والمحيط تصبح أيضاً متدنية.

- من الأفضل تلويث البلدان التي لم يطاولها التلوث بعد،

وفي عام 1883 تمّ إحصاء ثلاثة آلاف مؤسسة صناعية كان ينتمي 1800 منها إلى قطاع المأكولات و800 إلى صناعة التعدين ومئة تعمل في صناعة النيسج. فزيادة حجم الإنتاج لم تكن تكفي حاجات السكّان؛ إضافة إلى ذلك لم تكن الصادرات متوازنة. فالمكسيك كانت حينها تستورد المنتجات الصناعية وبعض التكنولوجيا الخاصة كالجرافات لحفر قناة تصريف مياه وادي مكسيكو أو تستورد المضخّات المخصصة لشبكة وصل المياه المستعملة بالمجارير العامّة في العاصمة. وبالمقابل كانت تصدّر المنتوجات الخام أو نصف المصنّعة. ففي عام 1910 ـ 1911، ارتفعت صادرات الألياف إلى 27 مليون بيزو، بينما لم تصل صادرات الاكياس والحبال إلى ألفين.

إن الازدهار الاقتصادء للبوفيريا Porfiriat الذي حصل بفضل الخيارات السياسية لمجموعة من التكنوقراط التقدميين، العلميين، الذين استلهموا فلسفة أوغست كونت الوضيعة، كان مرهوناً بالأختلالات العميقة والمستمرة: سيطرة رأس المال الأجنبي على الانتاج القومي، تركيبة غير متكافئة للميزان الصناعي، عدم تكافؤ مناطقي مدعوم بموضعة الصناعات في البلد وبإستغلال منظم لليد العاملة.

آلان موسّيه Alain Musset

المكسيك، ماسّون 1990.

لأن ذلك يكلف أقلّ منذ البداية. ويشير المؤلف إلى أن بعض المناطق شبه المأهولة في أفريقيا هي، من هذه الناحية، مناطق «شبه ملوثة».

• من الأفضل تلويث المناطق ذات المستويات الحياتية المدنّية، حيث للسكان مشاغل أخرى، ونورد على سبيل المثال هذا المقطع: «إن القلق الذي يسببه عامل من العوامل في زيادة نسبة الإصابة بسرطان البروستات قد يكون بالطبع في بلد يعيش فيه الناس إلى عمر متأخر كي يصابوا بهذا المرض، قد يكون هذا القلق أكبر منه في بلد حيث 20٪ من الأطفال يموتون قبل سن الخامسة».

لقد اضطر البنك الدولي إلى تقديم الاعتذارات: لكن مجلة الإكونومِست رأت في ذلك أكثر من فرحة ممجوجة: «لقد طرح السيد سامرز مسائل لا يستطيع أن يتجاهلها البنك الدولي، وليس هيّناً على الصعيد الاقتصادي الإجابة عن الحجج التي قدمها السيد سامرز، لقد أراد البنك الدولي نقل النقاش وجعله عامّاً».

زد على ذلك أن ما ينادي به السيد سامرز هو مذاك حقيقة، كما يفسر ذلك تقرير الصناعة والتنمية الذي نشرته في العام 1990 منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية، والذي يشير إلى أن مشكلة تصدير التلوث إلى العالم الثالث هي مشكلة خطيرة خصوصاً في ميدان المنتوجات الخطرة. فالعديد من صناعيّي البلدان المتطورة، الذين اصطدموا في بلدانهم بالتنظيمات القاسية في شأن البيئة، لاحظوا أن من مصلحتهم نقل مصانع إنتاج المواد

بنية الإنتاج الصناعي وبنية الصادرات

الإنتاج الصناعي (٪)

	الجنوب		الشمال	
	1975	1991	1975	1991
مواد غذائية زراعية	22،6	13،9	19،5	12،5
سلع تقليدية	23،5	19،9	19،5	18،5
أنسجة ـ ألبسة	15،2	9،3	12،6	6،8
أخشاب ـ أوراق	8،2	10،7	6،9	11،6
أدوات وسيطة	32،1	27،0	36،8	25،0
كيمياء	9،9	10،0	11،6	10،6
تعدين	5،8	7،4	6،9	5،0
معدات تجهيز	21،8	39،1	24،2	44،0
آلات	9،9	20،0	11،8	24،0
أدوات نقل	5،8	9،3	5،5	9،9
المجموع	100،0	100،0	100،0	100،0

الخطرة إلى مناطق حيث المضايقات أقلّ قساوة، وبشكل يسيء إلى البلدان النامية [. . .]. لنورد على سبيل المثال بعض هذه المنتوجات: «خيوط الأمينت Amiante ومضادات الاحتكاك، الزرنيخ والنحاس المنقى، استخراج الزئبق والرصاص ومصانع البطاريات، الزنك المكرر، الأدوية الزراعية المقاومة للطفيليات، صباغات بنزيدين، كلورور فينيل، صهر المعادن والفولاذ». أمام هذا الإتجاه، تجد بلدان العالم الثالث نفسها في مواجهة هذه المعضلة: «هل تخلق جواً مواتياً للاستثمارات الأجنبية على حساب البيئة والمحيط، أم تحمي البيئة والمحيط وتدفع الثمن حدّاً من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية».

4 ـ ما هي السياسات الزراعية؟

على الرغم من الفروقات الهائلة بين أوضاع مختلف المناطق، تسمح لنا التجربة والخيبات المتراكمة منذ عقود أن نعطي صورة عن تنمية زراعية متوازنة والتي تؤثر، كما سنرى ذلك لاحقاً، على مجمل أوضاع التنمية.

السؤال الرئيسي، من يملك الأراضي؟:

العبرة الرئيسية التي يمكن أن نستخلصها من تجارب البلدان الغنية اليوم كما من تجارب بلدان العالم الثالث تتعلق بالأهمية الحاسمة، بإطلاق، للبنيات العقارية.

فالبلدان القليلة التي نجحت عملياً في القضاء على سوء التغذية قد توصلت إلى ذلك ليس بفضل إحراز تقدم كبير في

الصادرات (%)

	منتوجات أوّلية		منتوجات مصنّعة		أدوات تجهيز		نسيج	
	1965	1989	1965	1989	1965	1989	1965	1989
أفريقيا	92	89	8	11	0	1	0	2
شرق آسيا	89	31	11	69	1	22	2	20
جنوب آسيا	63	30	37	70	1	5	28	33
أميركا اللاتينية	93	66	7	34	1	12	1	3
الجنوب	74	47	26	53	11	17	6	13
الشمال	30	19	70	81	31	41	7	4

المصدر: البنك الدولي، تقرير 1991.

الإنتاجية بل عن طريق القضاء على البؤس في الريف: هذه البلدان، أكانت اشتراكية (الصين، كوبا) أم رأسمالية (كوريا الجنوبية، تايوان)، شهدت إصلاحات زراعية جذرية بتوزيع الأراضي على جماهير الفلاحين، عاملة بذلك على إلغاء هيمنة مالكي الأراضي الكبار وعلى إلغاء صورة الفلاح دون أرض. أما في حالة أفريقيا، فالمشكلة هي بالطبع وخصوصاً مشكلة إقامة أنظمة عقارية مستقرة ومطمئنة بالنسبة للفلاحين.

والمسألة هنا ليست مسألة أمر أخلاقي بل مسألة أمر اقتصادي: إن تقليص البؤس في الريف يعني كبح الهجرة من الريف وتوسيع أسواق الصناعة المدينية بشكل مذهل.

والعبرة الثانية التي يمكن استخلاصها تتعلق بشكل الملكية التي يمكن اعتمادها بعد عملية الإصلاح الزراعي. ما خلا بعض المناطق في افريقيا حيث ما زالت تسود الأشكال التقليدية للملكية الجماعية والتي تضمن وصول جميع الناس إلى الأرض، فإن الخيار بين ملكية جماعية أو ملكية خاصّة يجب أن يحسم لصالح الشكل الثاني.

في الواقع، إن التجربة الصينية، تجربة العمل الجماعي في الأراضي (العاميات الريفية أي كومّونات الريف) قد نجحت أفضل من بعض المحاولات التي أوصلت غالباً إلى الكوارث (تجارب فيتنام، تنزانيا، أثيوبيا، الجزائر...). لكن التغيّر الرئيسي الذي طرأ في 1978 ـ 1980 والتسريع الهائل للنمو الزراعي في الصين الذي أعقب هذا التغير، يؤكدان بشكل قاطع أن النجاحات الكبرى

إن بنية الانتاج الصناعي في الجنوب تتجه إلى التقارب مع البنية الانتاجية الصناعية في الشمال. قسم المواد الغذائية الزراعية يتراجع، كما يتراجع قسم المواد التقليدية والأدوات الوسيطة. بينما معدّات التجهيز وخاصة الآلات تميل إلى الارتفاع. هذه الحركة الواضحة المعالم، حركة التقارب تغطي في الواقع أوضاعاً شديدة التنوّع داخل بلدان الجنوب ولا ينبغي أن تنسينا الإتجاه إلى التخصص القوي بين فروع الصناعة.

ويظهر التخصص بين الفروع أكثر ما يظهر في تفحّصنا لبنية الصادرات. بالتأكيد أن وزن صادرات المنتوجات الأوّلية من العالم الثالث قد تراجع، غير أنه يستمر في تشكيل نصف موارد التصدير، مقابل 20٪ بالنسبة لبلدان الشمال.

وقد زادت الحصة من المنتوجات المصنّعة، لكن حصّة أدوات التجهيز تظل أدنى بشكل كبير، في بلدان الجنوب، إذ تستمر المنتوجات التقليدية، منتوجات النسيج مثلاً، تحتلّ موقعاً أكثر أهمية نسبياً.

في ميدان الزراعة في العالم الثالث تقوم على أنظمة الملكيات الأسرية الصغيرة والمتوسطة (التي يدعوها موردوخ Murdoch النظام «الوحيد الصيغة» في مقابل النظام «الثنائي الصيغة» الذي يقارن بين الملكيات الكبيرة الضخمة والملكيات الأسرية الصغيرة).

والأسباب التي تدفعنا لتبنّي هذا النظام متعددة: فالنظام «الوحيد الصيغة» الذي يقوم على توزيع الأرض توزيعاً عادلاً نسبياً على الناس، بالمقارنة مع نظام العزبة «الثنائي الصيغة» أو مع النظام الجماعي، هذا النظام يسمح باستخدام عامل الإنتاج الوفير إلى حدّه الأقصى (العمل) وبتوفير العامل النادر (الرأسمال)؛ إنه يسمح بإعادة النظر بالتقنيات التقليدية، وهي التقنيات التي تندمج وتتكامل مع الظروف المحلية عبر قرون من التجارب، بدل أن يعتمد الفلاحون على تكنولوجيات مستوردة لا يجيدون استخدامها؛ بالإضافة إلى أن هذا النظام هو الأقدر على ضمان ارتباط الفلاحين بالإنتاج على المدى القصير (الإنتاجية) والتزامهم به على المدى الطويل (الحفاظ على الأراضي)، بمعنى أن إنتاج الأرض يعود إلى الفلاح وأحفاده وأن الأرض نفسها تنتقل إلى ذريته بعد مماته؛ وأخيراً هذا النظام يحمي الفلاحين من هيمنة البيروقراطيات التقنية والسياسية.

وسوف نرى أن مسألة البنية العقارية لها مضامين أخرى هامّة على البنيات الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها البنيات المدينية. لكننا سوف لن نشدد على طابعها الحاسم من أجل التغلب على

حالة الجزائر

الزراعة المضحّى بها من أجل الصناعة:

إن بنية الاستثمارات قد دعّمت الخلل القطاعي والمكاني وإحتلّت الصناعة مكانة هامّة، وهذه المكانة كانت تبدو متنامية في كلّ مرّة تجري فيها كشوف حول ما تحقّق: 59٪ من الاستثمارات 1974 ـ 1977 مقابل 43،6٪ كانت متوقّعة (...).

بالمقابل، لم تحصل الزراعة إلاّ على 12٪ من الاستثمارات في المرحلة الممتدة بين 1970 ـ 73، و7،4٪ في المرحلة بين 1974 ـ 1977، وهذا الأمر لا يؤمّن التجديد الفيزيائي لوسائل الانتاج الموجودة. وعلى الرغم من الأهمية المعترف بها نظرياً للقطاع الزراعي، فإن هذا القطاع سيتحمّل تكاليف التصنيع المكثّف. لقد ظلّت الأسعار والأجور مجمدّة، خلال عشر سنوات، من أجل مدّ المدن بالمؤن بتكاليف متدنيّة قدر الإمكان. فالتبادل المديني ـ الريفي المتنامي في خلله سيّستعان به لتمويل التراكم الصناعي. فانتشرت المصانع على أكثر من 150 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الممتازة وجذبت إليها اليد العاملة الفتية والأكثر كفاءة. وقد أدّى التدني الجذري لقيمة العمل الزراعي إلى نزوح ريفي متنامٍ قدّر بمئة ألف شخص في السنة.

رافّينو

لوموند ديبلوماتيك، تشرين ثاني 1982.

نهاية الحلم الصناعي:

إنه عالم اقتصادي مصطنع يوشك اليوم على الانهيار. فالبلاد مريضة بقطاعها العام الذي يستخدم 80٪ من العمال المأجورين ويتحرّك بثلث قدراته. جيل من المصانع الرئيسية الموجودة، ومن الآلات والعنابر

الجوع والبؤس. إذ من المؤلم حقاً، بهذا الصدد، أن نرى أيّ موقع تافه تحتله سياسة المؤسسات الدولية.

فالبنك الدولي، في تقريره للعام 1990، يكرس لهذه المسألة صفحة واحدة (من أصل 280 صفحة) للإشارة إلى أن «الحقائق السياسية تمنع من الذهاب بعيداً ضد النظام القائم». أليس بالإمكان تكريس قسم من مصادر «المساعدة للتنمية» لتمويل إعادة توزيع الأراضي على الناس، دون انتظار ثورة اجتماعية أو حرب؟ فالبنك الدولي يعرف كيف يمارس ضغوطاً هائلة على الحكومات كي تطلق الحرية لتجارتها الخارجية أو كي يقلص من عجز الميزانية؛ لكنه لم يبذل جهوداً كثيرة لإقناعها حتى بضرورة إصلاح بنية ملكية الأرض في بلدانها.

غير أن الإصلاح الزراعي بحدّ ذاته قد لا يكفي، حتى ولو كان ضرورياً؛ كما تبين ذلك الأمثلة المستقاة من المكسيك أو من بوليفيا؛ بل يلزم إتّباع سياسة عامة ناشطة، على غرار كوريا أو اليابان. هذه السياسة تتبنين حول محاور ثلاثة أساسية: سياسة ماكرو ـ اقتصادية دافعة؛ سياسة استثمارات يتولاها القطاع العام ويدعمها القطاع الخاص تقنياً ومالياً؛ تطوير الأنظمة التربوية والصحية الريفية الموافقة.

أهمية الإشارات التجارية الموجَّهة:

ينبغي أن لا تسعى الدولة إلى العمل (عن طريق تدخلات مكثفة ومباشرة في (الإنتاج الزراعي)، بل إلى التوجيه من خلال

والأدوات كانت قد تكوّمت خلال العهد الزاهر، عهد «الصناعة المصنّعة» بين 1967 و1980. فيض ضخم من الاستثمارات المركزة (بلغ مجموعها أكثر من مئة مليار دولار) في قطاعات التكنولوجيا القوية، كان من شأنه أن يؤدّي إلى بروز صناعات أخرى. صناعة الحديد (في الحجّار، بالقرب من عنّابا)، صناعة ميكانيكية (في القسطنطنية)، صناعة بتروكيميائية (في آرزبو)... فالخطة كانت تقضي بمناقضة ما كانت تقترحه البلدان الغنيّة على البلدان المتخلّفة، وذلك بالتركيز على الصناعات المتطلّبة لليد العاملة، أو على الزراعة. لقد أتاح النفط الفرصة لوجود مجتمع غني في كل مكان في الجزائر.

هذا الحلم العالم ثالثي أدّى حتى نهاية السبعينات إلى نمو في الانتاج الصناعي (دون البترول والغاز) بمعدل 9٪ في السنة. لكن منذ سبع سنوات تراجع الاستمثار الصافي للبلد: أكثير من آلة من الآلات المستوردة كانت تُستهلك؛ والصناعة في ركود ولا شيء يعمل اليوم. فصناعة البلد بأكملها، بالإضافة إلى صورة المجّمعات الصناعية S.N.V.I في رويبا، دخلت في حال الغيبوبة، بعد أن أصيبت بنقص في وسائل الدفع بالعملات الأجنبية. إن الموجة النفطية انحسرت بانحسار الصدمة المعاكسة عام 1986، كاشفة معوقات النظام: كان العمّال المأجورون يقبضون رواتب لا تتناسب مع الانتاجية، وأصبح المسؤولون لا يتحّملون المسؤولية ولا يتمتعّون بالكفاءة، وتحول التنظيم إلى تنظيم قائم على تبديد الأموال. وبدأ العجز يزحف: الدين الإجمالي للقطاع العام بلغ 360 مليار دينار (90 مليار فرنك فرنسي حسب السعر الرسمي لتبادل النقد في حينه). وبدأت المصارف، وهي نوع من شبابيك الخزينة، تقدّم كشوفات عن الحسابات في نهاية كلّ شهر كي تغطي الثغرات.

باسكال ريش Pascal Riche

«نهاية حلم صناعي» ليبراسيون، 25 آذار 1992.

سياسة ماكرو ـ اقتصادية. وهنا يكون دور الإشارات التجارية أساسياً، بخاصة الأسعار ومعدّلات الفائدة.

نحن نعلم جيداً الأضرار التي سببتها سياسات تحديد أسعار المنتوجات الزراعية التي اعتمدها معظم حكومات بلدان العالم الثالث: إن معظم الحكومات في بلدان العالم الثالث، رغبة منها في إعطاء الأولوية لتمويل الصناعة وخصوصاً لكسب السلم الاجتماعي في المدن، عملت على تحديد أسعار متدنية للمنتوجات الزراعية أو على تقديم إعانات للواردات الغذائية. لهذا نشهد اليوم الفشل العام في المراكز التجارية الزراعية التابعة للدولة في أفريقيا، وإعادة إعطاء التجار دوراً رئيسياً؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة العودة إلى اعتماد هذه السياسة.

ولكي تكون أسعار المنتوجات الزراعية مكسبة بشكل كافٍ (مع احتمال تقديم الإعانات لاستهلاك المنتوجات الأساسية في المدينة)، ينبغي بالطبع ألاّ تكون أسعار المواد الضرورية مرتفعة. مثلاً لقد تمّ تقدير أن المزارع الأميركي يستطيع أن يشتري 44 كلغ من الأسمدة بقيمة 100 كلغ من الحنطة، بينما مزارع مكسيكي لا يستطيع أن يشتري سوى 26 كلغ، ومزارع نيجيري سوى 7 كلغ! (أورد ذلك موردوخ نقلاً عن بيترسون Peterson، 1980).

وينبغي أن تعكس معدلات الفائدة، ليس قلّة رؤوس الأموال المستخدمة في الزراعة، بل الأولوية المعطاة للاستثمار في هذا القطاع. كما ينبغي أن تتمايز هذه المعدلات وفق حجم الاستثمارات في الزراعة، كي لا تحظى الاستثمارات الكبرى

أفكار اللجنة الاقتصادية من أجل أميركا اللاتينية (سيبال CEPAL):

ما هي الأفكار الرئيسة التي صاغتها اللجنة الاقتصادية من أجل أميركا اللاتينية، ولماذا حصل حولها هذا القدر من الضجّة؟

الدراسة الأكثر أهميّة لسيبال حول العلاقات بين المركز والأطراف، وبالتالي حول التنمية والتخلّف هي الدراسة الاقتصادية لأميركا اللاتينية المؤرّخة 1949 والتي نشرتها الأمم المتّحدة العام 1951. وهي تتضمن الأسس النظرية ذاتها العائدة لتحليل التطوّر في أميركا اللاتينية والتي تتضمنتها مقالة نشرها سابقاً رول بريبيش Paul Prebisch ـ وهو دون منازع الاقتصادي الأفضل في سيبال في ذاك الحين ـ تحت عنوان: تطوّر اقتصاد أميركا اللاتينية وبعض مشاكلها الأساسية، 1950.

على عكس الفكرة الرائجة في الأوساط الليبرالية الأرثوذكسية لذلك العهد حيث كانت المسلّمة الأساسية لنظرية «المنافع المتقارنة» لتقسيم العمل الدولي مقبولة، فإن بريبيش يؤكّد أن العلاقات الاقتصادية بين المركز والأطراف تتجّه نحو إعادة إنتاج شروط التخلّف وتوسيع الهوّة التي تفصل بين البلدان المتطوّرة والبلدان المتخلفة. إن يد السوق الخفية تدخّلت، حسب قوله، على هيئة زوجة الأب: فبدلا من أن تقوّم الاعوجاجات عملت على تفاقمها.

لماذا؟ ذلك لأن البلدان المركزية تستأثر بالحصة الكبرى من الأرباح التي يؤمّنها التقدّم التقني. كيف؟ انطلاقاً من المعطيات التي قدّمتها وثائق الأمم المتحدة والتي تكشف ميلاً نحو إفساد حدود التبادل بين الموادّ الأوّلية والمنتوجات الصناعية، فإن بريبش لحظ العوامل التي تحدث الاعوجاج والتباعد بين محاور التنمية:

بالحصة الأساسية من التسليفات المدعومة، كما هي، عادة، الحال في أيامنا هذه.

وأخيراً نقول إنه لا ينبغي أن تُزاحم المنتوجات المحلية بمنتوجات مستوردة ومباعة في الأسواق المحلية بأسعار بخسة أو بتدفق مستمر للمساعدات الغذائية كي لا تثبط عزائم المزارعين بسرعة: إذا كان المزارعون يموتون جوعاً في أزمنة الجفاف ولايتوصلون إلى تصريف محاصيلهم في السنوات المدرَّة، فمن المفروض ألا نندهش إذا رأيناهم «يقاومون كل تغيير»... من الضروري إذاً حماية الزراعة المحلية عن طريق وضع قيود على الواردات الزراعية.

الدولة... إنما أيضاً الجماعات البشرية:

إذاً كان على الدولة أن تتنازل عن دور «العرّاب» بالنسبة لتصريف المنتوجات، بأن مسؤولياتها لا تتوقف عند هذا الحدّ؛ بل ينبغي عليها أن تكسر طوق العزلة الاقتصادية، الذي يلفّ بعض المناطق المتخلفة، ينبغي عليها خاصة أن تعمد إلى التقليل من تكاليف النقل وأن تمنع تشكل احتكارات تجارية خاصة في المناطق الصعبة البلوغ؛ ينبغي عليها أن تنشىء شبكات تخزين وضبط (عامّة أو تعاونية) تحد من تقلّبات الأسعار وتضمن الأمان الغذائي؛ عليها أن تؤمن توزيع الكهرباء ووصول مياه الريّ، إذا كان ذلك ضرورياً، إلى الفلاحين، بمن فيهم الفلاحون الفقراء... كما عليها أن تقدم لهم المساعدة التقنية والتأهيل المقبول، أن تجعلهم يصلون إلى التسليفات.

ـ معدّل نمو الانتاجية هو أعلى في إنتاج السلع المصنّعة منه في الانتاج الزراعي.

ـ زيادة الانتاجية يفترض أن تظهر في مستوى أسعار المنتجات الصناعية بإنخفاض نسبي للقيمة المضافة على كل وحدة منتجة.

ـ غير أن هناك ضغطاً نقابياً، في البلدان الصناعية، يدافع عن القوّة الشرائية للأجراء، والانتاج الصناعي منظم بشكل يحافظ على معدّل أرباح المحتكرين: لذا فإن الأسعار لا يمكن أن تنخفض بنسبة زيادة الانتاجية.

بتعبير آخر، إن الذين دعاهم بريبيش فَعَلَةِ الإنتاج ـ عمّال ومديرو المشاريع ـ في البلدان الصناعية، يعيقون بقوّتهم السياسية التنظيمية عمل السوق، ويؤثّرون، بعملهم على مستوى التجارة الدولية، في تدهور ثابت لحدود التبادل.

والفكرة الجوهرية الثانية لنظرية اللجنة الاقتصادية من أجل أميركا اللاتينية، التي تستخلص مباشرة من الأولى، هي التالية: هذا التأثير النوعي والبنيوي يشلّ بالتالي فكرة المنافع الشاملة للتقدّم التقني، عن طريق تحوّله نحو الاطراف؛ يلاحظ أن سعر الموادّ الأوّلية يتّجه نحو الانخفاض بالنسبة لسعر المنتوجات الصناعية.

فرناندو كاردوزو Fernando Cardoso

الأفكار في مكانها، منشورات أ. م. ميتاليه، Métailié، 1984.

لقد برهنت التجربة على أن المشاريع التي تقرر وتنفذ بطريقة مركزية تنهار بسهولة وتخلّف الكوارث أو تنحرف بالكامل عن غاياتها الأساسية لمصالح النخب المفسدة. فالمشاركة الواسعة للجماعات المحلية في وضع تصورات المشاريع وفي تنفيذها كفيل بنجاحها.

وأخيراً ينبغي أن يكون وصول سكان الأرياف، وخاصة النساء منهم، إلى مراحل التعليم الابتدائي وإلى الخدمات الاجتماعية والصحية عامة. فنحن نعلم أن ذلك يشكل شرطاً رئيسياً في زيادة الإنتاجية الزراعية وفي تخفيض معدلات الإنجاب؛ إذ إن الأهمية القصوى للنساء لا تنحصر في الإنجاب وفي تجديد النسل، بل في الإنتاج الزراعي، وقد لا تحدث تغيرات في العمق إلاّ إذا كان للنسوة دور رئيسي ومحرك.



القسم الثاني

التنمية الصعبة

الفصل الرابع: طريق التصنيع الضيق 181
الفصل الخامس: النماذج الاجتماعية 237
الفصل السادس: «العقد الضائع» في الثمانينات 287



الفصل الرابع

طريق التصنيع الضيّق

إن عمليات التصنيع في العالم الثالث يتم تقديمها في الغالب من خلال شبكة من القراءات المستندة إلى النظريات الرئيسية في هذا المجال. سوف نبدأ هنا بالمسألة الأكثر براغماتية، مسألة البروز الأولي للتصنيع وحالته الراهنة؛ ثم نتطرق لاحقاً إلى ميدان النظرية حيث الخلافات الإيديولوجية والتبدلات الطارئة عليها تطغى على النقاش، كما جرت العادة في مسائل التنمية.

1 ـ مراحل التصنيع

بعض السابقات التاريخية:

إن الإتجاه للتصنيع لا يغيب عن ساحة العالم الثالث، حتى ولو تمّ ذلك في الغالب تحت كنف الشركات المتعددة الجنسية. وتقدم لنا المكسيك في عهد بورفيريو دياز Porfirio Diaz المثل الساطع. لقد شهد بناء سكك الحديد، المخصصة بشكل رئيسي لنقل الثروات المنجمية نحو مرافىء أو حدود البلاد الشمالية، شهد انطلاقة كبرى في نهاية القرن التاسع عشر، بمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية. لكن من قدر التاريخ أن تستخدم هذه الشبكة

الأولوية للصادرات: تجربة كولومبيا

إن تبنِّي القرار رقم 444 في آذار 1967، الذي يحدّد مجمل سياسة الصرف والعلاقات مع رؤوس الأموال الأجنبية، يشتمل على أول جواب منهجي عن المسألة المزدوجة للنقص في السوق الداخلي وللحدود التي وضعها الخلل الخارجي للتنمية. إن تنمية الصادرات وتنوّعها مقدّر لهما أن ينوبا محلّ الواردات كونها المحرّك الرئيسي للتنمية. فتنمية الصادرات تعتمد على ثلاثة أنماط من العمل: تبنّي تقنيات متوسطة، اتخاذ تدابير تحريضية مالية لصالح التصدير على المستوى المؤسسي، افتتاح سوق خاص ابتداءً من 1969 ـ 1970 وانشاء مرافىء حرّة على الساحل الأطلسي.

في الواقع كان الفشل في تنمية الصادرات واضحاً؛ في كولومبيا، إذا أخذنا بعين الاعتبار في بادىء الأمر، الصفة المحدودة لتحوّل بنية الصادرات الذي حصل في السبعينات. يمكن هنا التمييز بين مرحلتين: حتى العام 1974، أخذ وزن الصادرات «الدين النسبي يتنامى، وهي الصادرات التي حدّدت رسمياً بمجمل المنتوجات المختلفة من بن ونفط، إذ انتقل من 19٪ من مجموع الصادرات في 1966، إلى 48,8٪ في 1974؛ بعد ذلك بدأت تتجه نحو التدنّي إذ لم تصل في 1984 إلاّ إلى 35,6٪. هذه الصادرات كان يتألف نصفها في منتجات صناعية (نسيج، البسة، مشتقات نفطية، منتجات بلاستيكية، ترابة) والنصف الآخر من منتوجات زراعية غذائية كانت في الغالب موضوع أوّل تحوّل (قطن، سكر، لحوم، تبغ، ثمار بحرية، موز، زهور...) وإذا استثنينا الثلاثة الأخيرة، فإن الخروقات الكبيرة للصادرات كانت نادرة. إن ظهور منتجات جديدة في الأسواق الخارجية كان استثنائياً. وعلى الرغم من الازدهار الذي حظيت به بعض الصادرات في النصف الأوّل من السبعينات فإن الصناعة

الهامّة والعظيمة نسبياً كوسيلة أساسية لتنقّل الجيوش الثورية. في الفترة نفسها، يقدم لنا تطور فريق ألفا Alfa مثلاً ساطعاً عن استراتيجية الصمود المطرد، استراتيجية تقدم إنتاج الجعة على صناعة الزجاج والكرتون.

وتقدم لنا كذلك أميركا اللاتينية، بعد الأزمة الكبرى، مثلاً يندرج ضمن سياق مختلف كلياً؛ سياق التصنيع الإجباري: نتيجة هبوط الأسعار ونتيجة الطلبات الملحة للولايات المتحدة بخاصة، عرفت البلدان الكبرى في أميركا اللاتينية عمليات تصنيع تأسست على السوق الداخلي واستوحت بقوة من النظريات التي صاغتها اللجنة الاقتصادية، لجنة أميركا اللاتينية في منظمة الأمم المتحدة، مباشرة بعد الحرب. فالتصنيع إذاً ليس عملية جديدة كلياً، بل تحافظ على طابعها الجزئي والجنيني.

النمو والتصنيع بعد الحرب:

لقد سجّل ربع القرن، بين نهاية الحرب والصدمة النفطية الأولى، ازدياداً هائلاً في الإنتاج العالمي، إذ تضاعف هذا الإنتاج 3،6 مرات بين 1950 و1977؛ كما تضاعف الإنتاج بالنسبة للفرد 2، 2. هذا التنامي الاستثنائي يجعلنا نستخلص مميزتين أساسيتين. في المقام الأول، يتبين أن التصنيع هو المحرك: في كل مناطق العالم (ما عدا الولايات المتحدة) ازداد الإنتاج الصناعي بسرعة أكبر من الناتج المحلي الداخلي. هذا الفارق يمكن أن نسجله خاصة في اليابان، كما في بلدان الشرق وفي أفريقيا وآسيا. فالزيادة الصناعية تتجاوز بكثير التكاثر الديمغرافي: فالإنتاج

الكولومبية ظلّت أساساً مركّزة على السوق الداخلي. لقد أظهرت بعض الدراسات أن مساهمة الصادرات الموسّعة في إنماء الصناعة ظلّت ضعيفة نسبياً في السبعينات: إن التوسّع في الصادرات قد يفسّر في أحسن الحالات، نمواً صناعياً قدّر ب 15,6٪ بين 1969 و1979. وهناك نتيجة ذات مغزى، إنها المساهمة السلبية لإستبدال الاستيراد في الصناعة بين 1976 و1980، بينما كانت مساهمتها في الإنماء مهّمة في المرحلة السابقة.

إن البطء في الصادرات لا يمكن عزوه بشكل حاسم إلى عوامل خارجية، كالركود في الاقتصاد العالمي وتصاعد تدابير الحماية، بل يعود إلى عوامل داخلية. إن العديد من المؤلّفين يشدّد على البينات الضعيفة للصناعة وعلى انخفاض معدّل تكديس رؤوس الأموال بين الأعوام 1971 و1980: خسرت الصناعة الكولومبية 17,5٪ من رأسمالها الاحتياطي، ولا يغطي تكديس رأس المال الصافي الاستثمار اللازم الذي من شأنه تجنيب التوقف التكنولوجي لقسم «نام» من التجهيزات. إن فروعاً مهمة من الصناعة في المعامل ظلّت في المؤخّرة، مما منعها أن تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. (...) النتائج لا تقبل الجدل بين 1970 و1980، بينما الإنتاجية الظاهرة للعمل تزيد بنسبة 50٪ في الولايات المتحدة والمانيا الفيدرالية وتايوان، بقيت على حالها في كولومبيا.

كلود كورليه Claude Courlet

التصنيع في العالم الثالث، منشورات سيروس/ألترناتيف، 1990.

الصناعي قد تضاعف، في أقل من ربع قرن، للشخص الواحد بنسبة 3 مرات في أفريقيا، 3،8 في آسيا، 2،7 في أميركا اللاتينية، 3،2 في أوروبا، وأكثر من 18 مرة في اليابان. في المقام الثاني، نرى أن عمليات الاستدراك هي على قدم وساق - مع التنبيه إلى أن مستويات الإنطلاق وبلوغ الغايات تبقى متباينة - وتؤدي إلى تزايد حصة العالم الثالث، في مجال الإنتاج العالمي أو في مجال تصدير المنتوجات المصنعة.

إنه من المفيد أن نعمد إلى تقليص الإنتاج حتى يصار إلى قياس الطابع الاستثنائي بإطلاق، طابع هذه النتائج المحلية. وإذا ما أمعنا النظر في مراحل الإنطلاقة الصناعية، نستطيع أن نحسب، مع البنك الدولي، أنه يلزم المملكة المتحدة 58 سنة لمضاعفة الإنتاج للشخص (1780 و1838) والولايات المتحدة 47 سنة (1839 - 1896) واليابان 34 سنة (1885 - 1919) والبرازيل 18 سنة (1961 - 1979)، وكوريا الجنوبية 11 سنة (1966 - 1977) والصين 10 سنوات، من 1977 إلى 1987.

وإذا ما بسطنا البحث على فترة أطول (1965 - 1980) نجد أن هناك تجانساً نسبياً بادياً في سلّم التطورات يشمل مناطق كبرى. بالطبع إننا نجد تنوعاً كبيراً، في بلدان العالم الثالث، تنوعاً في الأوضاع وفي السياسات المتبعة لا تسمح لنا أن نكوّن صورة تفسيرية واضحة. فكوريا الجنوبية تتجاوز الأرقام القياسية، لكن بعض البلدان الأخرى، كالصين أو شاطىء العاج، تسجل نتائج مشرّفة. إنما هناك بلدان لا تخضع للحسابات. كمعدل وسطي، يجب أن نشير إلى سرعة في النمو الصناعي تزيد مرتين،

التكنولوجيات المتخصصة: خطأ اقتصادي ام عبور ملزم للنضال ضد الفقر؟

إن همّ تقليد النماذج التكنولوجية المذهلة، في البلدان النامية، واستيعاب «التكنولوجيا المتخصصة» وإحلالها محل «التكنولوجيا القدمية»، وذكرى التجارب المؤلمة الناجمة عن شراء مصانع مهملة وغياب القدرة الداخلية للتجديد التقني، كل هذه لم تدفع أبداً باتجاه إكتشاف سبل جديدة فالمعوقات الرئيسية الأربعة تحدّدت بالتنافس في الصناعات الحديثة المحلّية أو الأجنبية، وبالتبعية الثقافية وبالتوزيع غير المتكافىء للمداخيل الذي قاد الصناعة إلى تلبية طلب الفئات المدينية الميسورة على حساب الحاجات الأوّلية للمجموعات الفقيرة، وأخيراً عدم جهوزية التكنولوجيات المتعاقبة: ليس لأنها غير متوفّرة بل لأنها ليست جاهزة وفق بيانات ترشحها للشراء بعد إستشارة بسيطة، ولأن ملاءمتها للشروط المحلية تفرض نفقات تصديرية لا يوجد من هو مستعدّ لتمويلها.

لقد تداخلت هذه الصعوبات المختلفة، كما بيّنا سابقاً، مع ايديولوجية تقنية وحديثة مرتكزة على الثقة العمياء في القدرة الكلّية للعلم والتقنيات الحديثة، لحلّ مشاكل التنمية. ثمّ إن ارادة تحديث الزراعة ترافقت مع رفض للتصنيع غير المجزي وأحدثت تكيّفية تكنولوجية مؤسفة(...).

لكن عبارة تكنولوجيا متخصّصة لا تعني المرادف للصناعة الحرفية والتكنولوجيا التي تمّ تجاوزها. إن المثل الذي عرضنا له سابقاً عن السكاكر والحلويات الصغيرة يظهر بوضوح عكس ما يستنتج. فالتقنيات الأكثر حداثة يمكن لها أن تكون طيّعة لتضييق التباعد بين

في العالم الثالث، على سرعة النمو في البلدان الصناعية: 6،7٪ في العالم الثالث مقابل 6،3٪ في البلدان الصناعية. هذه هي الفكرة الأولى الأساسية.

أي اختصاص قطاعي؟:

لقد تبدلت كثيراً صورة الطرف المتخصص في الأدوات الأولية (زراعة ومناجم) وصورة المركز الصناعي. مع ذلك لا يماشي التصنيع في الأطراف إطلاقاً المسارات القطاعية في المركز وبالتالي لا ينتج الاختصاصات نفسها. فالفارق الرئيسي يرتبط بصناعات أدوات التجهيز ومعدات النقل: إنه يشكل 40٪ من الإنتاج الصناعي في المركز مقابل 25٪ في الجنوب حيث الصناعات الزراعية ـ الغذائية، وصناعات الأدوات التقليدية أو الوسيطة لها وزن أهمّ. هذه المعطيات تلقي الأضواء على جدول التصنيع الواسع نسبياً في الأطراف: في البلدان التي يجري فيها التصنيع، نجد أن بنية الإنتاج الصناعي الناجمة عنه أقرب من بنية الإنتاج في المركز، البنية التي قد توحي بها الصورة المبسّطة لتقسيم العمل على الصعيد الدولي.

وإذا ما أمعنا النظر هذه المرة في بنية التبادلات الخارجية، نلاحظ كلياً أن قسط المنتجات الصناعية المصدّرة قد تضاعف بين 1965 و1989، إذ قفز من 26٪ إلى 53٪. لكن هذا المؤشر، مؤشر عملية التصنيع الصادقة يجب أن تستكمل بتفحّص بنية هذه الصادرات. فالنتائج هنا تأتي أقلّ إقناعاً: إن قسط أدوات التجهيز، الذي يشكل القسم الأكبر من الإنتاج الصناعي، قد تطوّر

الوحدات الانتاجية، كي تجعلها «متوافقة» مع خصوصية البلدان النامية.

في الواقع إن مجرّد الاشارة إلى أن التطبيق الكلاسيكي لقانون المصاريف المقارنة مخيّب للأمال، إذ هذا القانون ينحو إلى أن يعوق منهجياً البلدان المتخلّفة في بنياتها الحاضرة، كونها بلداناً مصدّرة للمواد الأوّلية، بينما يفيدنا الحسّ السليم أن الحلّ يكمن في التصنيع، وهو حلّ لا يفيد التصنيع، لكن أي تصنيع؟ وأي نموذج تكنولوجي يستخدم؟ هل يُلجأ إلى نموذج يزيد في التبعية التكنولوجية ويقضي على الكثير من الوظائف، أم إلى نموذج أكثر تعقيداً يتطلّب أبحاثاً تكنولوجية خاصة؟ تجاه هذا الواقع وتجاه تناقضات التعقيدات الصناعية الجزائرية، كنا نتغافل عن إمكانات التصنيع الريفي في البدان النامية.

سرج ميخائيلوف Serge Michaïlof

سحرة التنمية المبتدئون أكونوميكا 1987.

بسرعة أبطأ من سرعة مجمل الإنتاج، أضف إلى ذلك أن هذا التطور قد تركز في عدد محدد من البلدان. بالإضافة إلى أن ازدياد الصادرات في الأنسجة يظهر أن الجنوب متخصص في هذا النوع من الإنتاج الذي لا يتطلب تكنولوجيا عالية.

الانعطاف نحو التصدير:

إننا نميّز بوضوح أسلوبين من أساليب النمو الصناعي، في قلب العالم الثالث: البلدان ذات المداخيل الضعيفة سجلت بين 1965 و1973 نمواً تركز على السوق الداخلي، إذ الصادرات من المنتجات الصناعية قد زادت فقط بنسبة 4،2٪ في السنة بينما الإنتاج تطور بوتيرة 9،8٪: القسط من صادرات الإنتاج الصناعي قد تراجع في هذه الحقبة. في الفترة نفسها نرى أن البلدان ذات الدخل المتوسط شهدت نمواً مماثلاً لكنه موجّه بشكل أكبر نحو الخارج، إذ الصادرات تطورت بوتيرة ثابتة بنسبة 9،14٪ سنوياً.

لكن إذا ما تفحّصنا الجواب عن هاتين الفئتين من البلدان على ضوء الأزمة التي عصفت في هذه البلدان في بداية السبعينات، نرى أن هناك تمايزاً جديداً: لقد شهدت البلدان ذات الدخل المتوسط انخفاضاً في وتيرة نموها الصناعي بلغ 4 نقاط (5٪ بدل 1،9٪) بينما البلدان ذات الدخل المنخفض قاومت بشكل أفضل (9،7٪ بدل 9،8٪) واتجهت هذه المرة إلى زيادة صادراتها بنفس وتيرة الإنتاج. في الفترة نفسها، ازداد توجه البلدان المتوسطة نحو التصدير وسجّل الازدياد 7،5٪ سنوياً من مجمل الصادرات.

القوّة والضعف في الاقتصاد الصيني

رؤى مستقبلية

توحي البراغماتية الصينية المتقنّة أنه بين يوم وآخر سيقرِّر زاو زيانغ Zhao Zhiang جديد الانقضاض على مشاريع الدولة. لكن هذا قد يحصل بعد زمن طويل. حتى ذلك الحين من يضمن إلاّ تصبح الصين أوروبا شرقية أخرى أو اتحاد سوفياتي آخر؟

هناك أمران؛ الأوّل قائم على الاصلاحات التي بدأت في مكانها الجيّد، في الأرياف، واستمرّت دون انقطاع لمدة طويلة، وهي كافية لوجود إقتصاد خاص قادر على المواجهة وهو في الواقع قادر أكثر فأكثر على تقويض اقتصاد الدولة. وهذا ما لم يحصل مطلقاً في البلدان الشيوعية الأوروبية.

والأمر الآخر الذي يبدو متناقضاً، يقوم على أن تأخر الصين أعطى هامشاً للإنتاج اليدوي، لم تكن حكومة الصين الشيوعية في يوم من الأيام منظمة كفاية ومدققة كفاية كي تفرض على الاقتصاد وعلى المجتمع درجة من التخطيط والمراقبة، كما فرض القادة السوفيات أو قادة بلدان أوروبا الشرقية (أو حتى قادة الهند بمساعدة التركة الثمينة للإدارة البريطانية).

إن الصين على عكس أوروبا الشرقية في السبعينات والثمانينات وروسيا والهند حالياً، تتمتع بإقتصاد منفتح على العالم، كما أنها تستفيد بواسطة تايوان وهونغ كونغ والمهاجرين الصنيين، من رساميل الاستثمار ومن دعم تجاري تنظر إليه البلدان النامية بعين الغيرة.

تحتاج الصين إلى قواعد قانونية تحلّ محلّ الفوضى الحالية في

لقد قدّم تقرير البنك الدولي للعام 1987 اقتراحاً يقضي بتحليل نتائج السياسات التجارية. بعد أن ميز التقرير ثلاث مجموعات من البلدان، تمّ تصنيفها وفق درجة انفتاحها الخارجي، بيّن أن البلدان الأكثر انفتاحاً على الخارج هي القادرة على قطف ثمار سياستها. والنتيجة، المحكومة ظاهراً بنية طيبة، هي التالية: من الأفضل توجيه اقتصاد هذه البلدان نحو التصدير إذا شاءت أن تواكب ركب التطور.

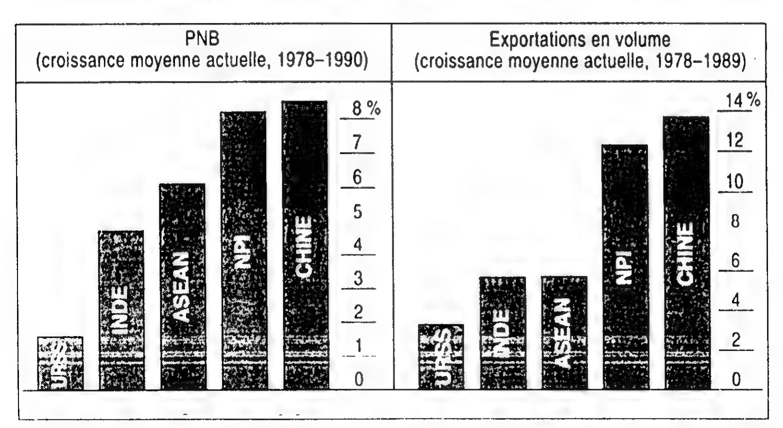
لكن هذه الدراسة مليئة بالثغرات، إذ لو تفحّصنا تفحّصاً دقيقاً المنهجية المستخدمة لتبيّن لنا أن فئة البلدان «المنفتحة بقوة نحو الخارج» تنحصر، في الواقع، في كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ: إننا نجد الطابع الاستثنائي لنجاحاتها الباهرة، لكننا قد لا نكون واثقين من حدوث هذه النجاحات في مكان آخر.

أما بخصوص الفئتين المتوسطتين، فئة البلدان المتوجهة نحو الداخل أو فئة البلدان المتوجهة نحو الخارج، فإن نتائجها تظل متقاربة. بينما البلدان المنغلقة بشدة على نفسها، فإنها سجلت نتائج غير مرضية أبداً؛ أما مصير البلدان، أمثال الهند، الأرجنتين أو نيجيريا، فهل يقتصر هذا المصير على انفتاح غير كافٍ نحو الخارج؟ ألا يمكن أن نحكم بأن السببية المعاكسة هي أكثر صدقاً من السببية التي يقترحها البنك الدولي: ألا يميل بلد، لم يستطع تحمّل المنافسة في السوق العالمي، بسبب النتائج الاقتصادية الطفيفة التي جناها، ألا يميل إلى الانطواء على نفسه؟ وأخيراً نقول إن صورة الصين لا تبرز، بين البلدان 41 التي أجريت الدراسة عليها، وهي البلد الذي لا يمكن أن نفسر النتائج

الأسواق، وعليها أن تصل إلى تحطيم السلطة القوّية لملكية الدولة. حتى ذلك الحين، هناك الكثير مما يجب تحقيقه من أرباح وتنمية. لقد قال أحد الاقتصاديين المتبصرّين إن على الصين أن تواجه بالتأكيد مسألة الملكية عندما يصل الناتج الوطني الخام للفرد إلى 2000 أو 3000 دولار. إن ذلك ليس بعيداً عن الحقيقة فالصين ستكون القوّة الاقتصادية الثالثة في العالم.

«واقتصاد الصين: لا يمكن وضعه تحت مراقبتهم»،
ذي إكونوميست، أول حزيران 1991، أعيد نشره في مشاكل اقتصادية العدد 2238، 28 آب 1991.

معطيات مقارنة على الناتج الوطني الخام وعلى الصادرات



المراجع: البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي.

الباهرة التي أحرزها في العقد الأخير، بسياسة الانفتاح نحو الخارج، السياسة الوحيدة الجانب.

2 ـ نماذج التصنيع

إن التحليل الاقتصادي استطاع أن يستخلص، من خلال مسارات التصنيع الوطنية، تصنيفية تميّز بين صيغ ثلاث كبرى من التصنيع:

- ـ الصناعات المصنِّعة.
- ـ التصنيع استبدالاً للواردات.
- ـ التصنيع تحريكاً للصادرات.

في الحقبة الحديثة، يجري تقديم تنمية الصادرات على أنها الطريق الملكي، أي الطريق الأسهل. لقد تمّ استبدال «لاهوت» قدرية التخلف بلاهوت ليبرالي جديد، حيث الانفتاح على السوق العالمي أصبح المبدأ النهائي. هذه الأطروحة التي تدافع عنها، بشكل خاص المؤسسات المالية الدولية، أمثال صندوق النقد الدولي ـ البنك الدولي ويشكّل بيانها، إلى حد ما، الكتابُ الصادر عن مؤسسة «حريات دون حدود»، المعنوَن: **«العالم الثالث، أساطير وحقائق»**، هذه الأطروحة تقوم على واقعين معايَنين **الأول** واقع فشل، أو استنفاد، استراتيجيات استبدال الواردات أو استبدال محاور النمو. **الثاني** واقع نجاح النموذج الكوري نجاحاً استثنائياً، النموذج الأفضل لتنمية الصادرات. ينبغي إذاً التركيز

النموذج الهندي في تمويل التصنيع

إن الدولة في الهند، من خلال سياستها التصنيعية وبفضل الأموال العامّة، كانت الآمر بالتنمية والمحرّك لها.

إن انطلاقة الاستثمار العام كان كبيراً خلال الخمسينات، عندما ارتفعت حصّة الاستثمار من 25,6٪ من التكوين الخام للرأسمال الثابت الإجمالي في العام 1950 إلى 49٪ في العام 1960. هذه الحصّة استقرّت لاحقاً على مستوى مرتفع(باستثناء السنوات 1966 ـ 1972 التي شهدت محاولة لتصحيح الأموال العامّة) وثبتت فوق نسبة 50٪ في الأعوام 1984 ـ 1985.

وبشكل أشمل نقول، بأن وزن القطاع العام في الناتج المحلّي الخام قد إنتقل من 7,5٪ في 1950 إلى ما يقارب 15٪ في 1970، وما يقارب الربع في 1985، وذلك عائد بشكل أساسي إلى الصعود الكبير، بالقوّة، للمشاريع العامّة (من 3٪ من الناتج المحلّي الخام في 1950، إلى 19٪ في 1985)، وظلّت حصة الأموال المخصّصة للإدارة مستقرّة نسبياً.

إن جهد الاستثمار المقبول كان ممكناً بمعدّل إدخار من القطاع الخاص الذي تنامى بشكل هائل منذ الاستقلال، ويبلغ أكثر من 20٪ في الوقت الحاضر، في حين أن الطاقة على التمويل الذاتي في القطاع العام لم تكن دوماً كافية وحاجتها إلى التمويل تنامت باستمرار، حتى بلغت 5٪ من الناتج المحلي الخام في المتوسط خلال السبعينات.

والاشراف على تنمية الصناعات الداخلية أسهم في الإشراف على انطلاق الإستهلاك عن طريق العرض؛ من هنا تجاوز الإدّخار في الحسابات نسبة 10٪ من الناتج المحلي الخام، وهو الذي كان انطلق من مستوى متدن (7٪ من الناتج المحلّي الخام في 1950) واستقرّ حوالي 15٪

على مناقشة وتقويم هذين الواقعين المعاينين. كما ينبغي أن نضع قائمة، أكثر موضوعية، باستراتيجيات التصنيع المركزة على السوق الداخلي: يمكن أن نحلل تعثّر هذه الاستراتيجيات النسبي، دون أن نقع في فخ التشويه المنهجي.

استراتيجية الصناعات المصنِّعة:

هذا التيار يجد جذوره في النقاش الذي دار عقب الحرب حول موضوعة النمو المتوازن. فأحد أوائل الاقتصاديين في التنمية، نوركس Nurkse (1952)، ناضل في سبيل «نمو متوازن» يهدف إلى تطور متجانس في مختلف قطاعات الاقتصاد، كي لا تكبح القطاعات الأقل ديناميكية القطاعات الأخرى، بينما هيرشمان Hirschman (1958)، وانطلاقاً من قاعدة تحليلية عامّة، كان يطالب على العكس بسياسة تقوم على «مؤثرات الجذب» التي يمكن أن تتمتع بها القطاعات الأكثر ديناميكية على مجمل الاقتصاد: إذاً من الواجب العمل على «إخلال التوازن» في التنمية لمصلحة القطاعات الأكثر ديناميكية. هذا التحليل يتلاقى مع التحليل الذي صاغه بيرّو Perroux (1955) حول مقولة «أقطاب النمو». هذه النظرية، المعبَّر عنها بـ «الصناعات المصنِّعة» (ديستان دي برني Destanne de Bernis 1971) أوحت بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال.

إن تحديد الصناعات الأولوية يقودنا في الواقع إلى إجراء نقاش أوسع بين صناعة ثقيلة وصناعة خفيفة، التي أبرزتها على التوالي الطرق التي اتّبعها الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين والتي

من الناتج المحلّي الخام منذ النصف الثاني من السبعينات، بينما الإشراف على الواردات سمح للدولة بتجنّب كل أثر «عدوى» يصيب العجز الداخلي على الحسابات الخارجية.

بالمقابل، لقد قيّدت التشريعات المفروضة على المشاريع الخاصة، بشكل كبير، انتهازها فرص الاستثمارات: وهكذا استطاع القطاع العام أن يستخلص فائضاً من الإدّخار يعادل تقريباً 5,5٪ من الناتج المحلي الخام، سنوياً، وبالمتوسط خلال عقد السبعينات.

لقد كانت سياسة الحكومة الهندية واضحة إذاً! إعادة تأهيل القطاع العام بفضل سياسة الاستقراض بخاصة، الاستعراض من القطاع المصرفي، ومن إصدار سندات خزينة (بدءاً من الثمانينات خاصةً)، الإدّخار من القطاع الخاص، هذا الإدّخار الذي استقرّ على مستوى مرتفع نتيجة الضغوطات التي كانت تمارس على الاستهلاك والاستثمار.

فالمقارنة بين النتائج الهندية الخاصّة بالنمو وجهد الإستثمار المقبول تشير إلى ضعف مردودية الرأسمال المستثمر، عائد إلى الخيارات الصناعية المنفّذة أكثر مما هو عائد إلى سوء الاستخدام المألوف للقدرات الموجودة على أرض الواقع. كانت المشاريع العامّة تستفيد بشكل واضح من دعم الدولة المالي، بينما كانت الفئات الخاصة، بغياب المنافسة، تستفيد بشكل واضح من دعم الدولة المالي، بينما كانت الفئات الخاصة، بغياب المنافسة، تستفيد من وضع الإيراد الذي كان يجعل كل جهد لزيادة الانتاجية أو لتحسين المنتوجات ضائعاً ودون فائدة.

نقلاً عن: «**الاقتصاد الهندي منذ العام 1950**» (المجلة الاقتصادية لبنك أندوسويت Banque Indosuez) الفصل الرابع 1990، وأعيد نشره في مجلة مشكلات اقتصادية، العدد 2215، 6 آذار 1991.

اتّبعتها الصين في عهد ماو. إذ الصناعات المصنِّعة هي قبل كل شيء صناعة الحديد وصناعة المعادن، بالإضافة إلى علم الكيمياء الثقيل. لقد اصطدم تطور هذه الصناعات بمشكلات المقاييس المتّبعة. نظراً لانعدام تصريف كافٍ، رأت هذه الصناعات تكاليفها تتزايد وتثقل على التضخم وتضغط على عملة البلد، وتستنزف الفائض الاحتياطي للبلد من خلال عمليات تمويل المساعدات ومن خلال الاستدانات من أجل شراء معدات ضخمة. أضف إلى هذا أن مؤثرات الجذب لم تفعل فعلها تلقائياً، حتى في بلدان المركز. لقد كرّس كورليه Courlet (1990)، في كتابه الرائع، صفحات عدّة لتحليل تجربة الأقطاب الصناعيين في جنوب إيطاليا وبيّن «أن لا شيء يعمل كما كان يُعتقد»: إن استقطاب المصادر والثروات لصالح المجموعات الصناعية الكبرى، خصوصاً في الكيمياء، لم يكن له النتائج المتوقَّعة، «ولم تترجم عمليات التصنيع بالقطب إلى عمليات تكامل اقتصادي حقيقية». وأحد الأسباب الرئيسية للفشل، كما حللها كوروليه بالنسبة للجزائر، كان رفض التدرّب الصناعي من قبل العمال الذين لم يقطعوا جذورهم مع الريف، وهو التدرّب الضروري واللازم في هذه القطاعات لأسباب تقنية (راجع الفصل الخامس).

استبدال الواردات:

هذه الاستراتيجية تعود بشكل رئيسي إلى التجربة التاريخية لأميركا اللاتينية، تجربة الثلاثينات والأربعينات، وإلى المدرسة النظرية للّجنة الاقتصادية من أجل أميركا اللاتينية، وخاصة مع

وجهتا نظر حول تعثر التنمية

(...) أوّلاً، يبدو لنا أن لا ينبغي أن يغيب عن بصرنا أن العالم الثالث مسحوق تحت وطأة الاستغلال الامبريالي. هذا الاستغلال الامبريالي يحتاج للعالم الثالث، ولا يمكن أن يستغني عنه لقد بيّنا أن العالم الثالث هو المنتج الوحيد، أو الرئيسي، أو الأهمّ، لعدد كبير من المنتوجات والموادّ الأوّلية، والتي بدونها تنهار بعض أسواق الامبريالية والكثير من مصانعها.

(...) إن شعوب العالم الثالث تستخرج الكثير من المنتوجات الأساسية، والمعادن، ومن الواد الأوّلية، وتبيعها للأمبرياليين الذين يدفعون اليوم ثمنها أقلّ مما كانوا يدفعون في الماضي. وهذه الشعوب مكرهة على شراء بعض الأدوات والآلات المصنّعة التي تحتاجها. إنها مكرهة على شرائها من الأمبرياليين: وبما أن أسعار الأدوات والآلات ترتفع وأسعار الموادّ المصدّرة في انخفاض، يجب على هذه الشعوب أن تشدّ حزام حاجاتها الأساسية أو أن تزيد من استخراج المنتوجات الأساسية، لكن حينها ستنخفض أسعار هذه المنتوجات وتستمر في الانخفاض، ولن تستطيع هذه الشعوب الخروج من النفق.

بيار جاليه Pierre Jalée

«نهب العالم الثالث» ماسبيرو Maspero 1965.

كتابات أرجنتين رول بريش Argenten Raul Prebisch. فنقطة انطلاق هذه الاستراتيجية هي الحالة التي وفقها عرفت بلدان أميركا اللاتينية الرئيسية، بعد أن رأت نفسها أمام تقلص هائل في التبادلات، كيف تستجيب للطلب الداخلي عن طريق استبدال المنتوجات المستوردة بتنمية الإنتاج المحلي. إن عملية التنظير التي قامت بها اللجنة الاقتصادية من أجل أميركا اللاتينية هدفت إلى بسط هذه الطريقة تدريجياً على كل قطاعات الصناعة بإيجاد «فك ارتباط» تجاه المركز: باعتماد هذه البلدان على قدْر كبير من الحماية وعلى تدخل الدولة المتناسق، كانت الحكومات تهدف إلى إتاحة انطلاقة الصناعات الناشئة. إن الأمر، إلى حد كبير، كان ترجمة إصلاحية لنظريات التبعية التي اعتمدت على دينامية أصحاب الأعمال المحلّيين.

ينبغي أن نتفحص بدقة النتيجة النهائية لهذه السياسات إذ إن هذه النتيجة تسمح لنا أن نفهم على أفضل وجه طبيعة التخلف، وكي نستطيع أن نتفوق على التحليلات السائدة اليوم، علينا أن نعود إلى النجاحات الهائلة التي أُحرزت بدءاً من هذه الاستراتيجيات حتى لو كانت هذه الاستراتيجيات قد اصطدمت في النهاية بحدودها الداخلية. وقد يسمح لنا مثال ما نسميه «الأعجوبة المكسيكية» أن نقوم بقياس هذه العمليات التصنيعية التي حوّلت بعمق بنية بعض البلدان الكبرى في العالم الثالث.

الإكراه الخارجي:

إن النجاحات التي سجّلت لم تمنع النموذج المتّبع من

التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي هما الوجهان لعملة واحدة.فالإثنان هما النتيجة اللازمة والمظهر الراهن لتنقاضات النظام الرأسمالي العالمي الداخلية. فالتنمية والتخلف ليسا، ببساطة، ظاهرتين نسبيتين مختلفتين نوعياً، والظاهرة الأولى تتوافق مع مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي؛ فهاتان الظاهرتان المختلفتان نوعياً، وثيقتا الصلة فيما تختلف به بنيوباً الواحدة عن الأخرى، وكل واحدة محكومة بالرابط الذي يجمع الواحدة إلى الأخرى. غير أن هاتين الظاهرتين، التنمية والتخلّف، يشكلان حلاً واحداً، بمعنى أنهما نتاج بنية اقتصادية واحدة وعملية اقتصادية واحدة، إنما تتناقضان جدلياً، البنية هي بنية الرأسمالية والعملية كذلك. من المستحيل إذاً اعتبار هاتين الظاهرتين كنتاجات لبنيات اقتصادية مختلفة أو أنظمة اقتصادية مختلفة، أو كنتاجات للأختلافات في مستوى النمو الاقتصادي داخل النظام الواحد. إنهما عملية تاريخية واحدة: عملية توسّع الرأسمالية وتطوّرها في العالم أجمع، وهي العملية التي ولّدت وما زالت تولّد النمو الاقتصادي والتخلّف البنيوي.

اندره ـ غاندر فرانك André Gunder Frank

الرأسمالية والتخلّف في أميركا اللاتينية،

منشورات ماسبيرو 1968

اللجوء إلى ضغوط وإكراهات لم يستطع الاعتماد عليها دائماً. فعامل التعثّر الأول والأكثر وضوحاً هو التبعية فيما خص معدات التجهيز: بطريقة عامة، لقد تجاوز التصنيع، عن طريق استبدال الواردات، بسرعة فائقة مرحلة الاستبدال «السهل»، التي ترتبط بالصناعات التقليدية (المواد الغذائية، الألبسة) واتّسع ليطول بنجاح الصناعات الوسيطة الرئيسية (الزجاج، الإسمنت، الفولاذ) لكن تعثّر بالعجز على بسط العملية على صنع الأدوات الأساسية الأكثر حذقاً.

ظلّت عملية التصنيع إذاً «مبتورة»: لم تغط مجمل قطاعات الصناعة. فهي قد فشلت في الاتّساع لتطول معدّات التجهيز، التي بسببها تتجه اقتصاديات الطرف إلى الارتباط أكثر فأكثر بالمعدّات المستوردة. وإذا ما استخدمنا المصطلح الماركسي لقطاعات الإنتاج، نقول إن القطاع الثاني، قطاع مواد الاستهلاك «يحاصَر» داخل البلد، لكن القطاع الأول، قطاع مواد الإنتاج يمرّ عبر السوق العالمي. فالتوازن في التجارة الخارجية هو على الدوام توازن عارض، ويصبح ظهور العجز التجاري حينها الدليل الأكيد على التوترات التي تضغط على هذه الصيغة من النمو.

لامتصاص هذا العجز، ينبغي إذاً السعي إلى التصدير. إنما ماذا نصدّر؟ هناك عدد من الاحتمالات الممكنة: إذا كانت القدرة على التصدير غير مهيأة، يغوص البلد تدريجياً في الديون أو في تقهقر عملية التصنيع. إنما قد يكون هناك قدرة على التصدير إذا عرفنا كيف نجعل المصادر الطبيعية للبلد ذات قيمة: حينها نشاهد

السياسة التجارية والنمو: الصعوبة في اقامة الصلة

إن أبسط الاجراءات لتوجيه المبادلات تقوم على الحركات التجارية الفعلية، أي على المبلغ الذي نجنيه من الواردات والصادرات، والمعبّر عنه مئوياً من الناتج المحلّي الخام.

إن معظم النتائج تدلّ على وجود رابطة إيجابية مع نمو الناتج المحلي الخام؛ حتى عندما نقيم وزناً لعوامل أخرى. وللأسف، هذه المنهجية في تقويم السياسة التجارية تقويماً غير مباشر ناقصة. هناك عوامل أخرى تؤثر على المبادلات، منها وزن البلد ومساهمات رؤوس الأموال الأجنبية المطروحة للتوظيف. لهذا نجد أن قدْرَ هذه العوامل الآنفة غير كبير في البلدان العظمى. نستطع أن نصحّح هذه المنهجية في التقويم بإتباع عدّة طرق، مثل إستخدام الفارق بين الحركات التجارية الفعلية، والحركات المتوقّعة بالقياس إلى تغيّرات، كحجم البلدان. إن المعطيات الإدارية التي تتضمن الرسوم الجمركية والحواجز غير الخاضعة للتعرفة، يصعب دمجها ضمن المؤشر العام. وما يطرح الكثير من المشكلات نسب تغطية الحواجز غير الخاضعة للتعرفة، هذه النسب تدلّ على النسبة المئوية للواردات التي تقف العوائق في طريقها؛ فالعائق حتى لو كان فعّالاً، والذي يستبعد من المبادلات كل واردات روح معين، لا نعتبره هامّاً فمعظم الدراسات التي أجريت حول هذه الاجراءات المباشرة، اجراءات تأثير السياسة التجارية خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين المبادلات والنمو.

كذلك بيَّنت الدراسات الميكرو ـ اقتصادية، بالإهمال أن نمو الصادرات يترافق مع نمو الانتاجية. غير أن الصادرات والانتاجية يسيران طوراً في نفس الاتجاه وطوراً في اتجاهين متعاكسين. حتى الآن، ليس

في الغالب تقسيماً لقطاع الزراعة بين زراعة تقليدية قوتية وزراعة صناعية موجَّهة للتصدير.

في بعض الحالات، وكما يقدّم لنا النفط المكسيكي المثل الصالح، هذا التركيز على مادة أولى يتيح فرصة الهرب إلى الأمام، ويدفع بالتناقضات، لكنه يجعل ظهورها أشدّ عنفاً. كما قد يكون هنالك إمكانية لتنمية صادرات المنتجات المتوسطة الموحدة النمط كالإسمنت أو الزجاج، لكن هذا يفترض تقارباً كافياً بين البلدان المرسلة إليها. وأخيراً نقول بأن الفارق التكنولوجي قد يعذّر دخول الاستثمارات الدولية: حينها قد يساعد تقسيم العمل على قيام تعاون بين الرأسمال الوطني المركز على الصناعات الأكثر تقليدية والشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في القطاعات الأكثر حداثة، قطاع إنتاج السيارات أو الألكترونيات.

هذه الشركات المتعددة الجنسيات تعمل، في الفترة الأولى، على إنتاج ما يتطلّبه السوق الداخلي، أو بتعبير أكثر دقة تعمل على إنتاج ما يتطلبه السوق الداخلي، أو بتعبير أكثر دقة تعمل على إنتاج ما تتطلّبه الشرائح ذات الدخل المرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي في توزيع الدخول. وإذا ما استنفد السوق الداخلي مثلاً من جرّاء صدمة سياسات الضبط المخصصة لإصلاح التوازن في التبادلات، فسوف تغادر هذه الشركات البلد أو تتكيّف بانتظار إعادة التصدير.

من الممكن، تجريبياً أن نميّز بين تأثير الواردات الملائم والمتوقّع على نمو الانتاجية على المدى الطويل وواقع كون الواردات تُجتذَب، في البداية، نجد قطاعات ضعيفة الانتاجية، ولا يجد فيها البلد أي كسب دولي.

هناك سبب آخر يجعل من الصعب قياس تأثيرات السياسة التجارية على النمو؛ إذ هذه السياسة قد تكون مرتبطة بمتغيّرات أخرى، بالإضافة إلى النمو. فالدراسات التي حاولت أن تحدّد العلاقة السببية الفاعلة بين نمو الناتج المحلّي الخام ونمو الصادرات أو الواردات لم تتوصّل إلى نتائج مرضية.

ما نعلمه حالياً ينحو بنا إلى القول إن هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح ـ مهما كانت طبيعة هذا الانفتاح ـ وبين النمو. غير أن المصاعب التي نحسُّها تجاه عزل تأثيرات السياسة التجارية بذاتها وتجاه اقامة علاقة سببية فاعلة، تجلنا نفكّر ان الجدل حول هذه المسألة لم ينتهِ. ينبغي علينا أن نستمر في تجميع المزيد من المعطيات المفصّلة حول القضايا الممكنة والرسوم الجمركية في البلدان النامية.

البنك الدولي، تقرير 1991.

المسألة التكنولوجية:

إن اختيار التكنولوجيا يؤدي إلى حقائق جد متناقضة: فالدول النامية، التي في طريق التصنيع هي أكثر ميلاً إلى استخدام تكنولوجيات مهملة أو إلى استيرادها، لكن المستويات المنخفضة للأجور تجعلها أكثر مردوداً مما لو كانت في المركز. مع ذلك قد يتم إدخال بعض التكنولوجيات الحديثة، إنما بطريقة هامشية وتحت كنف الشركات المتعددة الجنسيات والتي تحرص على عدم انتشار هذه التكنولوجيات وعلى عدم إعطاء شهادات استخدام؛ قد يتم ذلك، من خلال الدوائر التي لها علاقات احتكاك مع السوق العالمي، نظراً لتنافسها فيما بينها على الواردات أو نظراً لإرادتها في تنمية الصادرات. فصناعة السيارات في المكسيك أو في البرازيل أبرزت بوضوح «طبقات تكنولوجية» متتابعة كانت متوافقة مع هذه الحقب المختلفة ومع هذه الاستراتيجيات المتباينة.

زد على ذلك أن هذه المصاعب أثارت النقاش حول موضوعة التكنولوجيات المناسبة: هناك تيار، متأثر ضمناً أو جهاراً بالأطروحات الماوية حول التصنيع المحلي، ركز على ضرورة تبني تكنولوجيات تتوافق مع إمكانات العالم الثالث؛ وهو يعتبر أن هذه التكنولوجيات قد تسمح بالعمل اللامركزي، المستقل، والمقتصد (في توفير العملات الأجنبية وفي المصادر الطبيعية) وقد تمتص اليد العاملة المتوافرة بكثرة.

لكن بعض المنظّرين عارضوا بشدة هذه الأطروحة، خاصة آرغيري عمانوئيل (1981) Arghiri Emmanuel، واعتبروا أنها

كيف الوصول إلى فتح آفاق اقتصادية امام الفقراء أو كيف نشجع الزراعة

إن معظم الفقراء في البلدان النامية تستمدّ وسائل عيشها من عملها ـ من العمل الذي يقومون على أراضيهم الخاصة، العمل الذي يقومون به دون أن يتقاضوا أجراً، أو من أشكال أخرى من العمل المستقلّ. فالبلدان التي أحرزت نجاحاً في تقليص الفقر على المدى البعيد، فعلت ذلك بتشجيعها التنمية الريفية والعمل المديني على قاعدة واسعة، مما أدّى إلى زيادة المردودية على التوظيفات الصغيرة وإلى مكافأة اليد العاملة المأجورة.

إن السبل التي توصل إلى التنمية الناجحة تتغيّر تبعاً لوضعية البلد الاقتصادية عند البدء. ففي تايلاند الستينات، وفي كينيا السبعينات، أدّى الإرتفاع في إنتاجية التوظيفات الزراعية إلى تحريك نمو العائدات غير الزراعية. وفي ماليزيا، في فترة السبعينات لعب ازدياد العمل في المدينة دوراً هامّاً، هو أيضاً.

وبما أن اليد العاملة هي ثروة لا تنضب، فإن النمو الموجّه نحو العمل المأجور يتوافق عادة مع نمو سريع ومجدٍ. غير أن العديد من البلدان إعتمد سياسات ضارّة ضمناً باليد العاملة. نقول ذلك لأن أكثرية البلدان النامية فرضت ضرائب على الانتاج الزراعي. في حين أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الذي يستقطب الكثير من اليد العاملة، ولقد اتّبعت هذه السياسة لسببين: من أجل تمويل الإتفاق العام (من السهل اداريّاً فرض ضرائب على الانتاج الزراعي) ومن أجل حماية الإنتاج الصناعي، وخاصة في مراحل التصنيع الأولى. يبدو أنه بالإمكان استخلاص نتيجتين من تجارب بعض البلدان:

تؤدي إلى المحافظة على التأخر التكنولوجي في العالم الثالث. يمكن القول باختصار إن حقيقة العمليات الصناعية هي حقيقة النقل غير المتكافىء للتكنولوجيات، لكن هذا لا يعني بروز طرائق نوعية في الإنتاج.

إن لعملية النقل هذه نتائج حاسمة على قدرات خلق منافذ استخدام التصنيع: في الواقع تتميز التكنولوجيات المستوردة بكثافة في الرأسمال أكثر أهمية مما يظهره حساب محض اقتصادي على أنه الأفضل. نستدل على هذه النتيجة من خلال حالة إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة أو للزراعة الممكننة، وتشكل الجزائر المثال الساطع على ذلك. باختصار يمكن القول بشكل عام إن عمليات التصنيع تترافق مع ميل قوي لاستخدام قسم محدود من اليد العاملة.

«الفوردية الطرفية»؟:

إن عملية التصنيع استبدالاً للواردات تصطدم أيضاً بعثرة ثانية أساسية: الانتقال المستحيل إلى «الفوردية الطرفية»، إذا ما استخدمنا تعبير ليبيتز Lipietz (1985).

ماذا تعني العبارة «الفوردية الطرفية»؟

إن كلمة فوردية، حسب المعنى الذي أعطته لها المدرسة الناظمة (بويير، 1986، Boyer) تدل على المظهر الاقتصادي - الاجتماعي الذي ضمنه يؤدّي نمو إنتاجية العمّال إلى نمو أجورهم الفعلية، وبالتالي حيث نمو انتاجيتهم يتلاقى مع نمو استهلاكهم،

- من أجل إنجاح التنمية الريفية، ينبغي أن تتجنب الحكومات فرض ضرائب، بإفراط، على الزراعة، يجب أن تبذل جهوداً كبير لصالح البنى التحتية الريفية وتمهد السبيل أمام صغار المزارعين للوصول إلى استخدام التقنيات الحديثة؛

- إن إتساع الطلب على المديني على اليد العاملة (في الصناعة والخدمات) يلعب دوراً كبيراً. يتزايد بإرتفاع العائدات. فالحكومات يمكن أن تحرّك خلق أعمال في الوسط المديني بإستدراك مخاطر الخضّات في أسواق المنتوجات والسلع وبتنفيذ بنية تحتية مدينية ملائمة.

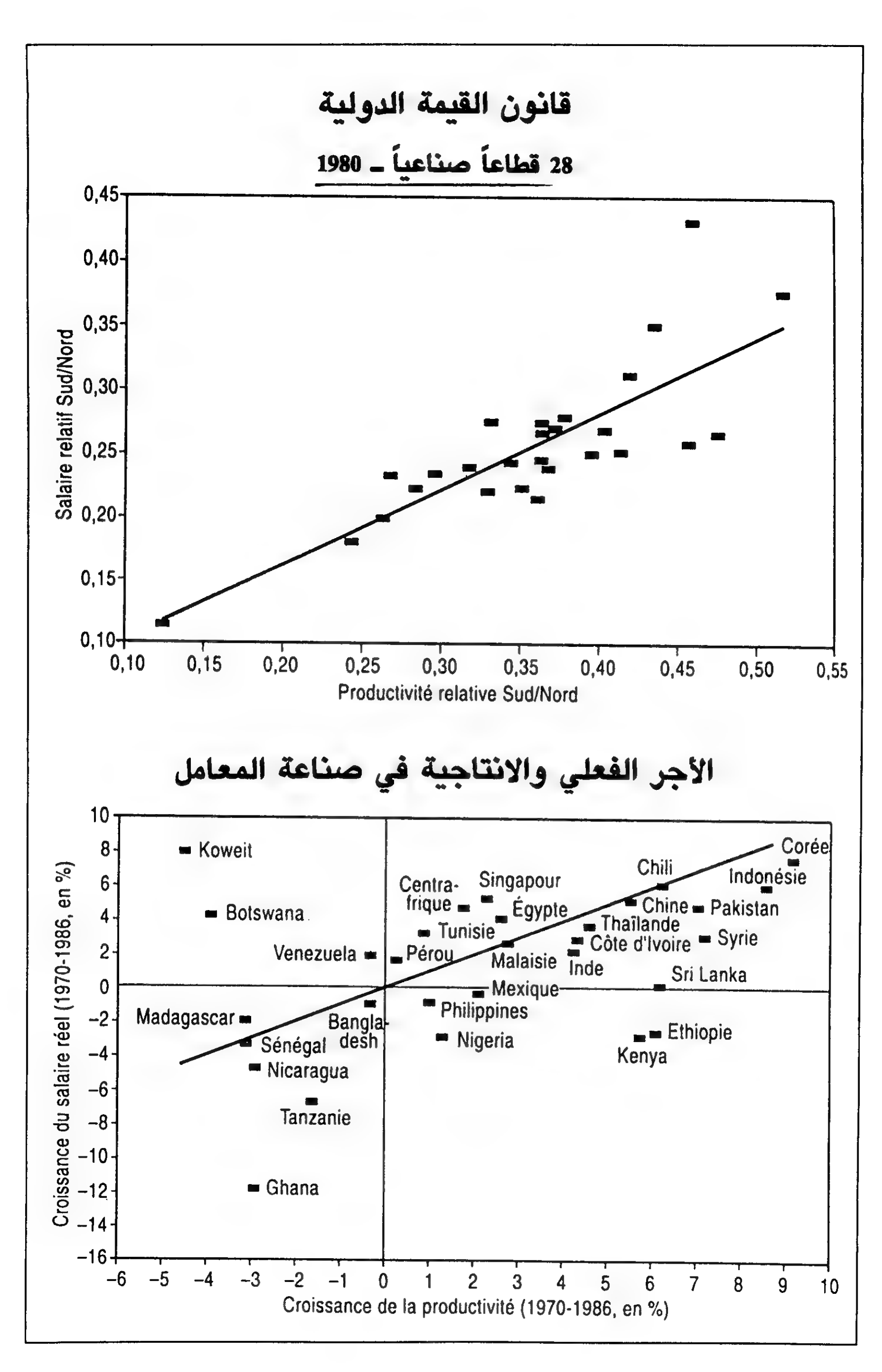
إن إتساع الزراعة هو المحرّك لتنمية ريفية ناجحة، التي تخلق بدورها نمواً ينتشر بقوّة ويكون قادراً على تراجع الفقر. ويستفيد منه الفقراء مباشرة، إذا كانوا مزارعين، ويستفيدون مداورة من تزايد الطلب على اليد العاملة الزراعية ومن نمو منتوجات القطاع الريفي غير الزراعي. ففي البلدان ذات العائدات الضعيفة، نجد أن العلاقة قوية بين نمو القدرة الشرائية الزراعية والأجور الريفية - وهو مؤشّر له دلالته بالنسبة لفقراء المناطق الريفية. أضف إلى هذا أن النمو الزراعي يساعد على نمو بقية الاقتصاد.

البنك الدولي، تقرير 1990.

فوضع الفوردية في التطبيق قد يتوافق، بكلام آخر، مع الانتقال من نظام التراكم الواسع إلى نظام التراكم المكثف. فالنظام الأول يتميز بازدياد ضعيف للرأسمال (ركود في التكنولوجيا وتقلص في الاستثمار)، أرباح قليلة من الإنتاجية وتدرج محدود للأجور الفعلية. فالتراكم الواسع هو إذاً النمو القائم على الاتّساع البسيط لقدرات الإنتاج: إنه يبلغ في المدى البعيد إلى حدود تنجم في التحليل الأخير عن العامل الحاسم، عامل ركود الإنتاجية.

ينبغي علينا التوقف هنا لتسجيل هذه الحقيقة: دون أن ندخل في نقاش بين كلمة نمو وتنيمة، بكلام آخر دون أن نتساءل حول محتوى كلمة تنمية، نقول بأن أساسها المادي يكمن في زيادة الإنتاجية الاجتماعية، أي القدرة، بالنسبة لجماعة معينة، على زيادة فائضها (بالاستقلال عن العمل الذي يؤمن هذا الفائض). والدليل الشائع عن مستوى التنمية، الناتج المحلي الخام للفرد، هو المقياس البسيط (والقابل للنقاش) للإنتاجية الاجتماعية.

أما الميزة الرئيسية للتراكم المكثّف فهي، على العكس، إحراز نمو منتظم في الإنتاجية عن طريق تكثيف عمليات الإنتاج. ويمكن أن نعتبر مع كورليه (1990) Courlet أن تجاوز العوائق باتجاه التصنيع الشامل يتلاءم بالتحديد مع الانتقال من «تراكم واسع جزئياً إلى تراكم مكثّف بجزئه الأكبر». وفشل استراتيجيات التصنيع المركزة ذاتياً يتوافق، في الواقع، مع عجز تجاوز هذه المرحلة. وأسباب هذا العجز تعود إلى بنية معايير الاستهلاك، وهي أساساً من ذات مستوى اجتماعي.


قانون القيمة الدولية
28 قطاعاً صناعياً ـ 1980
Salaire relatif Sud/Nord
Productivité relative Sud/Nord
0,45
0,40
0,35
0,30
0,25
0,20
0,15
0,10
0,10 0,15 0,20 0,25 0,30 0,35 0,40 0,45 0,50 0,55
الأجر الفعلي والانتاجية في صناعة المعامل
Croissance du salaire réel (1970-1986, en %)
Croissance de la productivité (1970-1986, en %)
Koweit
Botswana
Venezuela
Madagascar
Sénégal
Nicaragua
Tanzanie
Ghana
Bangla-
desh
Centra-
frique
Tunisie
Pérou
Singapour
Égypte
Malaisie
Mexique
Philippines
Nigeria
Chili
Chine
Thaïlande
Côte d'Ivoire
Inde
Sri Lanka
Ethiopie
Kenya
Corée
Indonésie
Pakistan
Syrie
10 8 6 4 2 0 -2 -4 -6 -8 -10 -12 -14 -16
-6 -5 -4 -3 -2 -1 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

التصادم:

ما زالت المنتوجات الزراعية التقليدية أو منتوجات قطاعات أخرى (بناء واستهلاك تقليدي) على الاستهلاك الشعبي؛ هذه المنتوجات التي لا تتلاءم مع الأرباح الضخمة والدائمة للإنتاجية كي تسمح لنمو هام في مستوى الحياة. فأجور العمّال المتدنية لا تسمح لهم أن يشتروا ما يصنعون، لذا يتحولون إلى شراء منتوجات أخرى: هذه هي العثرة التي اقترح هنري فورد تخطيها عن طريق زيادة أجور عماله إلى درجة تمكنهم من شراء سيارات فورد المنتجة بكميات. هذا الإنتاج الجماهيري، الذي يؤمن بدوره فعالية الاستثمارات، يظل محدود التطور في بلدان الرأسمالية الطرفية.

في الطرف الآخر من السلّم الاجتماعي، نرى أن تركّز العائدات المرتفعة يضغط باتجاه توريد أدوات الاستهلاك الأحدث، لكن هذه القدرة على الشراء تعيق تطور السوق الداخلي: نتيجة هذا المؤثّر الدافع للتقليد والمحاكاة، نتبين عاملاً اجتماعياً ـ ثقافياً حاسماً من عوامل التخلف. فأصحاب الثروات المحليون لا يمتلكون مثالاً للاستهلاك يتناسب مع عرض الاقتصاد المحلي. وكما يصحّ الكلام على تكنولوجيا «ملائمة» أو غير ملائمة، كذلك يصح الكلام على «استهلاك ملائم». هذا المؤثر هو علامة مميزة، لكننا لن نركز عليها هنا كثيراً: بينما تطمح النخب في الجنوب إلى استهلاك ما يتم استهلاكه من قبل أقرانهم في الشمال، فإنها تظل عاجزة، كأرباب أعمال، عن تأمين الإنتاج

الصادرات المصنّعة في العام 1988

لقد حقّقت بلدان الشمال رقماً قياسياً في الصادرات بلغ نسبة 85٪ من مجموع الصادرات العالمية المصنّعة. فالسوق العالمي يسيطر عليه الجبابرة الصناعيون الثلاثة الذين يمثّلون وحدهم ما يقارب النصف: يأتي على رأس هذه البلدان المانيا، التي تسبق اليابان والولايات المتحدة. وإذا ما أضفنا إلى هذه القائمة البلدان الأوروبية الثلاث الكبرى التي تأتي بعد الجبابرة، تبلغ النسبة ما يقارب الثلثين.

أما بلدان الجنوب فتأتي في أسفل اللائحة، حتى لو كانت جهودها ملموسة في التصدير: تشكّل صادراتها المصنعة نسبة 8,3٪ من الناتج المحلي الخام مقابل 11,3٪ في الشمال. لكن هذه القدرة على التصدير تصبح دون قيمة إذا ما قسنا الصادرات بالنسبة للفرد الواحد. وفائدة هذا المؤشّر هي كونه يدلّ على إنفتاح أوروبا المميّز، الذي يتساوى أقلّه مع انفتاح اليابان. واختراق «البلدان الجديدة المصنّعة» للأسواق إختراق ملحوظ، إذ ثلاثة من بين هذه البلدان «كوريا، هونغ كونغ، سينغافورة) تصدّر نسبة 6,4٪ من الصادرات العالمية، أي بمقدار ما تصدّر فرنسا، لكن يبدو أن دور مركز ثقل الصادرات، بالمقارنة مع الناتج المحلي الخام والذي يتجاوز 100٪، هو سنغافورة، وفق ما يعتقد البنك الدولي. فالمسألة في الظاهر ليست مسألة صادرات حقيقية، بل مسألة سلع تمرّ عبر سنغافورة. ووزن الصين يصل إلى نسبة 2٪ في السوق العالمي، وهي نسبة قليلة بالمقارنة مع حجم السكان فيها.

وأخيراً نلاحظ أن بلداناً أخرى، أمثال ماليزيا، المكسيك، البرازيل برهنت عن دنيامية خاصة، دون أن تثير استقطاباً قوياً في السوق العالمي، سوق المنتوجات المصنّعة.

المماثل ووضعه على الساحة المحلية؛ وعلى صورة جهاز الإنتاج الصناعي في بلدها، فإن تحقيق وظيفتها الاجتماعية يظل مفككاً. لكن هذه النخب، القادرة على التصرف بزمام الأمور، ترى نفسها أهلاً للتصدي لكل ذبذبة في إثارة موضوع توزيع المداخيل، وهكذا تُدخِل ضغطاً شديداً على ظروف التصنيع. ويلاحظ هذا الضغط أكثر ما يلاحظ في ميدان الملكية العقارية: يمكن استنتاج ذلك بالمنطق العكسي عن طريق دراستنا لدور الإصلاح الزراعي في انطلاقة التجربة الكورية أو في حالة المكسيك، على الأقل حتى العام 1965. بالمقابل، فإن التأخر الذي يُحكى عنه في مناطق كاملة في البرازيل أو الميل إلى إلغاء التصنيع في الأرجنتين، يعود وبطريقة مختلفة إلى الثقل النوعي لبنيات الملكيات العقارية الشديدة التمركز.

فعدم الانتقال إلى الفوردية يُردّ إذاً إلى ما يمكن أن نسميه التصادم بين الجهاز الإنتاجي في الشمال والبنية الاجتماعية في الجنوب. وتتيح لنا هذه الصورة أن نفهم أيضاً لماذا لا يمكن أن يكون الخروج من التخلف مقتصراً على إتّباع الطريق نفسها التي سكلتها البلدان الأكثر «تقدماً».

هذه العناصر تؤدي بنا إلى إعادة نظر بالنقد الليبرالي الموجه إلى التصنيع بديلاً من الواردات. بالطبع هناك نتائج سيئة لمبدأ الحماية فيما خص فعالية الصناعات التي تتطور في كنفها. لكن هذه النتائج لا يمكن أن تشكل السبب النهائي أو الوحيد لإعاقة عمليات التصنيع. بل يمكن أن نعتبر أن مبدأ الحماية، الذي يرتاح

	مستوى الصادرات (بمليارات الدولارات الأميركية	حصة السوق (٪)	الحصة ضمن الناتج المحلي الخام (٪)	الصادرات بالنسبة للفرد (بالدولار)
الشمال	**1513،8**	**85،2**	**11،8**	**1922**
المانيا	289،8	16،3	25،6	5175
اليابان	258،4	14،5	10،0	2092
الولايات المتحدة	245،0	13،8	5،0	983
فرنسا	123،1	6،9	13،7	2195
المملكة المتحدة	118،4	6،7	16،2	2070
ايطاليا	114،5	6،4	15،0	2005
الجنوب	**263،4**	**14،8**	**8،3**	**74**
كوريا	56،6	3،2	37،5	1323
الصين	34،5	1،9	9،4	30
سنغافورة	29،1	1،6	-	10786
هونغ كونغ	27،6	1،6	53،2	4675
أفريقيا الجنوبية	17،2	1،0	22،1	486
البرازيل	16،2	0،9	5،2	107
المكسيك	11،6	0،7	7،8	141
الهند	10،8	0،6	3،9	13
ماليزيا	9،5	0،5	29،0	533
تايلاند	8،2	0،5	15،0	147
اندونيسيا	5،5	0،3	7،2	30
الفليبين	4،4	0،3	11،7	71
الباكستان	3،1	0،3	8،4	25
الارجنتين	2،3	0،1	2،9	71
مراكش	1،8	0،1	9،1	72
المجموع	**1777،3**	**100،0**	**9،8**	**409**

المصدر: البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة.

غالباً للحضور الهامّ للشركات المتعددة الجنسيات، هو التعبير عن الضعف النوعي لهيمنة أرباب العمل المحليين أكثر منه سبب هذا الضعف. ومرة أخرى نقول إن النظر إلى عدد من المميزات البنيوية يسمح لنا أن نفهم هذا النقص في الفعالية: لو كان فتح الحدود كافياً لضمان التطور الصناعي، لكانت مشكلة التخلف قد وجدت حلاً سهلاً لها منذ مدة طويلة.

3 ـ النموذج الكوري

إن استراتيجية التصنيع تحريكاً للصادرات تعتبر اليوم، مع بروز «البلدان الصناعية الجديدة» الطريق الأقصر للخروج من التخلف، النموذج الوحيد المتوافق مع وضعية الاقتصاد العالمي الحالية. هذا الاعتبار يؤدي إلى البحث في مسائل ثلاث. المسألة الأولى تتناول طبيعة التجربة الكورية، والمسألة الثانية تركز على وجود مجموعة جديدة من البلدان الوسيطة بين بلدان نامية وبلدان متطورة، والثالثة تبحث في شروط تناسل هٰذه التجربة.

مراحل التصنيع في كوريا:

إن نهاية الحرب العالمية الثانية سمحت أن تخرج كوريا من مرحلة الاستعمار المفتوح في العام 1910، إنما كي تدخل ضمن مرحلة جديدة من التعثرات: فكوريا الجنوبية التي أنشئت في العام 1948، وبدا أن مصيرها أكثر هشاشة من مصير كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية هذه، كي تستطيع مواجهة الضغط الشيوعي، استلمت على دفعات أضخم التجهيزات الصناعية. واندلعت

الهجرة من الريف

الحسابات الخاطئة...

إن النقاش النظري الذي دار طويلاً بين علماء الاقتصاد. يقسمهم إلى فريقين متواجهين، فريق يعتبر أن الفلاحين يعلّلون النفس بآمال تحسين قدرهم عندما يهجرون الريف، وفريق آخر يعتبر العكس. فالفريق الأوّل يستند على البؤس المذهل الذي يراه في أحياء الصفائح (في كالكوتا أو لاغوس..) وتقدّم الدليل على أن هذا العيش ليس أسوأ من العيش في الأرياف، إذ كل الدراسات بيّنت أن مداخيل الفقراء في المدن أكثر ارتفاعاً من مداخيل فقراء المناطق الريفية. ويردّ الفريق الثاني بأن فقراء الأرياف يستهلكون مباشرة المنتوجات الطبيعية وأن رفاههم أكبر من مدخولهم المالي. ولا يمكن أن يفسر ضياعُهم إلاّ بالصوّر التي تبثها وسائل الإعلام عن الوفرة في المدينة وبالتوهّم في ايجاد عمل في الصناعة الحديثة أو في الادارة.

لكن استمرار ظاهرة الهجرة باتجاه المدينة وتسارعها يجعلنا لا نصدّق أطروحة التوّهم في التقدير؛ أو لو كانت الحياة أشدّ صعوبة في المدن منها في الريف، كان هؤلاء يعودون أدراجهم إلى منازلهم ومساقط رؤوسهم.

...أو لا وجود لحسابات إطلاقاً؟

هناك فريق آخر من المحلّلين يقدّم براهين مختلفة، لكنها أكثر إقناعاً إذا كان الفلاحون يرتحلون عن أرضهم، فدلك لا يعود لخيارهم بل لإضطرارهم، إذ دخول الرأسمالية إلى الأرياف وتغلغلها فيها، يقول هؤلاء الاقتصاديون (الماركسيون في الغالب) الذي يسرّع عملية تركيز الملكية العقارية في أيدي قلّة، يجرّد هؤلاء الفلاحين من قطعة الأرض التي

الحرب الكورية في العام .1953 مذ ذاك أصبحت كوريا الجنوبية تشكل منطقة حدودية استراتيجية في الحرب الباردة: لهذا تدفقت إليها رؤوس الأموال الأميركية ونشأت شركات متعددة مشتركة بين صناعيين كوريين وصناعيين يابانيين.

بعد مرحلة إعادة البناء وفي بداية الستينات، بدأت مرحلة أولى من التطور عن طريق الصادرات؛ تأسست على الاختصاصات التقليدية لبلدان العالم الثالث، أي الأنسجة والألبسة وتجميع الآلات الألكترونية. هذه المرحلة تتوافق مع الخطة الخمسية الأولى (1962 ـ 1966) والخطة الخمسية الثانية (1967 ـ 1971)، وهاتان الخطتان وضعتا موضع التنفيذ من قبل الحكومة العسكرية التي كان يرأسها الجنرال پارك شانغ هي Park Chung Hee الذي وصل إلى السلطة في العام 1961. من العام 1972 إلى العام 1981 (الخطة الثالثة والرابعة) بدأت مرحلة ثانية أعطيت الأولوية فيها للصناعة الثقيلة (صناعة الفولاذ، البترو ـ كيمياء، وصناعة السفن). لكن الرئيس پارك اغتيل في العام 1980، حينها بدأت مرحلة ثالثة، كانت فيها السياسة الصناعية تصبو جهاراً إلى تجاوز الخط المرسوم سابقاً باتجاه تصدير منتوجات حديثة (أدوات تجهيز وآلات إلكترونية).

مركّبات النموذج:

إن نظرة تاريخية سريعة تبين أن النموذج الكوري يقوم على عدد من الخاصّيات. الخاصية الأولى هي المساعدات الخارجية التي بلغت إلى نسبة 8٪ من الناتج الوطني الخام بين 1953

يعملون فيها، ويجبرهم ذلك العمل أن يكونوا إمّا كأجراء مياومين عند المالكين الجدد أو إلى الرحيل.

هكذا تتوافق أطروحة تحويل العمّال إلى كادحين مع فكرة تدهور ظروف الحياة عقب الرحيل. فالبنسبة للفلاحين المطرودين من أرضهم، فإنهم يحددون الفئات المتساقط عن موائد الأثرياء أكثر وفراً في المدينة منه في الريف: إن الهجرة تبعد عنهم شبح الموت جوعاً (لقد رأينا ذلك في الفصل الثالث، المجاعة تطرق أبواب الريف)، غير أنه يصعب الكلام على «خيار» قائم على الحسابات الاقتصادية.

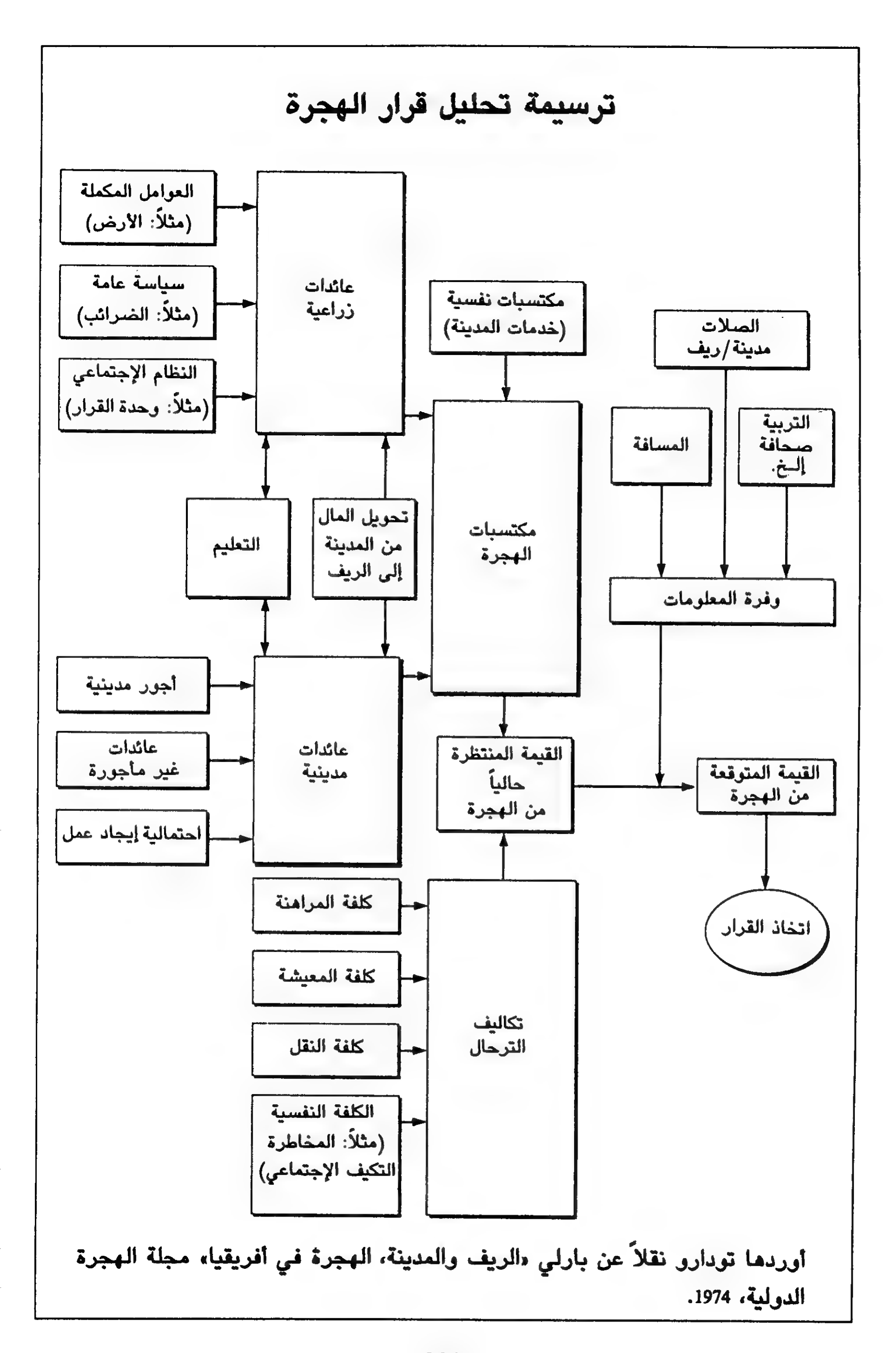
هذا الدليل المقدّم صحيح بشكل عام. فالقوى التي تدفع الفلاحين للرحيل.. إدخال الزراعات التجارية بخطى واسعة، تمركز الملكيات العقارية، ضغط الدولة المركزية الضريبي، التكاثر السكاني - هي كالنكبات التي ترهق الناس الاشدّ فقراً؛ إنها بالطبع نكبات اجتماعية وليست طبيعية، غير أنها لا تترك مجالاً للخيارات الفردية.

بالإضافة إلى أن الهجرة من الريف ليست نتيجة قوى الطرد: تمارس المدينة على سكان الأرياف سحر الجذب. هذا العامل وحده كافٍ لتفسير الواقع الذي تشير عادة إليه الأبحاث حول المهاجرين: أولئك الذين يرتحلون صوب المدينة. ينتمون في الغالب إلى أسر المالكين الصغار أو المتوسطين أو أسر التجار الصغار، الذين ينوّعون هكذا مصادر مداخيلهم ويحسّنون القدرة على الإدّخار، كي يكون بإستطاعتهم لاحقاً العودة إلى قراهم لتوسيع مساحة أراضيهم. وكما يكتب البنك الدولي، إستناداً على الأبحاث الميدانية التي أجريت في الهند وفي أفريقيا، «الناس الأشدّ فقراً همّ، نسبياً، الأقلّ عدداً بين الناس الذّين يهجرون الأرياف بإتجاه المدن» (البنك الدولي 1990، ص 70)، إنّهم يشكلّون عدداً ضئيلاً بين الأكثرية الساحقة من المهاجرين...

و1962، أي بلغت ثلاثة أرباع حجم الاستثمارات الإجمالي. ولقد استمر ويستمر هذا المصدر من التمويل في لعب دور هامّ، ويشكل في المتوسط ثلث حجم الاستثمار في فترة الخطتين الأولى والثانية. وارتفع تدريجياً قسط الهبات الذي كان يشكل النصف من هذه المساعدة حتى العام 1966 حتى أصبح يشكل على وجه التقريب 15٪ من المساعدة الإجمالية.

أضف إلى ذلك أن قوات الاحتلال الأميركية فرضت الإصلاح الزراعي في نهاية الأربعينات (كما فرضته في اليابان وفي تايوان) كوسيلة لإبعاد التهديد الشيوعي. كما تمّ إلغاء تأجير الأراضي من قبل المالكين، وحددت مساحة الأراضي التي يجب استغلالها بثلاثة هيكتارات. وتلت هذه الخطوات إيلاء عناية خاصة بالدمج بين الزراعة والصناعة: برامج لامركزية لاستصلاح الأراضي، وبرامج للإسكان والتجهيزات الجماعية نفذت في الأرياف. وتمَّ تنظيم الاستلاف من المصارف كما تمّ تحديد أسعار الأرزّ، والحفاظ على أسعار متدنية للأسمدة الزراعية.

تتميّز الخطتان الثالثة والرابعة بإرادة واعية لدمج القطاعات المصدّرة (الأنسجة وبناء السفن) بعملية إنتاج المواد الأولية والتجهيزات التي يستخدمونها، أولى الخطوات التي قام بها الجنرال پارك في 1961 كانت تأميم المصارف، والتخطيط للتصنيع تحت وصاية الدولة التي كانت تمارسها على الفئات الكبرى الصناعية والتجارية (الشايبول «Chaebol») من أقطابها الرئيسيين سامسونغ Samsung، هيوندا Hyundai، غولدستار Gold star



أوردها تودارو نقلاً عن بارلي «الريف والمدينة، الهجرة في أفريقيا» مجلة الهجرة الدولية، 1974.

دايوو Daewoo) وعلى إعطاء دور ثانوي نسبياً للاستثمار الأجنبي المباشر. لكن حصة الرأسمال الأجنبي في الاستثمار الصناعي لم تتجاوز نسبة 10٪ خلال هذه الفترة، ولم تلعب المناطق الحرة سوى دور مكمِّل. لهذا السبب، ووفق نتيجة الدراسة الرائعة التي قام بها بينابو Benabou (1982) بهذا الصدد، ينبغي أن نطرح جانباً الأسطورة التي تفترض أن كوريا قد لا تكون «سوى قاعدة تصدير للرساميل الأميركية ـ اليابانية، أو دعامة التصنيع المزيف التي تسيطر عليه وتديره الشركات المتعددة الجنسيات». فالشركات الكورية العشر الأكبر تشكل ثلثي الناتج المحلي الخام وتندرج في عداد 500 شركة عالمية الأكبر، التي تضم من بينها سبع شركات فقط من بلدان العالم الثالث.

إن أحد أهم عناصر المجتمع الكوري هو توزيعه العادل نسبياً للعائدات والمداخيل، فهو أكثر عدلاً من بقية بلدان العالم الثالث، أمثال البرازيل، المكسيك أو الهند. فهذا التوزيع يتقارب إلى حد كبير مع التوزيع الموجود في فرنسا، لكنه يظل أقلّ عدلاً مما هو حاصل في الصين. هذا الفارق البسيط في درجات اللاتكافؤ الاجتماعي يترافق مع إدارة صلبة لليد العاملة: غياب التنظيمات التشريعية، مدة العمل طويلة، تجديد هام، في التوظيف، وفروقات هائلة في الأجور بين فرع وآخر وبين الرجال والنساء.

أمثولات كوريَّة قليلة الليبرالية:

إن كوريا، المعتبرة عادة كنموذج لنجاح الليبرالية، تقدم في

القطاع اللامتشكل

«عربات البيع ومركبات النقل، في آنتاناناريفوAntananarivo في مدغشقر مثل عن التمفصل بين القطاع المديني اللامتشكّل والجماعات القروية».

لقد قام پ.هوغون P. Hugon و ج. بورسه G. Pourcet بدراسة تنظيم النقليات غير الميكانيكية (المركبات والعربات التي يجرُّها أشخاص..) في آنتاناناريفو (راجع هوغون «طروحات لدراسة القطاع اللامتشكّل في مضمونه الأفريقي، طروحات جديدة عن القطاع اللامتشكّل: 1991)، O C D E.

«إن سائقي عربات الجرّ هم جميعاً من المهاجرين الموقّتين (الذين يقضون عادةً عشرة أيام من الشهر في المدينة)؛ إنهم يستأجرون عرباتهم من مالكين، يكونون في الغالب صنّاعها ومصلّحيها. (...) وعائدات هؤلاء السائقين تزيد في المتوسط خمس مرّات عن الحدّ الأدنى للأجور»، وهم قادرون على توفير نسبة 40٪ منها «يستخدمونها في مشترياتهم في الوسط الريفي (مشتريات أبقار وشراء حقول الأرزّ بخاصة)»، وهكذا نجد أن العمل في المدينة يخدم الاستراتجيات العائلية في القرية.

وتبيّن الدراسة «أن وسائل النقل غير الميكانيكية، البعيدة عن أن تكون لا "متشكلّة"» تعتبر موضوعاً يخضع للتنظيم الدقيق والمعقلن. (...) فمن خلال الإشراف على دخول هذه المهنة (كل العاملين في هذا الحقل يعودون في أصولهم إلى أربع قرى من منطقة إميرينا Imérina)، ومن خلال العلاقات بين مالكي العربات وسائقيها، ومن خلال تنظيمات السلطات العامّة، ومن خلال صيغ التعاون وانضمام سائقي المركبات

النهاية صورة عن اقتصاد مخطط بشكل واسع، على الأقل خلال فترة انطلاقتها وغزوها للسوق العالمي. إنها في الواقع نموذج شديد الخصوصية، حيث الدولة تتدخل لحماية الصناعة وللعمل على دفع تشكّل مجموعات وطنية كبرى من أرباب العمل. في مؤلَّف آليس آمسدين Alice Amsden، الذي يعتبر مرجعاً، تصف بعناية فائقة هذا المزيج بين الحماية وتدريب «رجال أعمال كبيرين لقد كانت الحكومة تغدق بسخاء مساعداتها على المصدّرين، وتحثهم بقوة على التصدير من خلال نظام أهداف للتصدير». فخلال 25 سنة، لم يبقَ أي نوع من السيارات إلاً وتمّ استيراده، لكن هذا لم يمنع شركة هيوندا Hyundai من الاستمرار في إدارة أعمالها. وكانت المساعدات تتلاءم مع الشروط التي تتركز على ضرورة التصدير، وعلى الأسعار التي يتم التفاوض حولها سنوياً ومع إعادة الأرباح إلى الوطن.

لا نستطيع إذاً أن نقدم كوريا كنموذج يمكن لأي بلد أن يقلّده ببساطة عن طريق تحرير تجارته الخارجية. فظروف نجاحها لا تتماشى مع السياسات الليبرالية الموضوعة موضع التنفيذ من قبل أولئك الذين يستندون إلى تجربتها. وكما هي الحال عادة في مثل هذه الأمور، فإن الإيديولوجية لا تحتفظ من النموذج المحتذى سوى ما يتوافق مع مشروعها الخاص ويعززه: نعم إن الأولوية للتصدير، إنما ليس على حساب الإصلاح الزراعي أو شدّ الحزام على المداخيل.

وهناك أيضاً حدّ آخر يتعلق بعدم تناسل استراتيجية تصدير كل شيء والذي نكتشفه من ناحية الأسواق. لهذا السبب لا يمكن

والعربات إلى النقابات، من خلال كل هذا نلاحظ أن هناك قواعد اجتماعية تعطي لهذه النشاطات طابعاً مدروساً ومبنياً (...). فالسائقون مندرجون ضمن نظام اجتماعي (قروي) مُبنين وترابي، حيث الأبناء البكر في الأُسر يقرّرون من يذهب إلى العمل، وأين ومتى يذهب وماذا يعملون بالأرباح التي تجنى بهذه الطريقة».

إنه لمن المهمّ أن نشير إلى أن هذه النشاطات شهدت إزدهاراً حقيقياً بعد إنهيار الاقتصاد المديني المدغشقري، منذ أواسط السبعينات، وخاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات وعقب الأزمة الصناعية المدغشقرية. فالنزعة الشعبية الخلاقة تتسرّب من خلال فجوات الاقتصاد «الحديث» وتستفيد من ضعفه.

لن نستطيع للأسف أن نعلّقَ آمالاً كباراً على هذا لحلّ المآزق الاقتصادية، كما تبيّن ذلك الحصيلة المؤسفة للثمانينات (جيث إنخفض دخل الفرد للربع...). إن أحلام «التنمية المغيِّرة» التي يعتبر القطاع اللامتشكل رأس الرمح فيها، لا تروج أبداً في هذه الأيام. «فالممر الآخر»، ممرّ دي سوتو de Soto (1985) كشفت المأزق.

أن يعتبر مسار كوريا الاقتصادي والاجتماعي الطريق الأسهل الذي يمكن أن تأمل كل بلدان العالم الثالث الاقتداء به عن طريق التطبيق البسيط لمقاييس الليبرالية، وينبغي أن نضيف أن العلاقات النوعية التي يقيمها كل بلد مع الفعاليات الصناعية ترسم نمطية متنوعة، ولكنها ليست السبيل الوحيد.

4 ـ غياب النموذج العام اليوم:

إن المفارقة الأرثوذكسية الليبرالية الجديدة هي في إعادة إدخالها أهداف استراتيجيات التصنيع المركّز ذاتياً، طارحة الفائدة من التفكير بعملية التكامل وجاعلة أواليات التبعية التكنولوجية نسبية. فالمبدأ الليبرالي يردّنا دائماً إلى الاعتقاد بقدرة السوق على تحقيق التأثير الأفضل بالموارد. وإذا كانت الوسائل التي اختارها بعض البلدان، كالجزائر، لم تكن صالحة، فهذا شأن آخر. لكننا لا نستطيع أن نستدلّ من ذلك على أن الهدف المرسوم كان اختياره سيئاً. والمثل المضاد، مثل كوريا يؤكد بوضوح أن شرط التطور المستمر يكمن في التكامل المتقدم للأجهزة الإنتاجية وفي الإنتاج المطّرد. فالفكرة التي يمكن وفقها الحصول على نتائج كوريا باستخدام الطرق الليبرالية هي خطأ كلي، خطأ قياسي في تفسير نظريات التبعية تفسيراً تبسيطياً، وهو التفسير الذي ينصّ على أن كل عملية تصنيع مستحيلة في العالم الثالث.

الأوضاع تتنوع:

إن بلداناً عدّة من العالم الثالث تجد نفسها اليوم في أوضاع

تحديدات القطاع اللامتشكّل العديدة

سوف نعود إلى ما عرضه روبو F. Roubaud (1991) عن الجدل الذي يخصّ، منذ ما يزيد على عشرين سنة، الخبراء في التنمية: ما هو إذاً هذا «القطاع اللامتشكّل» الذائع الصيت؟

يميّز روبو بين تيارات ثلاثة كبرى من التفكير حول الموضوع: التيار الكاينزي والتيار الليبرالي والتيار الماركسي: وداخل كل تيّار المعايير لتحديد اللامتشكّل يمكن أن تتغيّر...

القطاع اللامتشكّل كشكل من أشكال الحماية

إن القطاع اللامتشكّل، وفق هذه الرؤية ـ التي يدافع عنها خبراء ومنظمة الأمم المتحدة ـ هو مجموعة النشاطات التي يقوم بها أفراد يرون من واجبهم تأمين بقاء أفراد عائلتهم على قيد الحياة (العمل في المنازل) وتتطوّر الوظيفة، إنما دون عقلية التراكم التي تميّز الرأسمالية الحديثة. ومعايير الإنتساب إلى القطاع اللامتشكّل متغيّرة؟ وقد أظهرت الدراسة التي أجريت في كينيا سبعة معايير:

- سهولة الوصول إلى العمل بالنسبة للوافدين الجدد.
- استخدام الثروات المحلّية.
- مشاريع ذات طابع عائلي.
- المقاييس الضيّقة.
- الأسواق التنافسية وغير المنظّمة.
- التقنيات المطابقة ووفرة اليد العاملة.
- الكفاءات المكتسبة خارج المدرسة.

لقد استخدمت بعض الدراسات الأخرى هذه المعايير ومعايير أخرى، كحجم المشروع (أقلّ من خمسة مأجورين، أو عشرة، أو

متباينة فيما خصّ نظراتها إلى التصنيع. إننا سنستخدم التصنيف نفسه الذي استخدمناه في الفصل الأول:

ـ اقتصاديات النخاسة (في «أنظمة قبل رأسمالية» حسب مصطلح أومينامي).

ـ اقتصاديات التصدير الأولية (يجب أن نميز البلدان النفطية من بين بقية البلدان).

ـ الاقتصاديات شبه المصنّعة (حيث ينبغي أن نميز «التنانين الأربعة»).

إن المسائل التي يمكن أن تثيرها مختلف فئات هذه البلدان متباينة: بالنسبة للبلدان ذات النمط الإنتاجي قبل ـ الصناعي، نجد أن المشكلة تكمن في إمكانية تنشيط الصناعة المتوسطة بينما تنقص الأموال لاستيراد قطع الغيار اللازمة للآلات. أما البلدان النفطية فإنها ما تزال تعاني من آثار حرب الخليج وما خلّفته، مع الحفاظ على مستوى متدنٍ لأسعار النفط. فعليها إذاً أن تعمل على بسط أجهزة الإنتاج باتجاه قطاعات صناعية أخرى؛ وهذا ليس بالأمر الهيّن في المرحلة الراهنة.

أما اقتصاديات التصدير الأولية الأخرى، فإن البنك الدولي ما زال يحثّها على التخلي عن طموحاتها في التصنيع، ويدفعها للتركيز على ميزاتها التقليدية المماثلة. لكن بعض هذه الاقتصاديات، وخاصة في آسيا (تايلاند هي المثل الصارخ)، تسعى جاهدة وبنجاح لتطوير صناعات خفيفة على غرار كوريا ما

عشرين)، والدخل الضعيف من العمل... من خلال هذا المنظور، وحدها سياسات تدريب صغار أرباب العمل وسياسات اعادة توزيع العائدات تسمح بالوصول إلى إختفاء اللامتشكل.

القطاع اللامتشكّل باب خلاص من الطوق البيروقراطي

ضمن هذا الطرح (الذي يقترن بإسماء تانزي Tanzi ودي سوتو H.de Soto)، تعتبر القوانين التنظيمية المؤسساتية الفاسدة المعيقة لنمو الاقتصاد، والتي تصدّ روح المبادرة وتميّع بروز اقتصاد سوق فعلي. وهو الاقتصاد الأمثل حسب، البعض. ويشير دي سوتو إلى أن 93٪ من النقليات العامّة في ليما Lima (البيرو) يؤمنها «اللامتشكلون» الذين يموّهون هكذا العجز المزمن لأنظمة النقل العام، ويستفيدون في نفس الوقت من العائدات الضرورية. وهو يقدّر بمدّة ثلاث سنوات الوقت اللازم لحصول الفرد على إجازة سائق، دون حساب للضرائب والرسوم التي يجب أن يدفعها. وهناك مفكّرون آخرون يركّزون على سهولة الحصول على المال التي تدفع بالبعض إلى التهريب كي يؤمّنوا عيشهم.

وكي نفيد الاقتصاد اللامتشكّل إلى سكة القانون، ينبغي أن نقلّص إذاً تدخّل الدولة وأن نقلل الضرائب.

القطاع اللامتشكّل إستراتجية للرأسمال

وفق هذه الرؤية الثالثة (التي يمثّلها ف. دي أوليفيرا Oliveira 1974 أو كاستيلز Castells و أ. بورت Portes 1986). تعكس إعادة إنتاج القطاع اللامتشكّل الضرورة لدى النظام الرأسمالي لتطويع أشكال الإنتاج غير الرأسمالي، عن طريق الاحتيال على التشريعات المالية والاجتماعية. للحفاظ على معدّل من المردودية المقبولة. فنمو القطاع اللامتشكّل في الثمانينات لعب حينها دوراً مماثلاً لتطوّر الصيغ المرنة، صيغ إدارة اليد العاملة في البلدان المتطوّرة.

قبل عشرين سنة. لكن إمكانات السير في هذا الطريق تبدو محدودة. أما البلدان شبه المصنعة فإنها تواجه مشكلة التماسك الاجتماعي والسياسي. فكوريا الجنوبية تعصف بها، من حين لآخر، توترات سياسية عنيفة، لأن نظامها السياسي الأوليغارشي لم يعد نظاماً شرعياً. وتتخبط البرازيل في أزماتها المستعصية: الاقتصادية والسياسية والخلقية. وانفتاح حدود المكسيك ومشاركته في منطقة التبادل ـ الحرّ وربطه بالولايات المتحدة وكندا؛ كل هذا كان له تأثيره على تنشيط اقتصاده، إنما أيضاً على جعل هذا الاقتصاد مستقطباً بشدة: من جهة، قد يستفيد بعض القطاعات وبعض المناطق من هذا التوجه، لكن يبقى القسم الأكبر من المجتمع معزولاً وبعيداً عن عمليات انتعاش الاقتصاد.

الأجور المنخفضة، «منفعة» مشكوك بها:

إن الأولوية المعطاة للتصدير بالنسبة للعالم الثالث تتضمن أن يعرف كيف يفيد من ميزته الرئيسية المقارنة ومن أجوره المتدنية. لكن طريق التصنيع المنفتحة هذه تصطدم بمجموعة من الأواليات الاقتصادية التي تربط ما بين الإنتاجية والأجور والسوق الداخلي، والتي لا يمكن أن تصل إلى معرفة نتائجها وآثارها إلاً باللجوء إلى بعض الأرقام المعبّرة. هذه الأرقام تضم كمية مذهلة من الأعمال الإحصائية التي جمعتها منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الداخلية. لكن هل يمكن القول إننا لا نستطيع أن نجني أية فائدة من هذه المعطيات التي تعود إلى العام 1980؟ هذا النمط من المعطيات البنيوية الشاملة تتطور ببطء.

مشكلة الازدواجية: الخلاف النظري

منذ العام 1954 والمقال الذي كتبه لويس (التنمية الاقتصادية بالتوفير اللامحدود للجهد، المقال الذي ساهم بقوّة في منحه جائزة نوبل للأقتصاد، مقولة الإزدواجية هي في صلب اقتصاد التنمية. وفكرة هذا المقال الرئيسية بسيطة: في القطاع التقليدي (أي زراعة البقاء)، هناك فائض من اليدّ العاملة لا تنتج إلاّ قليلاً، بينما القطاع الحديث (الصناعة الرأسمالية في المدن) يحتاج إلى السواعد. فالقطاع الحديث يجتذب إليه العمال، بفصل الأجور الأكثر ارتفاعاً بقليل عن العائد الزراعي المتوسط، وسوف يجني أرباحاً عالية (لأن الأجور منخفضة). ونتيجة لذلك سوف يكون التراكم سريعاً في البداية، ما دام العرض في اليد العاملة «غير محدّد»: وعندما يرتحل الفلاحون الفائضون إلى المدينة، ترتفع الأجور... ويتطوّر البلد.

لقد كان هذا التحليل مثار إنتقادات حامية. وأشدّ هذه الانتقادات عنفاً جاءت من المنظّرين البنيويين في أميركا اللاتينية، ففي دراسة ميّزة قام بها أوليفيرا يشير إلى النقطة الأساسية: إن ما نسميه «القطاع التقليدي» الذي لم يصب كلياً مع نجاحات تراكم الرأسمال. بل يستمر في التمدّد والتوالد داخل مراكز الاحتكارات الكبرى، إنما بأشكال لا تملك شيئاً من التقليدية. بينما دخول الرأسمال إلى الأرياف قضى على إقتصاد البقاء، عندها تدفّق الفلاحون المتحوّلون إلى كادحين نحو المدن، وهمّ يشكّلون فيها جيشاً احتياطياً كبيراً للرأسمال الصناعي الذي يستخدم اليد العاملة بأسعار بخسة، يستخدم اليد العاملة التي يحتاجها. أضف إلى هذا أن نشاطات «دبّر أمرك»، نشاطات المأجورين في المدينة ونشاطات أسرهم (البناء الذاتي للمنازل، والبنى التحتية، وخدمات الصيانة

ماذا تقول إذاً هذه الأرقام؟ إن الأجور المتوسطة المدفوعة في مصانع الجنوب تشكل أقلّ من ربع ما وصلت إليه الأجور في الشمال: 2800 دولار مقابل 12000 دولار. إذاً كيف تقدر الصناعات في الشمال أن تستمر في العمل أمام هذه المنافسة! الحال أنها تستطيع ذلك: إذ العمال المأجورون في الجنوب، الذين يدفع لهم أقل بكثير من عمال الشمال، هم أقلّ إنتاجية. فالقيمة المضافة التي يؤمّنها العامل الواحد في الجنوب لا تبلغ ثلث النتائج التي تتحصّل في الشمال: 9500 دولار مقابل 30000 دولار. وإذا ما قارنا بين هذين العنصرين، نكوّن فكرة عن تكاليف الأجور للعامل الواحد هنا وهناك. لكن الإفادة الفعلية التي يمكن أن تكسب من عامل في الجنوب هي أكبر مما تتركنا التفاوتات في الأجور نستشفّه مسبقاً: إن كلفة الأجور في الجنوب هي في حدود 0،3 من الدولار لكل سلعة ينضاف إليها قيمة دولار واحد، مقابل 0،4 من الدولار في الشمال. بكلام آخر نقول إن الكسب المقارن للجنوب في ميدان الأجور، المبني على قياسات دقيقة لا يتعدى نسبة 25٪ في المتوسط.

والحال أن هناك قانوناً ثابتاً يربط بين الإنتاجية والأجور، ويعمل وفق أبعاد متعددة. فالمقارنة بين تطورات مختلف البلدان تبين أن زيادة الأجور الفعلية ترتبط بزيادة الإنتاجية. وكذلك يمكن استخدام هذا القانون عندما نودّ المقارنة بين الأوضاع النسبية للشمال والجنوب بالنسبة لكل قطاع من القطاعات الصناعية: إن الإنتاجية في الجنوب هي أدنى من الإنتاجية في الشمال بنسبة 25٪ إلى 50٪ وفق القطاعات، والأجور الفعلية أدنى بنسبة 20٪ إلى

والإصلاح...) تسمح لأرباب الأعمال الرأسماليين أن يدفعوا القليل لعمّالهم، وبالتالي أن ينظّموا أيقاعاً مرتفعاً لأستثماراتهم. فنحن بعيدون جدًّا عن الازدواجية، أو هناك ترابط وثيق بين إعادة إنتاج القوّى العاملة «غير المأجورة» ونظام التراكم، النظام الخاص وإنما الفعّال.

غير أن النموذج الأساسي الذي وضعه لويس قد تمّ نقده وتمحيصه، وأُدخِلت عليه الفكرة. أن العمّال المهاجرين كان باستطاعتهم البقاء فترة دون عمل حال وصولهم إلى المدينة وممارسة عمل «لامتشكّل» بعد إنتظار (فيلدس Fields الهجرة من الريف إلى المدينة، البطالة في المدينة». جورنال أوف دڤيلوپمنت أكونوميكس 1975).

لقد واجهنا الحالة حيث إتجه الاستثمار نحو الآلات الأكثر تعقيداً، بدلاً من خلق أعمال «حديثة» إن الأرباح المتصاعدة قد ينتج عنها تمركز متزايد للعائدات ونمو في البطالة وسوء العمل. بإختصار نقول بأن النموذج، الذي عُدّل بشكل مناسب، يمكن أن يصّف بدقّة الأوليات التي تحكم ترابط «القطاعين»، عندها يفقد الكثير من سحره الأساسي، الذي يدين به إلى بساطته..

40٪. نتبيّن بوضوح الرابط بين الاثنين: القطاعات حيث الإنتاجية النسبية أضعف في الجنوب هي القطاعات نفسها التي تدفع أقل الأجور. ويؤدي شكل هذا الترابط إلى كسب مقارن وسطي بمعدل الثلث.

تحدد هذه الصلة الوثقى بين الأجر الفعلي والإنتاجية شبكة من الخيارات يمكن أن نلخصها بإيجاز:

1 ـ كي ننمي الصادرات الصناعية، يجب أن نحافظ على التباين من كلفة الأجور أو أن نزيده.

2 ـ الوسيلة الأولى للوصول إلى ذلك هي في زيادة الإنتاجية، إنما هذه الوسيلة ليست الأسهل، نظراً لعمليات نقل التكنولوجيا الضرورية، ونظراً للمجازفة في استدراك الأجور إذا كان من اللازم إعداد العمال لاستخدام تكنولوجيات متطورة.

3 ـ الأداة «الأسهل» للاستخدام تقوم على احتواء الأجور من أجل إبقائها في مستوى متدن.

4 ـ لكن هذا الخيار يحدّ من عمليات نقل التكنولوجيا ومن تصاعد الإنتاج.

5 ـ إن المحافظة على مستويات أجور متدنية يمنع السوق الداخلي من لعب دور محرّك في النمو.

6 ـ هذا الفارق المطّرد بين قطاع مصدِّر ديناميكي وسوق داخلي قليل الدينامية، هذا الفارق يزيد الانقسام الاجتماعي.

إن المسألة هنا هي مسألة سيناريو هادف، قدمناه بطريقة

الأشكال الثلاثة للإندماج والبُعاد

في بلدان «المركز» المصنّعة، الأكثرية الساحقة من الناس العاملين (أكثر من 80٪) يتقاضون أجورهم بشكل مستمر: حتى في حالة البطالة، هناك وضع مضمون من الضمانات الاجتماعية أو من مكاتب المساعدة. وفي المقام الثاني نجد أن المأجورين يشاركون كمستهلكين، في أسواق منتوجات وخدمات المؤسسات حيث يعملون. وهمّ يشكّلون المستهلك الرئيسي وكمواطنين لهم الحق في الخدمات العامّة ـ التربية، الصحة، القضاء... ـ وعليهم واجب دفع الضرائب، وحقّ انتخاب الممثلين.

أجرة دائمة، استهلاك جماهيري، مواطنية: هذه هي الأشكال الثلاثة للاندماج الاجتماعي، وهي أشكال تميّز المجتمعات المصنّعة منذ الحرب العالمية الثانية. لكن التطورات الحديثة للأزمة التي بدأت في 1975 قوّضت هذه الركائز. فالبطالة الكبيرة، وتطوّر التفاوت الاجتماعي والبؤس، والتوترات العرقية وإعادة النظر بأنظمة الحماية الاجتماعية، كلّها حقائق لكنها لم تصل بعد إلى درجة «احداث الخلل» في النسيج الاجتماعي. ونجد كذلك في المدن الكبرى من العالم الثالث الرأسمالي أكثرية من العاملين المأجورين. والمحالّ التجارية التي تفيض بالسلع، ومؤسسات الدولة ـ الديمقراطية أحياناً أو التي هي في طريقها كي تصبح ديمقراطية. غير أن أقلية ضعيفة ميسورة أو مؤهلة تستفيد حقّاً من نظام الأجور، ولا يمكن للعاطل عن العمل إلاّ أن يعتمد على وضعه «كعامل لا متشكّل» من أجل استمراره في العيش. فعمال مصانع السيارات لا يملكون سيارة. والمستخدمون في مجالات الاتصال لا يملكون هاتفاً (راجع الفصل الرابع، «حدود التصنيع التابع»). أما ما يتعلق بالخدمات العامّة، فإن

مكثفة، كي نبين أن سبيل التصنيع من أجل تنمية الصادرات لا يقضي تلقائياً على العثرات النوعية الخاصة بالتخلف. وقد يكون لنا عودة إلى تبيان هذه المسألة في الفصل المخصّص للتدخل الدولي. إنما من المناسب الآن الخروج من دائرة الاقتصاد التجريدية من أجل دراسة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمختلف هذه الاستراتيجيات الاقتصادية.

الفساد فيها يتزايد، وقواعد اللعبة الديمقراطية، إذا ما وجدت، هي في الغالب مزوّرة...

بالطبع يجب أن نكون أكثر دقّة في الكلام: بين بنغلادش والأرجنتين، هناك أكثر من ظلال فروق تتباين؛ فالأقلية المحظوظة تتراوح ما بين 5٪ و25٪ من السكّان، تبعاً للبلدان؛ والبنى التحتية العامّة تكاد تكون معدومة. إننا نجد هذه النقاط الثلاث في كل بلدان العالم الثالث: أجور متأرجحة، عدم تساوٍ كبير في المداخيل (راجع الفصل الأوّل) وفي الوصول إلى الاستهلاك، مواطنية ضيّقة، هذه النقاط الثلاثة هي علامات فارقة للإزدواجية. لقد رأينا سابقاً كيف تحدّد ازدواجية البنى العقارية الدينامية الزراعية وكيف تحكم الروابط مدينة/ ريف؛ إنه لأمر صحيح أيضاً بالنسبة لمجمل المجتمع.

الفصل الخامس
النماذج الاجتماعية

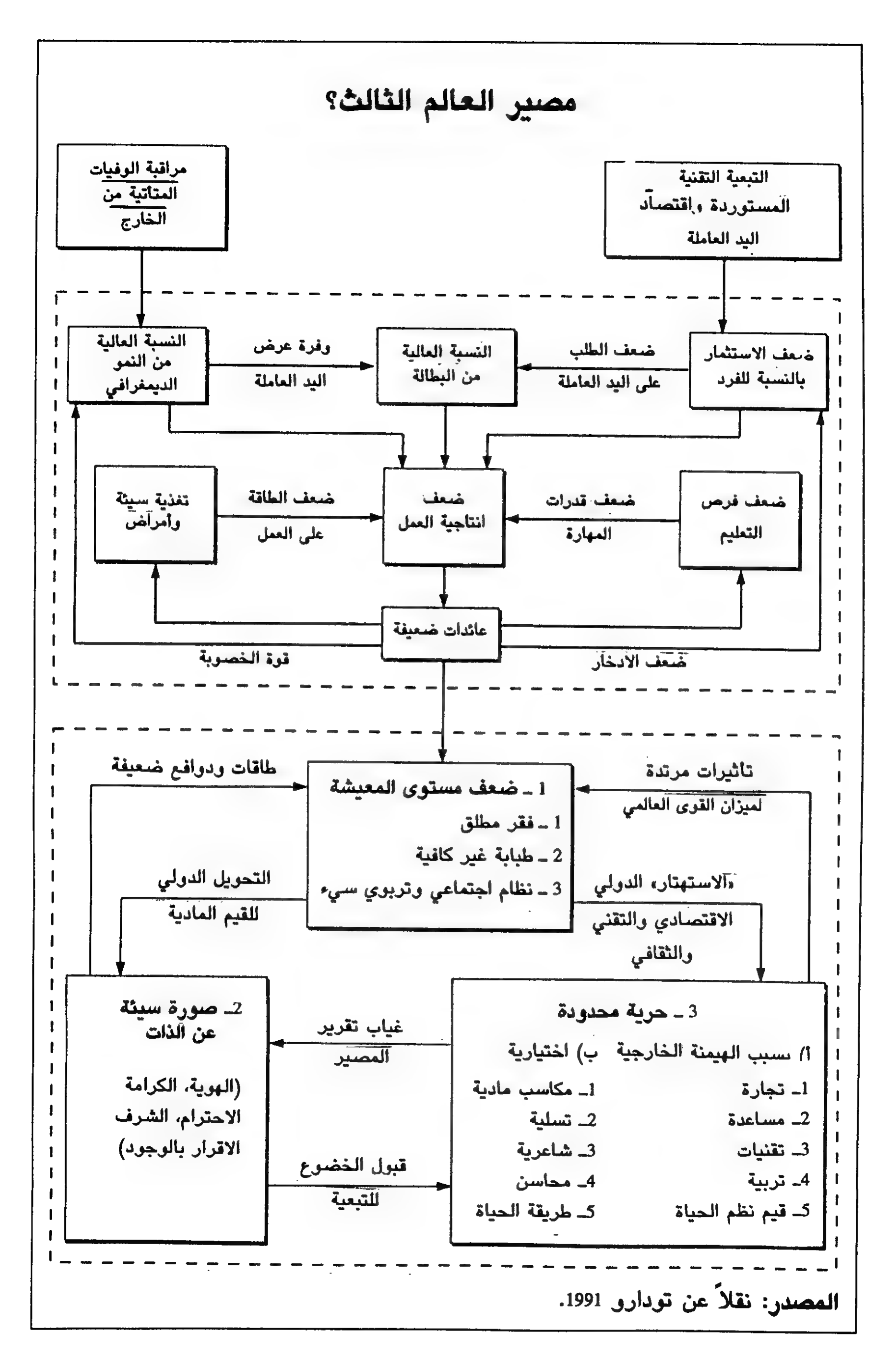
إن معرفة مجتمعات العالم الثالث، كما معرفة مجتمعات الشمال لا تنحصر بالناتج المحلي الخام للشخص ولا ببنية الصادرات. فالمعطيات الاقتصادية التي تقدمها الأرقام لا معنى لها إلاّ إذا ارتبطت بوعي المنطق الاجتماعي الذي تستند إليه: من يعمل؟ لماذا يعمل؟ ولمن يعمل؟ ما هي أدوار السوق، أدوار الدولة، أدوار شبكات العادات والتقاليد؟ من هي الفئات الاجتماعية التي تفرض نفسها في عملية التخلف المؤلمة، أو من هي الفئات التي تنسحب؟ هل الرجال والنساء يتأثرون بالطريقة نفسها؟ في معظم بلدان العالم الثالث، كما سنرى ذلك.

وخلف المظهر السديمي، هناك العديد من النقاط المشتركة التي تجعل المنطق الاجتماعي السائد في مجتمع يتقارب مع المنطق الاجتماعي في مجتمع آخر.

1 ـ سوق العمل في مدن العالم الثالث: محاولة تأليف

التمدّن السرطاني:

إن الانطباع عن الفوضى الذي تحسّه في إحدى المدن



المصدر: نقلاً عن تودارو 1991.

الكبرى في بلد من العالم الثالث، لا تحسّ مثيلاً له في أي مكان آخر؛ فمكسيكو، كالكوتا أو دجاكارتا تحدث الصدمة نفسها على الزائرين الوافدين. كيف يمكن أن يعيش ضمن هذه الظروف ملايين من الكائنات البشرية؟ إلى جانب بعض الأحياء الغنية أو أحياناً في وسطها، كما في ريو دي جانيرو) حيث بضع عشرات من آلاف الأثرياء يعيشون حياة بذخ وترف، وأحياناً حياة بطر، إلى جانبها يعيش ملايين من البشر في أكواخ حقيرة لا تتوافر فيها المياه الجارية ولا الكهرباء؟ هذه الأكواخ تقع في أحياء لا تعرف الإسفلت ولا المجارير ولا الخدمات الصحية، حيث فصل الجفاف يحمل الأتربة الخانقة وفصل الأمطار يحمل الأقذار العفنة.

مع ذلك نرى الملايين من سكان الريف يغادرون كل سنة قراهم باتجاه المدينة: فالهجرة من الريف في العام 1988 كدّست نسبة 41٪ من مواطني البلدان النامية في المدن، بينما لم تكن نسبة سكان المدن في 1965 سوى 24٪. في العقد الأخير نجد أن التزايد أصبح خيالياً: بينما يزيد مجموع السكان العام كل سنة بنسبة 2٪، نرى أن سكان المدن يزيدون بنسبة 9،6٪. وهو معدل تضاعف تقريباً عن معدل الخمس عشرة سنة السابقة (1965 ـ 1980).

لكن ما الذي يشدُّ هذا العدد من الناس إلى قاذورة المدن الكبرى؟ هناك ظاهرتان تلعبان هذا الدور: قوى تدفع سكان الأرياف للرحيل، وقوى أخرى تشدّها نحو المدن.

الطبقة ـ الدولة واقتطاع العائدات

التقارب بين البيروقراطيات الافريقية والمساعدة الغربية

في غياب طبقة مميّزة من المالكين العقاريين أو من الرأسماليين في معظم بلدان افريقيا، البلدان المستقلة، أصبحت الدولة مركزية في أغلب الأحيان ولم يقتصر دورها على دور «محرّك التنمية» بل تعتبر الأساس لطبقة محلية مسيطرة وبارزة، إليها يلجأون عادة، وبتعبير أفضل، إنها «الطبقة ـ الدولة»، هذه الطبقة تتحدَّد بواقع كون وسائلها في تكديس الأموال تكمن في الإشراف على زمام السلطة السياسية وعلى جباية أموال خزينة الدولة. وفي بعض الحالات، يحدث هذا بالسرقات المكشوفة والبسيطة وبتهريب الأموال؛ وفي حالات أخرى، بالوصول الميسّر إلى اعتمادات تفاضلية، وإلى المعونات والثروات القليلة التي توزّعها بعض الهيئات العامّة؛ وفي حالات أخرى أيضاً تعمل على إعادة توظيف الأجور ومصاريف العلاجات الملحوظة عادة ضمن القطاع العام. (...)

وعملية اقتطاع حصّة من المداخيل الزراعية لا تتمّ فقط من قبل النظام المالي المركزي: بل هناك احتكارات عامّة للإتجار بالمحاصيل تحقق نسبة عالية من الأرباح وهذا ما كان له انعكاس سلبي مباشر على دوافع الانتاج وهذه الأرباح تتحقق عن طريق زيادة الهوامش التجارية وإنقاص الأسعار للمنتج. وفي بعض الحالات ينتج هذا عن السياسات المتّبعة بهذا الشأن. لهذا نرى أن بعض المستشارين الأجانب أشاروا إلى تحويل بعض مكاتب الإتجار إلى «إدارات محصول»، وفي تانزانيا، فبدلاً من أن يكتفوا ببيع المحاصيل، أصبحوا المسؤولين عن انتاجها بالذات. (...) وحصلت ظاهرات شبيهة في مالاوي Malawi والسنغال ونيجيريا

منافع المدينة الكبيرة:

في العواصم الكبرى، الورقة الرئيسية الرابحة التي يستفيد منها الفقراء هي الإمكانية العالية المتاحة أمامهم، يمكن لحكومة من الحكومات أن تترك بعض الآلاف من الفلاحين المعزولين في منطقة نائية من البلد يموتون جوعاً، لكنها لا يمكن أن تسمح بقيام هياجات شعبية نتيجة الجوع في قلب العاصمة، أضف إلى هذا أن التموين في المدينة أكثر تنوعاً، وأكثر انتظاماً وغالباً ما يكون بأسعار رخيصة بفضل الدعم المالي أو الواردات.

أما البنيات التحتية المدينية، مهما كانت قاصرة وضعيفة، فإنها تتجاوز كثيراً ما هو موجود في الريف: إن نسبة 88٪ من سكان المدن يستطيعون الوصول إلى نظام الصحة (بالطبع المعطل أو المتخلف في غالب الأحيان) مقابل 44٪ من سكان الأرياف، أضف إلى ذلك أن 81٪ من سكان المدن تصل إليها بشكل معقول» المياه الصالحة للشرب مقابل النصف من القرويين، 60٪ من سكان المدن يستفيدون من من التمديدات الصحية مقابل 27٪ في الأرياف (تقرير 1991، الصادر عن برنامج منظمة الأمم المتحدة من أجل التخلف).

الشبكات الصلبة من التضامن:

أمام المشهد الشاسع، مشهد الجماهير البشرية الهائلة التي تتكدس في بيوت الصفيح، يتبادر تلقائياً إلى الذهن عزلة الفرد وتكتّمه عن إعلان هويته، في المدن الكبرى. مع ذلك... يعتقد

وزائير. في معظم الحالات، إن لم نقل في كلها «خيّب هؤلاء آمال القادة السياسيين»، بسبب الميل لزيادة تكاليف الانتاج. (...).

[بصدد الميل العام إلى الخيارات التكنولوجية غير المناسبة]. في الزراعة كما في الصناعة، هناك العديد من الدلائل التي تبرهن على أن هناك ميلاً نحو التقنيات العالية الكثيفة بالمال (وبالتالي بالواردات) التي تزيد النفقات بالعملة الصعبة، كما تزيد النقص منها. هذا يعكس بعض الخيارات التي تقوم بها بعض الحكومات الافريقية و«الطبقات ـ الدول» التي تدير هذه الخيارات، كما يعكس بعض الضغوط التي يمارسها واهبو المساعدات لكن لا يمكن أن يتحقق واحد من هذه المشاريع المكثّفة دون تمويل، دون موافقة واهبي المساعدات، دون حضورهم التقني.

رايكس

الجوع المستحدث، CIIR،لندن 1988، الصفحات 44 ـ 46

لابيار Lapierre، في كتابه مدينة الفرح، يعتقد خطأً أنه يصف وضعاً استثنائياً فريداً: «خلافاً للطارئين الوافدين من شتى الأنحاء إلى منازل الصفيح، لا يمكن أن يعتبر الفلاحون القدماء اللاجئون، فلاحو أحياء سلومس Slums من كالكوتا، هامشيين. في منفاهم في المدينة، يعرف هؤلاء كيف يعيدون إحياء حياة القرية (. . .). إنهم يتشاركون في عالم جماعي يحترمون قيمه الأخلاقية والدينية. إنهم يخلّدون المعتقدات والتقاليد السالفة».

في الواقع لا يرتحل سكان الأرياف إلى المدينة دون أن يتزودوا بعنوان لأحد الأقارب أو دون أن يكون لهم علاقة مع أحد الأفراد النازحين من القرية، وهو يساعدهم بالوصول والضيافة الموقتة والبحث عن إيجاد عمل: إذ شبكات كهذه تنظم الوصول إلى بعض أنواع الأعمال (قيادة العربات الجوّالة في آسيا وفي أفريقيا، ماسح أحذية، بائع فاكهة وخضار. . .) وهي تؤلّف ما نسميه اليوم «القطاع اللامتشكل» عن تنظيم «النقل غير الممكنن» في آنتاناناريفو Antananarivo في مداغشقر) ص 140.

تشكيلة الأعمال في المدينة:

فالمدينة إذاً تشد الناس إليها لتنوع الإمكانات التي تُغري عيون سكان الأرياف. فسوق العمل في المدينة هو لوحة من الأشكال المختلطة تغري الوافدين باختيار العمل الذي يشاؤون، وإذا ما وضعنا النُخب على حدة (الأطر، المهن الحرة والرأسمالية) فإننا نستطيع أن نعين على الأقل خمس فئات كبرى من الأعمال (أو «أجزاء» سوق العمل): المأجورون في القطاع

المكاتب العامّة للإتجار الزراعي في أفريقيا: الكارثة

في زمن الاستقلال، استمر القادة الافارقة الجدد في التصدّي لإنهيار البنية التجارية التي كان يشرف عليها، كلّياً، المستوطنون، والادارة الاستعمارية. ولمواجهة خطر الفوضى والمجاعة أقامت الحكومات مراكز للدولة مسؤولة عن تصريف المحاصيل الزراعية. وبالإضافة إلى همّ ضمان تأمين المؤن للمدن، كان للحكومات هدفان آخران: حماية الفلاحين من الاستغلال الذي كانوا يعانون منه من قبل التجّار أو المرابين المحليين.. وضمان عائدات أساسية للدولة بالإشراف الكامل على الصادرات الزراعية.

ويلخص لنا ميكايلوف Michaïlof (في كتابه: سحرة التنمية المبتدئون، 1987، منشورات Economica) وضع المكتب السنغالي لتصريف فستق العبيد (والذي أخذ على عاتقه تصريف كل المنتوجات الزراعية في 1967) على الشكل التالي:

«الأونكاد ONCAD (اسم المكتب) كان، عند انطلاقته، هيئة صغيرة الأبعاد، لكنه تحوّل بسرعة إلى وحش بيروقراطي يستوعب أكثر من 4500 موظفاً، ونتيجة عجزه عن تأمين ما يحتاج إليه الفلاحون من أسمدة وبذور وآلات زراعية، اضطر أن يتوقف عن امدادهم بالأعتمادات اللازمة نتيجة عدم تسديده ما يتوجّب عليه. وخزينته أصبحت فارغة من الأموال، نتيجة حاجته لدفع أجور موظفيه، وموارده اللازمة لشراء المحاصيل (وهو المخوّل بذلك) لم تعد كافية، وكان الاونكاد يدفع للمزارعين قسائم مؤجلة، مما كان يضطر هؤلاء إلى بيعها بأسعار زهيدة للمرابين، من أجل تغطية حاجاتهم الملحّة! (...) فشل تقني، فضائح مالية،

العام؛ المأجورون في المؤسسات الكبرى الخاصة («القطاع الحديث»)؛ أصحاب المشاريع الصغار، العاملون في الصناعة والتجارة والحرف بمؤازرة أفراد العائلة، المأجورون في هذه المشاريع الصغيرة، وأخيراً العمال «المستقلون» أو «المستخدمون المستقلون»: أي الذين يمارسون مختلف أنواع النشاطات من أجل البقاء (العمل في المنازل، الباعة المتجولون، غاسلو السيارات وحرّاسها. . .)؛ إنها فئات خمس، إنما لا وجود بينها أبداً حدود لا يمكن اجتيازها.

لكن للموظف وضع يحسد عليه، ليس بسبب الأجور المدهشة التي يتقاضى (ولا تتناول كبار موظفي الدولة. . .)، بل لأن الأجر والعمل ينتفعان من بعض الضمانات، على الأقل حتى تتم تصفية حساباته وتسوية أوضاعه المالية، التي وعد بها صندوق النقد الدولي في الثمانينات. أضف إلى هذا أن الجمع بين وظيفة عامّة ونشاط آخر أمر ممكن بل يصبح ضرورياً عندما تتدهور القدرة الشرائية لراتبه.

أما المأجورون في المشاريع والمؤسسات الكبرى، فإنهم يشكلون أحياناً فئة «المحظوظين» لأن أجورهم تتجاوز بكثير الحد الأدنى للأجور المعمول به. إن أجورهم لا تقلّ عن أجور العمال في المؤسسات المماثلة في البلدان المصنَّعة (كالفروع الأصلية للشركات المتعددة الجنسيات). هذا القسم لا دلالة له إلاّ في البلدان التي بلغت مستوى معيناً من التصنيع، إما عن طريق دخول الشركات المتعددة الجنسيات أو عن طريق نمو الشركات المحلّية.

ممّا إضطر الحكومة السنغالية إلى حلّ المكتب الاونكاد في العام 1980.

في الحقيقة إن الضعف الذي ارتبط بوظافة الاونكاد نجده في كل المراكز التي أقامتها الحكومات الافريقية لجمع وتصريف المنتوجات وتصديرها: وفرة في الموظفين، أموال تنفق لدفع أجور الموظفين وغياب متلازم للتجهيزات، والشاحنات، والمحروقات... نقص الأطر الكفوءة والمؤهلة، وتحديد أسعار المحاصيل، كلّها تجعل الخسائر تتراكم».

يبقى أن نعرف إذا كان زوال هذه المكاتب لصالح التجار سيؤدّي إلى تحسين الأمن الغذائي في أفريقيا. بهذا الصدد، «يبرز بوضوح أمر فعالية السوق...» لتردّي الوضع. ضمن نطاق معيّن، يبدو أن سوق الحبوب كلما كان منسجماً، كلما كان فعّالاً في اقتصاص الغذاء خارج المناطق الأكثر تضرراً وفي دفع الأسعار إلى الإرتفاع (راجع رايكس، المجاعة المستحدثة، 1988، ص 84، وانظر أيضاً أ. ك. سين Sen، 1981.).

في الواقع إن الفلاحين الذين طالتهم المجاعة لا يعد باستطاعتهم شراء القليل من الغذاء الذي ما زالت تنتجه مناطقهم. والفلاح الذي يملك المواشي يضطر لبيعها بأسعار زهيدة للمضاربين من أجل شراء بضعة كيلوات من الحبوب. إذاً بدلاً من استبدال هذه المكاتب بمضاربين محلّيين، من الأفضل السعي إلى إقامة لا مركزية لهذه الهيئات، وإلى وضعها تحت رقابة الجماعات المحلية وإلى تقييد دورها، قد يكون من اللازم إعادة عمد هذه المكاتب. في تنظيم الأسعار، عن طريق إدارة المحاصيل الاحتياطية المخزونة هنا وهناك وشرائها بأسعار تشجيعية بدلاً من تحميل المركز كل أعباء جمع المحاصيل وبيعها.

هذان النمطان الأوّلان من الأعمال، اللذان يتمناهما الجميع؛ واللذان يتطابقان عادة مع «تحديث» المجتمع، هذان النمطان تطورا في كل مكان أقلّ بكثير من التطور السكاني في المدينة. فمنذ الستينات من هذا القرن، دقّ المسؤولون عن سياسات التنمية ناقوس الخطر فهناك من جهة الازدياد السكاني والهجرة من الريف، ومن جهة أخرى هناك الضعف في إنشاء أعمال «حديثة»، ناتج عن تبني تكنولوجيات مستوردة متطورة من قبل صناعات البلدان النامية: إن البطالة في المدينة سوف تشهد نمواً متفجّراً يهدد الاستقرار الاجتماعي.

«إختراع» القطاع اللامتشكل:

كل شيء جرى ويجري كما هو متوقّع... ما عدا الانفجار الناجم عن البطالة... وكما بيّن ذلك الاقتصادي ساليه Salais (مع بافيريز Baverez ورينو Reynau، 1985) لا يمكن أن يتحسن الوضع الاجتماعي للعاطل عن العمل إلاً في سوق عمل حيث يكون شكل الاستخدام الصناعي هو المسيطر، والدوام كامل ومدة العمل غير محدودة، ويكون العمل غير مرتبط بالأشكال التقليدية لإعادة الإنتاج، كالاستهلاك الذاتي للمنتوجات الزراعية ضمن هذه الظروف فقط، حيث معاش العمّال يرتبط باستمرارية قبض راتبهم المالي، يمكن تاريخاً أن تتجمّد مقولة البطالة ونتيجتها الطبيعية، مساعدة العاطلين عن العمل (والتي تسمى اليوم دفع تعويض للمتعطلين).

وقد لوحظ، أنه منذ بداية السبعينات (وخاصة من خلال

الديمقراطية والتنمية: صلة غير وثيقة

إن التقرير العالمي حول التنمية البشرية المنشور في العام 1991 من قبل برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية يتضمّن لأول مرّة تصنيفاً للبلدان وفق «دليل الحرّيات الإنسانية». لقد ذكر في هذا التقرير أربعين نوعاً من الحرّيات الممكنة، بدءاً من «حقّ السير بحرّية في بلاده»، «تعليم أفكار وتقبّل معلومات»، إلى «المساواة الاجتماعية والاقتصادية للأقلّيات الاتنية»، «المساواة الاجتماعية والاقتصادية للنساء» وحق «تحديد عدد الأولاد». كل بلد استلم علامة من صفر إلى 40 (صفر ـ 40) عكست عدد الحرّيات التي يحترم.

على رأس هذا التصنيف تأتي بالطبع البلدان الغنيّة وخاصة بلدان أوروبا الشمالية. غير أننا لا نلاحظ أن هناك، بين بلدان العالم الثالث، إلاّ قليلاً من الترابط بين درجة التطوّر ومؤشر الحريات. وهذه هي خلاصة للتصنيف المقترح من قبل البرنامج، وهي تضم بعض البلدان النامية.

التقرير الشهير الذي أعدّه المكتب الدولي للعمل حول كينيا)، أن التفاوت بين ازدياد الناس العاملين في المدينة وإيجاد أعمال لهم لا يترجم بزيادة في عدد العاطلين عن العمل، لذا فإن الخبراء قد صاغوا عبارة «القطاع اللامتشكل» للدلالة على تلك النشاطات التي لم تكن زراعية («تقليدية») ولا «حديثة» (راجع العروض المتعلقة بمختلف التحديدات المعروفة حتى يومنا هذا عن «القطاع اللامتشكل»)، مع العلم أن اللجنة الاقتصادية من أجل اميركا اللاتينية قد تفضّل عبارة «سوء استخدام اليد العاملة» للدلالة على هذه النشاطات، بمعنى أن هذه النشاطات لا تشكّل أعمالاً «حقيقية»).

في الحقيقة، يمكن القول إن «القطاع اللامتشكل» لا وحدة له، وهذا ما يجعل استعمال كلمة «قطاع» غيرمنطبق على الواقع. احتمالياً نعتبر أنه قد يتحدد من تجمع الأقسام الثلاثة الأخيرة التي سبق أن تحدثنا عنها: أصحاب المشاريع الصغيرة الأسرية (وأعضاء الأسرة الذين يؤازرونهم)، العمّال المأجورون موقتاً لديهم، و «المستقلون». لكن من المستحسن، على صعيد الدقة النظرية والملاحظة التجريبية، أن نحصر كلمة «لامتشكل» بالنشاطات غير المعلن عنها وغير المسجلة، التي تحدث على هامش القواعد المالية والقانونية ولا تخضع لتنظيم الدولة. بالإضافة إلى أن الأمر نفسه يحصل في التطبيق: في معظم بلدان العالم الثالث، لا تدفع المشاريع الصغيرة الأسرية الضرائب إلاّ فيما ندر (والكلام هنا لا يطول ماسحي الأحذية مثلاً...).

البلدان	عدد الحريات	البلدان	عدد الحريات
كوستاريكا	31	ماليزيا	9
فنزويلا	29	هاييتي	9
هونغ كونغ	26	التشيلي	8
بوتسوانا	26	الكويت	8
الأرجنتين	25	الجزائر	8
جاميكا	25	زيمبابوي	8
السنغال	23	كينيا	8
اسرائيل	19	الكاميرون	8
البرازيل	18	تركيا	7
المكسيك	15	مراكش	7
كوريا الجنوبية	14	بنغلادش	7
كولومبيا	14	كوبا	5
تايلاند	14	سوريا	5
الهند	14	كوريا الشمالية	5
نيجيريا	13	اندونيسيا	5
بينين	11	فيتنام	5
سنغافورة	11	الباكستان	5
تونس	11	زائير	5
مصر	11	الاتحاد السوفياتي	3
بولونيا	10	افريقيا الجنوبية	3
الفليبين	10	الصين	2
تانزانيا	10	اثيوبيا	2

المزج المستمر:

إن معظم الدراسات التي أنجزت حول مسارات العمّال في المدن تتلاقى: لا وجود لحدود عازلة بين فئات العمل السابقة. فخلافاً لرأي شائع (تمّت صياغته من ضمن نموذج المهاجرين من هاريس ـ تودارو Harris - Todaro، لا تقتصر الأعمال «المستقلة»، الموقتة والقليلة الإنتاج، على الوافدين الحديثي العهد إلى المدينة، والأعمال «الحديثة» ليست وقفاً على نخبة عمالية مميزة؛ هناك مزج دائم، فقد يجد عامل مأجور في مؤسسة صناعية كبرى نفسه في زاوية شارع، عقب فصله من عمله، يبيع الصحف أو يعرض خدماته كمصلح لأنابيب الخدمات الصحية، كما قد يتوصل إلى توفير مبلغ من المال يكون كافياً لفتح محلٍ لإصلاح السيارات أو لفتح مخزن للتجارة (لا متشكل عادة). غير أن النساء فهن اللواتي يُستبعدن عن الأعمال «الحديثة»؛ أما عندما يصلْنَ إلى العمل في الصناعة، فإنهن يعملن في ظروف قاسية في الغالب (هامفري، 1987، Humphrey) وفي قطاعات الخدمات؛ بكلام آخر إنهن يشكلن فوج المحاربين الضخم في الأعمال التي لا تتطلّب كفاءات، وهن لا يتقاضين أجراً عالياً (تجارة، تعليم، صحّة...). لذلك نقول بأن الفصل الذي يحدث عادة بين فئات العمال هو فصل خادع.

وخلافاً أيضاً للفكرة الشائعة والمسلّم بها (خاصة في منشورات البنك الدولي) تجد أن المأجورين في القطاع «المتشكل» غير «محميين» فعلياً بوجود قوانين وتشريعات عمل: إذ انخفض

الانتقال غير المنتظم للسلطة:

العدد المتوسط بالبلدان، 1948 ـ 1982

فئة الدخل	52 ـ 1948	58 ـ 1953	64 ـ 1959	70 ـ 1965	76 ـ 1971	82 ـ 1977
بلدان ضعيفة الدخل	1،0 (21)	1،1 (24)	1،2 (39)	1،4 (51)	1،3 (53)	0،9 (55)
بلدان متوسطة الدخل	1،6 (30)	1،7 (32)	1،4 (41)	0،8 (47)	0،9 (51)	0،6 (55)
بلدان مرتفعة الدخل	0،0 (23)	0،2 (23)	0،1 (24)	0،2 (25)	0،1 (28)	0،1 (28)

ملحوظة: إن عدد البلدان المعينة موضوع بين هلالين. والأرقام تأخذ بعين الإعتبار انتقال السلطة الناجح والفاشل وتدلّ عمليات انتقال السلطة غير المنتظمة والناجحة على استبدال رئيس السلطة التنفيذية خارج الإجراءات الشرعية المتعارف عليها أو المعتادة. وتدلّ عمليات الإنتقال الفاشلة على المحاولات التي جرت لإستلام السلطة، لكنها أجهضت. وقد صُنِّفت البلدان بالنظر لمدخول الفرد في العام 1988.

الحد الأدنى للأجور بشكل ملحوظ في الثمانينات في معظم البلدان التي تملك تشريعات، والعراقيل الموضوعة في وجه عمليات الفصل من العمل مدعاة سخرية. من هنا يمكن إبراز سمة أساسية من سمات سوق العمل في البلدان النامية: إن معظم العاملين في مؤسسات القطاع الخاص (ويوماً بعد يوم معظم العاملين في القطاع العام) لا ينعمون سوى باستقرار هشّ، و «يحوَّلون» من عملٍ إلى آخر، تبعاً للضغوط التي تمارس (عمليات فصل وتسريح، إفلاسات...) والفرص التي تتجاذبهم.

أجور جوّالة:

قد نفهم فهماً أفضل سوق العمل المديني في البلدان النامية إذا ما قارناه بالأوضاع في البلدان الصناعية. ففي فرنسا أو في الولايات المتحدة، هناك استمرارية لاختيار العمل المأجور في الغالب، حتى لو كان العامل قادراً أن يحلم بإنشاء عملٍ على حسابه، أو إذا كان التاجر الصغير قادراً أن يصبح موظفاً مسؤولاً. أما الانْتقال بين القطاعات (أي الانتقال من مهنة إلى أخرى) فهو ضعيف في فرنسا، وأكثر ارتفاعاً بقليل في الولايات المتحدة. إنما في البلدان النامية، فإن الانتقال من وظيفة إلى وظيفة وممارسة مختلف النشاطات فهو القاعدة.

لماذا هذا الفرق؟ إنه نتيجة التأثير المتبادل بين عامِلَين (وأهمية هذين العاملين ترتبط بالبلدان المعنية): سياسات المؤسسات ومواقف العمال.

النفقات العامة المخصصة للتربية والصحة

(بنسبة مئوية (٪) من الناتج المحلي، الخام، في 1980 و1985)

	التربية		البلدان مع خفض النفقات	الصحة		البلدان مع خفض النفقات
	1980	1985		1980	1985	
البلدان الصناعية	5،9	5،5	12 على 21	3،4	4،0	8 على 18
آسيا الوسطى والغربية	4،1	4،4	4 على 13	1،1	1،4	5 على 8
جنوب آسيا	2،4	3،1	ولا بلد	0،8	0،7	2 على 4
شرق آسيا	2،9	3،1	ولا بلد	0،9	1،0	2 على 6
شمال افريقيا	5،7	6،9	1 على 5	1،5	1،4	2 على 3
افريقيا شبه الصحراوية	4،6	5،0	13 على 23	1،3	1،2	6 على 10
اميركا اللاتينية	4،6	4،4	13 على 24	2،3	2،2	5 على 13
اوروبا الشرقية	4،8	4،7	4 على 7	0،9	1،1	1 على 2
المجموع			**47 على 93**			**31 على 64**

المصدر: تقرير البنك الدولي، 1991.

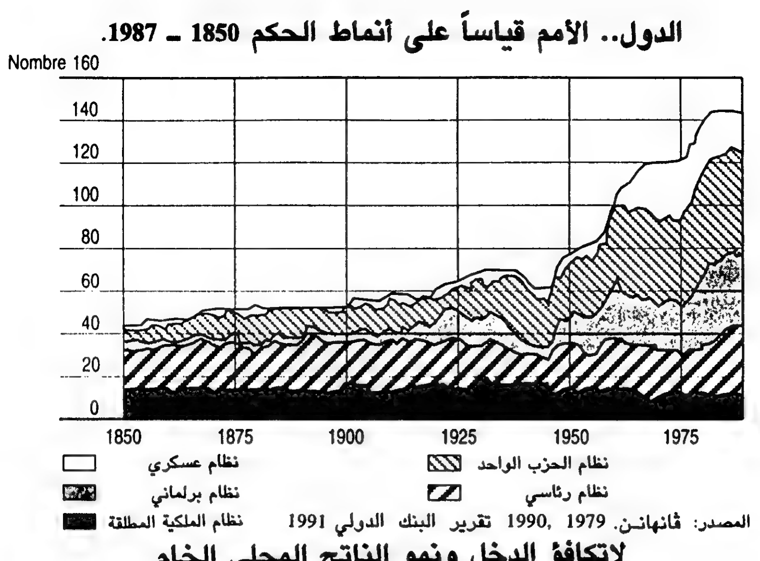


نبدأ بصيغ إدارة المؤسسات: إن مؤسسات القطاع الخاص في العديد من بلدان العالم الثالث، والتي تملك احتياطاً كبيراً من اليد العاملة العادية (استخدام محدود لليد العاملة، أو «القطاع اللامتشكل»)، ذات المستوى الضعيف تربوياً ومهنياً، وبالتالي غير القابلة للتبديل بين القطاعات، هذه المؤسسات تغرف ما شاءت من هذا الاحتياط وتطبّق سياسات التسريح. والفائدة من هذه السياسات هي تجنب القوانين أو تجنب تعزيز النقابات والضغوط المطالبة بزيادة الأجور.

نصل إلى مواقف العمال: إن العمال المأجورين، الذين يعلمون أنهم غير مستمرين في العمل لفترة طويلة، ينتهزون أقل الفرص لترك المصنع الذي يعملون فيه: والبدء بتجارة بسيطة، أو يجرّبون حظهم في الزراعة أو البحث عن الذهب (في البلدان التي ما تزال حدودها مفتوحة، كالبرازيل)... إن أبواب الخيارات مشرعة، حتى لو كانت المخاطر كبيرة. لكن الحياة العائلية، بالنسبة للنساء، هي الملاذ في الغالب، ولا يلجأن إليها بإرادتهن بل هرباً من قساوة ظروف العمل ومخاطر تنظيم اليد العاملة. فالعديد من المؤسسات لا يستخدم سوى النساء الشابات اللواتي يقل عمرهن عن الثلاثين، وتتخلى عنهن بعد الثلاثين، عندما يكون الجمع بين العمل المنزلي والعمل المأجور قد استنفدهن.

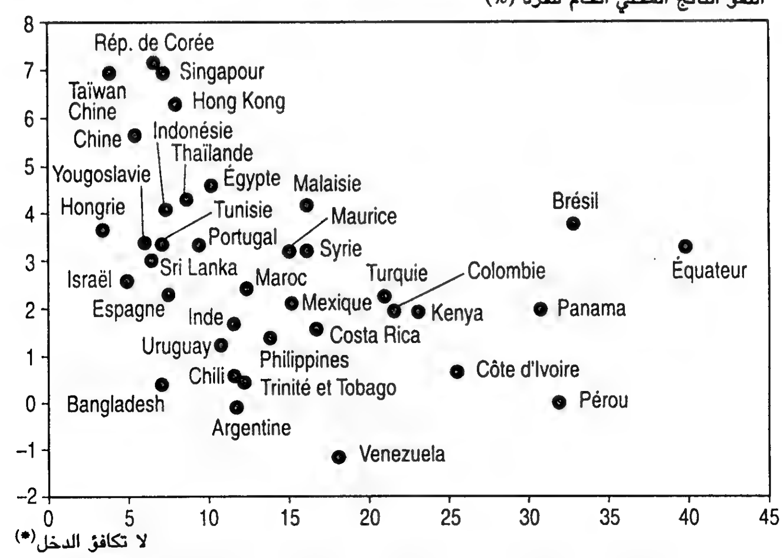
أما في أفريقيا، فالعمل المأجور يشكل، بالنسبة للرجل، الأمل في توفير مبلغ كافٍ كي يعود كالمنتصر إلى قريته بعد مرور سنوات عدّة. وفي أميركا اللاتينية؛ يعمل العديد من العمال، في

الدول.. الأمم قياساً على أنماط الحكم 1850 ـ 1987.



المصدر: ڤانهانـن. 1979, 1990 تقرير البنك الدولي 1991

لاتكافؤ الدخل ونمو الناتج المحلي الخام في بعض الاقتصاديات 1965 ـ 1989



* نسبة حصص الدخل للعشرين بالمئة الأغنى في العالم وللعشرين بالمئة الأفقر. أما المعطيات الخاصة بتوزيع المداخيل فتاتي من الاستقصاءات التي أجريت، في معظمها، في نهاية الستينات وبداية السبعينات.

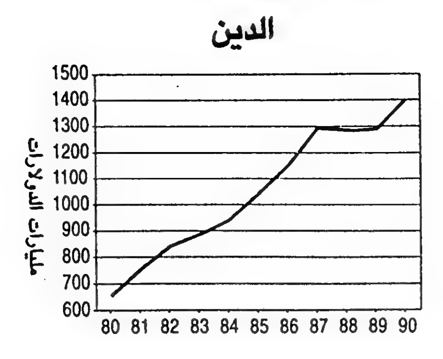
المصدر: معطيات البنك الدولي؛ برغ وساخس Berg et Sachs، 1988.

البدء، كأجراء في مؤسسات صغيرة لا متشكلة، ثم ينتقلون منها للعمل في مؤسسات حديثة (مع احتمال العودة إلى الأعمال اللامتشكلة في مرحلة الركود) حيث يكتسبون مهارات ويتوصلون أحياناً إلى إدّخار مبلغ كافٍ يسمح لهم، بعد سنّ الأربعين، بالبدء بعمل صغير وباستخدام شبان «لامتشكلين» للعمل لديهم... لذلك نرى ثباتاً جزئياً للعديد من العمال في أعمالهم ووجود مشكلات تدريب وتأهيل متواترة تصادف إدارات المؤسسات. لهذا نجد أن الصناعات الثقيلة (المعادن، الكيمياء، الكهرمائية، وصناعة السكاكر) التي حاول بعض الحكومات الأفريقية بناءها، في الجزائر أم في السنغال، تنتهي في الغالب بكوارث اقتصادية. فهذه المصانع تحتاج إلى جهاز مستقر وعالي الكفاءة من الموظفين كي تطوّر الإنتاج وهذا لم يستطع سوق العمل (ولا النظام التعليمي) أن يوفره.

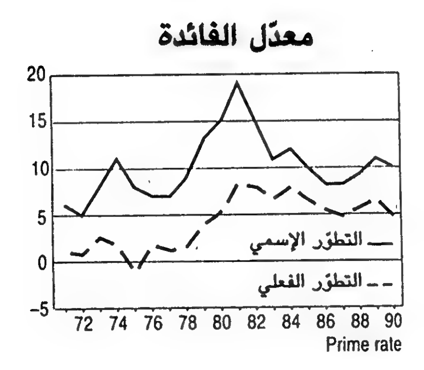
ولهذا أيضاً نجد في البلدان التي نجحت في بناء صناعة ثقيلة، أمثال المكسيك أو الهند، أن هذه الصناعة كانت مدعومة من الدولة. فالدولة وحدها كانت القادرة على جعل أجور اليد العاملة الصناعية اللازمة مستقرة: بإعطاء هذه اليد العاملة أجوراً مرتفعة نسبياً وضمانات عمل: إنها استثناءات تأتي لتؤكد القاعدة. ألن يعمل قيام المؤسسات الخاصة الحالية على هدم التوازنات الهشّة، بجعل صيغ تنظيم هذه المشاريع تتماشى مع صيغ تنظيم باقي الاقتصاد؟ في الواقع إن أنماط الأعمال المدينية مختلفة، لكن الانتقال الكثيف من نمط إلى آخر يحول دون الكلام على تقسيم صارم.

تطوّر الديون ومعدّلات الفائدة

الدين



معدّل الفائدة



المصدر: البنك الدولي

مع ذلك، ألا يقال غالباً أن الميزة الرئيسية لمجتمعات العالم الثالث هي الازدواجية؟ ألا يعني التقارب بين قطاعين، الواحد تقليدي والآخر حديث، أن كل واحد غريب جذرياً عن الآخر؟

2 ـ الازدواجية، اللاتكافؤ، الديمقراطية

لقد تمّ التخلي عن هذا التفسير لمفهوم الازدواجية. إنما ما زالت كلمة ازدواجية صالحة للدلالة على ما يميز مجتمعات العالم الثالث. التغاير العميق الداخلي. فالازدواجية «الحديثة» لا تقيم مقارنة بين قطاع مديني، رأسمالي، صناعي، وقطاع قديم، زراعي، معيشي، غير تجاري. في الواقع إن معظم العمّال، بمن فيهم القرويون، يندمجون في الدورات الاقتصادية التجارية. إنهم ينقلون إنتاجهم بأنفسهم إلى المدينة ويبيعونه هناك بأسعار زهيدة في الغالب ويقتاتون. . . حين العودة. إنه من النادر أن نصادف جماعة مكتفية ذاتياً، ما عدا بعض القبائل في منطقة الأمازون.

فمن أجل فهم طبيعة الازدواجية الحديثة، من الأفضل الاستناد إلى نقيضها، الذي يطلق عليه البعض تسمية الفوردية (بوييير 1986) والذي سنشير إليه هناك بكلمة التكامل. (أنظر شرحنا لأنماط التكامل الاجتماعي الثلاثة). إن البنى الاجتماعية في العالم الثالث متعارضة. لذا ينبغي الإجابة عن سؤالين اثنين: ما الذي يمنع هذه البلدان من إصلاح هذه البنى؟ وكيف يؤمل الخروج من ذلك؟

البلدان الثلاثون الأكثر مديونية في نهاية العام 1989

	الدين الجاري	الدين للفرد	الناتج المحلي الخام للفرد	استعمال الدين
المكسيك	110،5	1348	2165	39،6
البرازيل	108،6	752	2160	31،3
الهند	69،7	86	340	26،4
الأرجنتين	61،6	1955	2520	36،1
أندونيسيا	54،9	3137	440	35،2
مصر	52،2	985	640	20،5
الاتحاد السوفياتي	48،9	169	-	-
كوريا الجنوبية	44،6	1047	3550	11،4
الصين	44،5	41	340	9،8
بولونيا	41،6	1098	1860	9،4
اليونان	36،3	3630	4790	-
تركيا	35،9	667	1280	32،1
الجزائر	31،6	1328	2450	68،9
نيجيريا	28،8	262	280	21،3
فينزويلا	28،3	1505	3250	25،0
كوبا	27،2	2566	-	-
تايلاند	27،1	497	1000	15،9
الفليبين	26،1	437	630	26،3
العراق	23،8	1259	-	-
اسرائيل	23،0	5227	8650	-

البيرو	21،1	1019	1300	6،8
جمهورية المانيا الديمقراطية	20،8	1253	-	-
مراكش	20،6	862	830	32،2
هنغاريا	20،6	1943	2460	26،3
البرتغال	19،9	1951	3690	18،2
يوغوسلافيا	19،9	843	2520	14،5
جنوب أفريقيا	19،1	563	2290	-
ماليزيا	18،9	1118	1940	14،6
باكستان	18،6	176	350	23،2
أوغندا	18،6	1148	280	77،0

- الدين الجاري نهاية 1989 بمليارات الدولارات، الدين والناتج المحلّي الخام للفرد بالدولارات.
- استعمال الدين في الصادرات بنسبة مئوية.

المصادر: منظمة البلدان المصنّعة، منظمة الأمم المتّحدة، البنك الدولي.

المبادلات الدولية:
تهميش العالم الثالث

إن صادرات العالم الثالث في العام 1990 لم تعد تشكّل سوى 22٪ من التجارة العالمية، مقابل 28٪ في 1980. هذا التراجع واضح تماماً تجاه الشمال: إن العالم الثالث لا يغطي سوى 20٪ من وارداته، بدلاً من 30٪ قبل عشر سنوات. والنتائج النهائية للصادرات من جنوب شرق آسيا في الأسواق العالمية لا تؤدي إلى تعويض التراجع الشامل البارز. أما من ناحية اعتبار العالم الثالث سوقاً لصادرات بلدان الشمال، فإن دوره قد ضعف، لأنه لا يمتص سوى 19٪ من صادرات هذه البلدان إليه، مقابل 24٪ من عام 1980.

نلاحظ إذاً أن المبادلات بين بلدان الشمال هي التي أصبحت تشكّل، يوماً بعد يوم، النواة الصلبة للتجارة العالمية، لأنها تمثّل 58٪ من المبادلات في 1990، مقابل 45٪ في 1980. هذا الاستقطاب للمبادلات العالمية قد يكون له تأثير في زيادة تهميش العالم الثالث.

وتشكيل مناطق تبادل حرّ ـ كالمنطقة التي شكّلت بناءً على معاهدة التجارة الحرة بين كندا، الولايات المتحدة والمكسيك ـ لن يستطيع قلب هذا الاتجاه الأساسي. فالوظيفة الرئيسية لهذه المعاهدات هي في تقنين بنية الاقتصاد العالمي بنينة مثلثة الأقطاب، انطلاقاً من وجهة النظر هذه، نستطيع القول إن التطوّر الأخطر، في نهاية الأمر، يكمن في عجز بلدان العالم الثالث على تطوير المبادلات جنوب ـ جنوب التي قد تسمح لهم بالخلاص جزئياً من هذه البنينة العمودية للاقتصاد العالمي.

هل هناك وجود لـ «حلقة مفرغة» للتخلف؟

يتحدث اقتصاديّو التنمية عن «حلقة مفرغة للفقر» (غونار ميردال، 1972، Gunnar Myrdal، إحدى الترسيمات الأكثر شهرة هي التالية: المداخيل القليلة تفسر الضعف في الإدّخار، هذا الضعف يؤدي إلى معدل ضعيف في الاستثمار، وهذا ما يحول دون التقدم التكنولوجي والأرباح الناجمة عن الإنتاجية، من هنا الركود في مداخيل الشخص... وفي الإدّخار. إننا نجد لدى تودارو Todaro ترسيمة يوضح فيها بشكل كامل هذا النمط من القيود المشؤومة (راجع ترسيمته في ص 150)، التي استقيناها من كتابه التنمية الاقتصادية في العالم الثالث). فالحلقات المفرغة التي تتشابك بشكل محتوم تجعل من «الإنتاجية الضعيفة، والمداخيل القليلة ومستويات الحياة المتدنية ظاهرات تتعزز بالتبادل».

لا شكّ أن هذه الترسيمة تتضمن الكثير من الصدق. لكن هذا الصدق يحاذي الجوهري. لماذا لم تتقدم سياسات التنمية في الثمانينات في حل هذه المشكلات بعد أن استوعبتها خلال عقود؟ ما الذي يفسر مثلاً إصرار الصناعيين والحكومات على استيراد التكنولوجيات «المكلفة مالياً»، وهي التكنولوجيات غير المتكيفة في الظاهر مع أوضاع بلدانهم؟ لماذا لا يتم الاستثمار بقوة في التعليم الابتدائي، ونحن نعلم أنه يفسح في مجال تحسين إنتاجية العاملين بشكل كبير؟ لماذا يستمر هؤلاء في التضحية بالزراعة عن طريق الحفاظ على أسعار زهيدة للمواد الغذائية في المدن؟

نقول بهذا الصدد إن فكرة «الحلقة المفرغة» هي فكرة

مركز العالم الثالث في التجارة العالمية

(الصادرات بمليارات الدولارات وبنسبة مئوية ٪ من الإجمالي العالمي للعام 1990. ما هو موضوع بين هلالين يمثّل النسبة المئوية للعام 1980).

إلى / من	شمال	شرق	جنوب	عالم
شمال	1930 ٪58 (٪45)	55 ٪2 (٪3)	462 ٪13 (٪15)	2447 ٪73 (٪63)
شرق	68 ٪2 (٪3)	77 ٪2 (٪4)	30 ٪1 (٪2)	175 ٪5 (٪9)
جنوب	486 ٪14 (٪20)	22 ٪1 (٪1)	223 ٪7 (٪7)	731 ٪22 (٪28)
عالم	2484 ٪74 (٪68)	154 ٪5 (٪9)	715 ٪21 (٪23)	3353 ٪100 (٪100)

المصدر: GATT.

مضلِّلة، لأنها تدعنا نفهم أن هناك ضغوطات موضوعية تجعل المعوقات تتكدس في وجه التنمية. والحال أن الحلقات إذا كانت «مفرغة» بالنسبة للأكثرية الساحقة من الناس، فهي تشكل منافع بالنسبة للأقلية المحظوظة... التي تدير السلطة.

إعادة الإنتاج المحتومة للاّتكافؤ:

«إن العلّة الأساسية لهذه المشكلات هي اللاتكافؤ في توزيع السلطة الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية. فقلّة صغيرة من النخبة، المدينية خاصة، تدير الاقتصاد وتوجهه نحو إنتاج أدوات مخصصة في قسمها الأكبر لقلة من المحظوظين. هذه الأدوات تعتبر منتوجات كمالية بالنسبة لبلدان العالم الثالث النامية. فهي لا تتجاوب مع حاجات السكان بالصناعات الكبرى ذات الكفاءة العالية، لكنها تتجه نحو الاستيراد. هذه الاستراتيجية الصناعية تعزز اذا التفاوتات في بنية البلدان النامية وتؤدي إلى استمرار الفقر والتخلف. إنها تبدد رؤوس الأموال النادرة، وتحول دون خلق أعمال، وتزيد اللاتكافؤ بين المداخيل، وتعزز أوضاع النخبة وتختلس المصادر والثروات الطبيعية الموجودة، الأمر الذي يسبب الضرر للمجتمع الريفي، وللطبقات المدينية الفقيرة» (موردوخ 1980، ص361).

كي تستطيع النخب في بلد فقير أن تحافظ على مستوى حياة نخب البلدان الغنية، تتملّك قسطاً أكبر هامّاً من الثروة الوطنية، وهو ما يترك بقية السكان في العوز. فالأمر إذاً ليس أمر حلقات مفرغة، إنما هو بالأحرى استراتيجيات اجتماعية؛

التسوية البنيوية:
فلسفة البنك الدولي الاقتصادية

تقوم الأهداف الأساسية للتسوية البنيوية على المدى الطويل، في بلدان العالم الثالث على تحسين الفعالية والإنصاف وإنماء مخزون الرأسمال المادي والبشري. إن مشكلات البلدان المثقلة بالديون وبلدان أفريقيا غير الصحراوية هي مشكلات ملّحة، غير أن هذه المشكلات قابلة للحل إذا إستعاد الإقتصاد العالمي مرحلة الإزدهار وحصل على دعم إقتصادي هذه البلدان والعديد غيرها من البلدان النامية قد تنجح في مهمّتها إذا ما أجرت إصلاحات في ثلاثة ميادين، وفق أنماط يقتضي تحديدها في كل حالة.

- **إصلاح السياسة التجارية:** ينبغي على هذه البلدان أن تتوجّه نحو تبنّي استراتيجية منفتحة على الخارج، أي عليها أن تلغي العوائق أمام الصادرات، وتستبدل القيود الكمية بالرسوم الجمركية وتتبنى معدّلات صرف عملات أكثر مطابقة مع الواقع.

- **السياسة الماكرو - إقتصادية:** ينبغي على العديد من الحكومات أن تقلّص عجز ميزانياتها وتشجيع الإدّخار. فإذا كانت معدّلات الفوائد الفعلية إيجابية، ومعدّل الصرف تنافسياً والتضخم متدنٍ، عندها تتحسن نتيجة عرض الثروات المالية وتسهل أيضاً عمليات الإصلاح التجاري.

- **جو التنافس على السوق الداخلي:** لا يكفي أن نغيّر السياسة التجارية والماكرو - إقتصادية، بل ينبغي كذلك أن نحسّن الطريقة التي يستجيب بها الاقتصاد على الطلب، بإلغاء الرقابة على الأسعار؛ بعقلنة القوانين التنظيمية الخاصة بالاستثمارات وبتعديل القواعد التي تحكم

استراتيجيات تعزّز بالطريقة التي بها ترتبط بلدان العالم الثالث بالسوق العالمي، كما سنرى ذلك في الفصل اللاحق.

إن للنخب المسيطرة في البلدان النامية جذوراً تاريخية متنوعة: في أميركا اللاتينية وفي آسيا، تتحدّر هذه النخب من أُسر كبار مالكي الأرض، كما تتحدر من أُسَر رأسمالية عريقة، تجارية وصناعية، أمّا في أفريقيا فهي أحياناً أعضاء من النخب التقليدية للأثنيات المسيطرة، خاصة عندما يكون لهذه الأثنيات تقاليد تجارية عريقة. نستطيع القول إن الإشراف على الدولة هو الشرط المحدد لوصول فئة إلى قمة الهرم الاجتماعي وإلى الحفاظ على هذا المقام؛ هذا يصح على كل البلدان النامية تقريباً وليس على بلدان أفريقيا وحدها.

الدولة في العالم الثالث، هل لها وجود فعلي أم هي عاجزة؟:

يبدو أن الدولة الحديثة في البلدان النامية تتميز بمفارقة عجيبة. تدان (ليس فقط من قبل الليبراليين) كونها دولة طاغية ومتدخلة، في المجالات التي لا تملك فيها الكفاءة: إفراط في القوانين التنظيمية البيروقراطية، معاقبة منهجية للزراعة، توجيه صناعي فاشل ومكلف... وكونها دولة غائبة في الميادين التي هي عادة من اختصاصها، التربية، الصحة، البنى التحتية... باختصار إن الدولة في البلدان النامية تفرض وجودها حيث لا يجب أن تتدخل، وتصبح عاجزة حيث يجب أن تكون موجودة. أضف إلى هذا أن المنظمات الدولية، حين أزفت الساعة لتخفيض

سوق العمل. وهذه التدابير تأتي مكمّلة للأصلاحات التجارية، وينتج عنها تشجيع المؤسسات والمشاريع على تقليص نفقاتها بإتباع تقنيات جديدة.

لكن الاصلاحات قد لا تكون كافية، في معظم الحالات، ببلوغ الازدهار، بل ينبغي أن تترافق مع تزايد مساهمات رؤوس الأموال.

ينبغي إذاً على البلدان الصناعية كما على البلدان النامية أن تقوم بعمل واسع من أجل إعادة البنينة. وفي حال النجاح. قد يشهد الاقتصاد العالمي مساراً من الازدهار عالياً. أما في حال الفشل، فأنه سيكون ضحية الركود، وعدم الاستقرار والزيادة في عدم الاستقرار، وستبرز أنظمة الحماية وسيترقّب من جديد الفرصة لرفع مستوى حياة الفقراء.

البنك الدولي،

تقرير حول التنمية في العالم 1987، ص 5 ـ 6.

التسلح في الشمال، كانت تحتج على الوطأة المفرطة للميزانيات العسكرية في الجنوب.

زد على ذلك أن لائحة المعوقات الاقتصادية التي تنظّمها السلطات العامّة في العديد من البلدان النامية طويلة. لقد رأينا الدور السيّىء الذي تلعبه الإدارات الرسمية في تسويق المنتوجات الزراعية، وبالتالي في محاولات الإنتاج الجماعي، في أفريقيا: لقد عرفنا عن المساعدات المخصصة للواردات والتي تضعف الإنتاج المحلي، وعن الاعتمادات القليلة الفوائد وعن مشاريع التحديث الاستعراضية التي تزيد في التملك العقاري. صفوة القول إن المشاريع العامّة الكبرى الخاسرة وغير المجدية تكثر، ولا يعود ذلك دائماً إلى سوء الإداريين، إنما في أكثر الأحيان إلى الضغوطات السياسية المتناقضة التي يخضع لها الإداريون؛ ذلك يعود بشكل خاص إلى أن الدولة ليست الأداة العامة الصالحة للتنمية بل هي أداة سيطرة «البرجوازية البيروقراطية» الراغبة على الدوام في تركيز سلطتها وتدعيمها، إن عن طريق نهبها المباشر للثروات أو عن طريق الأنصار الموالي.

الدولة النامية بإفراط:

ينبغي علينا أن نتذكّر أن لا وجود، في معظم بلدان العالم الثالث، أكانت خاضعة للاستعمار أم بعيدة عنه، لأرباب أعمال أصيلين يتمتعون بالقدرة الكافية لتوجيه عملية التنمية الرأسمالية الوطنية (راجع بهذا الخصوص كتاب ماتياس Mathias وسلامة Salama، الدولة النامية بإفراط، 1985). لقد لعبت الدولة، في

برنامج التسوية والسبق الاقتصادي

منذ بداية الثمانينات، أطلق عدد كبير من البلدان النامية برامج لضبط الاقتصاد. هذه البرامج، التي تستفيد عادة من دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هدفت إلى تصحيح الخلل الداخلي والخارجي وتعديل الأواليات الدافعة والمؤسساتية تعديلاً تتراوح درجاته.

هل نجحت هذه البرامج؟ الجواب ليس سهلاً. فالتقلّبات في الوضع الخارجي يمكن أن تؤثّر على النتائج أثناء فترة تنفيذ البرنامج حتى في حال غياب هذه التقلّبات، فإنه من الصعب أن نعرف كيف كان الاقتصاد قد سار، إذا لم ينفذّ البرنامج. أضف إلى هذا أن الواقع، واقع الدعم الذي يلقاه البرنامج من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يتضمّن بالضرورة أن الاصلاحات قد أنجزت على ما يرام.

بشكل عام، يمكن القول إن برامج الضبط تتطلّب اتخاذ تدابير للاستقرار ولأصلاحات البنى. على المدى القصير، قد تؤدّي عملية الاستقرار إلى بطء في نمو الانتاج. فالمكاسب التي يمكن أن تجنى من الفعالية ونمو الانتاج التي نتوقّع من خلال إصلاحات البنى تتطلب عادةً وقتاً أطول.

لقد جرى تقويم وضعية بعض البلدان قبل وبعد تنفيذ البرنامج المقترح من صندوق النقد الدولي، إنما دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية، ودون الاعتماد على مخطط مرجعي. فقد لوحظ أن هناك تحسناً في ميزان المدفوعات، غير أن النتائج المتعلّقة بالنمو والتضخم لم تكن واضحة. وبعض الدراسات الأخرى قارنت تطوّر النتائج بين بلدان ذات برامج وبلدان لا تنفذ برنامجاً؛ فتبين تحسّناً في ميزان المدفوعات

الهند أو البرازيل أو في كوريا، دوراً أساسياً في تشجيع بروز برجوازية صناعية (راجع الفصل الرابع). فأهمية القطاع العام في معظم البلدان (لقد رأينا حالة كوريا الجنوبية الفريدة) لا يفسر بإرادة البيروقراطيات باستبعاد أرباب الأعمال المحليين، بل بالأحرى بالتخفيف من غيابهم.

زد على ذلك أننا نستطيع الكلام على قانون شبه عام: كلما كانت التقاليد التجارية والصناعية للنخب المحلّية ضعيفة تاريخياً، قويت هيمنة البيروقراطية، الدولانية والعسكرية على الاقتصاد. في بعض البلدان، خاصة في الهند وإلى حد معين في الصين، الدولة المستعمِرة أو الهيمنة الأجنبية هي التي عملت على ضرب الشبكات التجارية والصناعية الوطنية. أما في بلدان أخرى (البرازيل، المكسيك، الأرجنتين) فكان على الدولة أن تتحالف مع الطبقات الشعبية من أجل فرض تمويل الصناعات، ضد مالكي الأراضي الكبار والمصدِّرين للمنتوجات الزراعية: من هنا ظاهرة الشعبوية. (راجع الفصل الرابع). لكن يمكن القول إن دور الدولة، في أفريقيا، والأصح دور الجيش، كبديل عن برجوازية رأسمالية وطنية، كان الأوضح (راجع البحث الذي كتبه رايكس حول «الطبقة ـ الدولة» ص 152).

إنه لمن السذاجة أن تندهش من الإخفاقات المتكررة لسياسات «التنمية» التي انطلقت في ظل دول كهذه. هذه السياسات كانت تطمح إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالطبقات الاجتماعية المسيطرة على الدولة: توطيد السيطرة على المجتمع،

لصالح الفئة الأولى دون أن يكون هناك شيء مقنعاً حول النمو. إنما وفق دراسة أخرى تبيّن أن الاقتصاد بمجمله قد أصابه التحسّن قليلاً. إن مساويء هذه المقاربة تكمن في كون فئتي البلدان التي تناولتها الدراسة لم تكن على قدم المساواة منذ البداية، وأن الفئة التي تساهم في تنفيد برنامج أو الفئة التي تتسلّم قروضاً لا يمكن أن تشكّل عيّنة تمثّل مجمل البلدان.

هناك منهجية ثالثة يمكن إتباعها تقوم على بناء سند مرجعي نقيمه على أرضية ما نعرف عن الخلل الماكرو - إقتصادي المتشابه الذي شهدته في الماضي بعض البلدان. هذا النمط من الدراسات بيّن وجود رابط بين البرنامج أو القرض وتحسّن ميزان المدفوعات، تأثيراً سلبياً على الاستثمار، غير أنه لم يبيّن شيئاً حول النمو.

ودراسة أخرى بيّنت وجود تأثير سلبي على النمو مباشرة بعد تنفيذ البرنامج. إنما الدراسات التي أجراها البنك المركزي لحظت تأثيراً إيجابياً على النمو، لكنه نمو في البلدان التي كانت الأولى في تسلّم القروض (أي البلدان التي وضعت الإصلاح موضع التنفيذ منذ ثلاث سنوات أو يزيد).

البنك الدولي، تقرير 1991.

تملّك الثروات الناجمة عن الزراعة، اقتطاع حصص على كل المعاملات والاتفاقيات التجارية، الرشوة. . . نتبين بوضوح هذه السمة الطفيلية للطبقات البيروقراطية خاصة في أفريقيا، لكن قد نستطيع تبيّنها أيضاً في العديد من البلدان النامية، وإن كان ذلك بشكل أخفّ.

هل الديمقراطية تخدع النظر؟:

نحن نعلم أن الأنظمة السلطوية متوافرة بكثرة في العالم الثالث. فالإزدواجية التي تبقي الأكثرية الساحقة من السكان في الأمية والجهل، التملّك الخاص للدولة، ودورها المباشر في تكوّن طبقات محظوظة، هذه الظاهرات تشكل تفسيرات لقيام هذه الأنظمة السياسية. لكن العلاقات بين الديمقراطية والتنمية هي أكثر تعقيداً. بالطبع فالتنمية العادلة نسبياً يمكن أن تؤدي إلى إلغاء سمات البؤس المؤلمة؛ لكن كوبا أو الصين، هذان البلدان اللذان استفادا في البدء من الدعم الشعبي الهائل لأنظمتهما الثورية، لا يعتبران اليوم نماذج للديمقراطية. . . لكنهما حققتا تنمية جيدة.

وهناك العديد من الأنظمة السلطوية القائمة أو التي تستمر بالقوة (الشيلي، البرازيل، شاطىء العاج، أندونيسيا، كوريا، باكستان. . .) نجحت في فترة قصيرة في التخفيف من سيطرتها بفضل التخفيضات التي طرأت على مستوى الحياة والتي طاولت، بشكل خاص، قسماً من سكان المدن.

اللجوء إلى السلطوية لضمان نموذج معين لامتكافىء من

ما هو الاستقلال؟

نفهم بالاستقلال الوضعية التي يكون فيها اقتصاد بعض البلدان مشروطاً بنمو وازدهار اقتصاد آخر يرتبط به. فعلاقة الترابط بين اقتصادين أو أكثر؛ بين هذه والتجارة العالمية، تتخذ شكل التبعية عندما تشهد بعض البلدان (الدول المسيطرة) الازدهار والاكتفاء الذاتي، بينما البلدان الأخرى (البلدان التابعة) لا تأمل في الوصول إليهما إلاّ كفُضالة لهذا الازدهار. (...) إذا ما تفحصنا عملية تكوّن الاقتصاد العالمي الذي يدمج فيه اقتصاديات ما نسمّيها «الاقتصاديات الوطنية» في سوق عالمي للبضائع، والرأسمال، وقوّة العمل حتى، نرى أن العلاقات التي أرساها هذا السوق غير متكافئة ومدبَّرة: إنها غير متكافئة لأن نمو بعض أجزاء النظام يحصل على حساب الأجزاء الأخرى منه. (...).

ونسمي مدبّراً هذا الشكل من النمو لأن تدبير هذه اللاتكافؤات وعمليات نقل موارد القطاعات الأكثر تخلّفاً والتابعة باتجاه القطاعات المسيطرة والأكثر تقدّماً هو الذي يفسّر اللاتكافؤ، ويقويه، ويجعل منه عنصراً ضرورياً وبنيوياً للإقتصاد العالمي.

تيوتونيوس دوس سانتوس Theotonios Dos Santos

مجلّة الإقتصاد الأميركي، أيار 1970.

النمو، واللجوء إلى الديمقراطية حين يتدهور النمو: هذه الترسمية تبيّن إلى أي حد تبقى الديمقراطية هشّة في العالم الثالث. والحال أن انهيار الأنظمة الشيوعية يعزز بقوة الطموحات الديمقراطية للشعوب التي ما تزال خاضعة لأنظمة سلطوية (نذكر في آسيا: كوريا الجنوبية والشمالية، أندونيسيا، تايلاند، تايوان...) والاتجاه إلى إضفاء المزيد من الحرية على عدد من الأنظمة. (راجع اللوحة الخاصة بعدد الانقلابات التي حدثت في الجنوب والشمال).

إن الحصول على الحريات السياسية لا يؤدي، لسوء الحظ، إلى تلاشي الازدواجية الاقتصادية. فالتحرر الاقتصادي والسياسي يعكس بروزاً في القطاع الخاص الدينامي ودفعاً له، كي يصبح قادراً على تجاوز المعوقات التي صادفتها سياسات الدولة (راجع ب. هوغو، 1991، P. Hugo الصفحة 95). هناك إذاً علاقة وثيقة بين التحرر الاقتصادي (إن تقليص دور الدولة والعودة إلى الملكية الخاصة يعنيان تقلصاً كبيراً في سلطة الشرائح البيروقراطية) والتحرر السياسي (مع التأكيد على دور الأحزاب الممثلة مباشرة للنخب الاقتصادية الخاصة). فاهتزاز الرابط الداخلي بين القوى المتصل بـ «التصحيح البنيوي» يُحدث إعادة توزيع للأوراق لصالح النخب الخاصة، دون أن تؤخذ بالاعتبار مصالح الغالبية الساحقة من الناس.

فالأزمة المالية للدول تقود، في أكثر من نصف بلدان أفريقيا وأميركا اللاتينية، إلى تخفيض الميزانية الاجتماعية والتربوية ضمن الناتج الوطني الخام، الذي هو أيضاً في انخفاض (راجع الصفحة

إلتواءات الرأسمالية الطرفية

إن توسّع [ميدان الرأسمالية] ينبغي أن يفسح المجال أمام رفع معدّل ربح الرأسمال المركزي: هذا هو سبب وجوده. وكون الرأسمالية قادرة على الإمساك بزمام المبادرة في هذا التوسّع، فإن العلاقات مركز ـ طرف تظل غير متعادلة، ولهذا يصبح هناك طرف ـ بل يتكوّن الطرف كطرف.

والانتقال إلى الرأسمالية الطرفية يبيّن انعدام التعادل هذا، وهو ما يعبّر عنه مصدر المبادرة المركزي. وسوف تتواصل قضية تطوّر الرأسمالية الطرفية ضمن هذا الإطار، أي ضمن إطار «منافسة» المركز بمعناها الأوسع، هذا المركز الذي سيصبح مسؤولاً عن بنية الطرف، الخاصّة، المكمّلة والخاضعة. هذه المنافسة بمعناها الواسع هي التي ستحدّد مراتب الإلتواء الثلاث ضمن إطار تطوّر الرأسمالية الطرفية بالنسبة لما هي في المركز:

1 ـ الإلتواء الحاسم لصالح النشاطات التصديرية التي تمتصّ الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الآتية من المركز.

2 ـ الالتواء لصالح النشاطات «الثالثية» وهو التواء يعبّر عن التناقضات الخاصة بالرأسمالية الطرفية، كما يعبّر عن البنى الأصلية للتشكيلات الطرفية.

3 ـ الالتواء في اختيار فروع الصناعة لصالح الفروع «الخفيفة» وعريضاً لصالح «التقنيات الخفيفة».

سمير أمين

التراكم على الصعيد العالمي، أنتروبوس، 1970.

الخاصة بالنفقات العامة للتربية والصحة بين 1980 و1985)، كما تؤدي إلى شبه تخلٍ عن البنى التحتية في المدن والقرى يزيد من التفاوتات الاجتماعية. فالدقرطة السياسية قد لا تكفي لوضع البلدان النامية على طريق التنمية الحقيقية (راجع الفصل السادس، عن التصحيح البنيوي).

3 ـ عوامل التخلّف الداخلية

لقد أمعنا النظر في المنطق الاجتماعي الذي يؤدي إلى تعثر التنمية. يمكن أن نخلص إلى نتيجة موقتة: هناك عوامل داخلية تسهم بقوة في هذا التعثر (سوف ندرس أهمية العوامل الخارجية وارتباطها مع العوامل الداخلية في الفصل اللاحق).

إن بنية الاقتصاد المزدوجة هي الميزة التي تؤلف هذه العوامل. فهذه الازدواجية، المتعلقة بالزراعة كما بالاقتصاد المديني، ليست مرادفاً للفوضى الاجتماعية، خلافاً للانطباع السطحي الذي يمكن أن تعطيه الضجة السياسية والاقتصادية التي تخيّم على معظم بلدان العالم الثالث. هذه الازدواجية تتمتع بتماسك قوي يتيح لها الاستمرار ويجعل اختراقها صعباً.

على ضوء الفصول الثلاثة الأخيرة، لنلخّص المنطق الداخلي للتخلف.

في البدء: صدمة السوق على المجتمعات الريفية:

كانت المجتمعات التقليدية الأفريقية والآسيوية تعرف

هل يتمّ البحث عن نموذج معكوس لساحل العاج؟

في السبعينات اعتبر ساحل العاج كمثال للتصنيع الممكن في أفريقيا السوداء. وكان الاعتبار مبرراً، إلى حدّ أن هذا البلد كان قد وصل إلى معدّل متوسط للنمو بلغ 6,8٪ بين 1965 و1980، لكن خلال الثمانينات لم يبلغ النمو المتوسط سوى 0,5 بالسنة، وفي العام 1991 تراجع النمو بمعدل 2٪، وأصبحت الأعجوبة الاقتصادية تشكّل جزءاً من الماضي.

ضرر الكاكاو

هناك صور «تلتصق بالجلد»: بالنسبة لشاطىء العاج، الصورة المألوفة هي صورة شجرة الكاكاو. فالكاكاو يبقى، في الواقع، المورد الاقتصادي الرئيسي لساحل العاج وما زال يشكل ما يقارب نصف مداخيل محاصيله المعدّة للتصدير (62٪ مع البن والفاكهة في العام 1990). وإذا سلّمنا بالرقم الرسمي الذي يعطى عن عدد المزارعين لهذه الشجرة البالغ مليونين (على 13 مليوناً من السكان) لقلنا أن كل الأسر تقريباً لديها «غرس» أشجار، من قريب أو من بعيد.

إن إزدهار الانتاج بدأ في الستينات وبلغ أوجَه في الثمانينات، أي خلال الثمانينات تضاعف الانتاج، وهو اليوم يتجاوز 800،000 طنٍ. لقد ورث ساحل العاج عن فرنسا نظاماً يتماثل مع السياسة الزراعية المشتركة: صندوق الاستقرار. واستطاع هذا الصندوق ولمدّة طويلة أن يضمن للمنتجين سعراً، تشجيعياً عالياً. ولأن سعر الكاكاو ارتفع عالمياً، استطاع الصندوق أن يمول العديد من المشاريع العامّة والخاصة.

واستخدم قسم من هذا المال في تنمية البنى التحتية للإتصالات، وقسم آخر كبير عاد إلى المزراعين. وبالتالي إلى كل النظام الاجتماعي في ساحل العاج: مما حدّ من أهمية الهجرة من الريف إلى المدينة. لم يعد

التجارة؛ لكن منطق السوق عندها كان خاضعاً لمنطق الجماعات البشرية التي تؤلّف هذه المجتمعات. ولقد رأينا ذلك بالنسبة لأنظمة الملكية العقارية ـ الأنظمة الجماعية عادة ـ كان هناك أشكال من التضامن بين العائلات وبين الجماعات، وكان دور كبار السن هامّاً في رصد الثروات والموارد الطبيعية. . . لكن تمركز الثروات في أيدي القلّة، عندما كان يحدث (خاصة في الأنظمة الإقطاعية)، لم يكن يخضع لقواعد التراكم المتنامي، إنما على العكس لقواعد إعادة التقسيم والامتياز.

أمّا في أميركا اللاتينية فإن غزوها من قبل المستعمِرين أنتج اقتصاداً ذات خاصّية ريفية غالبة، وإن كان قد اندمج مباشرة في السوق العالمي، إذ اتجه هذا الاقتصاد نحو تصدير المنتوجات الزراعية والمنجمية. رغم هذا الانفتاح، فإن التنظيم الاجتماعي الداخلي ظلّ ذات خاصية غالبة عبودية/ اقطاعية، وليست أُجْرية/ رأسمالية.

لقد تمّ دخول منطق السوق بطرق عدّة، حسب البلدان. مع الاستعمار ومن دونه، مع التصنيع أو من دونه، مع حصول الاستقلالات المبكرة (أميركا اللاتينية)، أو المتأخرة (أفريقيا، ما يمكن قوله هو أن هذه الاقتصادات عانت من نتائج التوسع الغربي المفاجىء ومن أنظمة الإنتاج التي أرساها).

لقد حدث هذا الدخول مباشرة: بقاء المؤسسات ذات النمط الرأسمالي، دفع أجور لجماهير الفلاحين الفقراء، «تخصيص» الأنظمة العقارية وتمركزها، خضوع الفلاحين لدفع الضريبة

اليوم أحد يتحدث عن اقتسام المداخيل، إذ هذه كادت تتلاشى. بدءاً من العام 1985، أدّت الزيادات في الانتاج العالمي من هذه المادّة إلى الانهيار في الأسعار، هذه الأسعار التي أصبحت في 15 حزيران 1992 بمستويات ما كانت عليه في العام 1972، قياساً على الأسعار الجارية: قاعدة سعر 200 فرنك عاجي للكيلو بالنسبة للمزارع (أي ما يعادل 4 فرنكات) وفي حين حدّد سعر الكيلو من الكاكاو للمزارع ب 200 فرنك عاجي في حملة 1991 ـ 1992، (أي ما يعادل 4 فرنكات فرنسية، في هذا الحين كان الكاكاو العاجي يكلّف انتاج الكينتال quintal منه 610 فرنكات وكان السعر قد حدّد في الأسواق العالمية ب 525 فرنكاً، في أجواء تميل إلى الانخفاض.

وبدأ الكاكاو تدريجياً لا يعود بالفائدة على المزارع الذي وجد مدخوله يتناقص إلى النصف في ثلاث سنوات. مما اضطّر الصندوق أن يتبع إنخفاض الأسعار في الأسواق؛ ولم يعد بمقدور المستغلّين أن يدفعوا أجور جمعه والضرائب المفروضة على التصدير عند خروجهم. كما لم يعد بإمكانهم دفع ضرائب التصدير الأخرى.

وخلافاً لإلتزاماته تجاه صندوق النقد الدولي، تأخر ساحل العاج كثيراً في برنامجه، برنامج المبيع، فاضطرّ أن يطرح في الأسواق في الأشهر الثلاثة المقبلة 250،000 طن من الكاكاو، هذه الكمية التي ما تزال تضغط على الأسعار. وحصل أنه في 1992 ـ 1993 كانت الغلال وفيرة، بل أفضل من غلال الموسم السابق، وهناك القليل من الأمل في أن ترتفع الأسعار العالمية: يخشى أن يستمرّ الإنخفاض إذاً هذه السنة في الناتج الوطني الخام، ولم تعد «أعجوبة الكاكاو» قادرة على التوصّل إلى إخفاء غياب كل شكل آخر من أشكال التنمية الاقتصادية، أقلّه في الميدان الصناعي.

فيليب شالمين Philippe Chalmin

الموند، 30 حزيران 1992.

الإجبارية نقداً. كما حدث أيضاً بطريقة غير مباشرة: الانفجار الديمغرافي المخدوع بالتقديمات الصحية والطبية، قدرة المدن على جذب الناس، النماذج الثقافية الغربية.

لكن الانحطاط في كل مكان نجم عن هذا الدخول، أو بالأحرى، عن اضمحلال أشكال المنطق الجماعية أو الإقطاعية التي كانت سائدة، ولا نستطيع أن نطلق حكماً بتقييم ما حدث: إذ لم يترك القمع الإقطاعي ذكرى حنين لدى الفلاحين الذين عانوا منه، كما أظهروا ذلك من خلال دعمهم للثورة الروسية العام 1917 أو في عزل هيلا سيلاسي من قبل القوات العسكرية الأثيوبية في 1973. على العكس من ذلك، لقد أدّى تحرير العبيد في البرازيل في العام 1888 إلى تفاقم سوء أوضاعهم على المدى القريب، لأنهم لم يكونوا قد عرفوا البطالة ولا تذوّقوا طعم الجوع قبل إلغاء عبوديتهم...

زيادات في اليد العاملة:

إن تقويض دعائم المنطق الاقتصادي والاجتماعي السابق كان له الوقع نفسه في كل مكان: «تحرّر» يد عاملة كبيرة، لا جذور لها، ارتحلت باتجاه المدن بحثاً عن قوتها. والحال أن الصناعة «الحديثة»، للأسباب التي ذكرناها في الفصل السابق، لم تستطع أن تقدم لها أعمالاً بالقدر الكافي. لهذا نشأ نظام دائم لتشغيل اليد العاملة، سمي «القطاع اللامتشكل»، ومنه تستمد المؤسسات الحديثة جهاز موظفيها اللازم على حساب تقلّبات النشاط الاقتصادي.

حدود التبادل: تحليلات متباعدة

تحليل «مبتورٌ وبالٍ»

كلّنا نعلم المثل المشهور الذي ضربه جوزيه دي كاسترو Josué de Castro في العام 1967، يقوم المثل على الحسابات التالية: «في العام 1954، كان بالإمكان شراء سيّارة جيب بـ 14 كيساً من البنّ. وفي العام 1962، كان يلزمنا لذلك 39 كيساً»؛ كان يودّ أن يبرهن من خلال هذه العملية الحسابية المخيفة على الإفقار الغريب الذي يتعرض له منتج البنّ في البرازيل.

غير أن التدقيق في تطوّر أسعار البنّ يدلّ على أن أسعار البنّ في العام 1954 كانت في أعلى مستوياتها؛ وأن أسعاره، في العام 1962 انخفضت إلى مستويات «معقولة». لقد كان لزاماً على العالم الاقتصادي البرازيلي أن يأخذ كقاعدة للمقارنة سنة «عادية». السنة 1948 مثلاً، وقدرة البنّ الشرائية حينها بالنسبة لسيارة الجيب كانت تكون مرتفعة دون شك.

وعلى نفس المنوال يأخذ بيار جاليه Pierre Jalée، في كتابه الذي ظل لِفترة طويلة يعتبر مرجعاً، **نهب العالم الثالث**، كقاعدة للبرهنة على «التبادل اللامتكافىء» العام 1953. (...) لو كان جوزيه دي كاسترو وبيار جاليه قد أخذا عاماً آخر كقاعدة للمقارنة، العام 1938 أو العام 1948، لكانا اضطرّا أن يعترفا وبخوف «بنهب البلدان المجهَّزة».

ج. مارسيل J. Marseille

في: العالم الثالث، أكونوميكا، 1987، ص 352 ـ 353.

هذه التقلبات قد تكون قوية، كما في زمن الرأسمالية التنافسية للقرن التاسع عشر في البلدان القريبة، عندما لم يكن هناك وجود «لحوافز مثبِّتة»، تتمثل اليوم بنفقات الضمان الاجتماعي وضمان البطالة. فالسمة المتقلّبة لليد العاملة في أسواق البلدان النامية تحول دون بروز حقيقي لمؤسسات مشابهة.

تمركز مطّرد للموارد وللسلطة:

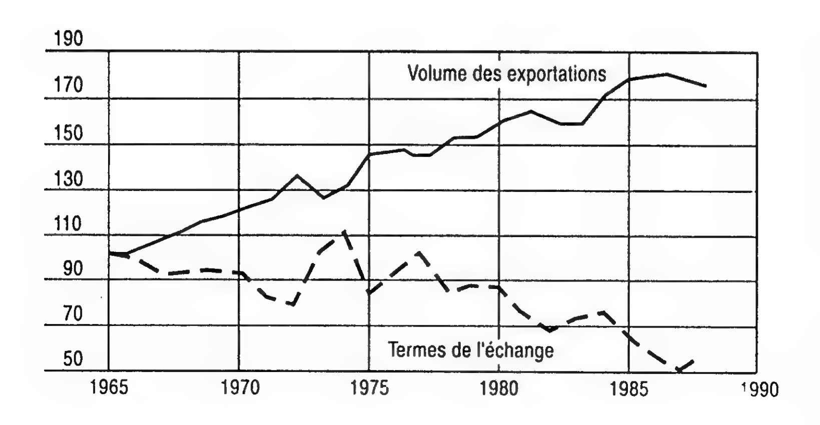
إن وجود هذا العدد الضخم من العمال غير المستخدمين يفسح أمام المؤسسات المجال بحصر الارتفاع في الأجور، كما يسمح لها بتوظيف القسم الأكبر من أرباح الإنتاجية في الصناعة. ففي أفريقيا حيث التمدن أقلّ وانحلال الروابط التقليدية أضعف، نجد أن التعبئة الصناعية للعمال صعبة للغاية: فالنخب المدينية تستخدم الدولة من أجل تملّك القسط الأكبر من الموارد على حساب الفلاحين خاصة.

وفي معظم البلدان ينجم عن ذلك ازدواجية بارزة في البنيات الاجتماعية وتمركز حادّ للعائدات بين أيدي قلة تبلغ نسبتها بين 10 إلى 25٪ من السكان. هذه القلة النخبة هي التي تمتلك القدرة على الشراء، وبالتالي القدرة على توجيه الاقتصاد من أجل إشباع حاجاتها. فالزراعة لا تطمح إذاً إلى مدّ الناس بالغذاء بل إلى دفع الضرائب وإلى توفير العملة الصعبة. والصناعة لا تسعى بالأولوية إلى العمل على توفير المساكن للناس وإلى مدّ المواطنين بالثياب، بل إلى إشباع طلب المستهلكين الميسورين ـ عن طريق الإنتاج المباشر للسيارات وآلات التسجيل وأشرطتها، أو عن

... ومع ذلك تنخفض الأسعار

يظهر الرسم البياني، الذي نثبته، والمأخوذ عن تقرير حول التنمية في العالم، العام 1991، يظهر بوضوح تدهور حدود التبادل بالنسبة للمنتوجات الأساس، ما عدا المحروقات. هذا الواقع مؤكّد تأكيداً قوياً، حتى لو كان البنك الدولي قد أبدى بعض التحفّظات في مجال تأويله: في الواقع، لا يمكن أن نتبيّن التدهّور بشكل ملحوظ إذا استندنا على العام 1920. وبعض البلدان الصغيرة تجد فيه فائدة لجهة سعر الحبوب التي تشتريها. وأخيراً يقول إن حجم الصادرات قد عوّض على هبوط الأسعار. غير أن كل هذا لا يمنع أن يشكّل هبوط الأسعار الإتجاه الأكبر للسنوات الخمس عشرة الأخيرة.

اتجاهات الصادرات وحدود التبادل في البلدان النامية، 1965 ـ 1988 (1965 =100)



طريق تصدير القمصان والثياب من أجل استيراد هذه التجهيزات والآلات.

هذا التوجه للجهاز الإنتاجي يدفع إلى خيارات تكنولوجية عبثية ظاهراً - لأن هذه الخيارات تزيد من البطالة وتفاقم الدين الخارجي - وهي في واقع الأمر منطقية - لأنها تعزز السلطة وعائدات النخب التي تصنعها. هذه «الأخلاقية» في مجال التكنولوجيا كما في مجال الاستهلاك، ليست سوى انعكاس لهذا التمركز المفرط، والوسيلة الأكيدة لاستمراره.

لكن أليست هذه التفاوتات، مهما كانت أليمة، هي الثمن الواجب دفعه للوصول إلى «إنطلاقة» اقتصادية حقّة؟ ألم تشهد البلدان الغربية، هي أيضاً، بؤس الجماهير، والهجرة الملزمة والمجاعات، قبل بلوغ التنمية الرأسمالية الأكثر عدلاً في التوزيع؟ يكفي أن نُذكّر بالأهمية الرئيسية للجدل الذي دار حول العوز، منذ القرن الثامن عشر في انكلترا، أو أن نذكّر بالأدبيات الكلاسيكية عن البؤس البروليتاري الرهيب في منتصف القرن التاسع عشر أو في نهايته (انجلز Engels، ديكنز Dickens، زولا Zola).

لقد قدّم عالم الاقتصاد الأميركي البارز كوزنتس Kuznets فرضية تقول بأن اللاتكافؤ، خلال عملية التنمية، يبدأ عادة بالازدياد، ثم يميل إلى الانخفاض عند حدود مرحلة معينة، هذه النظرية معروفة من خلال الكتب «منحنى الحرف U مقلوباً، منحنى كوزنتس» لكن مؤخراً توصل البنك الدولي إلى نشر رسم بياني يخالف منحنى كوزنتس.

مع ذلك لا نستطيع أن نجيب عن هذا السؤال الحاسم الذي يحدّد معالم التكهن حول رؤى السياسات وخيارها، دون النظر إلى الفارق الرئيسي بين أوضاع انكلترا أو الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وأوضاع البلدان النامية اليوم!

إن عولمة الاقتصاد نتجت عن انخفاض تكاليف النقل، عن تكامل أسواق المنتوجات والرساميل وعن انطلاقة تكنولوجيات الاتصال. في الفصل اللاحق، سوف ندرس كيف يؤثّر هذا المعطى على منظورات التنمية.

الفصل السادس

«العقد الضائع» في الثمانينات

إن أهمّ المسائل الأساسية التي تثار في بلدان العالم الثالث مسألة تدهورها في الثمانينات. ففي بداية هذه السنوات، برزت رؤية متفائلة عملت على رسم حدود «التقسيم العالمي الجديد للعمل». هذا التقسيم دخل مرحلة التنفيذ عن طريق تحويل مواقع بعض أقسام الصناعة إلى بلدان العالم الثالث التي كانت قادرة، في حينه، على الترويج «للمنفعة المتبادلة»، الكامنة في مستويات الأجور المتدنية. إنما إلقاء نظرة سريعة على الثمانينات ـ التي تسمى في أميركا اللاتينية «العقد الضائع» تبين أن هذه الفرضية قد سقطت؛ إذ الظاهرة الرئيسية التي برزت لم تكن ظاهرة إعادة توزيع للأوراق على المستوى العالمي، إنما كانت، على عكس ذلك، ظاهرة غير متوقّعة وجديدة في اتساعها، ظاهرة المديونية الكبيرة للبلدان الساعية إلى التنمية.

1 ـ الديون:

لقد كان عقد الثمانينات عقد الديون، بالنسبة للعالم الثالث. فالبلدان الفقيرة مالياً تستدين، تقليدياً، من البلدان الغنية من أجل

تمويل استثماراتها أو تعمد إلى استقبال الاستثمارات المباشرة للبلدان الغنية. إنما الأمر السيّىء هو في الفوائد الموضوعة على القروض المبرمة وفي الأموال التي تعود إلى الوطن من جراء ذلك. فمبادىء التنظيم الاقتصادي السليم وإدارته، تنظيم التمويل العالمي، هذه المبادىء تجعلنا نعلم أن انتقال رؤوس الأموال الصافية يتم عادة من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة. من هنا نرى أن الديون المترتّبة على البلدان الفقيرة تزداد وتكبر، بل يجب أن تزداد وتكبر: بعيداً عن أن تشكل مشكلة، إنها بخلاف ذلك، الأداة اللازمة كي تستدرك البلدان الفقيرة تخلّفها. والوضع يظل سليماً معافى، ما دامت الديون ووطأتها تنمو بسرعة أقل من نمو قدرات التصدير لدى البلدان التي تستدين. وواقع الحال إنه منذ 1984 انقلب الوضع (وضع القروض الجديدة دون الفوائد وأموال التسديد) لصالح البلدان الغربية. إذاً فإن العالم الثالث هو الذي «يساعد» البلدان الغنية: كيف أمكن أن تحدث هذه المفارقة الغريبة؟

تكوّن الدين:

إن الاستدانة، بحدّ ذاتها، لا تُشكل خطيئة أصلية ينبغي أن يتحمل أوزارها العالم الثالث، اليوم وبشكل دائم. إنها عادة وسيلة لتحقيق نقلة اقتصادية عن طريق استخدام الديون في حقول إنتاجية: فالمشاريع الفرنسية، أثناء سنوات النمو، لجأت بكثرة إلى الاعتمادات لتمويل استثماراتها، والدولة الفرنسية بالذات عليها ديون. هناك قواعد محددة تسمح أن نقول ضمن أية شروط لا

تؤدي الاستدانة إلى أزمة دين. ونستطيع أن نبني هذه القواعد إنطلاقاً من نماذج رياضية مصطنعة، لكن الحدس يتيح لنا إيجاد النتائج الرئيسية. إن بلداً أو مشروعاً يمكن أن يستدين، ودينه يكون سليماً، إذا كانت الاستدانة تُحدث ارتفاعاً في الإيرادات (صادرات أو مبيعات) أي إذا كان معدل نمو الإيرادات أكثر ارتفاعاً من معدل الفائدة المدفوعة على الدين. وسوف نرى أن أزمة الدين تنجم تحديداً عن عدم التوصل إلى تأمين هذه الشروط! هذا ما تنبئنا به البنية الاقتصادية في بعض بلدان العالم الثالث.

فمن أجل عقد اتفاقات استدانة، ينبغي قبل كل شيء إيجاد بلدان دائنة. فتاريخ الاستدانة بالنسبة للعالم الثالث يبدأ في زمن إعادة تأهيل البترو ـ دولار. فبعد الصدمتين النفطيتين في الأعوام 1973 و1980، وجد الاقتصاد العالمي نفسه في وضعية «سيولة مفرطة»: سعت المصارف الغربية بقوة إلى توظيف الودائع الضخمة من أموالها الصادرة عن البلدان المصدّرة للنفط. لهذا منحت العديد من القروض إلى بلدان أميركا اللاتينية وآسيا التي قدمت مشاريع تنمية هامّة. لكن تمّ هذا ضمن سياق من المزايدات، دون تأمين رقابة على صرف هذه القروض: بالإضافة إلى المصارف الدولية الكبرى، شاء بعض البنوك الصغيرة، أمثال بنك الغرب ـ المتوسط وفروعه أن يكون له قروض مع أميركا اللاتينية. لكن بدلاً من الاعتماد على الدراسات الاقتصادية المقدّمة لإعطاء اعتمادات، كان يتم تقديم هدايا من النبيذ لمسؤولي بلدان العالم الثالث، كي يقبلوا بالاستدانة. وهكذا نجد

اليوم أن هناك أكثر من 500 مصرف دائن في المكسيك وأكثر من 800 في البرازيل.

والوطأة المتزايدة لسداد الفوائد تعود أيضاً إلى ارتفاع معدلات الفوائد الدولية، بمعنى أن القسم من الاعتمادات الممنوحة بالإتفاق على معدلات متغيرة قد ارتفعت تدريجياً من 5،6٪ في 1972 إلى 44٪ في 1983. هكذا تحملت القروض الممنوحة في 1976 بمعدل فائدة 1،6، معدلاً إضافياً بلغ 7،16٪ في عام 1981.

زد إلى ذلك وجود عنصر آخر، إذ إن قسماً من الاعتمادات الممنوحة قد «استعيدت» مباشرة تحت شكل تهريب رؤوس أموال. ومثل المكسيك مع «مهربي الدولارات» من أراضيه يكشف لنا ذلك بوضوح. لقد اقترح نوريل Norel وسان ـ آلاري Saint - Alary القيام بالحساب التالي: من 100 مليار دولار التي اقترضها المكسيك والتي تشكل دينه، هناك نسبة 40 ملياراً 50 ملياراً قد أعيدت حالاً إلى الولايات المتحدة. فالمهربون المكسيكيون مطمئنون لوضع هذه الأموال في جعل مشاريعهم «موضوعة في أمان». يمكن أن نعتبر اليوم أن الفوائد المحوّلة إلى رأسمال تشكل اليوم ضعف الودائع الأساسية، أي تقريباً 50 ملياراً إضافياً، أي على المجموع، يبلغ الدين الخام 100 مليار، وهو دين المضاربين المكسيكيين على النظام المالي لأميركا الشمالية: فالمكسيك قد يكون لديها، نظرياً، أكثر مما يلزم، لسداد ديونها دفعة واحدة، بالمقارنة مع دين المكسيك الذي لا تشكل قيمته،

في السوق الفرعي، سوى 80 ملياراً من الدولارات. . . لكن المشكلة هي في إقناع مالكي رؤوس الأموال هذه بإعادة استثمارها في بلدهم.

تصنيف الدين:

قد يكون من المبالغ فيه اعتبار المصارف «المسؤولة» عن ازدياد الديون. هناك في كل الحالات أمر واضح، هو أن تدفق الاعتمادات لم يوجّه إلى الذين هم بحاجة ماسّة إليه. في كتابه الثمين، يعطي آرنو Arnaud دلائل دقيقة عن ارتفاع الدين من 100 إلى 474 ملياراً من الدولارات بين 1971 و1980. فهو قد بيّن أن حصة البلدان الأكثر فقراً ضمن الدين العام تتراجع، بينما حصة البلدان الأكثر دينامية تتصاعد بشكل أسرع. في الحقيقة، يمكن أن نميز بين حالات أربع كبرى: الاستدانة على الحياة من قبل البلدان الأفقر التي طاولها بشدة ارتفاع أسعار النفط، الاستدانة من أجل النفوذ المتوافقة مع استخدامات غير منتجة أو عسكرية، لكنها استدانة مرهونة بالسياسة، استدانة الاقتدار، وهي استدانة البلدان المنتجة للنفط؛ واستدانة الإنتاج التي تقوم بها بعض البلدان التي توجهت نحو التصدير الصناعي.

بالطبع يشكل كل بلد من البلدان المستدينة مقداراً معيناً من هذه العناصر المختلفة، لكن هذا التصنيف يسمح لنا أن نفهم الفروقات الموجودة بين البلدان التي يعتبر فيها أن هناك تشابهاً في المديونية بالنسبة لكل مواطن: بين المكسيك (1350 دولاراً كدين بالنسبة للفرد)، البرازيل (750 دولاراً)، مصر (1015 دولاراً) كوريا

(1045 دولاراً) وأوغنده (1150 دولاراً)، لا تتشابه طبيعة عملية الاستدانة. فالتحليل الأكثر دقة لمثل المكسيك يبين أن العوامل المختلفة تتشابك لتصبّ في وضع أزمة حادّة. هذا المثل هو أكثر دلالة من تزايد الدين الذي يتلاءم مع التدفق الهائل للايرادات الإضافية المرتبطة بالصادرات النفطية. هذا الضخ للثروات يؤدي، عن طريق تراكم المؤثرات الداخلية المعكوسة، إلى وضعية مالية أكثر انحطاطاً مما كانت عليه سابقاً. إنها قدرية التخلف القاتمة.

الدين كطلب:

ينبغي أن نضع تدهور الدين ضمن أُطره وأن نربطه بالتحولات التي طرأت في بداية الثمانينات في العلاقات شمال ـ جنوب. إن عملية تحقيب للمراحل تتيح لنا تركيز أفكارنا، خلال سنوات الانتعاش (1950 ـ 1970)، تميز النمو في المركز بتوازن بين الأجر الفعلي والإنتاجية، بين معايير الاستهلاك وطرق الإنتاج، التي سميت في حينه «الفوردية». لكن شهد العالم الثالث نمواً متوسطاً أسرع من النمو في المركز وعملية تصنيع فعلية. لكن الازدياد في الاستدانة أصبح عادلاً وبقي في حدود الإدارة المالية الجيدة. ولم تكن أسعار المواد الأولية مرتفعة، ومعدلات الفائدة، المعدلات الفعلية، فقد كادت تنعدم.

لقد أحدثت الصدمة النفطية الأولى ركوداً عامّاً ردّت عليه البلدان الصناعية باتباع سياسة استوحت نظرية كاينس التقليدية، أي ردّت بإطلاق الاعتمادات وإحيائها. خلال هذه الحقبة انطلقت فعلياً الاستدانة في العالم الثالث، والتي لعبت دوراً مخففاً للأزمة

في المركز. إن تباطؤ النمو كان في الحقيقة ملحوظاً بشكل أضعف في الجنوب منه في الشمال وشكّل تزايد الديون المعطاة للجنوب منافذ لتصريف الأموال والصناعات بالنسبة للشمال.

الإعصار النقدي:

ومع حصول الصدمة النفطية الثانية، نجم ركود جديد في مجموعة البلدان الصناعية، وخاصة في الولايات المتحدة. لقد استوعبت حكومات هذه البلدان تدريجياً أن العائدات التقليدية، لمواجهة هذه الأزمة لا تكفي: شكلت هذه الأزمة المنعطف الكبير باتجاه سياسة ليبرالية تجسدت من خلال عهد رونالد ريغان Ronald Reagan في الولايات المتحدة وتاتشر M. Tatcher في انكلترا. أما على المستوى الدولي، فقد استند هذا التحول النقدي على هبوط حاد في عروض النقد من قبل الحكومات: لقد انتقل الاقتصاد العالمي من مرحلة السيولة الفائضة إلى مرحلة سوء - السيولة، وارتفعت المعدلات الفعلية للفوائد بطريقة فوضوية بالكامل. إنما لا نستطيع القول إن هذا الارتفاع لا يمكن فهمه: إن موقف سياسة ريغان الليبرالية المتعصبة هو نوع من «الكاينسية» العسكرية يعبّر عنها بعجز في الميزانية وعجز مالي خارجي. ومن أجل تمويل هذا العجز الأميركي المزدوج، تمّ جذب رؤوس الأموال اليابانية والالمانية، وافترض هذا الحفاظ، ولفترة طويلة، على معدلات فوائد مرتفعة. لقد أوقع الإعصار النقدي حينها ضحايا أكثر من الضحايا التي تسقطها كل الزوابع الاستوائية مجتمعة.

2 ـ التسوية الهيكلية

ابتدع هذا التعبير المثير خبراء المنظمات الدولية (منظمة البلدان المصنّعة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) للدلالة على السياسات الاقتصادية التي كانت تتبعها هذه المنظمات منذ بداية الثمانينات. وإنه لمن المجدي كذلك الإشارة إلى أن هذا التعبير قد ظهر هنا وهناك في توصيات السياسة الاقتصادية، التوصيات الموجّهة إلى البلدان المصنعة أو إلى العالم الثالث. مع الركود العام الذي حصل بين السنوات 1980 ـ 1982، عمد العاملون في إدارة الاقتصاد العالمي إلى الانعطاف كلياً باتجاه السياسات الليبرالية الأشد شراسة، بعد أن اكتشفوا تهافت السياسات الكاينسية التقليدية، بين الصدمتين النفطيتين، كانت ردود فعل حكومات بلدان المركز في مواجهة الأزمة كما لو أن هذه الأخيرة من نفس طبيعة أزمات التباطؤ الظرفية التي كانت تطرأ عادةً. ونستطيع أن نتحدث، على الصعيد العالمي، وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً، عن كاينسية مصمّمة، تقوم على قاعدة إعادة تأهيل البترو ـ دولار وعلى توزيع الاعتمادات توزيعاً سخياً، هذا يبين خواء المشاريع المقترحة في حينه، مشاريع الإنعاش المتفق عليها، «خطط مارشال» بالنسبة للعالم الثالث، إلى حد أن هذه الريوع (جمع ريع) حين استخدمت، أدّت إلى أزمة استدانة خطيرة.

إن الانعطاف نحو الليبرالية أدّى في حينه إلى خلق مجموعة متجانسة من الإيرادات، كانت على المستوى نفسه في الشمال

وفي الجنوب. وتصبح كلمة «مرونة» الكلمة ـ الأساس؛ فالكلمة كانت تعني في الشمال إزالة بعض العوائق المؤسسية وصقل المكتسبات الاجتماعية، التي رافقت نجاحات النمو الفوردي ودعمتها، لكن هذه النجاحات تحولت تدريجياً وأصبحت تثقل على شروط المردودية، بقدر ما كانت تشكل عوائق أمام التراكم. أما في الشمال، فإن تدخل الدولة بكل أشكاله كان هدف «رسائل النوايا» التي تفاوض حولها صندوق النقد الدولي والبلدان المديونة التي طالبت بتنظيم ديونها. واعتبرت إجراءات الحماية التجارية، المعززة بعملية تقدير النقد تقديراً مبالغاً فيه، الأسباب الوحيدة والنهائية للعجز الخارجي. كما اعتبرت النفقات العامة الزائدة سبب التضخم الوحيد. لذلك وجب إلغاء إجراءات الحماية والتضييق على الدولة: نفقات أقلّ، قطاع عام أضعف، وأقلّ من التعريفات العامة المدعومة.

إضافة الزيت إلى حريق صندوق النقد الدولي:

إن تعميم هذه السياسات يطرح نوعين من المسائل. الأولى مسألة إمكانية العمل بها: لقد رأينا الأضرار الاجتماعية التي سبّبها وضع المبدأ الليبرالي موضع التنفيذ. إلى أي حد يمكن أن ندفع هذه السياسة التي يعاني منها، في الدرجة الأولى، الأكثر فقراً دون أن تصبح غير منتجة وتؤدي إلى تفجرات اجتماعية أو إلى خلق تفجّرات اجتماعية حقيقية، وقد يكون هذا الأسوأ، والبيرو تقدم لنا صورة مفجعة عن ذلك؟ حول هذه النقطة، يبدو أن البنك الدولي قد أضاف الزيت إلى الحريق، وتليين المواقف تجاه ديون

العالم الثالث يبيّن حقيقة هذه المخاطر. لكن المسألة الثانية التي تطرح هي مسألة هدف التسوية بالذات: ماذا ينبغي أن يسوّي العالم الثالث؟ هل يمكن بتعقل أن يتوقع تحسناً نسبياً في أوضاعه، على حساب التضحيات التي يرضى بها اليوم؟ بالارتداد إلى الماضي، هل كانت للسياسات المعمول بها سابقاً عدم جدوى اقتصادية كاملة، لم تفعل سوى تأخير الاندراج المتناغم لبلدان العالم الثالث في «جوقة الأمم»؟ إننا نعود هنا من جديد إلى الجدل الذي أثرناه في الفصل الأول. إذا سلّمنا ـ كما فعلنا ذلك قبلاً ـ أن الاقتصاد العالمي ليس اقتصاداً موحداً بل تراتبياً، وإذا سلّمنا أن البلدان المسيطر عليها لا يمكن أن تعلق آمالاً على التقليد البسيط للسياسات المتبعة سابقاً أو الآن في المركز، يصبح الجواب واضحاً: لا تقدّم التسوية الهيكلية رؤية فعلية للتنمية.

3 ـ المركز والطرف: ماذا يجري اليوم بينهما

إن الأطروحة المشتركة لكل نظريات التبعية المتباينة هي أن دخول مجموعة من البلدان (أوروبا، الولايات المتحدة، اليابان) مرحلة التقدم السريع للإنتاجية يبدّل ويشرط المسارات الممكنة بالنسبة للبلدان التي لم تستطع، ولأسباب مختلفة، أن تستفيد من القرن التاسع عشر ولن تستطيع بلوغ مرحلة التطور السريع إلاّ متأخرة. وأوضح تعبير عن ذلك هو المقولة التي استخدمها تروتسكي «التنمية اللامتكافئة والمنتظمة»: هذا التعبير يدل على الأرضية المشتركة لمختلف النظريات البنيوية، نظريات الاقتصاد العالمي (من ماركس ولينين حتى بروديل Braudel وولرشتاين

Wallerstein). فالتنمية عملية غير متكافئة أبداً، تعمل من خلال التمايز، لهذا نجد أن مصير الشمال غير مستقل عن مصير الجنوب: إن مصائرهما تتمفصل وتنتظم داخل الاقتصاد العالمي وتأتي قوانين الوظافة كي تبين علاقاتهما.

من أية طبيعة تتكوّن إذاً هذه الروابط بين المركز والمحيط اللذين يشكلان القاعدة الاقتصادية لهذا التفاعل؟ بهذا الصدد، هناك العديد من النظريات التي اقترحها مختلف منظري الإمبريالية والتبعية أو التخلف. من أجل سهولة البحث، سوف نقترح هنا وجوهاً أربعة كبرى: **التعثر** الذي يعود إلى العوائق الموضوعة عمداً أمام انطلاقة صناعة محلية، **النهب** الذي يشدد على الاستغلال الاغتصابي للمصادر الطبيعية الموجود في بلدان العالم الثالث؛ **التفريق** الذي يعطي العالم الثالث دور المصرِّف لمنتوجات المركز، معيقاً هكذا انطلاقة الاقتصاد الوطني، وأخيراً **التجميع** الذي يصف إبعاد صناعات الطرف إلى الأقسام المليئة باليد العاملة.

هذه العناصر المختلفة يمكن أن تتّحد، ضمن الصياغات النظرية كما ضمن الأوضاع العينية؛ لذا نودّ أن نركز على بعض العناصر بخصوص حقيقة هذه العمليات منذ الحرب العالمية الثانية. فالتعثر، بالمعنى الدقيق للكلمة، كما رأينا ذلك بصدد صناعة النسيج في الهند، لا يعود أبداً إلى السياسات التي يمكن مراقبتها، إنما مشكلة المواد الأولية تستمر مطروحة بحدَّة...

النموذج التشيلي

«إن التحوّل الصاعد للاقتصاد التشيلي بدءاً من العام 1984 يدين بالكثير للإصلاحات الناجمة عن المساعدات، وهي إصلاحات كان الهدف منها وضع كل قطاعات النشاط على قدم المساواة: كما يدين بذلك للإصلاحات المالية. وقد تضمنت هذه الإصلاحات كذلك عدم تحديد معدّلات الفائدة، والتقليل من دور القطاع العام في الاقتصاد بالتخلّي عن الإشراف على النفقات الحكومية: وتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص. كما تمّ تخفيض معدّل حق الاستيراد من 35٪ إلى 20٪ في 1986، ثم إلى 15٪ في 1988. وهدفت سياسة وضع معدّل للصرف للإبقاء على تنافسية الصادرات التشيلية.

هذه الجهود الإصلاحية، المترافقة مع طلب قوي صادر عن الأسواق الرئيسية التي تصدّر إليها التشيلي، أدّت إلى ارتفاع الصادرات، كما أدّت إلى نمو شامل للناتج الوطني الخام منذ 1984.

وتعود دينامية الصادرات، بشكل أساسي، إلى غنى الصادرات التشيلية التقليدية وتنوّعها ـ النحاس، الأخشاب، الأسماك، الثمار والخضار ـ وخاصة بعد إضافة منتوجات جديدة ناجمة عن هذه الموادّ الأوّلية».

هذا النص الذي أثبتناه المأخوذ من تقرير الغات Gatt للعام 1991 علينا أن نقارنه بالرسم البياني المثبت في نهاية الصفحة، وهو يدّل على التوازي البنيوي بين تقلّبات النمو وسعر الصادرات (السعر المحدّد تحديداً واسعاً بسعر النحاس). ويمكن القول إن التبعية تجاه بعض المواد الأوّلية تبقى ثابتة في الاقتصاد التشيلي، وكلّ المسألة تقوم في أن نعرف كيف سيكون ردّ فعلها تجاه هبوط جديد أو محتمل لسعر النحاس.

نهب المواد الأولية؟

لقد اشتهرت نظرية النهب شهرة واسعة في السبعينات من هذا القرن. إنها تؤكد على أن قسماً من الفائض في بلدان الجنوب يجتذبها الشمال نظراً للتبادل اللامتكافىء. هناك ابتزاز للثروات الطبيعية الكامنة في بعض البلدان، وهذا يحول دون تراكم رأس المال في بلدان هذه الثروات. ضمن بعض التفسيرات الأكثر جذرية، تعتبر البرجوازية المحلية، المدعوّة البرجوازية الكامبرادورية، البديل عن الامبريالية المركزية ولا تتمتع بأية شرعية وطنية. فالخروج من التخلف يمر عبر الثورة الاشتراكية. لكن التفسير الإصلاحي، تفسير اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية، يطالب بتدخل الدولة، وينادي بقدر من الحماية يسمح للصناعيين المحليين أن ينتعشوا. فماذا عن حقيقة هذا التصوّر؟

تاريخياً يصحّ القول إن العلاقات بين الشمال والجنوب، بين المركز والطرف، انتظمت بشكل رئيسي على استغلال المواد الأولية الموجودة في العالم الثالث. لكن يجب ألا ننظر نظرة مبسطة إلى هذه العلاقات. في الحقيقة، إن الأساسي من المواد الأولية التي تستهلكها بلدان المركز كان ينتج في هذه البلدان: يقدّر بايروخ (1992) Bairoch بـ 96 ـ 97٪ اكتفاء هذه البلدان الذاتي من المواد الأولية قبل الحرب العالمية الثانية. إنما منذ ذاك الحين، وكما يشير إلى ذلك جيرو Giraud (1989) «لم يستند النمو في البلدان الغنية على الاستغلال المميز لثروات العالم الثالث الطبيعية، ما عدا النفط». فالعالم الثالث لا يمثل سوى ثلث



PIB

PIB
Prix des exports

Prix des exportations

68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90

Source : Banque mondiale

Base 100 en 1979

الإنتاج المنجمي. لكنه في مجال الزراعة عاجز عجزاً كلياً. بمعنى آخر: إن بلداً كالولايات المتحدة قادر نسبياً على تصدير المواد الأولية. إنما حالة النفط هي حالة نوعية كلياً ولا تعكس مستوى مجموع المواد الأولية، إذ هناك في الواقع تبعية كبيرة للمركز تجاه إنتاج الطرف من هذه المادة.

إذا كنا نستطيع القول إن هناك نهباً، فلا يجوز أن نستنتج من ذلك صورة عن عالم، حيث هذا النهب قد يكون كافياً للنظر من خلال ذلك إلى تكافؤ في التطور، وحيث الازدهار في المركز هو المقابل الصحيح للبؤس في الطرف. فمساهمة استغلال المواد الأولية في دينامية المركز الاقتصادية لا تشكل سوى عامل بين عوامل أخرى، وتعتبر عاملاً ثانوياً. بالمقابل، هذه النقلة تثقل بوطأتها بشكل كبير على بلدان الجنوب. ونستخدم هنا عبارة يستشهد بها عادة، عبارة صاغها شالمين Chalmin: «العالم الثالث ليس مهماً بالنسبة للمواد الأولية، بل المواد الأولية مهمة بالنسبة للعالم الثالث».

الخلاف حول حدود التبادل:

المسألة الأولى التي يجب أن نتناولها هي مسألة حدود التبادل. فنظريات التبعية تعتمد كلها على تخمين قابل إحصائياً للتأكد منه في مدى معيّن ينخفض السعر المتوسط لصادرات بلدان العالم الثالث إلى مستوى سعر وارداته. قد يكون هناك إذاً تدهور في اتجاهات حدود التبادل. بشكل مفارق وعلى أساس نقد هذه النظرية، اتخذ مارسيل Marseille مواقفه التي يمكن أن توصف

الازدهار النفطي وانطلاقة الديون في المكسيك

الأمر الأهمّ، برأينا، الذي يجب أن نشير إليه هو أن عائدات النفط لم تستخدم لتجديد الجهاز الانتاجي البترولي المكسيكي، بوجه صحيح. السبب الأوّل لذلك، كون الهبة النفطية السماوية لم تكن دون مردود: لقد شكّلت مبيعات النفط الخام والغاز الطبيعي، من العام 1979 إلى العام 1982، 44 ملياراً من الدولارات؛ غير أنه يمكن تقدير الاستثمارات التي حققتها بيميكس Pemex، في نفس الفترة، بنصف هذا المبلغ، أي 22,5 ملياراً من الدولارات، وينبغي أن نضيف إليها قسماً من الاستثمارات نجدها في فروع صناعية أخرى. بعد هذا يمكن القول إن توظيف هذه الكمية من الأموال قد كان يعطي مردودية، على فترة طويلة، لو استطاع أن يؤمن عودة كبيرة للأموال. في مثل هذه الحالة، قد تصبح الاستدانة المتطابقة مع هذه العودة مشروعة، بمعنى أنه كان بالإمكان أن نعتبر تصاعد الدين وعدم امتصاصه كنتيجة للتراكم الزائد لرأس المال في الفروع النفطية.

إذا أتت الزيادة في التوظيف لتعوّض جزئياً تدفّق العائدات النفطية. وإذا سلّمنا أن التعويض كامل، يبقى علينا حينذاك أن نفسّر لماذا ظل الدين الخارجي يزداد، وبلغت الزيادة أكثر من خمسين ملياراً من الدولارات إبان فترة الازدهار النفطي. إن السبب الرئيسي لذلك هو أن الواردات قد زادت بنفس نسبة الصادرات: بين 1978 و1982، وكاد الفائض التجاري أن يكون معدوماً. وتظهر التبعية الاقتصادية المكسيكية ضمن إطار إرتفاع نسبة الواردات، بناءً على الطلب الوطني، ويتجلّى هذا الإرتفاع إبّان فترة الازدهار النفطي وطال كل مراكز الطلب.

بالمواقف «المعادية للعالم الثالث»، عندما تكلم على «تحليل مبتور وبالٍ» إنه سعى، باستناده إلى الصورة المشهورة التي رسمها جوزيه دي كاسترو Josué de Castro («في العام 1954، كان شراء سيارة من نوع جيب Jeep يكلف 14 كيساً من البن، أما في العام 1962، فكان يلزم 39 كيساً»، والعودة إلى سنة مرجعية أخرى قد يؤدي إلى نتيجة مختلفة.

دون شك إن الكلام على سيارة الجيب والبن صحيح. لكن ليس أمراً مجدياً أن نستنتج من هذا المثل عدم وجود اتجاه عام. يكفي للاقتناع بذلك، العودة إلى تقرير حديث أعدّه البنك الدولي (1991) وهو يبين أن اتجاه حدود التبادل، المحدّدة كرابط بين سعر المواد الأولية (باستثناء النفط) وسعر الواردات الصناعية، قد انتقل من مؤشر 145 في 1948 إلى مؤشر 80 في 1989. أي بانخفاض 45٪ في المدى البعيد، وهو انخفاض لا ارتباط له بالسنة المعتبرة سنة مرجعية. وكذلك تؤكد المعطيات الأكثر حداثة هذه الدلالات للحقبة 1968 ـ 1988. ففي عشرين سنة بلغ التدهور في حدود التبادل 41٪ بالنسبة للمنتوجات الأولية (باستثناء النفط)، و14٪ بالنسبة للمنتوجات المصنَّعة.

كي نعطي مرتبة لمقدار النقص الواجب سدّه، النقص المرتبط بتدهور حدود التبادل، بامكاننا احتساب قيمة الصادرات، أي اللجوء إلى التفكير من خلال حدود التبادل الثابتة الافتراضية. فالصادرات الإجمالية، بالنسبة لمجموع العالم الثالث (ودائماً باستثناء النفط)، قد بلغت أكثر من 40٪ من مستواها الفعلي،

هذه الأواليات الأساسية (التراكم المفرط وشدّة العرض الوطني) «تضاعفت بإفراط»، فيما يخص تأثيراتها على الديون، بعاملين اثنين، عامل ارتفاع معدّلات الفائدة من جهة، وعامل حركات رؤوس الأموال من جهة أخرى، وسوف نثبت هنا حصيلة الازدهار النفطي (في فترة 1978 ـ 1982، بمليارات الدولارات):

الفوائد المجمّعة: 33,61 ملياراً.

خروج رؤوس الأموال الخاصة: 20,65 ملياراً.

فوائض تجارية: 1,56 ملياراً.

نمو الدين الخارجي: 52,70 ملياراً.

ويمكن أن نوجز هذه الحصيلة: بطريقة أكثر اختصاراً، بواسطة المعادلة الأساسية التالية:

صادرات نفطية + ديون = واردات إضافية + عوامل مالية.

إن كل مجموعة من هذه المجموعات تمثّل حوالي 50 ملياراً من الدولارات، بطريقة يمكن أن نقرأ فيها المعادلة التي أثبتنا ببساطة بطريقتين، أو أن نركّز على كون الواردات الناجمة عن هذا النمو تأتي لتلغي هذه الهبة السماوية النفطية، أو أن نركّز على الدور الذي تلعبه الخضّات المالية الخارجية (معدّلات الفوائد وهرب رؤوس الأموال..).

إذاً من الأفضل لنا وانسجاماً مع الواقع أن ندرس تقلّبات المعطيات الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفائدة التي تأتي لتعوّض عن ارتفاع أسعار النفط وهرب رؤوس الأموال، والتي تزيد عدم توازن ميزان المدفوعات. ضمن هذه الشروط، تشكّل السمة التابعة، المفكّكة لجهاز الانتاج المكسيكي، المحرّك الرئيسي لإنطلاقة الديون، التي تجعلنا نعتقد للوهلة

و60٪ في أفريقيا والشرق الأوسط. هذا العامل يزيد الفروقات بين البلدان، إذ البلدان الأفقر في الغالب هي التي ترتبط أكثر بصادراتها من المنتجات الأولية. لذا يقترح إريك فوتورينو Eric Fottorino قاعدة الثلثين: «بلدان فقيران من ثلاثة يخضعان لمنتوجين أو ثلاثة منتوجات أساسية من أجل استيفاء ثلثي أموالهم من التصدير».

نشير إلى أن هذا التدهور يحدث بخلاف ما يمكن أن نتوقعه بصدد الأسعار النسبية: إذا سلّمنا أن هذه الأسعار تتحدد من خلال الإنتاجيات، ينبغي أن نشهد انخفاضاً مقابلاً في سعر المنتوجات المصنّعة، كما يحصل ذلك داخل البلدان المصنعة ذاتها، وبالتالي ينتج عن تحسن في حدود التبادل. والواقع أن الإنتاجية تزيد عادة في الصناعة أسرع مما تزيد في القطاع الأوّلي. ولنا عودة إلى تفسير هذا «السرّ» عندما نتطرق إلى نظرية التبادل اللامتكافىء.

وهناك خطر آخر يضغط باستمرار على مصدّري المنتوجات الأولية: الميل إلى انخفاض الأسعار يترافق مع تقلّبات غير متوقعة. ففي لندن أو شيكاغو تتحدد الأسعار؛ وقانون السوق، البعيد عن الكمال والصفاء، يولّد نتائج سيئة. حتى البنك الدولي اضطر أن يوافق على أن هذه القابلية للتغير تنحو إلى الازدياد منذ الخمسينات (ويستثنى من ذلك القطن والكاوتشوك). ولم تؤد اتفاقيات تثبيت الأسعار إلى النتائج المأمولة. كما لم تؤد إلى ذلك المضاربات الذاتية، مضاربات البلدان المصدرة في الأسواق العالمية. فالمحاولات التي حصلت ضمن هذا الاتجاه، خاصة

الأولى أن العوامل المالية تأتي لتضخّم هذه الانطلاقة. فالديون حينها لا تعبّر سوى عن الأزمة الاقتصادية لنظام التراكم، وبشكل استعراضي. وهو الأمر الذي يقدّم الاقتصاد المكسيكي، اقتصاد الازدهار النفطي، البرهان عليه وعلى عجزه عن الافادة من هذا المصدر غير المتوقّع.

ماكسيم دوراند

مشاكل أميركا اللاتينية، عدد 88، 1988.

على البن، أدّت إلى خيبات أمل أو سبّبت خسائر وأضراراً لبلدان منتجة أخرى (مثل بوليفيا التي سببت لها الخراب عمليات البيع المكثفة للتصدير البرازيلي) في هذا الميدان الاقتصادي، لا تحدد العقلانية وحدها علاقات التبادل: اللعبة البسيطة لعلاقات القوى ما تزال هي التي تلعب غالباً الموقع المحدِّد.

النفط: هل هو بَرَكة أم لعنة؟:

يشكل النفط بالتأكيد حالة منفصلة، بمعنى أن أي تكتل للدول المنتجة لم ينجح في إعادة رفع سعر مادته الأولى، كما فعلت ذلك بلدان الأوبيك في العام 1974 والعام 1979. وإذا كان سعره قد تراجع منذ ذاك الحين، فإنه نسبياً قد تابع تطوراً نسبياً، بخلاف تطور بقية المواد الأولية، إذا ما أخذناها بمجموعها. لكن هذا لا يكفي كي يؤدي إلى ضمانة في تحسن الوضعية: فالبلدان المنتجة للنفط ليست متجانسة، ولا يوجد سوى القليل من النقاط المشتركة بين نيجيريا ودولة الإمارات العربية المتحدة. مع ذلك يمكننا أن نضع في الصدارة قانوناً مفارقاً: إذا ما استثنينا دول الخليج القليلة السكان، فإن الدول الكبرى المنتجة عانت الأمرّين من التسمم، من عمليات التنقيب والاستخراج والتمويل. هذه العمليات تعني نقل بعض المصادر والثروات إلى القطاعات النفطية المرتبطة، مباشرة أو مداورة، بتثمين عمليات التنقيب التي يجعلها ارتفاع الأسعار مثمرة. والاستثمارات الهائلة اللازمة لتثمير هذا المصدر الجديد، لا يمكن أن تنتجها بالكامل الصناعات الوطنية: هذه الاستثمارات دفعت إلى نمو كبير في الواردات، وزادت

التأثيرات المرتدّة لتسوية البنيات

لا يمكن أن يعبَّر بالوجه الأفضل عن معنى تسوية البنيات إلاّ بهذه الكلمات: كسب أكبر، وإنفاق أقلّ. فإذا كان هذا الحكم البصير لا ينطبق سوى على بضعة بلدان فقط، نجد أن عشرات من البلدان المَدينة تبذل ما في وسعها في هذه الفترة كي تكسب أكثر عن طريق تصدير كل ما تطاله يداها من ثروات عندها: مواردها الطبيعية خصوصاً، المعادن والزراعات الاستوائية، الأخشاب واللحوم خاصة. وفي مواجهة تدافع كهذا لغزو قسم من الأسواق العالمية، المحدودة بالضرورة، تتراجع الأسعار مجبرة الحكومات للسعي بكل الوسائل للتصدير الدائم، في محاولة يائسة، للحفاظ على استقرار أسعار عائداتها بالعملة الصعبة. فنموذج «النمو الموجَّه نحو الاستغلال»، الذي يعوّل عليه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هذا النموذج هو نموذج محض استنسابي، وهو يتضمن استغلال المناجم وما في باطن الأرض أكثر مما يتضمن حسن إدارة هذه الموارد الدفينة، وبالأحرى الحفاظ عليها.

فتربة الأراضي قد استنفدت من جرّاء الزراعات المتكرّرة المُغِلَّة. فالسنغال مثلاً استدانت كثيراً كي تنفّذ مشاريع تكرير تتوافق مع إنتاج مليون طن من فستق العبيد. لكن أراضيها أصبحت ضعيفة نتيجة هذا الإنتاج، وهي عاجزة اليوم عن الاقتراب من إنتاج هذه الكمية. مع ذلك، تظل السنغال ملزمة بتسديد كلفة انشاءاتها الصناعية... عن طريق تصدير فستق العبيد. وهناك زراعات أخرى مخصّصة للتصدير كالثمار والخضار في غير مواسمها، تتطلّب كميات هائلة من الأدوية الزراعية والأسمدة الكيماوية تسمّم الأراضي الجنوبية، هذه الزراعات خارج مواسمها تصبح جزءاً مكمّلاً والزامياً ضمن عملية الانتاج وتصل في نهاية الشوط إلى

العجز وساهمت في تزايد الديون. كلام آخر، ظهر أن البلدان كانت عاجزة عن إبقاء العائدات الناتجة عن استخراج ثرواتها من باطن الأرض على أراضيها. وقد يكون من الممكن في النهاية أن نحلل ارتفاع معدلات الفائدة كجواب على ارتفاع سعر النفط ومن وجهة النظر هذه، الحسابات الأكثر تعبيراً عن ذلك هي حسابات المكسيك: منذ الأزمة النقدية في العام 1982، التي تعيّن أيضاً نهاية ارتفاع أسعار النفط، تتطابق العائدات النفطية بالإجمال مع أعباء فوائد الديون الخارجية. فالنفط يدفع الديون.

4 ـ التبادل اللامتكافىء... أو النمو المتنامي معه

هذه الاعتبارات حول حدود التبادل وعمليات تبادل المواد الأولية تردنا إلى الجدل حول «التبادل اللامتكافىء» الذي احتل موقعاً هامّاً في التفكير النظري. فلقد تمّت صياغة هذه الأطروحة، منذ عشرين سنة، في كتاب أ. عمانوئيل. وهو قد استوحي هذا التعبير من ريكاردو أكثر مما استوحاه من ماركس، على الرغم من لجوئه إلى التصورات الماركسية. هذه الأطروحة تقوم حول الفكرة التي تقول بأن التبادل بين البلدان الإمبريالية والبلدان المسيطر عليها يحصل بين مناطق تكون فيها نسبة القيمة الزائدة مختلفة، كما تقوم على قاعدة معادلة نسبة الربح عالمياً. هذه المعادلة في الربح تؤدي إذاً إلى النقل المستمر للقيمة الناشئة عن البلدان المسيطر عليها، حيث نسبة القيمة الزائدة مرتفعة نظراً لانخفاض الأجور.

«إن اللاتكافؤ في الأجور، كونه كذلك بالإضافة إلى أن كل

موائدنا، في الشمال، خاتمة هكذا «دورة السمّ» الشائعة.

إن التوجّه نحو التصدير لا يشجّع الزراعات الصناعية بخطوات كبيرة، بل يعزّز كذلك دفع رسوم للحصول على امتيازات قطع أشجار الغابات واستغلال المناجم، وهو أمر يدفع إليه الربح السريع على المدى القصير، دون أن يكون هناك همّ الحفاظ على الثروات الطبيعية، إن تواطوءاً كهذا على الثروات والمنافع وحصر استغلالها في أيدي قلّة يؤدّي دون شك إلى عدم احترام البيئة، كما يقود إلى إفقار الأكثرية الساحقة وتهميشها. بدوره يشكّل الفقر تهديداً خطيراً على التوازن البيئوي. ولم يتوقف الناس، في البلدان التي تسوّي بنياتها، عن التحوّل إلى فقراء. واستراتيجيات البقاء التي اضطرّت شعوب هذه البلدان أن تتبناها ما تزال تفاقم الضغوط التي تمارس على الثروات الدفينة السريعة العطب، والمحدودة كثيراً، والمتروكة بتصرفهم..

وبينما هذه البلدان المَدينة قد أصبحت في الحضيض، تقطع أشجار الغابات لصناعة المفروشات والنوافذ أو عيدان الكبريت - والتي سترمى لاحقاً. وأحياناً تسوّى الغابات عل نفس المستوى وتتحوّل إلى مراعٍ تستطيع المواشي والحيوانات الداجنة أن تقتات بالأعشاب بحرّية تامّة، قبل أن تتحوّل إلى لحوم هامبرغر صالحة للطعام. كما تباد أسراب السمك، وتفجّر شعب المرجان بالديناميت، كي تسهّل عملية صيدٍ تزداد هزالاً يوماً بعد يوم.

سوزان جورج Susan George

التأثير المرتد، لا ديكوفرت La Découverte، 1992.

الأشياء متساوية، ينجم عنه وحده اللاتكافؤ في التبادل». هذا النقل المستمر يعطل نهائياً التراكم في بلدان الطرف، وبالتالي يعيق نموها. أضف إلى هذا إلى أن هذا النقل يفيد البلدان المتطورة: بمجموعها، بما فيها البروليتاريا. لهذا لعمال المركز مصلحة موضوعياً في استغلال عمال الطرق استغلالاً مفرطاً.

افتراضات خاطئة:

لكن يصور هذه النظرية الضعف الشديد. إذ كي نستطيع أن نطبق النموذج الذي تناولته النظرية على العلاقات بين المركز والطرف، ينبغي أن يعمل قانون القيمة على المستوى العالمي كما على مستوى الأمة، أي أن تكون عملية تحويل الرأسمال على الصعيد العالمي قد أصبحت عملية منجزة، وأن تكون علاقات الإنتاج الرأسمالية قد غزت التشكيلات الاجتماعية بالدرجة نفسها، وأن يكون مدى تقويم الرأسمال قد أصبح عالمياً... باختصار نقول أن لا وجود للمركز ولا للطرف! والحال، أنه من الصعب المقارنة، كما فعل عمانوئيل، بين دينامية الرأسمال ـ المتحركة كلياً على الصعيد العالمي ـ ودينامية الأجور التي قد تبقى طويلاً عند مستوى العيش في بلدان العالم الثالث. فعلى المستوى النظري كما على المستوى التطبيقي، لا يمكن فهم الديناميتين إلاً من خلال علاقاتهما المتبادلة داخل مدى عملية تقويم الرأسمال المتجانسة نسبياً: كل دولة داخل السوق الأوروبيّة المشتركة، بل داخل بلدان معظم البلدان المصنّعة، إنما بالطبع ليس داخل السوق العالمي.

التقليل من حصّة الاستثمار الدولي المخصصة للعالم الثالث

بنية تدفق الإستثمارات (قياسها بالنسبة المئوية ٪ من الإجمالي)

	1980 ـ 1984	1985 ـ 1989
الإجمالي	**100،0**	**100،0**
البلدان النامية	**25،2**	**16،9**
أفريقيا	2،4	1،9
اميركا اللاتينية وجزر الانتيل	12،3	5،8
شرق آسيا، جنوبها وجنوب شرق	9،4	8،8
البلدان العشر الرئيسية المستقبِلَة	**18،1**	**11،1**
الأرجنتين	0،9	0،6
البرازيل	4،2	1،5
الصين	1،1	1،9
كولومبيا	0،8	0،2
مصر	1،1	0،8
هونغ كونغ	1،4	1،2
ماليزيا	2،3	0،7
المكسيك	3،0	1،4
سنغافورة	2،8	2،0
تايلاند	0،6	0،8

ضمن الإطار النظري هذا، ينبغي وضع عملية التدهور بين حدود التبادل. وصف هذه الظاهرة منذ الخمسينات الاقتصادي الأرجنتيني بريبيش Prebisch، وشكل تحليله أحد أسس نظرية اللجنة الاقتصادية من أجل أميركا اللاتينية. فالسبب الأساسي للتدهور يكمن في نمو مراكز تصريف المنتوجات الزراعية والمنجمية (إختصاص بلدان الطرف) وهو نمو أقلّ من نمو الصناعة في المركز: إن معدة الأثرياء لها قدرة محدودة، لذا فإن الطلب على المنتوجات الزراعية أقلّ دينامية، بطبيعته، من الطلب على المنتوجات الصناعية. فالأرباح الناجمة عن الإنتاجية في القطاع الأول ينبغي إذاً أن تستخدم لتخفيض سعر المنتوجات الزراعية والمنجمية، بينما يمكن للصناعيين (والعمال) في المركز أن يحصلوا على أرباح الإنتاجية الصناعية بالحفاظ على مستوى أسعار منتوجاتهم، المطلوبة بقوة في السوق العالمية.

غير أن هذا التفسير لا ينطبق سوى على بلدان الطرف المحدّد دورها ضمن عملية تقسيم العمل العالمية الاستعمارية: عن طريق التصنيع، قد يكفي نمو صادرات المنتوجات الصناعية للتخلي عن هذا التفسير. والواقع أن هذه النظرية تتجاهل عاملاً أساسياً، عامل فساد حدود التبادل: النمو اللامتكافىء لعلاقات الإنتاج الرأسمالية. ففي بلدان المركز، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ومع تطبيق النظام «الفوردي»، تطورت الأجور الفعلية، على المدى الطويل، بموازاة الأرباح الناجمة عن الإنتاجية (على الرغم

خلال فترة الثمانينات، أصبحت الولايات المتّحدة البلد الأوّل في العالم بين البلدان التي تقدّم مساعدات IDE، وتركّز القسم الأكبر من أموال الاستثمارات الدولية في منطقة البلدان المصنّعة، خاصة بين أقطاب الثالوث الثلاثة. ورغم الكثرة الملحوظة من الأموال المقدّمة سنوياً للبلدان النامية بين 1980 ـ 1984 و1985 ـ 1989. نرى أن القسم العائد إلى هذه البلدان ضمن التقديمات العالمية قد هبط من 25٪ إلى 17٪ بين هاتين الفترتين.

أضف إلى هذا، أن هذا الانخفاض العام قد ترافق مع اختلاف صاعد بين البلدان ومجموعات البلدان. فاحتفظت عشرة بلدان نامية بثلاثة أرباع نصيبها من التقديمات الإجمالية المخصصة للإستثمار في البلدان النامية، على مدى الثمانينات. هذه البلدان العشرة، مع نسبة حصّة كل بلد، ضمن مجموع بالغ 16 ملياراً من الدولارات من التقديمات السنوية المتوسّطة للاستثمار في البلدان النامية خلال فترة 1980 ـ 1989. هذه البلدان هي التالية: سنغافورة (12٪)، البرازيل (12٪)، المكسيك (11٪)، الصين (10٪)، هونغ كونغ (7٪)، ماليزيا (6٪)، مصر (6٪)، الأرجنتين (4٪)، تايلاند (3٪)، كولومبيا (3٪). وعلى رغم أن حصص أفريقيا بكاملها، وحصص شرق آسيا وجنوبها وجنوب ـ شرقها ضمن التقديمات العالمية الإجمالية قد ظلّت مستقرّة خلال الفترتين 1980 ـ 84 و1985 ـ 89، فإن حصة أميركا اللاتينية وجزر الآنتيل قد هبطت من 12٪ إلى 7٪. وفي دول أفريقيا غير المصدّرة للنفط، ظلّت تقديمات الاستثمار المباشرة، التقديمات الأجنبية أقلّ من 500 مليون من الدولارات منذ العام 1981، مع بعض التقلّبات من سنة لأخرى.

بطريقة أكثر شمولية، يمكن القول إن البلدان الأقلّ تقدّماً لم تحصل سوى على نسبة 0,7٪ من المساعدات السنوية المتوسطة لإستثمارها في

من أن هذه الموازاة توقفت منذ بداية الثمانينات). وما أسميناه «التنظيم الإحتكاري للاقتصاد» ترافق مع تضخم صاعد: وأصبح انخفاض الأسعار هو الاستثناء. ولم تعد أرباح الإنتاجية تنعكس إلاً في النادر، انخفاضاً في أسعار المنتوجات (إلاً في بداية دورتها الحياتية)، ويمكن القول إن ضغوط المؤسسات والضغط النقابي عملت على أن تندمج الأسعار مع القيمة الإسمية للأجور.

... أو النمو المتنافي معه؟

في البلدان المسيطر عليها، لا يفيد نمو الإنتاجية المأجورين سوى القليل) حتى البلدان الأكثر تقدماً على طريق التصنيع، أمثال كوريا والبرازيل، فقد أرست أسس ديناميتها (خاصة في ميدان التصدير) على نمو الإنتاجية الأسرع من نمو الأجور: هذا ما يمكن أن نسميه منطق النمو المتنامي، لأن الفئات الكادحة لا تستفيد منه إلاً ما يتساقط بشكل لا مباشر وجزئي. نذكّر بأن كوريا الجنوبية قد نجحت في الانتقال إلى مرحلة النمو الأكثف إلى حد شهدت معه الأجور الفعلية ارتفاعاً كبيراً في الثمانينات. إنما في الغالب الثبات النسبي في الأجور الفعلية هو الذي سمح لأرباب الأعمال المحليين (والأجانب) بزيادة هامش الربح، الذي منه يوزعون، عند الاقتضاء، على الشرائح المتوسطة (البيروقراطية أو الخاصة)، إنما في الوقت نفسه يعمدون إلى تخفيض أسعار منتجاتهم الخاصة بالتصدير حتى يحصلوا على حصص أكبر في السوق. يفعلون ذلك سيما وأن اختصاصهم الصناعي يحصرهم ضمن أطر إنتاجية بسيطة حيث كلفة الإنتاج الضعيفة هي السلاح

البلدان النامية خلال الفترة 1980 ـ 1984. لقد بلغ مجمل تقديمات I D E المخصّصة لهذه البلدان 200 مليوناً من الدولارات فقط في العام 1989. إذاً جدير بنا أن نتتبع عملية تهميش البلدان الأقلّ تقدّماً، وهي البلدان الواقعة في معظمها في أفريقيا، لأن تدفق الأموال نحو البلدان النامية يتركّز بقوة ضمن البلدان الجديدة الصناعية وعدد قليل من هذه البلدان تتوفّر فيه ثروات طبيعية محدّدة (النفط بشكل أساسي).

التكنولوجيا والاقتصاد، العلاقات المحدِّدة،
مجموعة البلدان المصنّعة، 1992.

الرئيسي للتنافس (صناعة المعادن، المشاغل البحرية، صناعة النسيج. . .).

أضف إلى هذا وجود فئة أخرى من البلدان تشهد خراباً منتظماً في حدود التبادل: البلدان المتخصصة في الصناعات حيث الإنتاجية تتنامى بسرعة تتوافق مع التقدم التقني (الإلكتروني، والآلي. . .)، وهذه هي حالة المانيا واليابان. فأسعار المنتوجات المصدّرة، مع تعادل ثابت في صرف النقد، تزيد بسرعة أقلّ من سرعة أسعار الواردات. لكن الوضع العالمي لعملة هذه البلدان مختلف: إن هذا الوضع النقدي يسمح لها «بتعويض» التدهور في حدود التبادل عن طريق زيادة قيمة النقد (المارك أو الينّ) بالنسبة لبقية العملات. من هنا الإمكانية، لدى هذين البلدان، للتخلّص من الفوائض التجارية الصاعدة وإعادة وضعها ضمن الدولة المالية، فتصبح أوضاعها قوية تدريجياً. أما البلدان ذات النقد الضعيف، فإن التدهور في حدود التبادل هو ابتزاز، بسيط ومحض، للخارج.

الاختصاص الأوّل ليس موضوع الخلاف الوحيد:

غير أن المقاربة بين منتوجات أولية/ منتوجات مصنّعة لا تشكل البعد الرئيسي للتمايز في السلوك ما بين المركز والطرف؛ فالتدهور الحاصل بين حدود التبادل يقوم أساساً على الفروقات في صيغ تنظيم الاقتصاد، «الاحتكاري» في المركز، و «التنافسي» في الطرف. لكنه لا يملك أي سبب كي لا يتعلق إلاً بالمنتوجات الزراعية أو المنجمية: في الغالب نقوم بقياسه بناء على مؤشر

خسارة المنافع المطلقة لبلدان العالم الثالث

إن انخفاض عائدات بلدان العالم الثالث المصدّرة للمواد الأوّلية قد سبّب اختلالاً في بنيات اقتصادياتها. وكردّ فعل على هذا الاختلال، اعتمدت معظم البلدان تدابير تخفيض عملاتها. وهي كذلك قد حاولت الاعتماد على ثرواتها الطبيعية وعلى احتياطها من هذه الثروات لتطبيق إستراتيجيات سياسية تحتكر فيها زيادة مستوى الانتاج كي تتوافق مع انخفاض الأسعار. هذه الإستراتيجية، من نمط الإستراتيجيات المعتمدة من قبل دول الأوبيك بالنسبة للنفط، لا يمكن أبداً أن تصلح بالنسبة للمواد الأوّلية الأخرى، نظراً لتأثيرات استبدال هذه المواد والاستعاضة عنها. والمراقبة المتعدّدة الأطراف، مراقبة العرض الذي كان يشكّل صيغة نمو الصناعات المنجمية والمعدنية، النمو الاحتكاري، لم تعد قابلة للتجدّد.

والمؤسسات الوطنية في العالم الثالث، المتخصّصة في تصدير المواد الأوّلية، مهما كان تطوّر اقتصادياتها الوطنية، هي عرضة لأزمة حقيقية في تصريف موادّها في بلدان الشمال، وترى نفسها مجبرة على البحث عن أشكال أخرى لتوسيع نشاطاتها، التي ينبغي أن تتجه يوماً بعد يوم إلى أسواقها الداخلية، أو في أحسن الحالات إلى أسواق الجنوب، وقد يكون من العسير عليها الإستمرار في النمو، حتى داخل سوقها الداخلي، ضمن إطار نشاطاتها التقليدية، في حين تتوجّه بلدان الشمال نحو التحوّل التكنولوجي بين قطاعات صناعاتها المنجمية والمعدنية.

وضمن نطاق التغيّر التقني الذي يهدف إلى الدخول إلى عمق مجمل النشاطات الاقتصادية وإلى بنينتها، وفق منطقه، تتمّ عملية تآكل المنافع المطلقة أو النسبية منافع بلدان العالم الثالث، من خلال سلسلة

أسعار المواد الأولية، لأن ذلك هو الطريق الأسهل؛ فالعالم الثالث هو في أساس أكثر من 40٪ من صادرات المنتوجات الأولية؛ لكن مؤشر حدود تبادل المنتوجات المصنّعة لا سبب لديه كي يسلك بشكل مخالف على المدى الطويل. فهذا التدهور هو تدهور إتجاهي؛ لا يمكن التأكد من صحته في كل لحظة وعلى كل البضائع المتبادلة. لهذا نرى أن منتجي النفط قد نجحوا في جعل هذا التدهور معكوساً فترة عقد من الزمن، أي قبل أن يؤدي تراجع حصص الأوبيك في السوق وتباطؤ الاستهلاك أثناء الأزمة، إلى تدني أسعار النفط.

ويمكن أن يستخدم التدهور إيجابياً من قبل بعض البلدان كي توسع أسواقها في التصدير. التضحية بهوامش معدل أرباحه السارية في السوق الداخلي قد تكون الوسيلة لتسريع تسعيرة قيمة سوق السلعة العالمي على قيمة البلد المصدِّر، ومع ذلك ـ وهنا عقدة المشكلة ـ هذه العملية تعتمد على الوضعية التابعة للبلد المصدِّر وتعيد إنتاجها كما تعيد إنتاج نموّ إنفتاحه على الخارج، بدلاً من أن تؤدي إلى تعزيز نموّه الداخلي.

5 ـ أي اندراج عالمي؟

حدود التقسيم الدولي الجديد للعمل:

في بداية الثمانينات، نشأ إجماع بين علماء الاقتصاد من أجل إعادة النظر في وضع «تقسيم دولي جديد للعمل» موضع التنفيذ. وكانت ميزة هذا التقسيم الرئيسية التحرك المتعاظم

متوالية من فوق إلى تحت، في حالة البلدان المنتجة والمصدّرة للمواد الأوّلية، أو/ ومن تحت إلى فوق في حالة البلدان التي تتوفر فيها بكثرة اليد العاملة وحدها. في الواقع، إن هذه العملية تتمّ بالإتجاهين في آن. يمكننا إذاً أن نعتبر أن عملية الإندراج ضمن D I T الجديد، ليست صعبة الحصول فقط بالنسبة للفئة الثانية من البلدان (باستثناء البلدان الجديدة المصنّعة)، بل لا يمكن أيضاً أن تستمر عملية إندراج البلدان الأولى في D I T القديم.

الاستهلاك الظاهر بالأطنان بمليارات الدولارات
من الناتج المحلّي الخام

المواد	1961 ـ 1963	1971 ـ 1973	1981 ـ 1983
ركاز المانغنيز	1576	1783	1021
الالمنيوم الأولي	930	1484	1265
النحاس المصفى	1005	973	774
ركاز الحديد	36763	43731	26725
القصدير الأولي	39	27	15
النيكل الخام	55	72	56
الفوسفات الطبيعي	8271	9236	8339

موحِّد الموهوب

«المتغيرلت التقنية للقسمة الدولية للعمل»، أطروحة دكتوراه 1991.

لرؤوس الأموال باتجاه المناطق ذات الأجور المنخفضة، أي باتجاه العالم الثالث؛ وتمّ التعبير عن ذلك بعدم تعيين مراكز وحدات الإنتاج. هذه اللامركزية للمؤسسات سارت إلى جنب نزعة مركّزة رؤوس الأموال داخل الشركات المتعددة الجنسيات معتمدة مباشرة على استراتيجياتها على الصعيد العالمي، بمعنى أنه قد يكون من المناسب الكلام على «العالمية» أكثر منه على «الدّولية». وكما يقول هاريس (1987) Harris: «إن عملية توزيع صناعة المصانع هي ظاهرة عامة، تؤدي إلى ترسيمات تزداد تعقيداً في مجال الاختصاص التطوري، عن طريق زجّ مناطق العالم المختلفة في عملية لاواعية من التعاون المنتج».

إن عدم تعيين مراكز الإنتاج أعطى مفعوله في عودة التطور إلى الأجور في بلدان المركز. والتأثير المباشر الذي أحدثه والذي يمرّ عبر التنافس بين صادرات بلدان العالم الثالث، هذا التأثير كان هامشياً نسبياً، كما تبين ذلك في حينه مختلف الدراسات التي أجريت حول تأثير التصنيع في المحيط على اليد العاملة. فالتقرير الذي كتبه برثيلو Berthelot 1982 خلص إلى نتيجة تتناسب كلياً مع الاقتصاد الفرنسي. غير أن وضع مناطق ذات أجور منخفضة في تنافس مع مناطق ذات أجور مرتفعة أسهم في تحقيق سياسات كابحة لا سيما سياسات تخفيض الأجور في بعض القطاعات. لكن المدى الحقيقي لتقسيم العمل الدولي الجديد لم يتحدد بعد بوضوح... فهو قد يؤدي إلى تعزيز حركات التبادل بين المركز والطرف، وإلى تعزيز تحرك رؤوس الأموال. والحال أن هذا الاتجاه ليس الاتجاه الذي يمكن ملاحظته.

صناعة الماكيلادورا في المكسيك

في اللغة الإسبانية، تشير عبارة maquila **ماكيلا** على واقعة نقل الحبوب إلى المطحنة لطحنها. هذه العبارة تستخدم اليوم للكلام على تلك المصانع حيث ينقل الرأسماليون **غرينغوس** Gringos الموادّ الأوّلية والمنتوجات شبه النهائية، كي تجمّع لتصبح نهائية. لا يوجد مناطق حرّة كهذه إلاّ في المكسيك، غير أن الحدود الشاسعة (3000 كلم) التي يتقاسمها هذا البلد («البعيد جداً عن الله، والقريب جداً من الولايات المتحدة») مع جاره الجبّار تشكّل، إذا ما فكّرنا فيها، ظاهرة لا مثيل لها. بالتأكيد هناك حدود قصيرة حيث الوهدة الفاصلة بين مستويات الحياة عميقة جداً على طرفي هذه الحدود.

إن صناعة **الماكيلادورا** تستفيد من نظام خاص حدّدته اللجنة الدولية لنقابة العمّال! «إن الماكيلادورا مؤسسة تستورد أدوات بهدف تطوير الصادرات. هذه الأدوات ينبغي أن تعتبر ضرورية للعملية وأن تخصّص لإعادة التصدير كسلعة ناجزة بعد فترة معيّنة من الزمن».

هذه الحالة أتاحت تطوّراً كبيراً في العمل وفي الأجهزة العاملة. وعدد الأعمال المتوفّرة في هذه المؤسسة انتقلت من 000 131 عمل في 1981 إلى أكثر من 000 500 بعد انقضاء عشر سنوات. ونستطيع القول إن عملاً «شكلياً» على اثنين من الأعمال التي انوجدت في المكسيك خلال هذه الفترة كان في المؤسسة الصناعية ماكيلادورا.

إن المنفعة المقارنة الرئيسية تكمن بالطبع في الفروقات بين الأجور. فالأجرة المدفوعة لعمل ساعة في صناعة ماكيلادورا تبلغ دولاراً واحداً، مقابل 13 إلى 14 دولاراً في الولايات المتحدة واليابان، أو دولارين

أرضية مواقف أم حصان طروادة؟ :

إن الصورة المبسّطة عن تدفق رؤوس الأموال التي تمتصها المناطق ذات الأجور المنخفضة هي اليوم مثار خلاف. وبدلاً من عدم تعيين مراكز الإنتاج بالكامل، نلاحظ أن هناك اختياراً في التعيين. فالظاهرة الأولى هي ظاهرة المناطق الحرة في جنوب - شرق آسيا أو في المكسيك، لكن حجم هذه المناطق التي يمثل، يبقى هامشياً بالنسبة للإنتاج العالمي. فالمنطق الذي يحكم هذه الظاهرة هو إيجاد أماكن خارج الحدود الوطنية، دون رسوم جمركية أو ضرائب ودون قانون عمل، حيث يتمّ تجميع بضائع مستوردة بهدف إعادة تصديرها. غير أن هذه الظاهرة مستقلة نسبياً بالنسبة لانتعاش الصادرات الكورية التي هي في الأساس نتيجة لنشاط بعض الفئات الوطنية. أما فيما يتعلق بمنطقة ماكيلادوراس Maquiladoras المكسيكية، فإنها لا تصبّ أبداً في مصلحة هجوم الاستثمار الأجنبي باتجاه إنشاء الدورادو جديدة.

أما النمط الاستثماري الثاني فهو يهدف، مثله مثل حصان طروادة، إلى الوصول إلى السوق الداخلي، عن طريق محاصرة عوائق الحماية: المثل الكلاسيكي الذي يمكن أن نورده هنا هو مثل صناعة السيارات في البرازيل والمكسيك والأرجنتين. إنما هنا أيضاً وبطريقة استعراضية، قد أصبحت الحركة معكوسة: أولاً بسبب انهيار الأسواق المحلية، وثانياً لأن السياسات الليبرالية الجديدة، سياسات التسوية قد دمرت حصون الحماية؛ لهذا نرى أن العديد من وحدات الإنتاج تقفل أبوابها أو هي ارتدّت باتجاه

أو ثلاثة في معامل «التنانين الأربعة» في جنوب شرق آسيا (وول ستريت جورنال، تاريخ 22 أيلول 1989). غير أن هذه الأهمية للأجور المنخفضة لم تمنع وجود مؤسسات حديثة في تطوّرها وتستخدم العمّال الآليين ـ كمؤسسة فورد دير موسيلّو Ford d'Hermosillo ـ إلى جانب مصانع لتجميع الأجهزة الالكترونية وهي تضمّ عدداً كبيراً من العمال.

لقد حقّق المكسيك منعطفاً عميقاً، مع انتمائه إلى مجموعة الغات GATT في 1986، وفي توقيعه لاحقاً على «معاهدة التجارة الحرّة» بينه وبين الولايات المتحدة وكندا.

وتمّ، بطريقة متماسكة، إصلاح التشريعات المطبّقة على الاستثمار الدولي، كما تمّ جعلها مرنة إلى أقصى حدّ. ففي صناعة السيارات، مثلاً، وضع تشريع إلزامي كان يجبر الشركات المتعددة على تحقيق نسبة مئوية من الأرباح محدّدة، وكان يمنع إعادة تصديرها الكثيف. وتكاد تنمحي الفروقات، اليوم، بين صناعة الماكيلادورا وصناعات الشركات المتعددة الجنسيات. لهذا السبب يمكن الحديث عن عملية مماثلة بين تلك الشركات وشركة ماكيلادورا في الصناعة المكسيكية، بمعنى أن توجّه السياسة الاقتصادية الحكومية في المسكيك يولي الأولوية المطلقة للصناعات التصديرية.

إعادة التصدير. وأخيراً نرى أن عمليات الاستثمار في البلدان المنتجة للنفط هي عمليات تكاد تبلغ حدّها الأعلى بسبب انعدام الثقة على كل المستويات والذي يثقل على هذا القطاع.

نحو تهميش متنامٍ؟:

إن فك الارتباط بين الشمال والجنوب هو الإتجاه السائد في هذه الحقبة. غير أن فك الارتباط لا يعني «فك الارتباط الإيجابي» كما ينادي به سمير أمين مثلاً (1986)، إنما المقصود فك الارتباط المكابير الذي ينجم عن عملية عزل العالم الثالث وعن تقسميه، وهناك اتجاهات عدة تعطي صورة عن ملامح هذه البنية الجديدة للاقتصاد العالمي حيث سيحتل العالم الثالث بالكامل وضعية مهمشة. ويمكن ان تلخص هذه الاتجاهات ببعض جمل بسيطة: الكسب النسبي الناجم عن الأجور المتدنية لم يعد حاسماً؛ ولا يمكن ان يتطور العالم بأكمله باعتماده على التصدير: المنتوجات البديلة تحل تدريجياً محل مصادر المواد الأولية الموجودة في العالم الثالث؛ وأخيراً لا يمكن أن يتم نقل التكنولوجيات الجديدة إلى العالم الثالث.

زوال المنافع عن طريق النفقات:

لم تعد مستويات الأجور هامة في تحديد المنافع المقارنة. فالدراسات العديدة التي تناولت منطق تدفق أموال الاستثمارات إلى الولايات المتحدة توصلت إلى نتيجة ما لها أن الأجور المتدنية لا تشكل سوى معيار ثانوي بالمقارنة مع العوامل

التقدّم التقني يهمّش العالم الثالث

منذ نهاية السبعينات، ظهرت تغيرات تكنولوجية هائلة، ارتكزت على تطوّر وانتشار التكنولوجيات الإعلامية (المعلوماتية، الميكرو - الكترونيك، وأجهزة التواصل والإتصال) وأحدثت تحوّلات هامّة في البنيات الصناعية. وبطريقة غير مباشرة قلبت هذه التحوّلات قاعدة لعبة المبادلات والاستثمارات الدولية، رأساً على عقب.

لماذا ؟ لأن هذه التغيّرات التقنية جميعها سمحت للبلدان المصنّعة أن تسترجع قسماً من أرضها الضائعة بالنسبة للبلدان حيث كلفة الأجور منخفضة. وخارج المفاعيل التقليدية المعروفة للتقدّم التقني في مجالات استبدال رؤوس أموال العمل، نلاحظ أن أهمّ النتائج النوعيّة المرتبطة بالتغيّر التكنولوجي في وقتنا الراهن، هو إتاحة الفرص أمام إنتاج تجميع مختلف الأدوات أو مختلف النماذج لسلعة معينة، بنفس التجهيزات. يمكن إذاً أن تواجه المؤسسات اليوم، وبأقلّ كلفة، عمليات تغيير انتاجها، دون أن تكون مجبرة على مواجهة التكاليف المرتبطة بالتغيّرات السريعة لنماذج المنتوجات. فالنظام التكنولوجي الجديد يتيح لبلدان الشمال أن تبحث عن الطريقة الفُضلى الموصلة إلى الانتاجية وإلى المرونة في الإنتاجية دون أن تضطرّ إلى تحمل التكاليف المرتفعة لليد العاملة.

إن المحصلة التي يمكن أن نستخلصها: إننا نشهد إذاً حركة باتجاه معاكس، أي إعادة تركيز الصناعات في بلدان الشمال وإعادة التخصّص ضمن القطاعات التقليدية.

أنما بالإضافة إلى هذا العامل، عامل استبدال رأس المال في العمل، ينبغي أن نتنبّه إلى عامل آخر: الإستبدال المتصاعد للموادّ الأوّلية التقليدية الطبيعية بموادّ جديدة وبلوازم جديدة.

الأخرى، عوامل استقرار الأسعار ومعدل صرف العملات ودور المؤسسات والتوجيهات السياسية.

هذا التأثير الضعيف يعود مباشرة إلى بروز أشكال جديدة من التنافس، إذ أصبحت النوعية والجودة والسرعة في تلبية الطلب هي العوامل المحددة في غزو الأسواق العالمية.

فالعامل (الأجرة) أصبح إذاً عاملاً نسبياً بالمقارنة مع بقية مميزات الإنتاج ومميزات وسط هذا الإنتاج، الوسط الاجتماعي - المؤسساتي، وهي ميزات تسير جنباً إلى جنب مع التدريب الأفضل (بالمعنى الواسع) لليد العاملة، ومع الأجور الأكثر ارتفاعاً في نهاية التحليل.

وأخيراً نقول بأنه ينبغي ربط الأجور بالإنتاجية؛ فالمناطق ذات الأجور المنخفضة هي بالإجمال، المناطق الأضعف انتاجية. بالإستناد إلى كل ما قلنا، يمكننا أن نفهم لماذا نشهد في هذه الحقبة حركات «إعادة تعيين مراكز» وحدات الإنتاج والتي قام بدراستها موحُد الموهوب (1990) بالتفصيل ضمن اطار صناعة تستخدم يد عاملة نموذجية كصناعة النسيج - الألبسة.

اللعبة الخاسرة:

لا تستطيع كل بلدان العالم أن تنمو بالتصدير وبمحاصرة السوق الداخلي. يجب أمن يكون هناك بعض البلدان التي تشتري. إننا هنا ندرك حدود توسّع سياسات النمو، المنفتح على الخارج. قد نستطيع الوصول إلى إدراك ذلك عن طريق قياس

لقد تضافر هذان العاملان وأدّيا إلى فك ارتباط قسري بين الشمال والجنوب، أي إلى تهميش صاعد لبلدان العالم الثالث في ميادين التجارة والاستثمار الدولي.

فالأطروحات الليبرالية التي تتحدّث عن «المنافع المتقارنة المتبادلة» في مجالات التجارة الدولية تعود لتنطرح من جديد، مثلها مثل الاطروحات (العالم ـ ثالثية) التي تعتبر «فكّ الارتباط الطوعي» بالسوق العالمي كإستراتيجية نمو مستقل. «ففكّ الارتباط القسري» هو عمل بلدان الشمال ذاتها، التي تجعل موادّ بلدان الجنوب الأوّلية ومصادر اليد العاملة دون منافذ.

ينبغي إذاً أن ننظر بعين الاعتبار هذه الفرضية: يبدو أن نمو الرأسمالية يتمّ، مع النظام التكنولوجي الجديد، عن طريق التمركز الجغرافي ـ الاقتصادي أكثر مما يتمّ عن طريق الانتشار. وخريطة الانتاج العالمي تتجه إلى التطابق مع خريطة الاستهلاك. واستبعاد القسم الأكبر من بلدان العالم الثالث عن الانتاج كما عن التجارة العالمية قد يكون النتيجة لهذه الصيغة الجديدة من النمو.

موحِّد الموهوب

ليبراسيون، 1 نيسان 1992.

الخُلف. في المتوسط، كانت الصادرات للشخص الواحد في العام 1989 بحدود 1900 دولاراً في الشمال و74 دولاراً في الجنوب. بالطبع تنفصل كوريا عن هذه المجموعة وتصدّر بقيمة 1300 دولاراً للشخص الواحد، منها 1000 دولار قيمة صادراتها باتجاه البلدان المصنعة. وإذا سلمنا أن الجنوب ـ وهي فرضية محالة ـ يشكل بالكامل البديل في المبادلات التجارية بين بلدان الشمال، تصبح قيمة المبادلات البالغة 1364 ملياراً من الدولارات لا تمثل سوى 340 دولاراً للشخص الواحد في العالم الثالث، أي أقلّ بثلاث مرات من مستوى دخل الفرد الحالي في كوريا. وعندما يسعى كل بلد الى كسب الحصص في السوق الخارجي، متناسياً سوقه الداخلي، فإنه يصل إلى لعبة خاسرة في مردوديتها. فقدرة السوق على الاستيعاب محدودة، ولا يمكن أن تشكل الصادرات باتجاه البلدان المصنعة رافعة النمو لكل بلدان الجنوب.

هذا سبب من الأسباب الجوهرية التي تدفعنا إلى استبعاد تعميم الظاهرة الكورية. وفئة البلدان الجديدة المصنعة غير مخوّلة للتمدّد والانتشار تدريجياً وتلقائياً. فهناك بلدان اعتبرت بلداناً طالبةً الدخول ضمن نادي البلدان المصنعة. فالبرازيل والمكسيك والأرجنتين صُنّفت، قبل الأوان، ضمن النادي. لكن المنطق الذي اتبعوه لبلوغ النمو يختلف كلياً عن منطق كوريا، وخاصة بسبب عجز هذه البلدان عن «ارتقاء السلاسل» الصناعية. وهناك، في آسيا بالذات، بلدان أخرى تطمح للسير في نفس الطريق.

نورد على سبيل المثال مجموعة دول جنوب شرق آسيا،

نظام الحماية المتّبع في البلدان الغنية يكلّف البلدان النامية ٧٥ ملياراً من الدولارات

إن التشريعات المقيِّدة تتطبّق على السلع كما على اليد العاملة. هناك الكثير من الحواجز التعرفية والحواجز الأخرى تقيّد تصدير العديد من المنتوجات المصنّعة في البلدان النامية، كما تمنع التقييدات المفروضة على الهجرة الناس من مغادرة بلدانهم سعياً وراء لقمة العيش.

والحواجز الجمركية التي وضعتها البلدان المصنّعة تحمي أسواقها الوطنية من واردات العديد من البلدان، فقيرة كانت أم غنية. والإجراءات غير التعرفية تستخدم أساساً للحدّ من دخول المنتوجات التي يظهر أن البلدان النامية أكثر أهلية فيها، خاصة المنتوجات التي تتطلّب يداً عاملة هامّة، كصناعة الأقمشة وصناعة الثياب أو صناعة الأحذية. أمّا الحواجز التعرفية فإنها تزداد مع ازدياد مستوى تحوّل المواد الأوّلية. هذا ينطبق على التوابل والقنّب والزيوت النباتية، كما ينطبق على المشروبات الروحية، والثمار والخضار الاستوائية. هذه الزيادات تجعل البلدان النامية تصرف النظر عن تحويل موادّها الأوّلية، تحويل الكاكاو إلى شوكولا أو تحويل بعض الأنسجة مع خيوط القنّب إلى سجّاد.

إن هذه القيود التجارية، وفق نتائج الدراسة التي أجراها البنك الدولي، جعلت الناتج الوطني الخام للبلدان النامية ينخفض بنسبة 3٪، أي ما يشكّل خسارة سنوية تبلغ 75 ملياراً من الدولارات. ووفق نتائج دراسة أخرى، قد يساهم الإبطال التدريجي للمعاهدة المتعدّدة الأطراف المتعلّقة بالألياف والخيوط إلى جعل صادرات البلدان النامية تزيد ما يقارب 24 ملياراً من الدولارات في السنة.

أمثال أندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، وتايلاند. غير أن أندونيسيا تصدر نفطاً بنسبة 70٪ من صادراتها، بينما بقية البلدان تظل في قسمها الأكبر بلداناً مصدرة للمنتوجات الزراعية أو تعمل ببساطة بصفة مقاول لكوريا أو لليابان. أما التشيلي، التي عانت أقل من جيرانها من أزمة العقد الضائع، فإن مصيرها يظل مرهوناً بالنحاس.

لكل هذه الأسباب يمكن القول إن حصيلة سياسات التسوية لم تتطابق مع التوقعات. فالبنك الدولي حدد، في بداية الثمانينات، شروط منح «قروض للتسوية البنيوية»؛ وترتبط هذه الشروط بحقيقة الأسعار، بمراجعة أولويات الاستثمار العام وبإصلاح الميزانية، أي باختصار تقليص تدخل الدولة. وقد انحصرت قروض البنك الدولي بثلاثين بلداً من البلدان المصنعة أو التي في طريقها إلى التصنيع (الأرجنتين، التشيلي، كولومبيا، مصر، غواتيمالا، أندونيسيا، ساحل العاج، الأردن، كينيا، ماليزيا، مراكش، باكستان...). وجرى تنافس حقيقي بين هذه البلدان، عُبّر عنه بوضع الأولوية لمنافع اليد العاملة الرخيصة. بالإضافة إلى أن هذه المنافسة كانت قاسية إلى درجة لم تتخلَّ فيها بعض البلدان الجديدة المصنعة، خلافاً لتوقعات البنك الدولي، عن قطاعات النسيج وتجميع الآلات الالكترونية، واضعة نصب أعينها الوصول إلى أقسام، أكثر حداثة في هذه القطاعات.

هل التكنولوجيا ضد العالم الثالث؟:

أخيراً نقول إن مصادر المواد الأولية، التي يحتكرها

إن هذه الحواجز قد تعزّزت في الواقع. فمن بين 24 بلداً مصنّعاً، هناك عشرون بلداً يطبّقون حالياً سياسات أنظمة الحماية، بطريقة أكثر صرامة منذ عشر سنوات. وهناك حوالي 28٪ من مجمل واردات البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصنّعة، التي مصدرها البلدان النامية تصطدم بعقبات غير تعرفية. صحيح أن البلدان النامية بدورها تطبّق سياسات حماية لتأمين حماية صناعاتها الناشئة وصناعات أخرى. غير أن ما يدعو للسخرية في كل هذا هو كون الاتجاهات لأنظمة الحماية في البلدان المصنّعة كان قد بدأ تطبيقها على الأرض، في الحين الذي كانت فيه تدابير الحماية في البلدان النامية تخفّ وتصبح أكثر مرونة، وذلك ناتج خاصة عن تطبيق برامج تسوية البنيات.

فالاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية وحول تجارة دول الغات GATT أُنشئت كي تدكّ تدريجياً هذه الحواجز، وهو الأمر الذي قد يكون له نتيجة تعزيز التجارة العالمية عامّة. لكن تأثير **الغات** كانت محدودة جداً. ففي العديد من المجالات، خاصة في مجالات الزراعة والمنتوجات الاستوائية، والأنسجة والخدمات، وحقّ الملكية الفكرية، وتيارات الاستثمارات، في هذه الميادين لم تحترم مبادىء **الغات**. في الحقيقة إن نسبة 7٪ فقط، على مجمل المبادلات التجارية، تطبّق المبادىء التي حدّدتها **الغات**.

التقرير العالمي حول التنمية البشرية،
تقرير برنامج الأمم المتحدة،
1992، منشورات أكونوميكا Economica

الجنوب نسبياً، هي في طريقها إلى فقدان أهميتها الاستراتيجية بسبب تطورالمواد البديلة التي يعرض عنها «موحِّد الموهوب» Mouhoud El Mouhoub (1991) لوحةً معبِّرة. علاوة على الطاقة، حيث أمكن أن نلاحظ استقراراً، في المدى المتوسط، في إنفاق الطاقة لكل وحدة منتوج، نجد أن أحد القطاعات المعنية هو قطاع البيو ـ تكنولوجيات. في هذا الميدان، استطاعت بلدان الشمال أن تحصل على بدائل كاملة للمنتجات الاستوائية: فانكلترا أصبحت، بفضل الطرق المتبعة في التطعيم، البلد المصدِّر لشجيرات النخيل باتجاه بلدان الشرق الأوسط: وإذا أخذنا كمرجعية بداية الستينات، نرى أن الاستهلاك الظاهر لبعض المواد الأولية قد تراجع إلى الوراء عشرين سنة، والمفارقة كبيرة: تراجع 40٪ بالنسبة للسكر، 27٪ بالنسبة للكاوتشوك، 60٪ بالنسبة للقطن... هذا التراجع يساهم بالتأكيد في انخفاض أسعار هذه المنتوجات، لأن الطلب عليها يتجه نحو الانخفاض أو حتى إلى الركود ونستطيع أن نكشف أيضاً ظاهرات متقارنة في حالة المواد الأولية المعدنية والفلزية، كالمنغنيز، والنحاس، والحديد والفوسفات؛ إنما الالمنيوم وحده يبقى محافظاً، ويتميز بدينامية ثابتة.

إلغاء العالم الثالث؟:

إن نجاح عدد محدد من البلدان أو بعض مناطق في هذه البلدان ينبغي ألاّ يحجب الحقيقة، نستطيع القول بشكل عام إن العالم الثالث يتحول تدريجياً إلى أن يصبح عالماً مهمشاً من ناحية

مساهمته في الاقتصاد العالمي. فالعالم الثالث ينحسر دوره يوماً بعد يوم، إن من ناحية كونه المموِّن بالمواد الأولية أو بالمنتوجات الصناعية ذات التكنولوجيا الضعيفة أم من ناحية كونه سوق تصريف لأدوات وخدمات البلدان الأكثر تصنيعاً. وهذا الدور يتسارع انحساره: لم تكن الاستثمارات المباشرة باتجاه البلدان النامية تشكل سوى 20٪ من الاستثمارات العالمية بين 1984 و1988، مقابل 27٪ في بداية الثمانينات.

إن علماء الاقتصاد اليوم غالباً ما يستخدمون تعابير: التجزئة، التقسيم، الانشقاق، الانقسام أو التفكك... إنهم يعودون إلى نفس اتجاه اقتصاد السوق، أي إلى حصر الدائرة ضمن حدود ضيقة، الدائرة التي داخلها يمكن أن يتطوروا كليا. وقد تعززت هذه العملية عن طريق وضع الاقتصاد العالمي ضمن أطر مثلثة الأقطاب، وكل واحدة من القمم الثلاث تبيّن مناطق اليد العاملة الرخيصة حيث ستنشيء بطريقة اصطفائية وحدات إنتاج متقدِّم. فالولايات المتحدة الأميركية عادت لتغزو القارة الأميركية بتقديم «مبادرة للأميركيات» (شمالية، وسطى، جنوبية)، وبعقد معاهدات تبادل ـ حرّ متعددة الجوانب، وهي معاهدات جائرة بين شركاء غير متكافئين موجودين في حلبة المنافسة. وآسيا تتمحور حول العملاق الياباني، بطريقة تراتبية كلياً، من «التنانين الأربعة»، إلى البلدان الأكثر فقراً، مروراً بالبلدان الطامحة إلى التصنيع باستخدام الأيدي العاملة الرخيصة أمثال ماليزيا أو الفليبين. أما أوروبا، فإنها ما تزال تحاول بطريقة خجولة، تنظيم دوائرها المختلفة المتمحورة حول مركز مشترك، بلدان السوق الأوربية

المشتركة، وصولاً إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة في جنوبها وشرقها...

إن إعادة تشكيل هذه البنية، التي لا تغيب عنها الهجمات الدفاعية والتجارية بين الكتل العظمى، تترافق مع إعادة تشكيل توزع العالم، تحت شكل جديد، بين مركز وطرف. فإعادة تشكيل هذه البنية تنشيء أساساً جديداً من التبعية، يتخصص العالم الثالث فيها بلعب دور العالم الذي تسيطر عليه متطلبات نمو البلدان الأكثر تطوراً صناعياً، هذه المتطلبات التي تقود إلى اصطفاء مناطق وقطاعات قادرة على إيجاد موقعها ضمن هذه الدينامية. أما بقية البلدان، التي تضمّ الغالبية الساحقة من الجنس البشري، ليست مدعوة للعب دور نشيط. انسجاماً مع وجهة النظر هذه يمكننا أن «نلغي العالم الثالث» نحن أيضاً، إذا ما استعرنا التعابير التي وردت في مقالة نيوزويك الصادرة في 27 نيسان 1992.

الخلاصة

مقاربات ومناقشات

إن بعض الحقائق التي كانت تعتبر مؤكدة منذ عشرين سنة قد أصبحت تعتبر ساقطة، وهي تشكل شبه إجماع لدى علماء اقتصاد التنمية في أيامنا الحاضرة. غير أننا قد قدمنا من خلال صفحات هذا الكتاب بعض أفكار تدعو إلى النقاش بشكل واسع. لنوجز أولاً نقاط التقارب.

نهاية النماذج:

يبدو أن نقطة التقارب الأولى سلبية: لا وجود لنموذج سياسي في التنمية يمكن أن يطبق بنفس الطريقة في البرازيل كما في تانزانيا أو في تايلاند. هذا التأكيد، المتواضع في الظاهر، يشكل خطوة كبرى بالنسبة للنظريات أو الاستراتيجيات الكلية الكاذبة التي أحدث تطبيقها الأعمى الكثير من الأضرار، ولا يجازف أبداً حتى خبراء صندوق النقد الدولي الأكثر تطرفاً في تقديم الوعود للمسؤولين الأفارقة، إنه يكفي جعل القطاع الخاص حراً كي يتحسن كل شيء.

فدراسة عميقة لقوة كل بلد أو لضعفه في موارده الطبيعية والبشرية خاصة تسمح لنا وحدها بالبدء بطرح الأسئلة الصحيحة.

من ضمن التقاليد الثقافية والتقنية لمختلف شرائح الناس، ما الذي يمكن أن يستخدم لدعم سياسة تحديث قابلة للحياة وشرعية؟ هل السوق الداخلي يمكن أن يشكل مباشرة محرك النمو أم ينبغي المرور بدورة نمو أكثر انفتاحاً؟ على أية منتوجات يمكن أن تتمحور سياسة تصدير دون الوقوع في مطاوي التنافس أو الصدموية؟ هل يمكن التخصيص بكثافة إذا لم يكن هناك وجود مؤاد لفئة من أرباب الأعمال المحليين القادرين أن يكونوا البديل؟

دور الدولة:

هناك تسليم شبه كلي بالنقطة الثانية: لا تستطيع الدولة أن تقوم بكل شيء، وينبغي القيام بالعمل الأفضل. فضعف أو غياب فئة من أرباب الأعمال قد أفسح غالباً المجال أمام التكاثر البيروقراطي وتعملقه، مما ولّد الفساد وعدم الفعالية. ينبغي إذاً أن تعيد الدولية تدخلها، وأن تمحور هذا التدخل بالأولوية، على تجهيز البنى التحتية الصحية والتربوية والنقل. إن فك ارتباط الدولة بالاقتصاد لا يعني بالضرورة تلزيم المشاريع العامة للنخب المحلية أو الأجنبية؛ فهذه النخب ليست على الدوام، أكثر نظافة وشرفاً وفعالية من البيروقراطيات. قد نستطيع إيجاد أشكال مختلفة (التزامات مؤقتة، تعاونيات، بلديات. . .) من داخل الدولة أم من مملكة المصالح الخاصة، إذ هذه الأخيرة قد تعمد في الغالب إلى تشكيل احتكارات.

وإذا كان لا بديل عن أواليات السوق لتوجيه القرارات الميكرواقتصادية للمنتجين والعمّال، فإن تعزيز تدخل الدولة يصبح

ضرورياً بالمقابل في الميادين الرئيسية، ميادين الصحة والتربية: إن إنتاجية العمل تتنامى بقوة عندما تتحسن أوضاع هذين الميدانين، والتوظيف الأكثر مردودية اجتماعياً هو في هذين الميدانين. وهذا يتطلب في معظم الحالات القيام باصلاحات مالية وضريبية عميقة تحطم طوق التقاليد والعادات السارية المفعول. بالطبع إن الكلام أسهل من تحقيق **الإنجازات**.

تكامل الفلاحين:

يجمع علماء الاقتصاد على النقطة الثالثة: لا يمكن التضحية بالزراعة على مذبح التصنيع اللازم فمناهج «التراكم البدائي» القائمة على استغلال الفلاحين تشجع النُخَب المدينية والبيروقراطية: لكن لهذه المناهج، في المدى القصير، كلفة اجتماعية باهظة، وفي المدى الطويل تسهم في تجميد نمو الطلب على المنتوجات الريفية، اللازم للتنمية المتوازنة. ومع نفس معدل الناتج الوطني الخام، يمكن أن نحصل على نتائج اجتماعية تختلف جذرياً، هذا الاختلاف ينجم عن مشاركة الناس في الريف أو عدم مشاركتهم في دينامية الطلب النهائي. هذا يرتبط إلى حد كبير في بنية الملكية العقارية. فإذا كانت أكثرية الفلاحين لا تملك أرضاً، كما في البرازيل أو الفليبين، فإن تمركز العائدات والأموال سيتعزز، كما ستقوى الهجرة من الريف باتجاه المدينة، ضمن دينامية التفقير والتهميش مما وقد يصبح أكثر سهولة بلوغ التنمية المتكاملة بين المدن والأرياف، إذا ما أعطت المساواة العقارية النسبية وزناً سياسياً واقتصادياً للفلاحين. وكون اليابان، تايوان، وكوريا

الجنوبية قد نهجت نهج الإصلاحات الزراعية الجذرية ـ المفروضة من الخارج بعد الحرب العالمية الثانية ـ هذا الواقع لعب دوراً أساسياً في نجاحاتها اللاحقة.

غير أن البنية العقارية ليست العامل الوحيد: قد يؤثّر أيضاً توزيع الموارد السياسية والتقنية والمالية. لهذا نجد أن الثورة الخضراء قد حسنت دون شك الأوضاع الغذائية لملايين الفلاحين الآسيويين، بفضل التحسينات التقنية التي مدتها جزئياً بالمال المساعدة الدولية وتمت بإشراف الحكومات المحلية.

الديون:

لقد كان «الخطر الشيوعي» الحافز القوي، خاصة في الستينات، الذي حثّ البلدان الغنية للاهتمام بعض الشيء بمصير جماهير الفقراء في الجنوب، لكن النزعة المحافظة للنظام السوفياتي، ثم انهياره، سحبت الكثير من الأهمية السياسية لهذه الجماهير. غير أن الخطر الجديد، «خطر الديون» على استقرار النظام النقدي العالمي ردّ الاعتبار إلى هذه الجماهير. لكن مع الأسف قامت صيغة المعالجة المميزة التي قدمها الدائنون ـ صندوق النقد الدولي، المصارف، حكومات البلدان الغنية ـ والمدينون ـ حكومات بلدان العالم الثالث ـ، قامت على استنزاف الجماهير من أجل رفع شأن الخدمات التي يمكن أن تقدمها الديون.

وفتّش الدائنون والمدينون عن حل «من فوق»: إطلاق النمو بإلغاء الديون، أي بإطلاق التوظيف المنتج، وهكذا تحد

المصارف من خسائرها على المدى الطويل، بانفتاح أسواق جديدة أمام صادرات بلدان المركز. نرى إذاً أنها قد فضلت الحفاظ على وهم دفع الديون، من خلال نظرة مالية قصيرة المدى، حتى بعد وفاة المدين. فانقلب من جراء ذلك إلى عكسه اتجاه تدفّق رؤوس الأموال خلال الثمانينات وحتى أيامنا هذه، أصبح العالم الثالث، وحتى القارة الأفريقية، تموّل البلدان الغنية!

لقد اتضح تدريجياً، حتى بالنسبة لأصحاب المصارف أن الوهم قد طال كثيراً. فلن يستطيع العالم الثالث أن يدفع ديونه، لهذا كان هناك ضرورة لعقد اتفاقيات جديدة تنظم دفع الديون فليستمر العالم الثالث بدفع الفوائد الجارية ـ وهذا هو الهدف الحالي للأوساط المالية: فهذه الأوساط مستعدة للتفاوض من جديد حول تمديد مدة دفع الديون على 20 أو 30 سنة، ولقبول تمديد مهل دفع أصل رأس المال على عشر سنوات... غير أن التغييرات الهامة التي أدخلت ضمن إطار مشروع برادي Brady لتنظيم الديون تبقى سطيحة. فسياسات إصلاح الأوضاع المالية أو سياسات التسوية لم تلحظ ضرورة تحديد أية نماذج اجتماعية، ينبغي أن تتبنّى البلدان التي تمّت «التسوية» معها، على المدى الطويل. فالاعتقاد في البروز الطبيعي لأواليات سوق متناغم ما يزال يقوم مقام الاستراتيجية... وهنا نصل إلى حدود التوافق، حتى ندخل في مسائل أكثر إثارة للجدل.

أية نماذج اجتماعية؟:

إن تطبيق النظام الليبرالي الجديد الملتبس في بلدان

الجنوب، الذي طبقته في نهاية السبعينات كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، هذا التطبيق يؤدي إلى مأساة. فإذا لم يكن من العبث الحكم على أن التشريعات الاجتماعية وصيغ تدخل الدول، في الشمال، لا تتطابق أبداً مع شروط التنافس الجديدة، فإن نقل ترسيمات عديمة التنظيم، كما هي، إلى بلدان العالم الثالث يدخل في باب المحال. فهذه البلدان تعاني، ليس من فرط التنظيم العام بل من النقص فيه. فالتضحية بالتوظيفات العامة، ونفقات الصحة والتربية، باسم سياسة شدّ الحزام المالية، يعني تثمين نموذج اجتماعي ارتدادي وغير فعّال. فالفكرة خلف هذه البرامج الليبرالية الجديدة، الموعودة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تردّ إلى نوع من «الداروينية الاجتماعية» ضمن سياق التنافس الحر، عندما نلغي ضمانات الحماية والامتيازات، وحدهم الأفضل بين الناس هم الذين يحافظون على أوضاعهم ويطورونها. وحينذاك فإن فعالية هؤلاء هي التي تنشط الاقتصاد. في الحقيقة قد يكون هناك بعض التكاليف الاجتماعية الباهظة، خلال فترة معينة من الزمن، لكن الغالبية الساحقة من الناس ستحصد بعد فترة ثمار معاناتها.

إننا نجد هذه الفكرة عن «الشر اللازم» لنمو عدم المساواة منذ القديم. لكن لم يقدم أحد أبداً الدليل على صحة هذه الفكرة. فإذا كان مأمولاً الحصول على معدلات ازدياد الصادرات أو معدلات ارتفاع المردودية بالنسبة للتوظيفات والاستثمارات، حينذاك يمكن أن تبرر هذه السياسات. لكن إذا كان الهدف هو هدف تنموي، أي توسيع هوامش خيارات الأفراد (وفق التحديد

الجميل الذي أُقترح من خلال تقرير برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية حول التنمية البشرية)، عندها ينبغي أن تتوجه الموارد نحو البنى التحتية الاجتماعية، الصحية، التربوية، وخاصة في الأرياف، وينبغي أن نربط الجماعات البشرية بعضها ببعض، وبشكل خاص النساء، بإداراتها، أن نصلح البنيات الزراعية والسياسات المالية، أن نحرض على الإنتاج الزراعي والقوتي والتجاري بتحديد أسعار مشجعة، أن ندعم الصناعات المحلية المتنوعة ونطوّرها. باختصار علينا إتباع سياسات تهم مباشرة مصالح المعدمين، بدلاً من توقيع صكوك الإجراءات التي تزيد من تفاقم الأوضاع اللامتكافئة.

أي نموذج بيئوي؟:

المسألة هنا ليست فقط مسألة عدالة أو أخلاق. فضغط فقراء الأرياف على المحيط الذي يعيشون فيه بلغ، في بعض المناطق، حدّاً أصبحت معه البشرية كلها معنية به. فاقتلاع الغابات، اقتلاعاً وحشياً يساهم بشكل ضعيف، إنما ملموس، بتلوث الأجواء وضيق الأنفاس؛ وتعمير الأراضي وانجراف التربة يؤديان إلى التدهور في مناطق كاملة. وبكلام أكثر عمقاً، إن منطق التنمية الغربي بالذات، الذي يتضمن سياسات التسوية هو المنطق الذي ينبغي إعادة النظر فيه. فما هو الهدف الخفي لهذه السياسات؟ من خلال تشجيع النخب الخاصة، وأرباب الأعمال الرأسماليين على بلوغ أو تجاوز مستويات استهلاك أقرانهم الغربيين، فنحن ندفع دفعاً إلى تعميم هذه المعايير الاستهلاكية.

وإذا افترضنا ـ وهو أمر بعيد الاحتمال ـ أن هذه السياسات توصلت إلى جعل بلدان العالم الثالث قادرة على اجتياز الطريق التي سلكتها بلدان الشمال في القرون السابقة، وإلى رفع شعوبها إلى المستوى الراهن لاستهلاك البلدان الأخيرة، ساعتئذ قد تتعثر البشرية بضغط بيئوي أساسي. ساعتئذ ينبغي أن تستهلك البشرية من الطاقة ثلاثة أضعاف ما تستهلكه اليوم. وهذا أمر يبدو مستبعداً، على الأقل في المستقبل المنظور؛ فلماذا إذاً نعمل على تحريض هذه البلدان، بطريقة عمياء، لولوج هذا المأزق؟ لنتصور أن مجموعة بلدان الجنوب قد وصلت إلى مستوى إنتاج صناعي موازٍ للإنتاج الصناعي الكوري، المعدّ للتصدير: ماذا سيكون عليه حينئذٍ حجم المبادلات الصناعية الدولية؟

لا أودّ الإبقاء على امتيازات مستويات الاستهلاك لفاحشي الثراء. إنما لا بدّ من إعادة نظر محدودة بما لدينا... لكن أي معنى يتضمن الإغراء ببلوغ هذا الامتياز في المستقبل، هل هو لتبرير سياسات تزيد الآلام والمصاعب الحالية، إذا لم يكن أمام الحلم أي أفق كي يتحقق؟

من أجل تركيز ذاتي معقول:

إننا نقف هنا إزاء الحدود «الفيزيائية» لتجربة كوريا الجنوبية، فهذا النجاح الذي أحرزته كوريا، المدهش في بعض المجالات ـ والمثير للقلق في مجالات أخرى، خاصة في نزعتها التسلطية الأساسية ـ لا يمكن استخدامه نموذجاً قابلاً للتطبيق في العالم

الثالث، لأسباب تاريخية واجتماعية تطرقنا إليها سابقاً، وكذلك لأسباب بيئوية.

بالطبع قد تنجح بعض البلدان في احتذاء هذا المثال (تايلاند؟)؛ لكن الاستناد إلى هذا النموذج للمطالبة في كل زمان ومكان بسياسات اقتصادية منفتحة أمر غير مسؤول. إنما مثال الصين الشعبية يقدم دروساً ملائمة.

فالصين انفتحت بسرعة على الخارج منذ عشرات السنين. غير أن صادراتها لم ترتفع إلاّ إلى 14٪ من الناتج الوطني الخام. ولقد حصل هذا الانفتاح بعد تأسيس اقتصاد ريفي دينامي، يستند على ملايين الاستثمارات الصغيرة، التعاونية والأسرية؛ ويعتمد على قاعدة صناعية وتكنولوجية مستقلة ملموسة. على قاعدة كهذه، كان لخلق مناطق حرة، كما للانفتاح على الخارج، مفاعيل منشطة ومحركة واضحة، أعلى في الوقت الحاضر من المفاعيل الضارة (تزايد الفروقات الاجتماعية، الهجرة من الريف، الفساد. . .). إنما يبقى أن نعرف إلى أي مدى يمكن لهذه القاعدة المساواتية أن تقاوم الرياح العاتية. . .

لكن إذا حاولنا تطبيق نفس السياسة في البرازيل أو في السنغال مثلاً، فإن الحصيلة تنقلب: فالخسائر تميل إلى تجاوز الأرباح، في أوضاع اقتصاديات مفككة، تتواجه مع سوق عالمي انتقائي بامتياز وغير مستقر. أما إذا توفرت بعض الأرباح فإنها تطول أقلية محظوظة، تعرف كيف تحمل الخسائر لسائر الناس. لهذا السبب ينبغي ألا نقع في الوهم نتيجة الحسابات التي قامت

بها منظمة الأمم المتحدة، حسابات الخسائر التي تعاني منها بلدان الجنوب لكونها وضعت قيوداً على التبادل الحر: إن تأسيس التنافس الكامل على الأسواق العالمية قد لا يفيد أبداً الأكثر فقراً.

لقد حاولنا من خلال هذا الكتاب البرهنة على دينامية الاقتصاد العالمي في الثمانينات والتسعينات، التي تعمل بطريقة الإنتقاء والاقتصاد. وإنطلاقاً من المعطيات المطروحة سابقاً، أليس من الجرأة أن نخلص إلى نتيجة عن المصلحة الفعلية لسكان معظم بلدان الجنوب لبذل جهود لبلوغ التكامل الأعلى ضمن الاقتصاد العالمي، أقل من الجهود التي يبذلونها للوصول إلى تنمية التوظيفات والإنتاجات المفيدة لهم مباشرة من أجل إشباع حاجاتهم الأساسية. بالتأكيد التجارة العالمية ضرورة ماسَّة: وقد يكون من العبث تمجيد نظام الاكتفاء الذاتي؛ بالإضافة إلى أنه ينبغي السيطرة على شروط الإدماج. إذاً لماذا لا نفعل ذلك؟ إننا نصادف هنا صعوبة كبرى: تقارب مصالح بلدان الشمال، مصالح المدى القصير، مع مصالح الفئات الحاكمة في بلدان العالم الثالث.

الحلف المقدس:

لقد حاولنا، من خلال هذا الكتاب الدفاع عن فكرة أن الاهتمام بالعالم الثالث ما زال مفيداً للتحليل، غير أنه ينبغي الاعتراف أن العالم الثالث، كحقيقة سياسية، غير موجود إطلاقاً عملياً. فقادة حروب التحرير الوطنيون، والزعماء الشعبيون والمعادون للامبريالية قد أحلوا المكان لمسؤولين جدد، برغماتيين

وراغبين قبل كل شيء في الاندماج ضمن «اللعبة الموضوعة»، اللعبة الدولية. لهذا نرى الأرجنتين تشترك رمزياً بحرب الخليج بإرسالها سفينة لمحاربة العراق، والمكسيك يحلم أن يتحول إلى الولاية رقم 53 من الولايات المتحدة.

إن إرادة «العقلانية» لدى القادة في العالم الثالث دفعت بهم إلى تشكيل تكتلات من المدنيين للتفاوض، بشكل أفضل، حول ديونهم، بينما الدائنون مشدودون بقوة حول صندوق النقد الدولي ونادي باريس... الكل آثر التفاوض منفصلاً عن الآخر، على أمل حصول كل واحد على خطوة لدى المدين. هذا الحلف المقدّس بين قادة العالم الثالث والشمال تعيق كل محاولة لإعادة توجيه سياسات التنمية، مهما كانت هذه المحاولة مدروسة ومدعمة بالأدلة والبراهين.

ولنتصور ماذا قد يحدث لو أن البنك الدولي وضع قدراً من الطاقة (والوسائل) لدفع البرازيل إلى تطبيق إصلاح زراعي حقيقي أكبر مما يفعله حالياً لدفعها كي تجعل صناعتها الثقيلة صناعة بأيدي القطاع الخاص...

المحتويات

مقدمة الناشر 5

مدخل: الثالث المرفوع 9

القسم الأول

حالة من حالات العالم الثالث

الفصل الأول: وحدة أم تشتت؟ 23

1 ـ هل ما زال بالإمكان الكلام على عالم ثالث؟ 25

2 ـ أوجه التشابه 33

3 ـ العوالم الثلاثة في العالم الثالث 49

الفصل الثاني: السكان: نعمة أم لعنة؟ 65

1 ـ الإنفجار الديمغرافي 65

2 ـ التصور عن التحول الديمغرافي 77

3 ـ السكان والتطور 81

4 ـ الرؤى المستقبلية 99

الفصل الثالث: الناس، الأرض والجوع 113

1 ـ البنيات الزراعية 113

2 ـ حظوظ نجاح وفشل مساعدات التنمية 143

3 ـ حالة الأضرار البيئية 157

4 ـ ما هي السياسات الزراعية؟ 165

القسم الثاني
التنمية الصعبة

الفصل الرابع: طريق التصنيع الضيِّق 181

1 ـ مراحل التصنيع 181

2 ـ نماذج التصنيع 193

3 ـ النموذج الكوري 215

4 ـ غياب النموذج العام اليوم 225

الفصل الخامس: النماذج الإجتماعية 237

1 ـ سوق العمل في مدن العالم الثالث: محاولة تأليف 237

2 ـ الإزدواجية، اللاتكافؤ، الديمقراطية 259

3 ـ عوامل التخلف الداخلية 277

الفصل السادس: «العقد الضائع» في الثمانينات 287

1 ـ الديون 287

2 ـ التسوية الهيكلية 294

3 ـ المركز والطرف: ماذا يجري اليوم بينهما 296

4 ـ التبادل اللامتكافيء... أو النمو المتنامي معه 309

5 ـ أي إندراج عالمي؟ 319

الخلاصة: مقاربات ومناقشات 337

عيسى يوسف العوسي

صدر حديثاً

* **أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة-نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب.** (جان كريستوف روفين) .
* **التحضير للقرن الواحد والعشرين** ـ (پول كينيدي)
* **الحرب والحرب المضادة** ـ (توفلر)
* **المياه وأطروحة سوق الشرق الأوسط** ـ (مؤتمر اسطامبول)
* **أسباب عملية** ـ (إعادة النظر بالفلسفة) ـ (بيار بورديو)

سلسلة العلاقات الدولية:

* **في البحث عن النظام العالمي الجديد:**

I ـ **القانون الدولي وسياسة المكيالين** (أوليڤييه كورتن ـ باربارا ديلكور وآخرون)

II ـ **الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة** (باتريسيو نولاسكو ـ أنمي شاوس ـ آلان دايمس)

السلسلة الإقتصادية:

ـ **الفقر في البلدان الغنية** (سرج ميلانو)

على أبواب القرن الواحد والعشرين

أين أصبح العالم الثالث؟

منذ مطلع التسعينات غاب ذكر العالم الثالث عن أعمال النشر بعد أن احتل فيها حيّزاً هامًا ومكثفًا طيلة عقدين كاملين. ولهذا الغياب أو التغيّب سبب مزدوج. أساسه هو أن العالم الثالث لم يعد موجودًا في صدارة إهتمام الغرب منذ سقوط حائط برلين، وفرعه بالتالي لم يعد مدرجاً ضمن اهتمامات «مثقفي العالم الثالث»، إذ أن أغلبهم يترجمون حين يؤلّفون (كما أنهم يؤلّفون حين يترجمون) لذا فإذا تطرقوا إلى العالم الثالث يكون ذلك استتباعاً لاهتمامات أخرى منقولة إلى حقلهم عرضاً، أو استكمالاً لضرورة الحجة على سقوط «الأفكار البائدة» وزوال العالم الثالث.

الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

ص.ب. 921 سرت - هاتف: 6363170- 6363174